٧٧

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢


بسم الله الرحمن الرحيم

(٧٧)

اليـمـــن

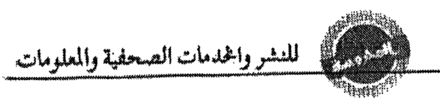
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992

العنوان	المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
مسيرة شعبية فى مدينة الراهدة اليمنية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	الشرق الاوسط	٩٢-٠١-٠١	١
تنظيمات سياسية يمنية تطالب بالعجيل بالانتخابات *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	الشرق الاوسط	٩٢-٠١-٠٣	٢
ثغر "الحرام" .. فى جنوب اليمن ! *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	المسلمون	٩٢-٠١-٠٣	٣
حتى السياحة فى اليمن ؟! *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	العالم اليوم	٩٢-٠١-٠٣	٧
اتجاه لإحالة 22 متهما الى المحاكمة *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	الشرق الاوسط	٩٢-٠١-٠٤	٨
استكمال دمج الجيش والإفراج عن المعتقلين السياسيين فى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	٩٢-٠١-٠٧	٩
على صالح : لن نحيد عن الديموقراطية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	الحياة	٩٢-٠١-٠٧	١١
على ناصر يعتزم خوض الانتخابات الرئاسية فى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992		اليمن	صوت الكويت	٩٢-٠١-٠٨	١٢
6 سنوات على 13 يناير اليمنى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	٩٢-٠١-١٠	١٤
اليمن الأزمة الاقتصادية تحتدم *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992	محمود فارس	اليمن	المسلمون	٩٢-٠١-١٠	١٥
ضابط على ناصر يضربون عن الطعام *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الاول) 1992	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	٩٢-٠١-١٠	١٦

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

موقفنا من الرؤية المتخلفة للانتخابات اليمنية
رياض حسين القاضى | اليمن | صوت الكويت | ٩٢-٠٢-٠٩ | ١١٤
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

اليمن : الحزبان الحاكمان يعتمدان " المسكنات
اليمن | الوسط | ٩٢-٠٢-١٠ | ١١٦
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

القيادة اليمنية تهاجم " المتباكين على عدن "
اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠٢-١١ | ١١٧
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

عبد الة الاحمر : لماذا الخوف من الاحتكام الى الانتخابات
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | ٩٢-٠٢-١١ | ١١٨
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

شاطات لتحقيق الاندماج الثقافى والتربوى بين شطرى اليمن
اليمن | الشعب | ٩٢-٠٢-١١ | ١٢٠
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

ابطة ابناء اليمن تدعوة الى ميثاق شرف يبعد الرئاسة والجيش عن العمل الحزبى
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | ٩٢-٠٢-١٢ | ١٢١
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

بدء محاكمات مثيرى الشغب فى العاصمة اليمنية اليوم
اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠٢-١٣ | ١٢٢
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

اتصالات جديدة لاطلاق يمنى سجين فى مصر
تاج الدين عبد الحق | اليمن | الحياة | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٣
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

اتفاق فى اليمن على اعادة هيكلة بنك الاعتماد والتجارة
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٤
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

استجواب للحكومة
شهاب ناصر | اليمن | المسلمون | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٥
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

اسم "على ناصر محمد" يتردد بقوة فى قضية "اليئا" !
اليمن | المسلمون | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٦
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

جبهة وطنية معارضة لعبد الله صالح
اليمن | الوطن العربى | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٨
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

رئيس وزراء لاتفيا فى صنعاء ويجرى محادثات مع العطاس
اليمن | الحياة | ٩٢-٠٢-١٤ | ١٢٩
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) 1992

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	الموضوع الفرعى	المصدر	التاريخ	الصفحة
لماذا فرت " لينا " من بيت الدكتور " مصطفى		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	المسلمون	٩٢-٠٢-١٤	١٣٠
مجموعات النظام العراقى فى صنعاء تتصارع فيما بينها		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	صوت الكويت	٩٢-٠٢-١٤	١٣٥
الانشقاقات والدعاوى القضائية تهدد الحزب الاشتراكى اليمنى	لطفى شطاره	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الشرق الاوسط	٩٢-٠٢-١٥	١٣٦
رابطة ابناء اليمن : لا ينوب أحد عن الفلسطينيين	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الحياة	٩٢-٠٢-١٥	١٣٧
صنعاء :المتوكل يقلل من شأن الخلافات بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر العام	حسين محمد سعيد	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الحياة	٩٢-٠٢-١٥	١٣٨
اليمن ولاتفيا يوقعان مذكرة تعاون سياسة واقتصادى	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الحياة	٩٢-٠٢-١٦	١٣٩
على صالح : المؤسسة العسكرية رائدة فى عملية الدمج الوحدوى	حسين محمد سعيد	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الحياة	٩٢-٠٢-١٦	١٤٠
احزاب المعارضة اليمنية تستعد لطرح ملاحظاتها على قانون الانتخابات		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الشرق الاوسط	٩٢-٠٢-١٧	١٤١
صنعاء : حزب "الرابطة" يختار امينا عاما		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الحياة	٩٢-٠٢-١٧	١٤٢
توصيات بتسهيل مشاركة المواطنين واستكمال تطبيق قانون الاحزاب		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الشرق الاوسط	٩٢-٠٢-١٨	١٤٣
شخصيات فى ألمانيا وأميركا على لائحة المطاردة		اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	صوت الكويت	٩٢-٠٢-١٨	١٤٤
الجاوى يهدد بمواجهة مع الحكومة ويحذر من السيطرة الإعلامية والاغتيالات	لطفى شطاره	اليمن	اليمن (المجلد الاول) 1992	الشرق الاوسط	٩٢-٠٢-١٩	١٤٥

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

عبد الله الأحمر : تأخير الانتخابات اليمنية تآمر على ديموقراطية دولة الوحدة
خير الله خير الله | اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٢ | ١٦٩
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

مسلسل الاغتيالات مستمر فى اليمن
أ.ف.ب | اليمن | صوت الكويت | ٩٢-٠٢-٢٢ | ١٧٠
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

"ليلى علوى" تتصدر قائمة السيارات الفاخرة فى اليمن
اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠٢-٢٣ | ١٧١
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

أمن البحر الاحمر فى محادثات الارياني و هيرد
اليمن | الوسط | ٩٢-٠٢-٢٣ | ١٧٤
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

البيض :تحديات أمام الحزبين الحاكمين ولا رأى نهائيا فى شأن موعد الانتخابات
خير الله خير الله | اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٤ | ١٧٥
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

البيض لـ "الحياة" : الانتخابات لم يتفق نهائيا على موعدها
خير الله خير الله | اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٤ | ١٧٩
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

اليمن والتعددية السياسية
ماهر عثمان | اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٤ | ١٨٠
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

شيخ قبائل أرحب يدعو إلى اطاحة النظام اليمنى
اليمن | صوت الكويت | ٩٢-٠٢-٢٤ | ١٨١
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

صنعاء تنفى ترحيل مواطنيها اليهود وتؤكد تمتعهم بحرية السفر
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠٢-٢٤ | ١٨٢
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

النقابات اليمنية تهدد بالإضراب العام مطالبات بزيادة الرواتب وتثبيت الأسعار
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠١-٢٥ | ١٨٣
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

على صالح لـ "الحياة" : لا اغتيالات سياسية ولا تصفيات
اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٥ | ١٨٤
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

والتم الشمل فى اليمن
اليمن | المجلة | ٩٢-٠٢-٢٥ | ١٨٧
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

الاوراق اختلطت فى اليمن والعلاقة بين الحزبين لغز
خير الله خير الله | اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-٠٢-٢٦ | ١٩٠
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢

تخطيط الحدود يراعى مصلحة البلدين مثلث هبروت مرشح للانتعاش الاقتصادى
اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-٠٢-٢٦ | ١٩٢
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الاول) ١٩٩٢



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١ يناير ١٩٩٢

مسيرة شعبية في مدينة الراهدة اليمنية احتجاجا على مجزرة ضد طلاب مدرستين

عدن: «الشرق الاوسط»

خرجت اعداد كبيرة من ابناء مدينة الراهدة اليمنية (على مسافة ٨٠ كيلومترا من عدن) في مسيرة حاشدة طافت شوارع المدينة امس الاول، احتجاجا على قيام الشيخ علي بن حنش وجماعته، باطلاق النار على طلاب احدى المدارس القريبة من منزله، فجرحوا ثمانية منهم، كما اطلقوا النار على مدرسة اخرى للبنات، ولكن الانباء لم تشر الى حدوث اصابات هناك. ونشرت صحيفة «عدن» امس ان المسيرة قطعت الطريق بين الراهدة وعدن، وذلك الذي يربط بين الراهدة وتعز، في غضبة شعبية ضد ما وصفوه «بخروج الشيخ بن حنش على القانون».

وقالت ان سبب الجريمة يرجع الى «غضب» الشيخ بن حنش وجماعته لعدم الاخذ بوجهه نظره في انتخابات الهيئة الادارية لمشروع مياه وكهرباء الراهدة، وكانت انتخابات الهيئة قد اجريت مرتين، بناء على طعن تقدم به الشيخ، مما جمد العمل في المشروع لفترة طويلة.

وكان الاخوان محمد وعلي عبده ناشر ـ وهما من جماعة الشيخ بن حنش ـ قد تهجما على اعضاء الهيئة، وحاول علي عبده ناشر اطلاق النار على أحمد محمد مهيوب احد اعضاء الهيئة، غير ان المواطنين سارعوا فأحاطوا به، واخذوا منه مخزن الذخيرة، بينما تمكن محمد عبده ناشر من طعن مهيوب في ظهره، وجرح اثنين اخرين، فنقل الثلاثة الى المستشفى.

ومن الغريب انه عندما ارسلت المحافظة قوات الامن التابعة لها لالقاء القبض على المسؤولين عن حادث الاعتداء على مهيوب، قدم الشيخ علي بن حنش لهم المساعدات الممكنة في هذا الشأن، فحدد لهم اسماء المتهمين، واصدر امره بتسليمهم، ولكن ذلك لم يمنعه من الاقدام على اطلاق النار على المدرستين، مما كاد يؤدي الى مجزرة.

بتأييد من المؤتمر الشعبي

تنظيمات سياسية يمنية تطالب بالتعجيل بالانتخابات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تجري مجموعة من الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية اتصالات مكثفة في ما بينها، بهدف الضغط على الحكومة لاختصار الفترة الانتقالية، او على الاقل الالتزام بانهائها في موعدها المحدد، دون اي تمديد.

وذكرت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية، التي يصدرها حزب المؤتمر الشعبي العام في عدن، ان مناقشات هذه الاحزاب والتنظيمات تتركز على الدعوة لسرعة انجاز مشروع قانون الانتخابات العامة، والتعجيل بعقد الانتخابات، التي ستأتي بمجلس نواب (برلمان) منتخب، بدلاً من المجلس الحالي الذي يضم مجموعة كبيرة من المعينين، الذين ينتمون الى الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، اضافة الى ممثلي الاحزاب الاخرى.

وكانت الفترة الانتقالية للجمهورية اليمنية قد حددت بعامين ونصف العام، اعتباراً من ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، بناء على اتفاقية الوحدة، الا ان هناك مخاوف من احتمال تمديد هذه الفترة، كما تعتقد هذه الاحزاب والتنظيمات.

ويدلل هؤلاء على مخاوفهم ببرنامج البناء والاصلاح الذي قدمته الحكومة اليمنية الى البرلمان، وصادق عليه، ولكن لم تبدأ الخطوات العملية لتنفيذه، كما يشيرون الى تصريحات رئيس الحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني)، التي قال فيها ان الحكومة حريصة على تنفيذ هذا البرنامج، وهو الامر الذي فسره البعض بانه يعني ضمناً حرص الحكومة على البقاء في الحكم لمدة اطول، ربما تتجاوز الفترة الانتقالية التي من المقرر ان تنتهي في الثلاثين من نوفمبر (تشرين الثاني) هذا العام.

اما حزب المؤتمر الشعبي العام فقد عبر في اكثر من مناسبة عن رغبته في ان يرى نهاية سريعة للفترة الانتقالية، وان تجري الانتخابات العامة ايضا في موعد قريب، وهو الامر الذي فسره المراقبون بانه يعني موافقة المؤتمر الشعبي العام على انتهاء الفترة الانتقالية قبل موعدها، في الوقت الذي ما تزال قيادة الحزب الاشتراكي مترددة في ذلك.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تسعى لانهاء الفترة الانتقالية، وتجري مناقشات في ما بينها بهدف الضغط على الحكومة، هي التجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، والتجمع اليمني الوحدوي، والحزب الناصري الديمقراطي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ورابطة ابناء اليمن.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المسلمون القاهرية
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

ثغر «الحرام» .. فى جنوب اليمن!

الزندانى يعرض شراء مصنع خمور فى عدن وتحويله للحلال

عمر جاوى يرفض البيع ويتحجج بالعملة الصعبة!

سر كراتين الخمر الثمانية فى بيت المحافظ!



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٢

فــراج اسمــاعيل يكــتب من اليمــن

□ اتهم الحزب الاشتراكى اليمنى منابر المساجد بأنها تثير التحريض السياسى والفتنة الاجتماعية. رد العلماء بأن الفتنة الاجتماعية يثيرها الاشتراكيون الذين يصرون على البقاء برغم جفاف منابعهم الاصلية فى موسكو!

لماذا هذا الاتهام المتبادل؟

السبب الواضح هو مصنع الخمور الضخم فى «صيرة» بعدن، وقانون تاميم المساكن فى جنوب اليمن الذى ترك وراءه مأساة كبيرة واحقادا دفينة.

أما السبب الأساسى فهو رفض الاسلاميين ان يبقى الجنوب ثغرا للحرام بكافة صوره، واصرار الاشتراكيين على أن يبقى هذا الثغر كما هو تحت مبرر جلب العملات الصعبة!

بعد الوحدة بين شطرى اليمن اطلقوا على عاصمة الجنوب «عدن» اسم العاصمة الاقتصادية والتجارية، وذلك تعويضا لها عن انتقال الحكومة والقيادة الى صنعاء التى أصبحت العاصمة السياسية، وتم الاشارة الى ذلك صراحة فى الدستور اليمنى الذى قاطع الاسلاميون الاستفتاء عليه فى العام الماضى لأنه لم ينص على تطبيق الشريعة.

وبرغم أن الدستور نص على ان الشريعة الاسلامية مادة أساسية للتشريع، إلا أنه لم يشر إلى كيفية حل الوضع المتناقض الذى اصبح عليه شطرا اليمن.

هذا التناقض جعل الإسلاميين بقيادة الشيخ عبدالمجيد الزندانى فى الشمال، والشيخ صلاح قاسم عوض «أبوأنيس» فى الجنوب يقدمون اعتراضهم الرئيسى والشديد اللهجة على الدستور، فهو لم يتحدث عن تحريم الخمور المباحة فى الجنوب، والمحرمة فعليا فى الشمال قبل الوحدة، ولم يتحدث عن الزنى والمراقص والتبرج، وكلها أمور لا يعاقب عليها القانون الماركسى السابق فى الجنوب!

والاهم من ذلك كله ان الدستور لم يقل بضرورة تغيير مناهج التعليم الماركسية فى الجنوب، وإلغاء القوانين الجائرة مثل تاميم المساكن والاصلاح الزراعى، وقانون الأسرة.

وفى اليمن بشطريه مازالت تلك الانتقادات على الدستور تملأ الجدران برغم مضى فترة طويلة على الاستفتاء الذى قاطعه اغلبية اليمنيين استجابة لعلمائهم. وكانت اعتراضات العلماء واضحة، فعدم النص على تحريم الحرام المنتشر فى الجنوب، معناه انتشاره الى الشمال. وهنا جاء الرد من مجلس الرئاسة لامتصاص هذا الغضب وملخصه ان الدستور نص على ان الشريعة مادة أساسية للتشريع، ومادام الامر كذلك فإن كل ما تحرمه الشريعة هو حرام سواء كان موجودا فى الجنوب أو فى الشمال، لان كل مكان فى اليمن يخضع لبنود الدستور.

وعدوا واخلفوا

أول وعد حصل عليه الإسلاميون فى هذا الاطار هو اغلاق مصنع الخمور بعدن، الذى يغذى جميع محافظات الجنوب، وكان قد تم بناؤه على نفقة الروس هدية منهم لهذا الجزء المسلم، نظير اعتناق حكامه الذين كانوا يمثلون الجبهة القومية للماركسية اللينينية، وذلك بعد الانسحاب البريطانى عام ١٩٦٧، وكانت هذه أول بادرة من نوعها فى العالم العربى، أن يعلن ذلك صراحة فى دستور الدولة!

● هل صدق المسؤولون فى هذا الوعد؟

ـ قال الداعية اليمنى صلاح قاسم «ابوانيس»: هنا بدأت نواياهم الحقيقية تظهر عمليا، فاضحة وعودهم الكاذبة، فبدلا من ان هذا المصنع كان يعمل بمناوبة واحدة قبل الوحدة، أصبح بعد أسابيع من الوحدة يعمل بثلاث مناوبات، بل تم رصد ميزانية ضخمة له تبلغ مائتين و٦٦ مليون ريال يمنى لاعادة تجهيزه.

هنا لجأنا إلى عقد المؤتمرات منددين بهذا الاجراء، وتحولت المنابر لمهاجمة ذلك التوسع فى المشروبات المحرمة، مما يعنى ان الاشكال الأخرى من الحرام ستظل كما هى، بل ستزحف الى الشمال كما حدث فى الخمور، فماذا يعنى العمل بثلاث مناوبات، اليس هذا يعنى ان الطلب قد زاد عن العرض، مما يعنى بدوره أنها زحفت سرا إلى الشمال!

● قلت للشيخ «ابوانيس»: وماذا كان تاثير تلك الحملات؟

ـ اجاب بحزن قائلا: وجهوا سهامهم المسمومة الخائبة نحو منابر المساجد واتهموها بالتحريض السياسى، وهو مصطلح يستخدمه اشتراكيو اليمن فى محاولة منهم لتحجيم دور العلماء، لم يكتفوا بذلك، بل خرج أحد أقطابهم الكبار وهو عمر جاوى رئيس التجمع الوحدوى، الذى تعرض مؤخرا لمحاولة اغتيال فى صنعاء، خرج من خلال تليفزيون عدن ليقول: «لا.. لإغلاق مصنع الخمور، فهو يدر عملة صعبة على خزينة الدولة» ثم تطاول وقال: «لو أن عمر بن الخطاب جاء الى الحياة مرة أخرى لرفض ان يغلقه بسبب فائدته»!

ثم بدأ الاشتراكيون يعزفون على نغمة «أين يذهب مئات العمال والموظفين فى المصنع لو تم اغلاقه»؟ وردا على ذلك قلنا نحن لا نريد اغلاق المصنع «بالضبة والمفتاح» ولكن نطلب أن تحوله الدولة الى



المصدر : المحروسة القاهرية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصنع يستفيد منه الناس. وكانت الدولة قد اخبرتنا عندما اثرنا مسالة المصنع حين اعلان الوحدة، بانه سيتم تحويله إلى مصنع للمياه الغازية.

الزندانى يعرض الشراء

أتوقف مؤقتا عند هذا الحد مع الشيخ «ابوانيس» وأذهب الى الشيخ عبدالمجيد الزندانى الذى قاد اشد الحملات على مصنع خمور عدن كأحد صور الحرام الباقية، فاجانى بانه وجد مع الاسلاميين الحل الذى يدحض مبرر الاشتراكيين وهو ان نتولى شراء المصنع بجميع أطقمه العاملة فيه لنقوم نحن بتحويله إلى مصنع للمياه الغازية، بل اقترحنا ان نزيد مرتبات العاملين فيه خلال مرحلته الجديدة التى سنتولاها.

ويضيف الشيخ الزندانى بثقة: لقد ذهبت بنفسى الى كبار المسؤولين عارضا ذلك، وقد وعدونى بأنهم سيسلمون لنا المصنع، وإن شاء الله سيحدث ذلك.

عدت إلى الشيخ «ابوانيس» الذى أعرب عن شكه فى انهم سينفذون هذا الوعد قائلا: عشنا ٢٣ عاما فى ظل وعود كاذبة لا تتحقق، ولكن طيبة نفوس اخواننا فى الشمال جعلتهم يصدقون، فهم لا يعرفون كذب هؤلاء الاشتراكيين. إن كانوا صادقين، فلماذا لايزال يبث المصنع الى الآن سمومه؟ بينما عرض اهل الخير شراءه.

ذهبت إلى المصنع الذى يقع على بعد أكثر من عشرة كيلو مترات من عدن فى صبره بمنطقة المنصورة. مصنع يشغل مساحة كبيرة، وتحيط به حراسة مشددة، وظاهرة انتشار الخمور تراها واضحة فى ضواحى عدن، وفى فنادقها! الصور الاخرى للحرام التى طالب الإسلاميون بتمزيقها مازالت باقية تحمل ملامح اكثر من عشرين عاما عاشها الجنوب فى ظل الشيوعيين. لم يتغير شىء سوى ان بعض الأماكن السياحية التى كانت ملكا للحكومة، اشترتها بعض رءوس الأموال، لتجنى من ورائها الاستثمارات الكبيرة، واضرب مثلا بأحد الفنادق الكبيرة الذى كانت تديره شركة فرنسية واشتراه بعض الاثرياء منذ فترة، ويحاولون من خلاله جنى أرباح اكثر فى أسرع وقت!



صلاح قاسم:
الذراع اليمنى للزندانى فى الجنوب

صور الاشتراكيين اليمنيين الاربعة عبدالفتاح اسماعيل مؤسس الشيوعية فى الجنوب، وصالح مصلح، وعلى عنتر وعلى شايع تراها معلقة فى الشوارع الرئيسية، مسبوقة بكلمة «شهداء» وبعبارات «سائرون على الطريق». وكان هؤلاء الاربعة قد قتلوا منذ أعوام فى اثناء معارك النزاع على السلطة بينهم وبين الرئيس السابق على ناصر.

إذن «سائرون على الطريق» هى السمة الغالبة فى الجنوب الآن، وويل لمن يخالف ذلك، وأنقل هنا ما حدث مع أحد المحافظين الذى عرف عنه الالتزام والوقار، فقد قام بتحطيم «مشرب» بجوار أحد المساجد، ففوجىء بمسؤولين كبار يستدعونه، ويقولون له: كيف فعلت ذلك والخمور فى بيتك؟.. ونفى الرجل ذلك ودعاهم لأن يفتشوا بيته، وكانت مفاجأة أذهلته، عندما اكتشف ٨ «كرتونات» للخمر فى بيته. أدرك على الفور انها مؤامرة مدبرة ضده.. ولكن ماذا يفعل؟

لقد فجرت الصحافة الاسلامية فى اليمن هذا الموضوع الذى يحدث فى دولة قالت إن الشريعة هى اساس التشريع فيها!

يعلق الشيخ «ابوانيس» على ذلك قائلا: إن الاشتراكيين مازالوا هم القائمين على أمر الأمة فى المحافظات الجنوبية، بل فى الشمالية ايضا. الشباب الإسلامى يعانى منهم الآن معاناة عظيمة، وبرغم كل شىء فنحن متفائلون بالمستقبل، فالصحوة عارمة فى الجنوب، و٩٥٪ من الذين يعمرون المساجد من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاما.

الوضع أكثر تعقيدا

● هل القضية فى الجنوب هى مصنع الخمور فقط ام غيره من أشكال الحرام؟

ـ الوضع اكثر تعقيدا من ذلك، مناهج التعليم مازالت ملأى بمخلفات الماركسية، واجهزة الإعلام الجنوبية تبث ايضا تلك المخلفات دون خجل، ناهيك عن الحملات الشديدة فى الصحف التى تتهجم على العلماء. إن الطفل فى الجنوب مازال حتى الآن يتعلم فلسفة كارل ماركس، وماركسية لينين، وشعارات «البروليتاريا» وغير ذلك من الذى اصبح الآن فى مزبلة التاريخ. قانون التاميم البغيض الذى شرد آلاف اليمنيين، وسلب حقوق الآلاف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون القاهرية

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٢

غيرهم لايزال ساريا حتى كتابة هذه السطور، دون أن يصدر قرار صريح يلغيه، وكل الذى صدر حتى الآن، هو تشكيل لجان لمنح تعويضات للذين اضيروا من هذا القانون وما أكثرهم. والعجيب ان الذى يرأس هذه اللجان هو وزير الاسكان وهو أحد أبرز اعضاء الحزب الاشتراكى المسؤول عن التأميم.

والاشتراكيون يرفضون تصحيح الاوضاع التى أدى اليها ذلك القانون حتى لا يفقدون مصالحهم، ولذلك سلكوا طريق اثارة الفتن، وزرع الضغائن بين الاصحاب الحقيقيين للممتلكات المؤممة، وبين الذين آلت اليهم بعد التأميم. ومن هنا لجاوا قبل يومين فقط من إعلان الوحدة إلى تمليك تلك الممتلكات لمن كانوا يستاجرونها، وكان هؤلاء المستاجرون من المحاسيب والاقارب المعتنقين للفكر الماركسى، وأسرعت وزارة الاسكان بانجاز عملية التمليك مقابل مبالغ بسيطة. وهنا يقول أحد الملاك الحقيقيين: إنهم يتملكون منازلنا باتفه الاسعار، ليبيعوها بعد ذلك بالملايين.

ويضرب مثلا ببيت تجارى كبير فى عدن تم تاميمه، وقررت لجان التعويض دفع ٦٠٠ ألف دينار لصاحبه الأصلى، ثم انفقت أكثر من ٥٠ ألف دينار لترميمه، وبعد ذلك قامت بتمليكه لمسؤول كبير فى الحزب الاشتراكى مقابل ٣ آلاف دينار يمنى!

هذه المشكلة ليست بسيطة خاصة وان الذين يقطنون البيوت المؤممة يرفضون مغادرتها ويقولون اين نذهب. والاشتراكيون انطلاقا من الحرص على مصالحهم يشجعونهم على ذلك، ليثيروهم على المالكين الاصليين، بل يهدد اعضاء الحزب الاشتراكى بتوزيع الأسلحة ليدافع واضعو اليد عن ما تحت أيديهم!

وقد تعرض الشيخ عبدالله محفوظ الحداد فى خطبة الجمعة لهذه المشكلة، ودعا الملاك الأصليين إلى الدفاع عن حقوقهم، وقد أثار ذلك الحزب الاشتراكى فشن حملة عنيفة عليه، واتهمه بإثارة الفتنة الاجتماعية، وأعاد حملته من جديد على منابر المساجد محرضا وزارة الاوقاف على ان تحدّ من دور تلك المنابر، وتمنعها من مهاجمة سياسة الحزبين الحاكمين، وبالتحديد سياسة الحزب الاشتراكى!

السخرية من شباب الصحوة

لم تنته الحملة عند هذا الحد بل امتدت إلى السخرية من شباب الصحوة متهمة إياهم بتحريم الحلال، ومما قالوه فى ذلك اكذوبة أن احد الشباب الدارسين فى المساجد يحرّم أكل «الصيادية» وهى عبارة عن خليط من الارز والسمك مضافا إليه بعض الطماطم والبهارات. وهاجموا حفلات الزواج التى يقيمها الشباب المسلم دون المخالفات الشرعية، ووصفوها بانها اشبه بالمآتم!

يعلق على هذه الهجمة حمود هاشم الدارحى رئيس لجنة السكرتارية والمتابعة بالتجمع اليمنى للاصلاح قائلا انها ليست جديدة، وانما داخلة فى سلسلة الصراع بين الحق والباطل: **«ولايزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا»..** المكائد مدبرة والمؤامرة مستمرة، وهناك قوى ومنظمات تدعمهم، ولكن الذى يبشر بالخير أن أوراقهم بدأت تتساقط. وبرغم انهم استنفدوا جميع وسائلهم، وتعاونت اجهزة الدولة معهم، إلا ان الشعب اليمنى المسلم يكشفهم جيدا، وهذا ما أثبته الاستفتاء على الدستور، والذى قوبل بمقاطعة كاملة استجابة لنداء العلماء.

وتبقى نقطة اخيرة فى عدن ينبغى التعرض لها، وهى الرغبة فى تحويل تلك المدينة الى منطقة حرة، وهذا ما جعل الاشتراكيين يتحججون بذلك فى الاصرار على بقاء المخالفات باعتبار ان المنطقة حرة لها خصائص تختلف عن باقى مناطق البلاد، لانها ستكون منطقة مفتوحة على البحر وعلى العالم.

الإسلاميون يرفضون هذا المبرر الجديد باصرار مؤكدين أن المنطقة الحرة هى منطقة اقتصادية لا علاقة لها بثغور الحرام، التى يجب ازالتها فورا.

ومازالت المعركة مستمرة بين المدافعين عن الحرام، والمدافعين عن الحلال.. ترى لمن يكون الحسم فى النهاية! ■



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٣

خبر وتعليق

حتى السياحة فى اليمن؟!

عبد الستار الطويلة

نسف إرهابيون فندقين فى عدن باليمن.. وكان يقيم باحدهما عدد من نود مشاة البحرية الامريكية الذين كانوا فى انتظار الابحار إلى الصومال للاشتراك فى عملية إعادة الأمل. واعتقلت السلطات اليمنية عضوين من منظمة أصولية واتهمتهما بتدبير الحادث.

الواقع ان عملية النسف هذه رغم ان أغلب المصادر تنسبها إلى جماعات أصولية متطرفة هى المتهمة بتدبير عمليات العنف من اغتيال لشخصيات عامة فى اليمن ونسف للمبانى.. فإنها تسبب حرجا شديداً للحكومة اليمنية.. التى بذلت جهداً كبيراً فى الشهور الاخيرة لتحسين علاقتها مع الغرب بعد ان كانت قد تدهورت بسبب موقف اليمن من أزمة الخليج.. واثمرت هذه الجهود عن تقديم اليمن تسهيلات للقوات الامريكية التى اتجهت إلى الصومال تحت علم الأمم المتحدة لإنقاذ شعبها من المجاعة.

وتاتى عملية النسف هذه فى محاولة لنسف هذا التحسن فى العلاقات اليمنية الغربية عموماً.

ومن ناحية أخرى فقد أصاب النسف سائحا نمساويا أيضاً إذ راح ضحيته وتوفى.. مما أثار تعقيدات جديدة فى الموقف وربط المراقبون هذه الأحداث بعمليات اطلاق الرصاص على أوتوبيسات السياحة فى مصر.. ولكن اخطر نتائج عمليات العنف فى اليمن هو ما يتعلق بمستقبل الديمقراطية فى البلاد.. وهى علامة الاستقرار الذى تسعى حكومة اليمن إلى ايجاده حتى يمكنها تحقيق أهدافها من اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار فى البلاد التى تعانى مصاعب اقتصادية شديدة تتمثل فى وجود مئات الالوف من العاطلين.. وإحجام حتى رجال الأعمال واليمنيين المقيمين فى الخارج عن استثمار أموالهم فى البلاد.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

السلطات اليمنية تكمل تحقيقاتها في أحداث شغب اكتوبر

اتجاه لإحالة ٢٢ متهماً إلى المحاكمة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكملت السلطات الامنية اليمنية تحقيقاتها في حوادث الشغب التي اعقبت مصرع ضابط المرور الملازم عبده علي شرف الدين في شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. وذكر مصدر مسؤول انه سيتم تقديم ٢٢ متهماً الى المحاكمة قريباً، في اتهامات بالاثارة والتحريض على الشغب. وكانت تلك الحوادث قد اسفرت عن خسائر مادية وبشرية، اعتقلت على اثرها السلطات الامنية العشرات، وتولت استجوابهم، ثم اطلقت سراح عدد كبير منهم، ولم يتبق سوى الذين سيقدمون الى المحاكمة.

وقد اصدرت المحكمة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي حكماً بالاعدام على ضابط الجيش احمد راجح علي الحاكي، وجندي المرور انور حامد امين، بعد ادانتهما بقتل الملازم شرف الدين، وذلك على اساس تطبيق الحد حسب مبادئ الشريعة الاسلامية، ومازالت القضية معروضة امام محكمة الاستئناف للفصل في الحكم.

وكانت احدى الصحف اليمنية الاسبوعية قد نشرت اخيراً ان احد المتهمين انتحر في الحبس، وانه دفن في سرية تامة، لكن مصدراً امنياً مسؤولاً نفى ذلك، واكد ان المتهمين مازالا في السجن، وان ملف القضية مازال معروضا امام محكمة الاستئناف.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٢

قرار وزاري بإعادة الأملاك المؤممة أو تعويض أصحابها

استكمال دمج الجيش والإفراج عن المعتقلين السياسيين في اليمن

عدن : من لطفي شطارة

قرر مجلس الوزراء اليمني في جلسته التي عقدها امس ان يتم استكمال دمج جميع وحدات القوات المسلحة والأمن بقوامها البشري والمؤسسي في حدود نهاية شهر مارس (آذار) المقبل، كما قرر تفعيل اجراءات حماية أمن واستقرار المواطنين وملاحقة العصابات الاجرامية والقبض على المجرمين وتقديمهم للقضاء.

كما قررت الحكومة اليمنية العمل على عقد صلح عام بين القبائل المتنازعة، وانجاز القانون الخاص بتنظيم حيازة الاسلحة، وكذا الافراج عن المسجونين والمحكوم عليهم بتهم سياسية قبل الثاني والعشرين من مايو (ايار) ١٩٩٠ (يوم اعلان الجمهورية اليمنية ووحدة شطري اليمن).

كما قرر المجلس توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمعالجة أوضاع ومشاكل الاحداث السياسية قبل الوحدة.

وعلى صعيد التحضير للانتخابات العامة المقبلة قررت الحكومة اليمنية اعداد مشروع قانون الانتخابات والاعداد لعملية الانتخابات المقرر لها ان تتم العام الحالي.

وقررت الحكومة اليمنية ايضا استكمال معالجة قضايا الاراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية والشرقية (جنوب اليمن سابقا) وانشاء هيئة عامة لاستصلاح واستثمار اراضي الدولة، وكذا التسوية النهائية والمرضية لموضوع المساكن والعقارات المؤممة على قاعدة التعويض العادل او اعادة العقار بحسب الاحوال لجميع الملاك السابقين. كذلك قررت اعادة الأملاك المؤممة الاخرى او التعويض عنها تعويضا عادلا مثل الفنادق والمصانع ودور السينما.

من جهة اخرى اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن القيادة السياسية اليمنية ملتزمة باتفاق الوحدة وأنها لن تقبل أي تأخير أو تسويف في عملية انهاء الفترة الانتقالية. وقال إن حكومته تدرس مشروع قانون الانتخابات وستعرضه على مجلس النواب ليبت فيه، وذلك في إشارة واضحة إلى الانتقادات التي تشنها صحف الأحزاب المعارضة، شككت فيها من جدية القيادة اليمنية في الالتزام باتفاقية الوحدة لانهاء المرحلة الانتقالية واجراء انتخابات تشريعية عامة في البلاد وانتخاب حكومة جديدة بعيداً عن القاسم المشترك للسلطة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني).

ودعا الرئيس اليمني كافة الاحزاب والقوى السياسية في الساحة اليمنية «إلى تشابك الأيدي لبناء الوطن وتقدمه».

وقال الرئيس اليمني في حديث اذاعه راديو صنعاء أمس انه تم دمج المفاصل الرئيسية للمؤسسة العسكرية والأمنية ولم يتبق إلا الشيء البسيط. وأوضح المفاصل الأساسية التي تم دمجها في الاطار العسكري، وهي رئاسة الأركان العامة والدوائر والإدارات العسكرية، مشيراً إلى ان هناك خطة سترفع إلى مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع الوطني بخصوص استكمال دمج ما تبقى من الوحدات العسكرية.

وأكد الرئيس اليمني على تقيد القوات المسلحة وتجردها من الانتماءات الحزبية، قائلاً: إن هناك فترة زمنية قد جرى وضعها لانهاء العمل الحزبي في صفوف الجيش والمؤسسة الأمنية.

وقال الرئيس اليمني رداً على سؤال حول كيفية ضمان تجرد القوات المسلحة من الانتماءات الحزبية «ان هناك قانوناً» يحظر العمل الحزبي في المؤسسات العسكرية والامنية.. وهذا القانون واضح ومحدد بفترة زمنية لانتهاء العمل الحزبي داخل المؤسسة

العسكرية». (كان الموعد المحدد هو نهاية ديسمبر عام ١٩٩١).

وطالب الرئيس اليمني الحكومة ان تطبق التشريعات المتعلقة بهذا الشان وان تخرجها الى حيز الوجود. الجدير بالذكر انه يوجد في القوات المسلحة اليمنية اكثر من ١٨ الف مجند ممن ينتمون للحزبين الحاكمين يتقدمهم وزيرا الدفاع والداخلية ورئيس هيئة الاركان العامة وغيرهم من كبار المسؤولين العسكريين.

ومن جانب اخر كانت قيادتا شطري اليمن قد اتفقتا قبل اعلان الوحدة على نقل المعسكرات ووحدات الجيش والامن من المدن الرئيسية (داخلها وفي ضواحيها) الى اماكن خارج المدن، الا ان الملاحظ ان هذه النقطة لم تنفذ حيث ما يزال العديد من المعسكرات في مواقعه، وما يزال منظر الضباط والجنود في الشوارع مالوفاً، كما ان بعض نقاط التفتيش العسكرية ما تزال تمارس التفتيش ليلاً ونهاراً (داخل المدن وخارجها).

وفي إطار الأزمة الاقتصادية دعا الرئيس اليمني إلى المزيد من الانتاج والاعتماد على النفس والأرض والاعتماد على القدرات والطاقات البشرية وخلق فرص عديدة في المجالات الزراعية أو التنقيب عن المعادن والنفط.

وفي معرض رده على الدعوة التي تلقتها اليمن للمشاركة في المفاوضات المتعددة التي ستعقد في موسكو، قال الرئيس اليمني إن الامر متروك لمجلس النواب لاتخاذ قرار بشأنه.



المصدر: الحياة (اللندنية)

التاريخ: ٢ [illegible] ١٩٩٢

اكد التزام اليمن ترسيم حدوده مع سلطنة عمان في اطار "الحقوق التاريخية"

علي صالح: لن نحيد عن الديموقراطية وعلى القوى اليمنية الابتعاد عن المهاترات

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح الى معالجة انعكاسات ازمة الخليج ورفع الحظر الدولي المفروض على العراق. وشدد على اهمية التنسيق العربي حيال المفاوضات مع اسرائيل من اجل التوصل الى سلام «يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني من دون انتقاص».

واكد في مقابلة اجرتها معه اذاعة صنعاء وبثتها مساء اول من امس ان «ليس هناك شخص في الوطن العربي لا يريد السلام، ولكن ليس الاستسلام». وناشد «كل القوى الوطنية» في اليمن «ان تتكاتف وتبتعد عن كل اشكال التوتر» وان تكون يقظة «امام كل القوى التي تحيك المخططات من اجل اخمادها في مهدها». ودعا هذه القوى الى الابتعاد عن «المهاترات»، مشدداً على ان «الديموقراطية خيارنا الذي لن نحيد عنه».

وقال الرئيس اليمني في المقابلة التي اجريت لمناسبة العام الجديد وقوم فيها الاوضاع الداخلية في اليمن: «تم دمج المفاصل الرئيسية للمؤسسة العسكرية والامنية ولم يتبق الا الشيء البسيط وليس هناك ما يقلق في دمج ما تبقى منها».

واشار الى الانتماءات الحزبية في القوات المسلحة اليمنية وقال: «هناك قانون يحظر العمل الحزبي في المؤسسة العسكرية والامنية، وهذا القانون واضح ومحدد بفترة زمنية لانتهاء العمل الحزبي داخل المؤسسة العسكرية والامنية، آملين من الحكومة ان تطبق هذه التشريعات والقوانين وتخرجها الى حيز الوجود».

واعرب عن امله «ان يعمل الجميع على ازالة موروثات التشطير، موروثات الامامة والاستعمار خلال الفترة الباقية من المرحلة الانتقالية».

وعن نظرته الى مستقبل اليمن من خلال التعددية السياسية قال الفريق علي صالح: «التعددية جيدة ويجب ان تستمر ونحافظ عليها، وستتعامل معها بكامل المسؤولية كما نامل الا تستغل الديموقراطية للاساءة الى الآخرين وخلق الفرقة والشتات، بل ينبغي ان تعمق التعددية السياسية والديموقراطية الوحدة الوطنية والحفاظ على الثورة والوحدة اليمنية واحترام كل الآراء في اطار المصلحة الوطنية وليس في اطار ما يهدف اليه البعض من تمزيق مكاسب الثورة».

واعلن ان «الديموقراطية خيارنا الذي لن نحيد عنه» معرباً عن امله بان «يبتعد الجميع عن المهاترات والكلام غير المسؤول عبر الصحافة ووسائل الاعلام».

واكد من جهة اخرى ان «القيادة اليمنية تبذل جهوداً مع الاشقاء والاصدقاء في شان امكان التغلب على آثار ازمة الخليج، وما حدث في هذه الازمة يجب ان يحفزنا لمزيد من الانتاج والاعتماد على النفس والارض وعلى قدراتنا وطاقاتنا البشرية».

وعن ترسيم الحدود قال ان «بيان الحكومة بعد قيام دولة الوحدة الذي نالت بموجبه ثقة من مجلس النواب، اكد انها ستحل مشاكل الحدود مع الجيران في اطار الحقوق التاريخية والقانونية (...) ونحن بصدد البحث لحل مشكلة الحدود مع سلطنة عمان تواصلاً مع البحث الذي تم قبل قيام دولة الوحدة وهناك اجراءات تتخذ في شان قضية الحدود من خلال الحكومة».

ودعا الرئيس اليمني «الاشقاء العرب مهما كان بينهم من خلاف ان ينسقوا في ما بينهم ويحددوا رؤيتهم وماذا يريدون من مؤتمر السلام».

وقال ان «اليمن تبحث في الدعوة التي تلقتها لحضور الجولة الثالثة من محادثات السلام التي ستعقد في موسكو، وذلك من خلال مؤسساتها، سواء الحكومية او التنظيمات السياسية او مجلس النواب». وكرر ان «القرار الاول والاخير في هذا الامر لا يزال في يد مجلس النواب، وعلى الحكومة ان توضح لنواب الشعب سلبيات الحضور وايجابياته».

وشدد على انه «لم يعد هناك اي مبرر» لابقاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق، مؤكداً اهمية «عودة التضامن العربي وانهاء جروح الماضي».

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

▶ زعماء القبائل وقادة الاحزاب طالبوه بالعودة للعمل السياسي

علي ناصر يعتزم خوض الانتخابات الرئاسية في اليمن

ابو ظبي - «صوت الكويت»:
علمت «صوت الكويت» من مصادر يمنية مطلعة ان الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد ابلغ وفداً يمثل زعماء القبائل والاحزاب اليمنية التقاهم في دمشق في الاوان الاخير انه سيخوض الانتخابات الرئاسية التي ستجري في اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية في يونيو (حزيران) المقبل.

وقالت المصادر ان الوفد طالب الرئيس علي ناصر محمد بالعودة الى ساحة العمل السياسي والسعي لـ «تلطيف» الاجواء مع دول الخليج والتي توترت عقب تأييد اليمن للغزو العراقي للكويت.

وفي اتصال هاتفي معه في دمشق قال الرئيس اليمني السابق ناصر محمد انه يعتزم استئناف نشاطه السياسي ولكن بشروط ابلغها للحكومة اليمنية، غير انه رفض الافصاح عن تلك الشروط واكتفى بالقول أن «مصلحة شعبنا تقتضي منا العمل على اصلاح الخلل الذي حدث واعادة بناء البيت اليمني من جديد وعلى اسس صلبة».

وقال «لي الفخر ان اكون اول من وضع لبنات وحدة شطري اليمن وأرى أنه لزاماً عليّ ترسيخ اسس هذه الوحدة ومنع تفسخها مهما كانت الاسباب والدوافع».

واوضحت المصادر اليمنية ذاتها ان من بين الشروط التي طرحها علي ناصر محمد هي استصدار عفو عام عنه وعن باقي مساعديه الرئيسيين الذين اصدرت عدن احكاما بالاعدام ضدهم قبل ثلاثة اعوام.

ومضت المصادر تقول ان المؤتمر العام للحزب الاشتراكي الذي يتم التحضير له في اليمن سيبحث اتخاذ قرار بالعفو العام عن عدد من القيادات اليمنية السابقة واغلاق كل الملفات السابقة.

واكدت المصادر ان القرار سيشمل بالفعل علي ناصر محمد واحمد مساعد حسين وزير أمن الدولة السابق ومحمد علي احمد محافظ أبين، وعبد ربه منصور مدير الامدادات بالجيش واحمد عبد الله حسني قائد القوات البحرية وبعض مساعدين آخرين للرئيس السابق. وذكرت المصادر اليمنية في تصريحاتها لـ «صوت الكويت» ان تذمراً عاماً يسود اوساط المسؤولين

(التتمة في الصفحة ٦)



اليمنيين السابقين خاصة الذين عملوا مع حكومة علي ناصر محمد قبل الوحدة، بسبب تجميد وظائفهم التي حصلوا عليها عقب قيام وحدة الشطرين.

وقالت المصادر ان من بين هؤلاء المسؤولين سفراء ودبلوماسيين وقادة عسكريين وضباط امن ووكلاء وزارات حصلوا على وظائفهم في دولة الوحدة دون ان يتم السماح لهم بممارسة اي عمل رسمي. وفسرت المصادر اسباب ذلك بـ «هيمنة» الحزبين الحاكمين اللذين اقتسما السلطة في صنعاء وعدن. وقالت ان عددا من اليمنيين استعادوا املاكهم في الجنوب اليمني غير ان انصار علي ناصر مازالوا محرومين من العودة لاستخدام منازلهم أو ممتلكاتهم.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٢

٦ سنوات على ١٣ يناير اليمني

■ هناك حدث يفترض الا يمر مرور الكرام، بل يفترض ان يأخذ مكانه الحقيقي في سياق التطورات التاريخية التي شهدها العالم منذ منتصف الثمانينات عندما تولى ميخائيل غورباتشوف السلطة خلفاً لقسطنطين تشيرنينكو الرجل الذي جسد دخول الامبراطورية السوفياتية مرحلة سنوات الشيخوخة المتقدمة. هذا الحدث الذي لا بد ان يعطى يوماً حقه على صعيد اهميته التاريخية هو ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ حين انفجر الوضع في ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الامر الذي ادى في نهاية المطاف الى زوال هذه الدولة وتحقيق الوحدة اليمنية.

الآن وبعد مرور ست سنوات بالتمام والكمال على الحدث، يتبين كم ان الذي حصل في عدن في ذلك اليوم كان البداية الحقيقية لانهيار الاتحاد السوفياتي، حتى انه يمكن القول ان ما حدث في ما بات يعرف بأحداث يناير شكّل اول دليل على عدم قدرة موسكو على التحكم بالاحداث في احدى الدول التي كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاشتراكية. فبداية الانهيار السوفياتي كانت من دون ادنى شك بداية عربية، اذ للمرة الاولى في تاريخ الدولة السوفياتية، تبين ان موسكو لم تعد قادرة في اي شكل على ان تكون تلك القوة العظمى القادرة على احتواء صراع على السلطة في احدى محمياتها. وللمرة الاولى ايضاً تبين آنذاك كم ان الاتحاد السوفياتي الذي كان يحسب نفسه دولة عظمى عاجز حتى عن حماية رعاياه على ارض كانت تدخل في دائرة نفوذه. حتى ان الرعايا السوفيات الذين وجدوا انفسهم بين ناري الفريقين المتصارعين في «الحرب الاهلية» التي دارت في عدن والمناطق المحيطة بها لم يجدوا غير الغرب بما في ذلك يخت ملكة بريطانيا يلتقطهم من شواطئ عدن ويخرجهم من أتون البركان الذي انفجر.

الآن بات في استطاعة مسؤول يمني كبير كان في السلطة في الجنوب، وانتصر مع الذين انتصروا، ان يقول في مجالسه الخاصة انه لو لم يسقط الاتحاد السوفياتي لما تحققت الوحدة اليمنية. والآن، ومن بعيد، ومع مرور ست سنوات على الحدث الضخم الذي كان بداية تغييرات جذرية في كل المنطقة الواقعة على الضفة الاخرى للبحر الاحمر اي في القرن الافريقي، يتبين كم ان خسائر ما كان يعرف باليمن الجنوبي، كان يمكن ان تكون اكبر لو انفجر الوضع في عدن بعد ذلك بسنوات على غرار ما حصل في الصومال او في اثيوبيا وخصوصاً لو لم يكن هناك مخرج اسمه الوحدة اليمنية.

ان الوقت حالياً ليس للعودة الى الماضي بسلبياته، بل ان ست سنوات على انفجار ١٣ يناير تبدو كافية لوضع الحدث في اطاره الاقليمي والعالمي وليدرك الذين شاركوا في الذي حصل واشتركوا في القتال، كم ان عالمهم الشخصي وأفقهم كانا ضيقين وكم كان بلدهم مهماً.

وفي استطاعة اليمنيين، خصوصاً اهل ما كان يعرف بالجنوب، الا يروا في الذي حصل يوم ١٣ يناير ١٩٨٦ سوى سلبيات، لكن عامل الوقت يفرض عليهم ان ينظروا ايضاً الى ايجابيات من زاوية اعمق واشمل. ولعل السنوات الست التي مرت على الحدث ستتيح لهم النظر اليه من زاوية اهميته التاريخية كأول شرخ في الامبراطورية السوفياتية من جهة وكعامل اساسي في تحقيق الوحدة ومصالحة اليمنيين مع انفسهم من جهة اخرى، وذلك في انتظار ان تكون هذه المصالحة اعم واشمل بعيداً عن اي محاولة لتحميل مسؤولية سقوط الضحايا لهذا الطرف او ذاك. فكل الذين سقطوا في ذلك اليوم وفي الايام التي تلته رحلوا راضين لكون دمائهم وفرت على شعبهم وبلدهم الكثير والكثير من الويلات وساهمت في تحقيق الوحدة التي كانت المخرج الوحيد لتفادي حرب اهلية حقيقية كانت احداث يناير ستبدو امامها مجرد «بروفة»... او نزهة.

خيرالله خيرالله

المصدر : المساء القاهرية

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٢

اليمن الأزمة الاقتصادية تحتدم

صنعاء ـ من محمود فارس:

□ ازدادت حدة الازمة الاقتصادية في اليمن بشكل خطير، ورغم قيام الحكومة باتخاذ عدد من القرارات التقشفية، فإن ميزانية الدولة تبدو مثقلة بحوالى ٨ مليارات دولار من الديون الخارجية.

وكانت الحكومة اليمنية قد خفضت نفقات مسؤوليها وقلصت عدد العاملين في مرافق الدولة خاصة بعد أن زاد حجم الانفاق العام نتيجة قسمة «المناصفة» بين الحزبين الحاكمين «المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي اليمنى» الأمر الذى أدى الى استحداث وظائف ومناصب جديدة لارضاء «كوادر الحزبين»!

كما تضمنت هذه السياسات تخفيض عدد العاملين في السلك الدبلوماسى واغلاق بعض السفارات والغاء بعض المهمات في الخارج وتخفيض عدد المدرسين القادمين من الدول العربية للتدريس. وكانت المساعدات الامريكية لليمن قد تقلصت من ٢٠ مليون دولار الى ثلاثة ملايين فقط.

ويعد نقص المياه سواء بسبب قلة الامطار او نقص مخزون المياه الجوفية من بين الاسباب التى أدت الى تفاقم الأزمة حيث ادى ذلك الى تراجع المساحات المخصصة للمنتجات الزراعية وافساح المجال امام زراعة «القات» والمعروف ان زراعة «القات» لا تمثل أى مردود اقتصادى للدولة باستثناء قيمة الضرائب. وتفيد التقارير شبه الرسمية الى ان العجز السنوى في المحاصيل الزراعية بلغ ٨٠٠ الف طن ومن المنتظر ان تزداد قيمة العجز اذا ما قررت الحكومة رفع سعر الدولار الامريكى الى ١٨ ريالا■



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٣

قذيفة بازوكا على مقر للحزب الاشتراكي اليمني

ضباط علي ناصر يضربون عن الطعام

عدن - من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

يواصل عدد من الضباط العسكريين اليمنيين، الذين ايدوا رئيس الشطر الجنوبي السابق علي ناصر محمد، اضرابهم عن الطعام الذي بداوه في نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي. وافادت انباء «نسبتها صحيفة «صوت العمال» في عددها الصادر امس الى المضربين - ان قيادة اللواء التدريبي في العند قررت عدم صرف رواتب هؤلاء المضربين عن شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، واضافت ان احد الضباط المضربين حاول الانتحار، بينما اصيب آخر بحالة هيستيريا، وان زملاءهما اسرعوا باسعافهما.

وكان هؤلاء الضباط المضربون قد عادوا الى الخدمة العاملة في القوات المسلحة بعد الوحدة بين شطري اليمن في شهر مايو (ايار) عام ١٩٩٠، في ظل قرار باعادة الضباط والجنود الذين سرحوا من الخدمة، بسبب تاييدهم جناح الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد في أحداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ في جنوب اليمن.

ويرجع سبب الاضراب الى عدم تلبية القيادة وسلطات وزارة الدفاع اليمنية مطالب الضباط العادين الى الخدمة، بشأن حقوقهم المشروعة في اعادة اقدميتهم، وتحديد رواتبهم على هذا الاساس، وقد رفع الضباط المضربون مذكرة الى النيابة العامة، طلبوا فيها من اجهزة وزارة العدل التدخل لحسم هذه المشكلة، التي غدت تؤثر على حياتهم المعيشية والاسرية.

ونشرت الصحيفة نفسها تفصيلات اخرى عن الاضراب الذي نفذه امس الاول عمال المؤسسة العامة للحفر، بسبب عدم الاستجابة لمطالبهم، وتلافي تأخير دفع رواتبهم الشهرية، وعدم الوفاء بدفع مستحقات التأمينات الاجتماعية الخاصة بهم، اضافة الى التسيب الاداري وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات العمالية النافذة.

من ناحية اخرى لخص عمال مصنع الجندي للبلاستيك في اليمن مطالبهم لوقف الاضراب الذي بداوه امس، في صرف رواتبهم عن شهر نوفمبر الماضي، وضمان استمرار دفع تلك الرواتب بانتظام خلال الاشهر المقبلة، اضافة الى العلاوات السنوية وغلاء المعيشة، وسداد مستحقات الضمان الاجتماعي، مع ضرورة وضع البدائل لطرق واساليب تسويق منتجات المصنع.

ومازالت المنظمات السياسية تتعرض لعمليات عنف في الوقت الحاضر، مما يثير المخاوف بشأن استقرار حالة الامن في اليمن، حيث تعرض مقر الحزب الاشتراكي اليمني في مدينة عمران لقذائف من مدفع بازوكا وطلقات من رشاش كلاشنيكوف يوم الجمعة الماضي، اطلقها شخصان كانا متمترسين في الشارع المجاور. وعلى الرغم من ان مالك المبنى، المواطن عبد الله احمد قحطان، لاحظ وجودهما، وابلغ مدير البحث الجنائي المقدم احمد الحميضة، ولكنهما انجزا مهمتهما وتمكنا من الفرار دون ان يعترضهما احد، في حين انكر مدير البحث الجنائي علمه بالحادث، عندما واجهته صحيفة «الثوري» بالامر، ونشرت خبر الحادث في عددها الصادر امس.



تعددية البرامج مع الاتفاق على الثوابت

التجمع اليمني للاصلاح يطالب الحكومة بمحاكمة المعتدين على الدين

صنعاء: «الشرق الاوسط»

وجه حزب التجمع اليمني للاصلاح نداء الى اعضاء مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء والنائب العام اليمني ناشدهم فيه الاسراع بتوجيه السلطات المختصة للقيام بواجبها في شان اجراء تحقيقات عاجلة مع مدرس تعرض للذات الإلهية، وروج مبادئ إلحادية بين الطلاب. وقال البيان ان مدرساً في مدرسة خالد بن الوليد الاعدادية بالعاصمة صنعاء حرض طلابه على الالحاد، اضافة الى آخرين في منطقة القطيع بمحافظة الحديدة، ارتكبوا جريمة إهانة وتمزيق القرآن الكريم، واحالتهم الى القضاء، ليصدر حكم الله في شانهم خلال اقرب وقت ممكن.

وأكد البيان «ان ممارسة الديمقراطية المسؤولة المرتكزة على ثوابت الأمة، وفي مقدمتها عقيدة الشعب والشريعة الاسلامية الغراء، هي التي يحرص عليها الجميع، لتصبح التعددية بناءة لا هدامة، تعددية البرامج لا تعددية مناهج وعقائد وافدة»، وان «أي مساس بالعقيدة والشريعة الاسلامية، أو استهزاء بالذات الإلهية امر غير مقبول، لان ذلك ليس إلا تخريبا للمجتمع وإثارة للفتنة ووباء فاسداً في جسم هذا الشعب المؤمن».

وحمل البيان القيادات اليمنية مسؤولية التباطؤ في تنفيذ ذلك، وقال «اننا نهيب بكم - كحكام لشعب مسلم - ان تتحملوا مسؤوليتكم الشرعية والوطنية، وان تسرعوا في الفصل في القضيتين المذكورتين»، واستمر يقول «نحذر من نتائج اي تهاون او تباطؤ في حسم هاتين البادرتين الخطيرتين، فلا يمكن السكوت على اي مساس بالثوابت».

المصدر : الفرسان اللبنانية



التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهداف المرحلة:
بناء الوحدة وتعزيز الديمقراطية ومعالجة الازمة الاقتصادية

اليمن:
تحوّلات في زمن الصعوبات

نهاية تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ستشكّل منعطفاً مهماً بالنسبة لعملية انشاء دولة الوحدة ودمج مؤسسات «شطري اليمن» سابقاً. وكلما اقترب هذا الموعد ازداد النقاش في الساحة السياسية اليمنية من اجل تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، ومن اجل الخروج من الازمة الاقتصادية.

اليمن يعيش مرحلة انتقالية في زمن بناء دولة الوحدة التي حدّد لاستكمالها نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم، ولهذا فإن حركة غير عادية تميّز صنعاء العاصمة الاولى لدولة الوحدة. اجتماعات متتالية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، نقاشات مفتوحة وصريحة في البرلمان «مقالات وآراء وانتقادات في الصحف والمجلات التي اصبح الالمام بها جميعاً امراً صعباً في ظل التعددية السياسية»، نقاش على مختلف الاصعدة وفي جميع الاوساط في ظل ظروف داخلية وخارجية صعبة يعيشها اليمن الباحث عن تغيير هادئ وبناء دولة موحدة بعد تشطير دام طويلاً، وانفراد بالحكم في كلا الشطرين، وتجربة سياسة استدعت الوحدة كمخرج وحيد لحل مشكلات المجتمع اليمني الذي يشهد تغييراً كبيراً، وانتقالاً من مجتمع قبلي الى آخر مدني توّاق الى بناء دولة المؤسسات. وهذا «التطلّع يصطدم بواقع محلي تتداخل فيه العوامل الداخلية والخارجية ولا يملك احد في اليمن الا ان يتعامل معها بمرونة نظراً لحساسية الوضع وتداخل القضايا بحكم تركيبة المجتمع وطبيعة جغرافيا اليمن».

ثلاث قضايا كبرى تؤرّق بال المسؤولين في مجلس الرئاسة ومجلس الحكومة اللذين يتقاسمهما الحزب الاشتراكي في الجنوب الخارج من فشل سياسي وايديولوجي والمؤتمر الشعبي العام الطامح في بناء حزب سياسي يوازي بين نفوذ الجيش والرغبة في اقامة تعددية سياسية.

القضايا الثلاث تتعلّق باستكمال بناء الوحدة ودمج المؤسسات خاصة مؤسسات الدفاع والامن التي لم تستكمل بعد، بالرغم من تصريحات المسؤولين حول هذه المسألة. فـ «الجيش لا يزال مشطراً وهناك صعوبات على ارض الواقع، فوزير خارجية اليمن الدكتور الارياني يؤكد ان العملية باتت قريبة وان التاخير يعود الى حرب الخليج وصعوبة تحريك وحدات عسكرية في مثل تلك الظروف».

في الشارع يرون ان التأخير له علاقة بالحزبين الحاكمين وان هذه الخطوة ما زالت تجد صعوبات على أرض الواقع خاصة وان الاندماج الذي تمّ بالشكل الذي عليه حالياً أدّى الى حكومة حكم تشكيلها التقاسم بين الحزبين وافتقدت الكفاءة في معالجة الأمور، وارهقت ميزانية الدولة وساهمت في تضخّم الجهاز الوظيفي نتيجة مراعاة كل طرف للطرف الآخر، مما زاد في تفاقم الازمة الاقتصادية. وتتحدث صحف المعارضة عن استقالات؛ وقد أكّد لنا بعض الوزراء ذلك ويطالبون بأن يكون اساس البناء سليماً حتى تستمر دولة الوحدة، ويؤكد بعض الوزراء، انه ما لم تكن البداية سليمة فان تجربة الوحدة ستكون محفوفة بالمخاطر بالرغم

من انها اصبحت متجاوزة ولا رجعة فيها. ولكن هذه المخاوف لها ما يبررها «فالاحداث المتفرقة التي شهدها اليمن على الصعيد الامني تشير الى خلل ما في طبيعة ادارة الحكومة، وان المسألة لا ترد فقط الى أزمة اقتصادية بقدر ما هي مسألة سياسية يعيشها اليمن في مرحلة انتقالية».

فاليمن يشهد تعددية سياسية مركّزة الى حد كبير في الشمال والجنوب يخرج من سلطة الحزب الواحد بطريقة فجائية وغير منظمة، مما أوجد فوضى في معالجة الازمات المتراكمة نتيجة اخطاء الحزب الماركسي ومنها التاميم العشوائي والانتقال الى الحد الادنى من المرافق والمؤسسات، ونظراً لطبيعة الشعب اليمني فان عملية تنظيم اللجوء الى الوسائل القانونية لتصحيح الاوضاع الخاطئة لم تتم بالشكل المطلوب مما خلق حالة من الفوضى والاضطرابات.

ان اشكالية استكمال الوحدة هي اهم القضايا في اليمن وعليها يتوقف بناء تعددية سياسية تؤدي الى الديمقراطية المنشودة وهذا يتطلب اقامة أسس الوحدة على قاعدة صحيحة بدل التقاسم الحالي في الوظائف والمناصب والمؤسسات. فهناك مخاوف من ان يستمر الوضع دون معالجة حقيقية وهو امر يستبعده الكثير من المسؤولين، فهم يؤكدون وجود ضغوط على اليمن بشأن مسألة الوحدة وان البعض يحاول ان يضخم المشاكل الناتجة عن الوحدة.

المسألة الثانية من حيث الاهمية التي تحظى بنفس القدر من النقاش، الأزمة الاقتصادية وهي طارئة وموروثة، فحرب الخليج كانت أشد العوامل تأثيراً على الاقتصاد اليمني نتيجة وقف المساعدات والقروض التي كانت تمنحها بعض دول مجلس التعاون لليمن، ونتيجة مواقف اليمن من حرب الخليج التي يحرص المسؤولين هنا على التأكيد انه تمّ اساءة فهم هذه المواقف، كما ان عودة اكثر من مليون مهاجر أدّى بدوره الى تفاقم البطالة، وخلق حالة اكتظاظ كبيرة، وأزمة سكن في المدن وتراجع كبير في العملة الصعبة التي كان العمال المهاجرون مصدراً لها مما أدّى الى اضطراب في سعر صرف الريال حيث يوجد تباين كبير في سعر الصرف في السوق السوداء. ومظاهر الازمة لا تخفى على أحد.

وتقول صحف المعارضة ان الاجراءات التي رافقت الوحدة ساهمت بدورها في الضغط على الاقتصاد اليمني نتيجة تضخم الجهاز الوظيفي، ومجموعة الامتيازات التي يتمتع بها كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين وعجز الحكومة عن معالجة هذه الازمة بالرغم من الاجتماعات المتتالية.

وترجع أوساط المعارضة استقالات العديد من الوزراء من مناصبهم الى اصطدامهم مع وزير المالية ووجود صعوبات مالية لدى هؤلاء الوزراء بالدرجة الاولى نظراً لغياب الميزانية الخاصة بكل وزارة.

وخلال الفترة الماضية كانت معظم الاجتماعات التي تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل تنصب حول الازمة الاقتصادية. وقد اقرّت الحكومة اجراءات لمعالجة الوضع منها وقف التوظيف، اغلاق تسع سفارات يمنية وعدد كبير من القنصليات والملحقيات وتحديد عدد الدبلوماسيين كثلاثة كحد ادنى وتسعة كحد اعلى، وزيادة السلع التموينية ومراقبة الاسعار.

وهذه الاجراءات يأمل المسؤولون ان تساعد في الحد من الازمة في ظل تطلعات الى اكتشافات نفطية هامة خاصة وان اليمن يشهد اقبالاً كبيراً من شركات متعددة الجنسية على استخراج النفط. ويقدر انتاج اليمن حالياً بـ ٣٠٠ الف برميل يومياً وهناك بوادر مشجعة لاستخراج النفط بكميات تجارية هامة وان المسألة مسألة وقت على حد تعبير الرئيس اليمني. ويأمل المسؤولون عن هذه الاصلاحات الحد من العجز في الميزانية. فخلال سنة بلغت مخصصات موظفي الدولة ٥٠ ٪ من مصاريف الدولة التي قدرت بـ ٥٠.٨ مليار ريال. وتبلغ ديون اليمن حوالى ٧ مليارات دولار، وينتظر ان تشهد صنعاء مؤتمراً حول مستقبل الاقتصاد اليمني خلال الشهر القادم وسط تشجيعات للمستثمرين وبوادر انتاج النفط واستخراج معدن الذهب.

المسألة الثالثة التي تأخذ نصيبها من النقاش تتعلق بالديمقراطية في افق الانتخابات البرلمانية المقررة العام القادم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وهناك لجنة «تعكف على وضع القانون الانتخابي الذي بموجبه ستتم الانتخابات». وزائر اليمن يشهد تعددية سياسية كبيرة وموجة من الصحف



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٢ ... ١٩٩٢ ....

الحزبية لم يشهد لها مثيل تتناول مختلف الاوضاع والشخصيات بحرية تامة وبدون ضوابط. ويؤكد احد المثقفين اليمنيين ان هذه الحالة مؤقتة وانها نتيجة كبت سياسي استمر طويلاً في غياب الممارسة الديمقراطية وان المسألة ستأخذ حجمها على الارض بعد فترة قصيرة.

فالشارع اليمني تتنازعه ثلاثة تيارات رئيسية: القوى الدينية والاحزاب القومية والحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي). وتعاني الاحزاب القومية والدينية من التناقضات وتعدد الاحزاب وتدخل الاعتبارات الشخصية والقبلية في هذا العدد الكبير من الاحزاب الموجودة على الساحة اليمنية. ولكن هذه التحولات لها دلالات كبرى في اليمن، ويجمع المثقفون في اليمن ان ثورة ٢٦ أيلول / سبتمبر نجحت الى حد ما في تحويل المجتمع من قبلي الى مدني، وان الحياة السياسية سوف تساهم بدورها في هذا التطوير بالرغم من وجود القبلية بشكل لا يستهان به في مجتمع يعتبر السلاح فيه جزءاً من لبس الرجل اليومي.

وينظر الى الديمقراطية في اليمن باعتبارها مكملة لتجربة الوحدة، وهناك مخاوف ان يستئثر الحزبان الحاكمان تقاسمهما للسلطة ويفرزان تحالفاً يؤدي الى استمرارهما في الحكم، ولكن ينفي قادة المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح ذلك تماماً ويشيرون الى انه لا يوجد تقاسم في الحكم بمعنى الكلمة، والدليل على ذلك وجود وجوه حزبية ومستقلة في الحكومة، وان التحالف مع أية قوى سياسية مرهون بالبرنامج الانتخابي ومصلحة البلاد.

ويؤكد قادة الحزب الذي بدأ يأخذ مكانته كتيار رئيسي في اليمن بما في ذلك الجنوب، ان الانتخابات ستتم في موعدها، وان المرحلة الانتقالية ستنتهي في تاريخها المحدد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢، وان حياة الديمقراطية في اليمن امر معاش وواقع وان بلادهم تعاني من هذا التوجه اقتصادياً.

والواقع، ان اشكالية الديمقراطية في اليمن لها دلالات كبرى وهي خطوة جريئة على صعيد المنطقة، ولكن نجاحها مرهون بمدى انضاج التجربة وتحويل التعددية الحالية ولو تدريجياً الى ديمقراطية حقيقية تساهم في صناعة القرار السياسي. وهناك مؤشرات ايجابية خاصة وان البرلمان يشهد حالياً نقاشاً صريحاً وواضحاً حول مجمل مسائل اليمن.

هذه القضايا الثلاث، بناء الوحدة، الديمقراطية والخروج من الازمة الاقتصادية، ملموسة في الشارع اليمني وتجد صدى لها في مختلف المستويات، فهل ينجح اليمن في ايجاد حل للمعادلة الصعبة وان يتجاوز العقبات التي تعترضه وان يعبر تغييرات حقيقية في ظل ظروف غير مؤاتية وتحديات كبرى على الصعيدين المحلي والخارجي؟!!

صنعاء - عاطف عودة



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٦

هينزيلوم زعيم العقارب والسلطان الفضلي يحاصر عدن

بقلم :
[illegible] سلطان بن محمد القاسمي

الهجوم على العرب



١٠

في سنة ١٨٣٠م اخذت نظرة بريطانيا تجاه البحر الاحمر اهميتها فاصبح بالنسبة لها اقصر الطرق التي تربط بين الهند والجزر البريطانية باستعمال السفن البخارية. كانت تلك السفن يومها تحتاج لكميات كبيرة من الفحم، الامر الذي يتطلب ايجاد مراكز للفحم على طول الطريق بين السويس والهند. وكانت عدن احسن تلك المراكز لتوسطها في المسافة تقريباً.

ولتحقيق ذلك بدات بريطانيا بعقد اتفاقية مع سلطان لحج ليتم انزال الفحم بعدن، ولكن عملية التفريغ والشحن كلفت الكثير، فضلا عن ان الاوضاع السياسية في المنطقة وفي عدن بالذات اخذت تثير المصاعب والمشاكل، الامر الذي دفع بريطانيا الى التفكير في ضرورة ايجاد موقع او مركز للفحم يكون تحت السيطرة البريطانية الكاملة.

ومن هنا استهدفت بريطانيا جزيرة سقطرة، تارة بالشراء، وتارة بالاحتلال، وتارة بالايجار في آخر مرة.

لكن سلاطين قشن في بلاد المهرة، وكانوا انفسهم سلاطين سقطرة، قاوموا التهديدات ورفضوا المغريات، فاتجه التخطيط والتآمر البريطاني نحو عدن.

وكانت نظرة بريطانيا الى عدن انها احسن موقع لاكمال طوق الدفاعات الخارجية للهند في اتجاه الغرب، وقد تهيأت بريطانيا لتزويد ذلك الموقع الدفاعي بجميع الوسائل المطلوبة من قوات بحرية على سفن حربية بخارية.

فالقصة إذن واحدة من قصص الغدر السياسي، والاتفاقيات المشكوك فيها، والاتهامات الزائفة، والقهر، والتهديد والمقاومة.

انها قصة دبلوماسية مريبة نفذت من خلال فوهة البندقية.

- المؤلف -



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كانت الطرق المحيطة بعدن مغلقة قبل الهجوم البريطاني، وكان العمال التابعون للعبادل واهل فضل يقومون باعداد اللبن لاكمال بناء التحصينات الجديدة عند بير سعد والتي تبعد ٥ أميال عن التحصينات، وقد وصل الامير ناصر بن عبد الله الفضلي في الاول من اكتوبر (تشرين الاول) ١٨٤١م وبرفقته ٩ خيالة و٦٠ على ظهور الابل الى الشيخ عثمان حيث اقاموا جميعا هناك لمساعدة مجموعة من العبادل في منع قافلة كبيرة قد بعث بها سيد محمد حسين ويس الى «هينز» فاعترض طريقها الامير ناصر الفضلي وجماعته، واخذوا يطلقون النار على القافلة، واوقفوا عبورها الى عدن.

لم يستغرق الامر سوى قليل من الوقت ليتخذ «هينز» قرارا بانتهاز تلك الفرصة الجيدة المتاحة، حيث كان يتمنى ولعدة اشهر ان يقوم بهجوم على العرب.. وقد جاءت رسالة من حكومة بومبي قبل ايام مصرحة له بالهجوم على العرب فقط دون احتلال لحج، ولم تمض اكثر من اربع وعشرين ساعة الا وقد قام «هينز» بالاتصال «بكولونيل كروكر» وقرر القيام بهجوم على قرية «نوبة المهدي» التي تبعد مسافة ٨ اميال عن الدفاعات البريطانية وان يكون الهجوم بالقوات دون الفرسان وكان الهدف هو تهديم برج «نوبة المهدي» نظرا لكونه مكان اللقاء العام لزعماء اهل فضل والذي تم فيه الاتفاق على العديد من الهجمات على عدن. ويشمل الهدف ايضا تهديم المبنى الكبير الذي كان يحتله الحراس الذين يتعرضون للقوافل، ولكونه المبنى الذي يحل فيه العبادل واهل فضل ليلة كل هجوم.

خرجت الحملة المكونة من ٤٠٠ اوروبي وعشرين هنديا مشاة مع مدفع واحد وثمانين من سلاح المدفعية، في الساعة العاشرة مساء يوم الخامس من اكتوبر (تشرين الاول) ١٨٤١ بقيادة «الكولونيل بنيكويك» من الفوج السابع عشر و«الليفتنانت كروتندن» مع ثلاثة ادلاء نظرا لمعرفتهم بالمواقع. وفي فجر اليوم السادس من اكتوبر (تشرين الاول) وصلت القوة الى بير سعد والتي تبعد ثلاثة ايام عن نوبة المهدي فقابلت القوة هناك اثنين من الحراس المسلحين كانا يسقيان بعيريهما، فلاذا بالفرار على بعيريهما ناشرين الخبر في كافة الاتجاهات بحيث اتاحا لزعماء اهل فضل وللشيخ مهدي بن علي الزبيري واسرته وقتا كافيا للهرب قبل ان يحيط البريطانيون بمكانه

قبل طلوع الشمس وصلت الحملة الى نوبة الشيخ مهدي ونسفت قلعة الشيخ مهدي في الساعة الثامنة صباحا، ثم واصلت تقدمها الى الشيخ عثمان حيث كان العزيبة واهل البان واهل فضل متيقظين وكان العرب يظهرون من بعيد في مجموعة صغيرة ما لبثت ان ازداد عددها وقربها واخذوا يهاجمون المؤخرة والجناح الايسر للقوة ولمدة ساعتين بهجمات متواصلة في منطقة الاحراش. كان العرب وهم على خيولهم وجمالهم يهاجمون البريطانيين من كل صوب ولكثرتهم كانت الهجمات على المقدمة والمؤخرة والميسرة في وقت واحد.

كانت خسائر العرب كثيرة بين قتلى وجرحى اما البريطانيون فقد اصيب لديهم «الليفتنانت بيلي» واربعة جنود بجروح خفيفة. كما توفي جندي بريطاني بضربة شمس. وفي الساعة الحادية عشرة وصلت القوة الى الشيخ عثمان واستراحت لمدة بضع ساعات ثم عادت الى عدن في المساء دون ان يهاجمها العرب.

ما ان تم ابلاغ السلطان محسن عن خراب نوبة المهدي، وهجوم القوات البريطانية المحتمل على لحج حتى جمع اقرباءه، ووجوه القوم حوله، وتدارسوا الموقف وقرروا الذهاب الى سفيان لمقابلة سيد محمد حسين ويس للقيام بدور الوسيط بينهم وبين البريطانيين وبقي السلطان محسن في سفيان لمدة اربعة أيام يناقش المسألة مع سيد محمد حسين ويس ويتراسل مع «هينز» في عدن. كان رسالة السلطان محسن الأول لـ «هينز» والتي اشفعت برسالة من سيد محمد حسين ويس، مجرد بضعة اسطر يقول فيها انه مستعد ليكون موظفا لدى الحكومة، ويطلب الاذن لزيارة «هينز» في عدن. اجاب «هينز» بالايجاب ملمحا في الوقت نفسه بانه سوف يكون من المناسب جدا ان تصحبه اسرته بحيث تكون قريبة منه اذا ما برز اي سؤال مهم واحتاج موافقتها. اجاب السلطان محسن بانه لا يستطيع ان يحضر اسرته لانهم لم يوافقوا على ذلك وانهم لربما يتركوه اذا هو اجبرهم عليه. رد «هينز» برسالة ثانية للسلطان محسن جاء فيها بان يقبل السلطان محسن بوضع وكيل محلي او قنصل ليوجهه بموجب توجيهات من عدن، ويترك اثنين من ابنائه كرهينتين في عدن. ويقول «هينز» عنها في رسالة لحكومة بومبي:

«لقد اعطيت كلمتي بان كل من ياتي ليعرض الهدنة سوف يكون امنا ويخرج سالما - على انه اذا لم يكن السلطان مصحوبا بابنه ومن معه، فسوف لا يعدو الامر عن كونه مجرد جهد غير ذي فائدة - وان لم يكن على استعداد للتسليم بوجهات نظرنا، فلربما قام بتحريض شعبه على شن اعتداءات جديدة والتبجح العقيم في انه قد تحداني بوجوده الفعلي».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

اما السلطان حيدرة بن مهدي زعيم العقارب فقد قام بزيارة «هينز» في عدن، فلامه «هينز» على العون الذي كان قد قدمه لاهل فضل والعبادل ومساعدته لهم على عرقلة دخول القوافل والامتناع عن تقديم المؤن التي طلبها «هينز» منه وقت الحصار. في معرض دفاعه قال السلطان حيدرة، ان تلك الغلطة جاءت نتيجة الاكراه لعدم كونه قويا بما فيه الكفاية لمقاومة سيطرة العبادل واهل فضل وطلب من «هينز» ان يعطي الاذن للسفن كي تستانف المتاجرة والرسو في خلجانه. فرفض «هينز» ذلك الطلب قائلا انه حتى يحدث تبادل منتظم في التجارة فانه سيأمر بأن كل سلعة تجارية يجب ان تمر من خلال عدن وليس غيرها.

اما السلطان احمد بن عبد الله الفضلي فقد وصل مع مجموعة من رجاله قريبا من الشيخ عثمان وبعث للسلطان محسن يطلب منه تاجيل زيارته لعدن وانهما يجب ان يذهبا مع الى عدن لمواجهة «هينز» حيث سيكون لهما تاثير اقوى من ان يكون كل واحد منهما على حدة.

كان يدور في خلد «هينز» مشروع احتلال لحج فقد كتب بتاريخ ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٨٤١م وقبل هجومه على الشيخ عثمان بايام رسالة لحكومة بومبي يطلب منها السماح له باحتلال لحج، في هذه الحالة والسلطان الفضلي محاصر الطرق المؤدية لعدن، والسلطان محسن العبدلي قد عدل عن زيارة عدن، كانت الفرصة مواتية لـ «هينز» لاحتلال لحج لولا وصول رسالة من حكومة بومبي تمنعه من القيام بذلك، فما كان منه الا ان كلف «كوماندر ساندرس» امر السفينة الحربية «كلايف» التابعة لشركة الهند الشرقية ان يتوجه للابحار على طول ساحل شقرة للقيام باسر وتدمير اي مركب عائد لاهل فضل قبل النزول للبر، كما امر بتوجيه السفينة الحربية «كونستانس» لفحص كل جزء من الساحل الممتد من شقرة شرقا واغراق اي مركب يعود لاهل فضل، وكذلك احتجاز اية مراكب توجد محملة بالتمور او اية سلعة تجارية اخرى، وارسالها الى السفينة «كلايف» قبالة شقرة. توجهت المراكب يوم الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤١م، الى شقرة وبقيت «كلايف» قبالة شقرة وواصلت «كونستانس» سيرها الى الشرق من شقرة. وحينما حاولت «كلايف» الاستيلاء على ثلاثة مراكب عائدة لاهل فضل حدث اشتباك بين اهل فضل على الشاطئ وبين زوارق السفينة «كلايف»، فجرح واحد من البحارة البريطانيين بينما قتل شيخان واربعة من الرجال وجرح عدد آخر من العرب. كان احد القتلى واحدا من كبار شيوخ الدثينة القاطنة في سلطنة الفضلي وكان رجلا يمتاز بالشجاعة والشهامة كان يتولى مسؤولية شقرة، وعندما علم السلطان احمد بن عبد الله الفضلي بخبر مقتله غادر على الفور منطقة الشيخ عثمان وتوجه بكامل القوة للدفاع عن شقرة.

عندما تلقى السلطان محسن نبأ مغادرة اهل فضل منطقة العبادل والخسارة التي تعرضوا لها خلال القتال مع زوارق السفينة «كلايف» كتب الى «هينز» واعدا بدخول عدن طلبا للصفح في اليوم الرابع بعد العيد، لكن «هينز» يدعي بان السلطان محسن ليست لديه اية نية في احضار اولاده الى عدن وانه قد اعد الترتيبات مع السلطان احمد بن عبد الله الفضلي لاغلاق الطرق المؤدية الى عدن بشكل تام بعد انتهاء رمضان.

عاود السلطان احمد بن عبد الله الفضلي محاصرة عدن بقطع الطرق المؤدية للداخل بعد ان كانت مفتوحة خلال الفترة السابقة كذلك بعث بمركبين من مراكبه الى خليج عدن ليقوما بالاستطلاع فما كان من «هينز» الا ان امر «الليفتنانت كرستوفر» بمحاصرة شقرة حصاراً تاماً دائماً.

حتى الثالث من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤١م كانت الامور تحمل كافة مظاهر الهدوء، ولكن في اليوم التالي وقعت قافلة قوامها ٦١٠ ابعرة مع فصيلة حماية مؤلفة من ١٥٠ بدويا مسلحا في كمين اعترض طريقها الى عدن وهي على وشك عبور جسر خور مكسر، من قبل مجموعة كبيرة من اهل فضل والعزيبة. كان للمفاجأة الناجمة عن اللقاء غير المتوقع اثرها فتفرقت الجمال وهرب العديد منها الى الداخل مع حمله بينما بقيت الاخرى في موقعها حيث تم تشكيلها في دائرة، اخذ الحراس مواقعهم معها ودافعوا عن انفسهم بشجاعة، وقد وصل منها ١٩١ بعيرا الى عدن في الصباح الباكر. كان الفضل يعود لزوارق السفينة الحربية «كلايف» حيث كانت قريبة من الحادث والمد عال فاجبرت المجموعة المهاجمة على التراجع بعد الطلقة الخامسة من مدفع هاوزر عيار ١٢ رطلا. احضرت القافلة معها الى عدن ثلاثة قتلى وجريحين تمت العناية بهما ولكن كان يشك في نجاتهما. كان الزعيم الذي تراس فصيلة الحماية المرافقة يدعى سالم بن عبد الله مكي من بين القتلى، وقد كانت خسائر العرب من كلا الطرفين ١٠ قتلى و١٢ جريحا. فامر «هينز» السفينة الحربية «كلايف» ان تعود الى شقرة لاحكام الحصار عليها، فكانت الحالة ضنكا والعقوبة شديدة على اهل ابين.

في الثامن عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤١م وصل الى عدن السلطان ناصر بن ابو بكر العولقي زعيم العوالق وكان برفقته زعيم الدثينة وكان معها حاشية من ١٠٠ تابع. كان الهدف الاساسي من زيارة الزعيم العولقي هو اظهار صداقته تجاه البريطانيين ومن ثم التماس الصفح لصديقه زعيم الدثينة الذي خسر ٢٣ قتيلا و١٧ جريحا من اتباعه خلال الهجمات على عدن والذي تقدم ليقسم بانه سوف يسعى من اجل صداقة دائمة. واحاط «هينز» المجموعة كلها بضيافة كبيرة مقدما لكل زعيم شالا وقماشا مقصبا، كما وزع بعض المال على اتباعهما. لقد كانت المرة الاولى التي يقوم فيها زعيم العوالق بزيارة عدن، فكان «هينز» يتطلع الى فائدة سياسية كبيرة لوجود هذين الزعيمين في عدن.

بتاريخ ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) [١٨٤١]م تلقى «هينز» رسالة من الامير صالح بن عبد الله الفضلي لزيارة عدن وطلب السلام فكان جواب «هينز» في نفس اليوم هو دعوته الى عدن.

وفي الرابع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤١م اجتمع السلطان محسن العبدلي والسلطان احمد بن عبد الله الفضلي واتفقا على الامتناع عن اي تصد للقوافل. وقام السلطان محسن بعد ذلك بجمع شيوخ لحج والزمهم بالتعهد بالامتناع عن السلب او قطع الطرق، واخبرهم انه قد قرر دخول عدن لكي يتفق مع البريطانيين.

في الثامن والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٤١م جاء الى عدن الشيخ عوض بن حيدرة - وكان رجلا طاعنا في السن وذا منزلة كبيرة ومن اقرباء السلطان الفضلي - ملتمسا السلام وعرض نفسه كرهينة عن الامير صالح بن عبد الله الفضلي في الدخول إلى عدن راجيا الصفح عن الماضي والسلام للمستقبل وسوف يترك الامير صالح شقرة فور مغادرة السفينة المحاصرة لها. قبل «هينز» ذلك العرض على الفور واستاجر مركبا لينقل رسالة الى «الليفتنانت كرستوفر» يأمره فيها بفك الحصار عن شقرة، كما بعث برسالة للامير صالح بن عبد الله الفضلي تشرح قبول «هينز» لشروطه. كان من شأن هذا الترتيب ان فتحت الطرق واصبحت المؤن وفيرة منذ الوقت. كذلك فان ما حدث اخاف السلطان محسن الذي ما ان علم بان اخ السلطان الفضلي الامير صالح قد خضع للبريطانيين، حتى كتب له رسالة يطلب منه فيها الانتظار لمدة اربعة ايام حتى يرافقه، حيث يمكنه خلال تلك المدة الاستعداد لمرافقته، كان ذلك في اليوم الاول من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م وفي صباح اليوم الثاني ظهر السلطان محسن فجاة عند التحصينات الميدانية، ولدى بلوغ «هينز» ذلك النبا امر ان يتم ابداء كافة مظاهر الاحترام، على ان يدخل عدن عند الظهر.

دخل السلطان محسن العبدلي الى عدن ظهر يوم الثاني من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م وبرفقته ١٥ شيخا مسلحا و٢٥ تابعا غير مسلح، وقد استقبل بكافة مظاهر الاحترام. وحيث انه كان يشعر بالارهاق الزائد الناجم عن الرحلة فقد توجه راسا الى منزل ملا جعفر طالبا راحة يوم



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

لاستعادة قوته. وفي الرابع من شهر ديسمبر قام السلطان محسن بزيارة «هينز» وما ان انتهت شكليات الترحيب حتى سأل السلطان محسن «هينز» بصوت واضح وحاسم «بماذا انا مذنب؟ وماذا تطلب مني حكومتك؟».

فأجاب «هينز»: «ضميرك نفسه يجيب على السؤال الاول كأفضل ما يمكن». فطلب السلطان محسن كشفا للحقائق، فأجاب «هينز» بطريقة مختصرة بما يلي:

«لقد دخلتم في معاهدة سلام وصداقة مع البريطانيين. هذه المعاهدة انجزت ووقعت وختمت وصودق عليها. ولقد استلمتم القسط الاول من اموالكم وذهبتم الى بلادكم مع كافة اشكال الود والشعور الطيب. بعد هذا بوقت قصير بذلت اقصى جهودكم في اقناع سلطان أهل فضل لقبول ٢٥٠٠ كراون الماني مع مبالغ اخرى وهدايا لكي يجمع قبيلته ويساعدكم على انتزاع عدن ممن اشتروها وقد نجحتم في ربطه بغايتكم وهاجمتم عدن عدة مرات دون جدوى متعرضين فقط لخسائر جسيمة تلحق بكم وبحلفائكم المضللين. وكدليل اخر على نزعتكم لانتهاك الاتفاقية اصدرتم توجيهاتكم بان يتم قتل المندوب البريطاني في لحج. تم تنفيذ الجريمة ونهبت الاموال، ومنزل وأرض ضحيتكم، ونتج عن ذلك موت احد اولاده ايضا».

هنا قال السلطان بنفاد صبر: «توقف! توقف!

يا كوماندر صاحب. اناشدك الا تتفوه بهذه الاقوال المزعجة امام رجالي».

وعلق «هينز»: «انني فعلت ذلك تنفيذا لطلبك».

وطلب «هينز» من السلطان ان يتركه يختم سرد اعتداءاته، فأشار السلطان بالموافقة وتابع «هينز» قائلا:

«لقد نهبت ممتلكات الاشخاص الذين كانوا موجودين في عدن في ذلك الوقت دون تردد وبأمر وموافقة منكم، وانتم انفسكم تحتفظون بالجزء الاكبر وقد وزعتم الباقي على اولادكم وجماعتكم، بل انكم انتهكتم قدسية دار عبادة اجدادكم، ومنعت القوافل من المؤن من دخول عدن، واوقفت كافة اشكال التجارة مع الداخل باوامر منكم وتعرضت مراكزنا الامامية لازعاجات واعتداءات مستمرة من افراد قبيلتكم مع العديد من القبائل الاخرى التي تقبض ملكم، وفي كل مناسبة كان يتم حثهم عن طريق هداياكم لهم وتحريضهم. وانكم مذنبون في جميع وفي كل واحدة من هذه الاتهامات باعلى درجات الغدر. وقد دخلتم هذه البلدة الآن على عجل بغرض يبدو في الظاهر طلبا للعفو. دعوني اسألكم لماذا فعلتم ذلك؟ ليس لاحساس بغدركم، وانما لجعل موقعكم اكثر امنا بعد ان اعلن اقوى حلفائكم عن استعداده ورغبته للاعراب عن اسفه وعن التماس الصفح من البريطانيين، وهو حزين اذ يتذكر كيف كان ساذجا واداة لخدمة اغراضكم.

لذلك فانني ابلغكم، باسم الحكومة البريطانية، انني على استعداد لمنحكم عفوا كاملا تاما عند تلبية الشروط التي سبق بيانها واعيد ذكرها الآن والتي سوف اقوم على اساسها بمنح الصفح لكم».

عند ذلك نهض السلطان، وبكافة تعابير الذل قال: «كل شيء على رأسي. هل لي ان استسمح بالانسحاب؟».

واجاب «هينز»: «بالتاكيد».

عند ذلك غادر السلطان محسن منزل «هينز» واتجه الى منزل ملا جعفر.

في الخامس من شهر ديسمبر (كانون الاول) بعث السلطان لـ «هينز» يسأل متى سوف يقوم برد زيارته. فكان رد «هينز» على ذلك السؤال بانه ما ان يتخذ قراره حول الشروط المقترحة حتى يقوم بزيارته وهو مسرور للغاية. عند ذلك اخبر السلطان محسن «هينز» بأنه ينوي الاستجابة لكل شرط من شروطه. وتمت زيارة «هينز» للسلطان محسن يوم السادس من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م. وقد طلب السلطان محسن ان يترك هو و«هينز» لوحدهما بحضور مساعد «هينز» ملا جعفر فقط حيث علق وقتها قائلا بان كلام «هينز» كان صحيحا وانه اذا قام باداء كل ما هو مطلوب منه فهل يتبع ذلك صفح حقيقي، فقال «هينز»:

«نعم، في ما يتعلق بي، وليس لدي اي شك في ان الحكومة سوف تصادق على قراري».

عند ذلك اعترف السلطان محسن باتهامات «هينز» له مستثنياً مقتل حسن عبد الله الخطيب.

اقسم السلطان محسن انه سوف يلبي ما جاء في المادة «هينز» الاولى، ويسلم ولديه الاثنين كرهينتين اضافة لزعيم من كل فخذ من افخاذ قبائل لحج، ثم فك السلطان حزامه وناول «هينز» خنجره قائلاً: «الآن اقتلني او اصفح عني». فأعاد «هينز» إليه سلاحه، عند ذلك تقدم السلطان محسن نحو «هينز» وحاول ان يقبله على جبينه ثم خضع أمامه، معبراً عن توقه للعفو بالعديد من الكلمات. فقال «هينز» إن العفو قد تم منحه إذا قام بترك ابنائه خلفه، وبتنفيذ الشروط المطلوبة وهي:

اولاً - ان تلتمس، علناً، العفو عن الغدر المهين الذي اعلنته في وجه الحكومة البريطانية.

ثانياً - ان تضع في يدي ضماناً لمزيد من التاكيد على عهدك وقسمك، اثنين من ابنائك.

ثالثاً - ان تعيد جميع الاموال والممتلكات او الاراضي العائدة للمندوب البريطاني السابق حسن عبد الله الخطيب، حيث ان ذلك ارث ابنه الموجود حالياً في عدن كاسير بريطاني، وان تبدي الاحترام اللازم لاسرته، وان تتم اعادة كل ما كان يخص سكان عدن مما سبق نهبه، إليهم أو إلى من يملكه.

في ساعة مبكرة من صباح يوم السابع من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م طلب السلطان محسن ان يتحادث مع ملا جعفر - حيث أعرب له عن رغبته في أن يبدل «هينز» عزمه في طلب ابنائه كرهائن. واشفع طلبه بوعد بجائزة إذا ما قام ملا جعفر بتفادي الشرط الثاني المطلوب من شروط العفو. عند ذلك أكد ملا جعفر للسلطان محسن بكل تصميم انه ليس على استعداد ولا يجرؤ على المغامرة باقتراح التبديل، عقب ذلك عرض السلطان منزله وارضه وماله إذا اثبت ملا جعفر انه صديقه في ذلك الوقت ويخلصه من الشرط الثاني. لكن محاولة السلطان محسن لم تنجح. حدث كل هذا عقب تعهد السلطان محسن بعدم مغادرة عدن حتى يتم تنفيذ كل بند من المعاهدة، وتسليم اولاده والأموال إلى يد «هينز».

في الثامن من ديسمبر (كانون الاول) نشب خلاف بين السلطان محسن وبين صهره سيد محمد حسين ويس بسبب التاخر في اجراء ترتيباتهم، وانتهى الخلاف باتهامهما الواحد للآخر بموت حسن عبد الله الخطيب.

عند ظهر التاسع من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م، وصل الأمير صالح بن عبد الله الفضلي (ويأتي ترتيبه الثالث في الأسرة المالكة بعد السلطان احمد بن عبد الله، والأمير ناصر بن عبد الله) مع رهط من الاقارب وجمع كبير من الاتباع إلى المواقع البريطانية الخارجية. وهناك رفض الأمير صالح دخول عدن، حيث وصلتهم انباء بواسطة رسول خاص من جماعة العبادل في عدن تؤكد ان السلطان محسن مقيد بالأغلال، وان «هينز» قد اقسم على قتل كل فرد فيهم عندما يصبحون داخل الأسوار. عندما بلغ «هينز» ذلك ارسل سيد العيدروس ومعه عدد كبير آخر لكي يؤكد لهم سوء الفهم، وانهم إذا وافقوا ان يقوم إثنان او ثلاثة من قومهم بالدخول برفقة سيد العيدروس إلى عدن فسوف يكتشفون عن طريق زيارة مفاجئة للسلطان محسن عدم صحة البلاغ، وقد شجع ذلك الاقتراح ثلاثة شيوخ واثنين من السادة على التقدم، وعندما ارشدوا إلى مكان وجود السلطان محسن الذي كان يحل ضيفاً على الملا جعفر شاهدوه وهو محاط بكافة وسائل الراحة، وانه في الواقع كان يشارك في المأدبة التي كانت أمامه. ورجعت المجموعة يوم العاشر من ديسمبر (كانون الاول) إلى الأمير صالح الفضلي الذي قضي ليلته عند

الشيخ عثمان وشرحت له حالة السلطان محسن في عدن، فاطمان ودخل عدن هو وحاشيته.

اما قائد السفينة الحربية «الفرات» «الليفتنانت كرستوفر» فقد وصله أمر «هينز» بوقف حصار شقرة عصر يوم الاول

من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م، فقام برفع علم الهدنة في مقدمة السفينة وتركه يرفرف حتى صباح اليوم الثاني من ديسمبر لكن العرب على الشاطئ تجاهلوه لفترة من الوقت، فقد استمر مدفعهم ذو التسعة ارطال يرسل قذائفه فوق السفينة مع قيام رجال بنادق الفتيل بالخوض في الماء حتى وسطهم بين الحين والآخر من أجل اطلاق نيران أسلحتهم على السفينة الحربية «الفرات». ولم ترد السفينة على نيرانهم بسبب كونها ضعيفة التوجيه إلى حد كبير والمدفع كان مرفوعاً إلى حد كبير، على ان نيرانهم كان يرد عليها بتاثير في اليوم الاول من ديسمبر. وفي صباح اليوم الثالث من ديسمبر قام «كرستوفر» باعادة رفع العلم الأبيض في مقدمة السفينة واطلق مدفعاً بدون قنبلة على طرف الماء بعيداً عن الشاطئ، وبقي العلم الابيض مرفوعاً طوال اليوم الثالث من ديسمبر، وقبل الغروب عرض علم ابيض صغير على الشاطئ لبضع دقائق كرد بقبول الهدنة. وانطلق الصيادون ببعض مراكبهم الصغيرة على الفور، بينما شوهد الرجال المسلحون وهم يغادرون شقرة متجهين إلى الداخل على طول الخط.

بقي السلطان محسن في عدن حتى الثالث عشر من شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م مرسلاً بين الحين والآخر اعذاراً بعدم تمكنه من اتمام الشروط وخاصة المتعلقة بالرهينتين وفي كل مرة كانت ترفض من قبل «هينز»، تعاطف سيد محمد حسين ويس مع السلطان محسن بعد ان راه في تلك الحالة، وقال امام بعض المسؤولين في عدن:

«حسناً إذن، لن يقوم السلطان بتقديم الرهائن مطلقاً، وإذا ما حاول البريطانيون تنفيذ هذا الجانب من مطالبهم فسوف أثير الحواشب وأهل الضالع والعلويين ضدهم».

فلما علم «هينز» بذلك، بعث لسيد محمد حسين ويس واتهمه بخيانة المصالح البريطانية بموافقته على قتل حسن عبد الله الخطيب وذلك ما نفاه نفياً قاطعاً. لكن «هينز» أخبره بان السلطان محسن هو الذي كان قد اعلمه بذلك، عندها اخذ الحنق منه كل ماخذ، واخذ على الفور يتحدث عن استيائه موجهاً السباب للسلطان. بعد تلك المقابلة عاد سيد محمد حسين ويس إلى السلطان محسن وفي حضور عدد كبير من وجوه القوم واكثرهم نفوذاً تهكم سيد محمد

حسين ويس على السلطان محسن ووجه له كلمات مهينة. وبعث «هينز» لسيد محسن حسين ويس قرار صرفه من خدمة الحكومة البريطانية. وبكل بساطة استطاع «هينز» أن يفسد تلك العلاقة بين السلطان وصهره.

بعد ان تبين للسلطان محسن أن محاولته لاقتراح معاهدة السلام الخاصة به قد فشلت قرر العودة إلى لحج. ولخوفه من قيام البريطانيين باحتجازه ووضعه تحت الاقامة الجبرية، فقد كتب لابنه احمد طالباً منه ان يحشد ١٥٠٠ رجل مقاتل وأن ياتي لملاقاته عند الشيخ عثمان. وطلب من «هينز» ان يسمح له بالخروج مع كل مراسم الترحيب التي رافقت وصوله. كان اول عمل قام به السلطان محسن بعد وصوله إلى لحج هو الاعلان في البلدة والقرى المجاورة عن إزالة كافة الخلافات التي كانت موجودة بين البريطانيين وبينه وعن قيام سلام عام. ثم قام بصرف البدو الذين كان ابنه قد استخدمهم من قبيلة الاجعود بعد دفع اتعابهم.

أما الامير صالح بن عبد الله الفضلي فقد بقي في عدن حتى اليوم الرابع عشر من ديسمبر (كانون الاول) ١٨٤١م حيث توفي في ذلك اليوم السلطان علي بن غالب سلطان يافع عن عمر متقدم ناهز المائة وخمسة عشر عاماً، وقد خلفه ابن أخيه، وحيث أن الامير صالح بن عبد الله الفضلي هو صهر السلطان علي بن غالب فقد كتب إلى «هينز» يستسمحه بالعودة إلى بلده.

وهكذا مرت سنتان على احتلال «هينز» لعدن دون أن يستطيع «هينز» اقامة سلام أو كسب تجاري في عدن.

الحلقة المقبلة

الألاعيب الاستعمارية مثلها بخبث ممثل بريطانيا في عدن

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٢

الخلاف في صفوف الحكومة اليمنية يؤجل تقديم الميزانية إلى البرلمان

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يفسر المراقبون تاخير تقديم الميزانية اليمنية الجديدة الى مجلس النواب (البرلمان) بانه احد ملامح خلاف داخل مجلس الرئاسة والحكومة. وكانت صحيفة «٢٦ سبتمبر» القريبة من القيادة اليمنية قد نشرت في عددها الاخير ان الحكومة تضع حالياً اللمسات النهائية على مشروع الميزانية، مما يفيد نفي تقديمها الى مجلس النواب حتى الآن، بعد ان تسربت انباء عن تقديمها، ونفى اعضاء المجلس معرفتهم بذلك.

وكانت الحكومة قد اكدت مرارا ان الميزانية الجديدة، للعام الاخير من الفترة الانتقالية، التي تنتهي يوم ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل تهدف الى ارساء قاعدة صحيحة لإعداد الميزانيات العامة، وانها ستكون اول محاور الاصلاح في البناء الاقتصادي والسياسي، اضافة الى انها ستهدف الى تحقيق التقليص التدريجي للعجز الذي تواجهه، من خلال تقليص الإنفاق غير الضروري، وطرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة المشروعات العامة المملوكة للدولة والقطاع المختلط. الا ان كثيراً من زعماء الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم، او التي تمثل المعارضة، يشككون في قدرة الحكومة على تحقيق كل هذه الاهداف والغايات، ويرون ان الحكومة، التي لم تتمكن بعد من استكمال دمج جميع المؤسسات والاجهزة العامة في شطري اليمن سابقاً، لن تتمكن من تنفيذ كل التعهدات التي تضمنها مشروع الميزانية.

وينظر المراقبون بعدم ارتياح الى ما يتردد في الاوساط السياسية اليمنية، من انباء عن خلافات داخل الحكومة وداخل مجلس الرئاسة من جهة، وداخل كل من الحزبين الحاكمين.



الحزبان الحاكمان يتفقان على الانتخابات خلال الفترة الانتقالية

التنسيق على صعيد المعارضة اليمنية يسبق الجهود الحكومية لتوحيد المؤسسات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اتفق حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الحاكمان على انهاء الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية في موعدها المحدد، وهو ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، واجراء الانتخابات التشريعية لمجلس النواب قبل هذا التاريخ.

وتتوقع مصادر مطلعة ان يتم تنظيم الانتخابات على اساس الكثافة السكانية بدلا من التقسيم الاداري، الذي يتضمن ١٧ محافظة، اضافة الى امانة العاصمة صنعاء، حيث يتركز نحو تسعة ملايين مواطن في المحافظات الشمالية ، من اصل العدد الاجمالي لسكان اليمن، الذي يبلغ حوالي ١٢ مليونا.

واضافت المصادر ان محاولات تجري بين الاحزاب اليمنية - بما فيها الحزبان الحاكمان - للتنسيق حول كافة المهام والاستعدادات للانتخابات، وكذلك اسلوب الممارسة السياسية في المرحلة التالية للفترة الانتقالية.

ونشرت صحيفة «الميثاق» اليمنية في عددها الصادر امس، ان تلك المحاولات تجري بجدية لتقريب وجهات نظر الاحزاب المختلفة، بشان التوصل الى صيغة جماعية لميثاق شرف ينظم عملية المنافسة الديمقراطية خلال الانتخابات المقبلة.

واشارت الى تحقيق انجازات وقطع خطوات عملية وجادة على طريق دمج الاحزاب المتقاربة او المتشابهة في البرامج والاهداف والمنطلقات السياسية، او التوصل الى صيغة للتحالف، في ما بينها.

وجدير بالذكر ان عدد الاحزاب السياسية والتنظيمات التي ظهرت في اليمن عقب قيام الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ - او خلال الاشهر القليلة السابقة على ذلك التاريخ - يزيد على اربعين حزبا وتنظيما، ذات توجهات سياسية متنوعة.

ويشير المراقبون الى ان الحكومة اليمنية لم تحقق الكثير على صعيد توحيد مؤسسات الدولة بعد. وعلى الرغم من اصدار جواز السفر الموحد منذ بداية الشهر الحالي، ليحل محل جوازي السفر لشطري اليمن، وكذلك اصدار البطاقة العائلية الموحدة اعتباراً من يوم السبت الماضي، فما زال يتعين على الحكومة اتخاذ قرار بشان العملة الموحدة، وما زال المواطنون اليمنيون يتعاملون بالريال والدينار معاً، على اساس ان الدينار يساوي ٢٦ ريالا. ولم يتم اصدار لوحات موحدة بارقام السيارات بعد، وقد وعدت الحكومة باتمام ذلك قبل انتهاء الفترة الانتقالية بعد عشرة اشهر.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات في صنعاء عن احتمال تمديد الفترة الانتقالية

أحزاب المعارضة ترغب في فرصة لتعويض فشل الحكومة في حل المشكلات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تكثر التساؤلات في الاوساط السياسية اليمنية حول مدى التزام القيادة ببنود اتفاقية الوحدة بشأن اجراء الانتخابات العامة، وانهاء الفترة الانتقالية في موعدها، قبل يوم ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وكانت تلك الاتفاقية - التي وقع عليها رئيسا شطري اليمن في مايو (أيار) عام ١٩٩٠ - قررت ان تكون الفترة الانتقالية ثلاثين شهراً، يتم خلالها وضع اللبنات الاساسية لليمن الموحد، في ظل حكومة ائتلاف بين حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي كان يحكم في الجمهورية العربية اليمنية، والحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان يحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من عدن.

وقد مضت حتى الآن تسعة عشر شهراً، تعرضت الحكومة خلالها لنقد متزايد من جانب الاحزاب التي لا تشارك في الحكم، ويصل عددها الى نحو ٣٨ حزبا وتنظيما سياسيا، نشأت خلال العامين الماضيين، دون ان تظهر هناك بوادر لإجراء الانتخابات، حتى قرر مجلس الوزراء اليمني في الآونة الاخيرة تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون الانتخابات الجديد، والتحضير لعقد الانتخابات المتوقعة لتشكيل مجلس النواب اليمني.

ولكن علامات القلق والخوف من المستقبل ما زالت تسيطر على بعض زعماء الاحزاب السياسية المعارضة، التي تشعر انها «مبعدة عن السلطة»، على النحو الذي عبر عنه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس اللجنة التحضيرية للتجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب سياسي يضم شخصيات اسلامية وقبلية، وترغب بعض هذه الاحزاب في الحصول على فرصة للاسهام في حل مشكلات اليمن.

ومما يبرر هذا القلق، الانباء التي تتردد عن خلافات داخل الحكومة، وكذلك داخل كل من الحزبين الحاكمين، وفي ما بينهما، وقد اعترف المهندس حيدر ابو بكر العطاس مؤخرا بوجود خلافات في وجهات النظر بين بعض اعضاء الحكومة، مما دفع بعض الوزراء الاستقالة، وقد عاد بعضهم مثل الدكتور محمد احمد جرهوم وزير الاعلام الى ممارسة مهام منصبه، بينما يصر البعض الآخر على موقفه، مثل العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية.

ويقول المراقبون ان الخلاف بين الحزبين الحاكمين اصبح حديث الاوساط السياسية، وان كلا منهما يسعى لتحقيق



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

المزيد من المكاسب السياسية على حساب الآخر. وفي هذا الاطار برزت حالة من التذمر بين اعضاء المؤتمر الشعبي العام، الذين يرون ان الحزب الاشتراكي اليمني حسن اوضاع اعضائه، ووفر لهم درجات وظيفية عالية وامتيازات مالية ضخمة في اطار عملية اقتسام السلطة، بنيما لم يحصل اعضاء المؤتمر الشعبي على نصيبهم من الترقيات والامتيازات، واضافة الى ذلك فان بعض قادة المؤتمر يحاولون إلقاء تبعة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها البلاد على الحزب الاشتراكي.

ومن ناحية اخرى يواصل اعضاء بارزون في الحزب الاشتراكي اليمني حملتهم غير المباشرة ضد المؤتمر الشعبي العام وقيادته، وقد هاجم احدهم بقوله انه «يفتقر الى رؤية واضحة للمستقبل، وانه وراء كل المشاكل التي تعاني منها البلاد».

وتحاول القيادة اليمنية الحد من شقة الخلاف في مؤسسات الحكم او بين الحزبين الشريكين في الحكومة، اما عن طريق نفي وجود الخلاف اساسا، او تحذير اولئك الذين يتناقلون اخباره، واتهامهم بانهم «يروجون شائعات، ويسعون لايجاد الخلاف وتوسيع شقته، وتهديد أمن واستقرار البلاد».

وعلى الرغم من هذا التكتم القيادي على انباء الخلاف، فان هناك ما يشير الى انقسام كل من الحزبين الى اجنحة متنافسة يترقب كل منها الفرصة المناسبة للانتصار على الآخر في اطار عملية توازن القوى والسيطرة على الحكم، ويتهم كل منها الآخر بالاثارة وتشويه سمعة ومواقف الآخرين لكسب الراي العام. ومن المشكلات الاخرى التي يواجهها الحزبان الحاكمان، مشكلة تنظيمية نابعة من خبرتهما المحدودة في مجال المنافسة مع احزاب المعارضة، بعد ان كان كل منهما يحكم منفردا في احد شطري اليمن قبل الوحدة.

وتثير الدوائر السياسية اليمنية حاليا قضية قدرة الحكومة على وضع حلول لمشكلات اليمن المالية و الاقتصادية والاجتماعية في المدى القصير، في ضوء عجزها عن حل المشكلات السياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالخلافات داخل مؤسسات الحكم ذاتها، وتتخوف تلك الدوائر من احتمال تمديد الفترة الانتقالية، لإتاحة مزيد من الوقت امام الحزبين الحاكمين لترتيب اوضاعهما، قبل الدخول في منافسة مفتوحة بينهما وكذلك بين جميع الأحزاب الاخرى، للحصول على اكبر عدد من مقاعد مجلس النواب المقبل، الذي سيكون جميع اعضائه منتخبين انتخاباً مباشرا من الشعب اليمني.

لجنة يمنية تدرس تخطيط الحدود مع عمان

عدن : من لطفي شطارة

توجهت لجنة سياسية وفنية تابعة لرئاسة الحكومة اليمنية وتضم عناصر من مصلحة المساحة الى محافظة المهرة لمعاينة المناطق الحدودية اليمنية مع عمان.

ومن المتوقع ان تتوجه اللجنة بعد انتهاء عملها في المهرة الى سلطنة عمان، لبحث بعض القضايا التفصيلية المتعلقة بعملية ترسيم الحدود بين البلدين.

وافادت انباء رسمية ان العقيد محمد عبد الملك العلفي يترأس اللجنة، بصفته رئيساً لمصلحة المساحة اليمنية. وجدير بالذكر ان الحكومة اليمنية تحيط مباحثاتها بشأن الحدود مع عمان بسرية كاملة، بعد ان تم الاتفاق على المبادئ الاساسية، حتى لا تتسرب معلومات عن سياستها حول الموضوع، تستخدمها المعارضة في توجيه انتقادات اليها.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة في اليمن لـ الشرق الاوسط

موقع المنطقة الحرة حُسم نهائياً لصالح عدن

بعض مستثمري الاراضي «يتشاطرون» ويهددون بإرباك المشروع

شركة ريثون الأمريكية تنتهي من خرائط المنطقة الحرة هذا العام

عدن: من لطفي شطارة

يدخل مشروع تحويل عدن الى منطقة تجارية حرة مراحله التنفيذية هذا العام، وهو المشروع الذي تعول عليه الحكومة اليمنية الكثير في خطط التنمية الاقتصادية، وفي استعادة الدور الاقليمي التجاري القديم لعدن قبل نهاية الستينات.

وتنتهي شركة «ريثون» الامريكية من وضع الخرائط وتحديد المساحات للاستثمارات الصناعية والخدمات المساعدة لانشاء المنطقة الحرة في عدن خلال العام الجاري.

وفي الوقت ذاته تقوم الهيئة العامة للمناطق الحرة باعداد قانون المناطق الحرة ومناقشته مع الجهات المختصة حتى يتزامن انتهاء دراسات الشركة مع جاهزية القانون واللوائح التنفيذية من اجل الاسراع في التنفيذ.

وحول مشروع المنطقة الحرة التقت «الشرق الاوسط» عبد القادر باجمال رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة وكان هذا الحوار:

● مر حوالي عام ونصف العام على صدور قرار انشاء المنطقة الحرة في عدن.. وحتى اليوم لم يتم اتخاذ الخطوات التنفيذية لذلك، هل كان اتخاذ قرار كهذا لايجاد تسمية لعاصمة اليمن الجنوبي سابقاً فقط؟

- الجانب العملي لتنفيذ قرار اعلان عدن منطقة حرة لم يبدأ سوى قبل ستة اشهر فقط اي منذ ان اقر مجلس الوزراء خطة عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة. ونحن نقوم الآن بالخطوات العملية لتنفيذ هذا القرار في شكلين، الاول هو تخطيطي نظري وهو التحضيرات الاساسية التي تتمثل في الدراسات الاولية وفي بناء الهياكل الاولية ايضاً وفي وضع الميزانية المالية، وكل هذا عمل تنفيذي لتفعيل القرار، ثم قمنا بجولة لمعرفة تجارب الآخرين في هذا المجال ولتحضير انفسنا على الاقل لاستيعاب اكثر المفاهيم التي تتعاطى في المناطق الحرة، ثم اعددنا الاستثمارات التي تتعلق بطلبات المستثمرين حول المنطقة الحرة واعددنا مسودة لقانون المنطقة الحرة واجرينا عليها الاستشارات القانونية الدولية، واخيرا وبعد ان ينجز كل ذلك سيتم التفاوض للترويج الدولي للمنطقة الحرة، ولهذا الغرض اعددنا كتيبا اعلاميا يحمل اسم «عدن بوابة اليمن للعالم» باللغتين العربية والانجليزية وفيه معلومات كافية عن عدن.



المصدر : ......الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٢ يناير ١٩٩٢

كما تقوم الان الشركة المتحدة للمهندسين الانشائية «ريثون»، وهي شركة امريكية عريقة في هذا المجال، بوضع الخريطة المادية للمنطقة الحرة في اطار نظام الكمبيوتر وهي مصممة على اساس النظر الى مستقبل عدن وقد حددت تقديرات اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا «الايسكو» مدة ٢٦ شهراً لانجاز ذلك ولكننا اختصرنا الفترة على ان نبدأ بوضع الخطة العامة والانتهاء منها خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الجاري. وبعدها نبدأ التفاوض على بدء الهيئات الاساسية وترتيب اوضاع الميناء والمطار والمنطقة الصناعية وهذا يتوقف على استجابة الاطراف المختلفة المنفذة، اما في ما يتعلق بان الدولة ستقوم بكل هذا، فانا اتصور ان هذا امر معقد اذا ما نظرنا لامكانية الدولة حالياً.

● **اشارت انباء صحافية الى ان شركات امريكية واوروبية قد تقدمت بعروض لبناء الهياكل الاساسية في المنطقة الحرة؟**

- كل الطلبات المقدمة ليست بمعنى ما تحمله كلمة عروض ولكنها رغبات عبرت عن استعداد عدد من الشركات للتفاوض معنا. مثلاً شركة امريكية تقدمت بطلب لبناء مطار دولي تجاري ضخم في عدن كما عبرت شركات اخرى عن استعدادها لبناء ميناء في عدن واستثماره، وكل هذه الطلبات موجودة ومن شركات اوروبية بالتحديد وكذلك شركات اسيوية، وعدد من هذه الشركات ارسلت خبراء لها لتدرس الوضع وتجمع بعض المعلومات الاولية عن الميناء وعن المطار وكذلك عن الطاقة والهياكل الاخرى.

● **ما هي ابرز الصعوبات التي تقف للحيلولة دون تفعيل قرار المنطقة الحرة؟**

- ليست هناك اية صعوبات ولكنها (المادة) تظل العامل الرئيسي للتفعيل. القرار السياسي موجود، والاغراض الاقتصادية موجودة، ولكننا نعمل وفق امكانياتنا.

● **يتردد كثيراً ان تعطيل قرار تحويل عدن الى منطقة حرة يرجع الى وجود خلافات في وجهات نظر لمسؤولين وتجار كبار لهم نفوذ قوي داخل الحكومة لتحويل هذا القرار عن عدن الى مدينة الحديدة او المكلا؟**

- هذا غير صحيح على الاطلاق، حتى هذه اللحظة لم المس هذا الشيء بل اجد من كافة الاطراف تعاونا واستعدادا للتعاون، ويجب ان نكون واضحين، ربما يكون هناك سوء تقديرات نابع عن سوء معرفة من بعض الناس، انا اتعامل مع الحكومة بشكل واضح وكلامي معها صريح، واجد تجاوباً من رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء.

هذه المفاصل الاساسية لاتخاذ القرار تدعم المنطقة الحرة في عدن وبشكل غير عادي. انا لا تهمني العقبات الصغيرة ولكن يكفيني تجاوب السلطة معي.

● **ولكن في تصريحات سابقة وتحديداً عن توليك منصب رئاسة الهيئة قلت فيها بانك تتولى هذا المنصب لتكون عدن منطقة حرة ولا غيرها، هذا معناه ان هناك افكاراً لتكون المنطقة الحرة في مكان غير عدن؟**

- طبعاً كانت هناك افكار اخرى تدعو الى ما اثرته في سؤالك ولكن هذا جرى حسمه بشكل رسمي في مجلس الوزراء. وبعض المسؤولين قاوموا هذا القرار باعلان عدن منطقة حرة لكن اخيرا حسم الموقف وفي كل بلاد الدنيا يوجد اختلاف في الرأي، ولكن هذا لا يعني بان احداً لا يعمل. بل العكس الخلاف ووجهات النظر المتباينة يحفزنا للعمل والتحدي، وعالم التحدي يستهويني شخصياً لانه محفز.

● **ما هي ابرز ملامح قانون المنطقة الحرة الذي انتهيتم من صياغته مؤخراً؟**

- قانون المنطقة الحرة ينسجم مع رغبات المستثمرين وقدمناه الى الندوة التي انعقدت في عدن في اليومين الماضيين وستواصل اعمالها في تاريخ ٢٦ يناير (كانون الثاني) الجاري في العاصمة صنعاء للمناقشة والتعديل والاضافة، ونحن نجمع على طاولة واحدة رجال الاستثمار ومسؤولي للقطاعين العام والخاص والغرف التجارية والمحامين القانونيين ورجال الاقتصاد ليطرحوا اراءهم، فنحن لا نضع قانونا سريا ولا نعمل في جمعية ماسونية، نحن نعمل في هيئة لها علاقة مع المستثمر، وكل فقرة ومادة في القانون قابلة للبحث والتعديل وفق المصلحة التي تهم المستثمر، وكما اشرت عملنا استشارات لهذا القانون من شركات متخصصة في (هيوستن) بالولايات المتحدة الامريكية وكذلك في سنغافورة.

● **ما هي التسهيلات والميزات التي منحها القانون للمستثمرين؟**

- كل المناطق الحرة في العالم يكاد ان يكون قانونها واحدا ويطرح فيها بعض الخصوصيات مثل الغاء الضرائب او إعفاء الضرائب لفترات طويلة، لا رقابة على النقد. لا رقابة على استخدام العمالة الاجنبية الا ما قررته بعض الجوانب التي هي مقابل خدمات، لذلك فإن قانون عدن للمنطقة الحرة ليس فيه اي تعديل عن قوانين المناطق الحرة الاخرى، لكننا نحاول ان نجعل فيه نكهة يمنية خاصة لجذب الاستثمارات. لذا فالميزة التي تقدمها منطقة عن اخرى هي الموقع الجغرافي، والسرعة في المناولة بما معناه ان يكون للزمن قيمة عالية جداً في التعامل.. هذا القانون اعطى مساحة كاملة من الحرية للمستثمرين.

- **اشرتم الى وجود تلاعب بالاراضي تحت ذريعة الاستثمار في عدن. وهناك ايضا بناء عشوائي.. الا ترون ان ممارسات كهذه ربما تفشل كل ما يجري بشان المنطقة الحرة؟ وما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص؟**

- لن تفشل المنطقة الحرة التي نحن بصدد انشائها ولكنها قد تربك قيام الخدمات المساعدة، وهذا البناء العشوائي وهذا التلاعب بالاراضي سيحدث ارباكا في العلاقات التي قد تنشأ مستقبلاً بين الناس فيما اذا كان جزء من هذه المناطق التي صرفت لوظيفة لا تصلح للمنطقة ودخلت في مساحات المنطقة الحرة.. والارباكات



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ستكون ضئيلة، لان حجم عدن اكبر من حجم سنغافورة ٦ مرات، سنغافورة مساحتها ٦٠٠ كيلومتر مربع وعدن ٦ الاف كيلومتر مربع، لذا لا يوجد اختلاف في توزيع الاراضي. ولكن علينا ان ننتظر حتى يتم وضع خريطة متكاملة للمدينة يتم فيها تحديد المساحات الخاصة للصناعات في المنطقة الحرة ومساحات لاقامة الخدمات المساعدة وبالتالي يكون كل شيء واضحا وبدون ارباك.

ولكن الاخطر من ذلك ان بعض المستثمرين في عدن يعتقدون انها شطارة عندما يتسابقون ويتهافتون على شراء الاراضي، فالارض لا تصلح لشيء اذا لم يكن هناك وظيفة لها او ان تكون هذه الوظيفة غير مجدية، اذا لم يكن محددا متى تنشأ هذه الوظيفة.. وعندما صرحت بذلك كنت اريد ان ادق ناقوس الخطر الذي يهدد منطقة عدن كمدينة حرة من الفوضى والتي اخطر اشكالها هو ترسيمها وان يكون لها مشرعون. وقد طالبت بالانضباط لان عدة مقبلة على عمل اقتصادي كبير والدليل ان الناس في عدن تريد الانضباط ولذلك جاء عدد كبير من مثقفيها الاقتصاديين والمحامين للمشاركة في هذه الندوة.

● الا ترون في ان قرار اعادة الممتلكات لاصحابها الذي لا يزال حتى اليوم يلقي معارضة من الملاك قد يؤثر على توفير الضمانات لنجاح المنطقة الحرة التي تنتظر الكثير من الاستثمارات؟

- قانون المنطقة الحرة الخاص بعدن فيه نصوص صريحة بان ليس هناك مصادرة او تاميم او توقيف النشاط الا لمن خرج على قانون المنطقة الحرة او تحايل عليه.

وهذا التوقيف لن يتم الا وفق القوانين الدولية التي تعطي ضمانات كثيرة مثل التحكيم في الغرفة التجارية والصناعية في باريس والتوقيع على اتفاقية ضمان الاستثمار العربي والدولي، وهذه الجهات ستكون الفيصل في حل اي خلاف قد ينشأ بين الهيئة العامة للمنطقة الحرة وأي مستثمر في عدن.

● ما هي الخطوات الفعلية التي قطعتها الهيئة؟

- كما اشرت سلفاً شركة (ريثون) تقوم باعمالها ميدانياً في عدن وخلال ستة اشهر ستقدم اعمالها والنتائج التي توصلت اليها اولا بأول. ففي منتصف هذا العام ستقدم لنا الشركة ٧٠٪ من النتائج المتفق عليها والمعلومات التي توصلت اليها بالاضافة الى الخرائط التي على ضوئها سنقوم مباشرة بالترويج عالمياً للمنطقة الحرة وبالتفاوض مع المستثمرين الذين يتساءلون يومياً وحتى اللحظة عن موعد البدء بالاستثمار في عدن..

وفعلياً فتحنا مكتبا في عدن وصنعاء ومكتبا اخر في سنغافورة ونفكر في القريب العاجل أن نفتح مكتبا في اوروبا. وحتى الآن ما زلنا نسوق للعالم فكرة اعلان عدن منطقة حرة.

اعتراضات بعض اليمنيين لن توقف الاتفاق مع عمان

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ قالت مصادر ديبلوماسية عربية في مسقط لـ «الحياة» ان الملاحظات والاعتراضات التي اثارتها بعض الفاعليات السياسية والقبلية اليمنية في محافظة المهرة المتاخمة لعمان لم ولن تمنع استمرار الاتصالات الايجابية والمستمرة بين مسقط وصنعاء لوضع اللمسات النهائية على اتفاق عادل ومتوازن لترسيم الحدود بين البلدين.

وأكدت هذه المصادر ان الاتصالات والتقدم الذي حققته على اساس الثقة المتبادلة واقرار الطرفين بعدم وجود مطامع لاي منهما في اراضي البلد الآخر وعدم وجود رغبة لدى اي منهما في الظهور بمظهر من حقق مكاسب على حساب الآخر. وشددت هذه المصادر على حقيقة ان هذه الاعتراضات لن تضعف رغبة البلدين في استمرار الاتصالات التي استطاعت في الشهور الاخيرة حسم المشاكل الرئيسية في موضوع الحدود من الناحيتين السياسية والفنية وحلتها تماماً واصبح الباقي مجرد امور فرعية تستطيع الاتصالات المقبلة تسويتها بيسر على اساس القواعد السابقة نفسها وهي التراضي والتوازن وعدم الافراد او التفريط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما. ولاحظت المصادر ان انتماء بعض معارضي خطوات الاتفاق لاحد الحزبين الحاكمين في اليمن لا يعني مطلقاً ان هؤلاء يعبرون عن وجهة نظر رسمية. وعلمت «الحياة» ان التصريحات التي اشار اليها بعض المعارضين عن «حجم الاراضي» هي غير دقيقة ولا صحة لما تردد عن تنازلات من جانب واحد..



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط انفلات الامن والازمة الاقتصادية

الاحزاب والمنظمات اليمنية تعارض حكم الحزبين

الكويت - فادية الزعبي :

تشهد مدينة صنعاء قريبا مؤتمرا لجميع الاحزاب والنقابات والاتحادات والشخصيات في محاولة للخروج من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد على خلفية نتائج ازمة الخليج وانحياز النظام الحاكم الى جانب العراق مما ادى الى عزلته واندلاع اعمال العنف بالاضافة الى المازق الاقتصادي.

وابلغت مصادر يمنية «صوت الكويت» هاتفيا من صنعاء ان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو ايجاد صيغة من شانها حل الازمات القائمة في اليمن مثل فقدان الامن والاستقرار والازمة الاقتصادية وتفشي البطالة وعدم توفير عمل للمغتربين العائدين لليمن اثر حرب الخليج. وخرق الشرعية في ما يخص الانتخابات الحرة المباشرة للاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابية، والازمة السياسية الناجمة عن تمسك الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي اليمني) باستمرارية الفترة الانتقالية التي حددت بمدة معينة بعد الوحدة. مما يعني بقاءهما في الحكم، في الوقت الذي تطالب فيها بقية الجهات - بلا استثناء - انهاء الفترة الانتقالية، والشروع بالانتخابات.

واكدت المصادر اليمنية ان المؤتمر المزمع عقده يهدف ايضا لوضع خطة لانهاء الفترة الانتقالية والتي يفترض ان تنتهي حسب الاتفاق في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. ويعتبر هذا الاتفاق صيغة من صيغ التحالف بين القوى السياسية في البلد، التي ترمي لتجنيب اليمن مازقا مماثلا للمازق الذي وقعت فيه الجزائر.

واعلن المتحدثون ان سكرتارية الاحزاب اليمنية وعددها حوالي ٣٤ حزبا يقومون حاليا بوضع الخطوط العامة لميثاق وطني مقدس يضمن التداول السلمي للسلطة، وعدم خرق الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور وعدم التفريط بالسيادة الوطنية. وذلك تمهيدا للانتخابات المقبلة التي تنص عليها اتفاقية اعلان الوحدة الموقعة في ٢٢ مايو(ايار) ١٩٩٠ والتي يفترض ان تجري خلال هذا العام



المصدر : المساء - القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

حكاية.. من كل بلد

صنعاء

المضاربون باستقرار الانسان اليمنى

فوجىء اليمنيون خلال الشهر الماضى بانخفاض كبير فى سعر الدولار بالاسواق الحرة للعملة .

فبينما كان سعر الدولار يتصاعد بصورة مستمرة منذ احتلال العراق للكويت حتى وصل الى ٣٢ ريالا بعدما كان لايتعدى ١٥ ريالا قبل الازمة .. هبط سعر الدولار فجأة الى ٢٤ ريالا ثم الى ٢٠ ريالا .

وتخيل البعض ان انخفاض قيمة الدولار امام الريال اليمنى معناه عودة القوة للريال .. وانخفاض أسعار السلع المستوردة والتى كان سعرها قد تضاعف اثناء أزمة الخليج .

ولان زيادة سعر الدولار فى اليمن كانت مفاجئة فان المحللين الاقتصاديين يرون ان السبب يرجع الى تضخم الجهاز الحكومى اليمنى بعد توحيد شطرى اليمن .. وزيادة الانفاق الحكومى .. بالاضافة الى الزيادة على الطلب الاستهلاكى .. مما تطلب تمويل استيراد العديد من السلع .. فزاد سعر الدولار من ١٣ ريالا قبل ازمة الخليج الى ١٨ ريالا .

ونظرا لمنع الاعانات التى كانت تحصل عليها اليمن .. وعودة اكثر من مليون مغترب الى اليمن بعد طردهم من الدول الشقيقة وغيرها بسبب موقف اليمن من ازمة الخليج .

ويرى الاقتصاديون ان التجار كانوا السبب وراء ارتفاع اسعار الدولار باليمن .. خصوصا بعد ان تخلت الدولة عن دعم السلع فيما عدا القمح والارز .. هذا الى جانب قيام الحكومة اليمنية بتغطية عجز الموازنة العامة من خلال الاصدار الجديد للنقد مما يزيد الجهود التضخمية ويبقى الاسعار فى اتجاهها التصاعدى .

وعلى الرغم من تراجع سعر الدولار من ٣٢ الى ٢٥ ثم الى ٢٠ ريالا يمنيا .. الا ان المراقبين يؤكدون انه تراجع مؤقت .. لان العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات باليمن لايزال كبيرا .



على عبد الله صالح

كما ان بعض الصيارفة المتعاملين فى سوق النقد غير الرسمية عمدوا مؤخرا الى تخفيض قيمة الدولار بعد نفاد رصيدهم من النقد الاجنبى .. ومن مصلحتهم حاليا انخفاض السعر ليشتروا اكبر كمية ممكنة والمضاربة على سعر الدولار بعد ذلك عندما يرتفع سعره مرة اخرى .

وهكذا اصبح الدولار سلعة خاضعة للمضاربة باسواق اليمن .. وانعكس ذلك على زيادة الاسعار بشكل جنونى فاق تحمل المواطن اليمنى .

وليس هناك اى مفر امام حكومة اليمن الا ان تضع منهاجا سياسيا اقتصاديا تعتمد فيه على القدرة الذاتية لليمن ..

ولابد من سياسة اقتصادية جريئة واضحة تعيد لليمن هدوءه واستقراره .. وكفى مضاربات باسعار الدولار ..



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

الوضع في اليمن طبيعي... ولكن

■ طبيعي ان يمر اليمن بالوضع الذي يمر به حتى ولو ذهب البعض الى حد تشبيه هذا الوضع بذلك الذي ساد عدن عشية انفجار ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. فالواقع ان عوامل كثيرة ساعدت في تدهور الوضع السياسي الى حد لم يعد معلقون في الصحف التي تصدر في مختلف انحاء البلاد يخفون خطورة الحال ويتحدثون صراحة عن الخلافات الحزبية وما يمكن ان تؤدي اليه.

المفروض عدم البحث عن اعذار لاسباب بلوغ الوضع مرحلة في غاية التعقيد، بل على العكس من ذلك لا بد من النظر الى الفرص المتوافرة لتفادي المزيد من التدهور واعتبار ان الذي يحصل حاليا ظاهرة صحية لا مفر منها في ضوء الوضع الاقليمي من جهة والتجربة الجديدة التي بدأت مع قيام دولة الوحدة في أيار (مايو) ١٩٩٠.

واذا كان لا بد من تسمية الاشياء باسمائها يمكن القول ان الوضع الاقليمي، خصوصا ما رافق ازمة الخليج، جعل المسؤولين اليمنيين يكرسون كل جهودهم لمعالجة هذا الوضع وما خلّفه على الصعيد اليمني في حين انه كان مطلوبا منهم لو استمرت الظروف في المنطقة طبيعية الانصراف كليا الى الشأن الداخلي والتركيز على قيام مؤسسات دولة الوحدة تمهيدا لعبور الفترة الانتقالية باقل مقدار ممكن من الخسائر بغية فتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن.

الا ان الظرف الاقليمي وتعقيداته لا يعفي المسؤولين، الى اي جهة انتموا، من دخول نقاش جدي يتعلق بالاسباب التي ادت الى الوحدة وجعلتها قابلة للتحقيق بعيداً عن المزايدات. ذلك ان الوحدة لم تكن من صنع شخص او أشخاص على رغم الدور الكبير الذي لعبه بعضهم في تحقيقها. والوحدة لم يصنعها هذا الحزب او ذاك بقدر ما كانت مخرجا من وضع معين لم يعد ممكنا الاستمرار فيه. واذا اقر كل مسؤول من المسؤولين بهذا الواقع، يمكن الانطلاق عندئذ في اتجاه معالجة جذور الازمة بمساعدة الوسائل المتوافرة في مقدمها الممارسة الديموقراطية.

فالى اشعار اخر تظل التجربة الديموقراطية التي تمر بها البلاد منذ اعلان الوحدة المتنفس الوحيد الذي يجعل الوضع فيها قابلاً لأن يتطور في اتجاه الافضل. والذي لا بد من الاعتراف به اولا واخيرا هو ان الفارق الشاسع بين الوضع في عدن عشية انفجار ١٣ يناير والوضع في صنعاء يكمن في انه كان محظورا في عدن الحديث عن حقيقة الوضع في البلاد آنذاك، بينما الحديث عن الوضع السياسي في دولة الوحدة متاح لكل من هو في صنعاء، وذهب معلق سياسي الى القول «ان كل حزب متشبث بمناصبه وكراسيه ويرفض ان يتراجع قيد انملة عن مصالحه من أجل مصلحة البلاد والعباد».

من هنا لا بد من الاعتراف بان الوضع السياسي في اليمن معقد، لكن ما يمكن ان يجعل تجاوز الأزمة السياسية ممكناً هو ان الحديث عنها مسموح به، ولا بد الآن من الانتقال من مرحلة الحديث الصريح الى مرحلة المعالجة الصريحة، فلا يكفي القول ان الديموقراطية هي صمام امان للجميع، بل ان الديموقراطية الحقيقية تعني اول ما تعني قيام مؤسسات دولة الوحدة التي تجعل كل مواطن يمني الى اي حزب او فئة انتمى يشعر بالامان في ظل هذه المؤسسات وان مستقبله ليس رهناً بمكاسب معينة هي ملك الجميع وليست ملك هذا الحزب او ذاك.

خيرالله خيرالله

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم القاهرية
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

عضو مجلس الرئاسة اليمنى لـ «العالم اليوم»:

تجاوزنا الجمود الفكرى.. وتخلصنا من التزمت العقائدى

أجرى الحوار فى صنعاء -
مجدى الدقاق:



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

إحدى المفاجآت اليمنية وهى كثيرة هذه الأيام «الحزب الاشتراكى اليمنى، الشريك مع «المؤتمر الشعبى العام» فى حكم البلاد، فالحزب الذى كان يحكم الجنوب ومتهماً بالتطرف أصبح الان حزباً ديمقراطياً، يستعد لعقد مؤتمره العام الرابع فى صنعاء. وقد بدت روح التجديد واضحة فى ادبياته وبدأت كلمات الحوار وعدم احتكار الرأى أو السلطة والواقعية تتداول بين زعمائه.

«العالم اليوم» التقت بعضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب سالم صالح محمد وأجرت معه هذا الحوار حول الرؤية الجديدة للحزب فى ظل المتغيرات الجديدة داخلياً وخارجياً.

● «العالم اليوم» حزبكم مقدم على انعقاد المؤتمر العام الرابع .. ماهى رؤيته للمتغيرات الجديدة داخل اليمن، وماهى أطروحاته ورؤيته حول التعددية السياسية؟

- شهد الحزب الاشتراكى اليمنى تطورات جذرية شكلت نقلة نوعية سواء على الصعيد النظرى أو البناء الداخلى أو على مستوى الممارسة التطبيقية. هذه النقلة النوعية كانت ضرورية لمواكبة المتغيرات الجديدة، ولإيجاد الية ذات دينامية أكثر استجابه للواقع الجديد ومتطلباته، سيمارنحن قد انتقلنا من وضع كنا فيه حزباً حاكماً وحيداً، إلى شريك فى السلطة مع حليفنا المؤتمر الشعبى العام فى ظل دولة جديدة لليمن الموحد، هذا فى حد ذاته يتطلب شروطاً وادوات جديدة للعمل فى سبيل بناء هذه الدولة اليمنية الحديثة، وفى نفس الوقت تطوير مفاهيم الحزب النظرية والفكرية وصياغة اطروحات ورؤى جديدة عملية تاخذ بالأساس الواقع اليمنى ومتطلباته دون شطط أو انعزال

إننا ننظر إلى التعددية السياسية والحزبية من منظور إيماننا العميق بتطبيق الديمقراطية وحق مختلف الأحزاب والتنظيمات والشخصيات الوطنية فى المشاركة الفاعلة فى تحمل مسئولية بناء الوطن وتطويره، كما أن التعددية تعنى تحديث الحياة السياسية والاستفادة من مختلف التجارب والخبرات سواء كانت خاصة بنا أم بالاخرين، نابذين بذلك امراض احتكار الرأى والسلطة ومصادرة حق القوى الأخرى فى المشاركة، ويرى الحزب أن عملية التحديث فى شتى جوانبها لن تتبلور إلا بتفاعل مختلف الجهود والافكار بما يحقق تناغم وتعاون مثمر وستكون صناديق الاقتراع هى محل الفرز وقانون الانتخاب الذى سوف يطرحه حزبنا والمؤتمر للمناقشة مع الاخرين هو الأساس والخلفية لهذه العملية.

التعددية السياسية

● «العالم اليوم» هل ترون ان التعددية فى اليمن - بشكلها الحالى — يمكن أن تدفع بالبلاد نحو التقدم وخصوصاً مع كثرة عدد الأحزاب، وانتشار ظاهرة العنف..؟

— نحن على قناعة تامة أن مسالة التعددية السياسية والحزبية كما هي ضرورة حياتية والعمود الفقرى للديمقراطية، فهى تطبيق للدستور والقوانين والتشريعات النافذة، وإلا أصبحت الحياة السياسية مجرد افتئات على الدستور وعلى الديمقراطية..

ونحن أيضاً - فى الحزب الاشتراكى اليمنى — على قناعة أكيدة أن تقدم البلاد والنهوض بها والحفاظ على السيادة الوطنية، وبناء الدولة المركزية المستندة إلى الدستور والقوانين، لن يكون بمقدور حزب وحده، أو مع حزب اخر أو حتى تحالف ضيق، فمن المستحيل القيام بذلك دون إشراك كافة أبناء الشعب وفئاته وأحزابه الذين لهم مصلحة فى ذلك.

وماتراه حالياً فى تكاثر الأحزاب، قديمها وحديثها هى حالة طبيعية من وجهة نظرى بعد سنوات من الكبت واحتكار العمل الحزبى والسياسى ومصادرة حق الرأى الاخر فى الإعلان عن نفسه.

أما ماتقوله عن انتشار ظاهرة العنف فانا لا أوافقك على ذلك فاين هى مظاهر هذه الظاهرة، فأول شروطها أن تصبح حالة عامة ومنتشرة نتيجة انفلات الأمن وعجز الدولة عن مواجهة ذلك.. أما ما يحصل من حوادث فلا يخرج عن كونه حالة شاذة، ولا أقلل من خطورتها إذا ثبت أنها تندرج فى إطار التصفية السياسية لكنى أؤكد أن الجميع لن يسمح بتسميم الجو الديمقراطى بافعال تدفع بنا فى أتون الحوار بالرفس والرصاص. فلا مجتمعنا ولاتقاليدنا ولا عاداتنا تنسجم مع ذلك. وهذا ما أكدته جميع الأحزاب والشخصيات الوطنية والاجتماعية وهو قاسم مشترك بيننا حتى الآن.

● «العالم اليوم» هل ترون أن الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام قادران وحدهما على بناء اليمن الواحد؟

-الإجابة بنعم ستكون سلبية .. فرغم أن المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى تحملا بحكم وضعيتهما وتاريخهما مسئولية تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية اليمنية، وشكلا تحالفا ثنائيا وضع أهم هدف لديه حماية الوحدة والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة وإنسان الوحدة الجديد، فانهما بإشاعة الديمقراطية والتعددية أعلنا مسبقا أنهما غير قادران على الاستفراد ببناء اليمن الواحد، انما ينظران إلى أهمية مشاركة القوى الاخرى فى تحمل هذه المسئولية.

الطيور المهاجرة

● هل يمكن ان نجد يوما ما - كل الطيور المهاجرة من الحزب وقد عادت إلى بيتها الأصلى؟

- فى الحقيقة لقد عمل الحزب على اجراء حوارات مع اعضاء قياديين سابقين وكوادر عديدة اثمرت عودة الغالبية العظمى إلى صفوف الحزب وإلى قوام اللجنة المركزية، وذلك فى اطار رؤية الحزب التجديدية، وفى اطار لم الشمل الذى فرضته الظروف الجديدة.. وهذه تحسب نقطة فى صالح وحدة الحزب، ومثلت

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قناعات العائدين بان ظروف جديدة وأوضاع جديدة احرقت ملفات الماضى واثارها ولا ننكر أن بعض الحالات محكومة بظروف خاصة.. لم يوفق الحوار معها وعلى العموم القناعات، التي لا نمتلك إلا احترامها، أعطت البعض قناعة ثابتة بان صلتهم بالحزب قد انتهت فانضموا إلى صفوف بعض الاحزاب، وهذا حق لا نمتلك إزاءه إلا الاحترام.

● «العالم اليوم»: إلى أى مدى وصل الحوار بين «الاشتراكي» والأحزاب الاخرى وهل يمكن أن تنجح فكرة قيام تحالف او جبهة بين كافة القوى السياسية والأحزاب في اليمن؟

-الحوار مع الاحزاب الاخرى اتسع واثمر جوا من الفهم المشترك الذى يؤسس لتعاون مستقبل لصالح البلاد والصالح العام، ومن الطبيعي ان هذه الحوارات لا تسير على نسق واحد، وعلى مستوى واحد نتيجة للتفاوت في المنطلقات الفكرية والنظرية والاختلاف في تفسير طبيعة المرحلة، لكنها عموما أفسحت المجال للمصارحة والمكاشفة وازالت الكثير من حواجز الشك والتوجس.

وأظن أنك اطلعت على اخر عدد لصحيفة الحزب «الثورى» والتى نشرت خبرا مطولا عن لقاءات واسعة تمت بين الحزب الاشتراكي اليمنى وحزب البعث العربى الاشتراكى، وكذلك مع حزب الحق، وحركة التوحيد والعمل الإسلامي، والنهضة، والمنبر، والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى، وحزب الرابطة، وحزب التصحيح الناصرى، وحزب الاحرار الدستورى وسبقت لقاءات مع حزب الاصلاح.. هذه الحوارات تاتى من منطلق إيمان الحزب لضرورة ضمان ترسيخ الوحدة الوطنية وتجذير دولة النظام والقانون وتنفيذ برنامج الاصلاح وتعميق الديمقراطية.

ونحن في الحقيقة لا تهمنا التسميات او القوالب الشكلية، فمن الممكن أن يتشكل إجماع وطنى عام بين الاحزاب ينصهر في بوتقة معينة تعطى لذاتها تسمية معينة، ومن الممكن أن نتفق على شكل معين. الذى يهمنا الطاقة الكبيرة التى سيولدها هذا التحالف او الجبهة الوطنية او الائتلاف في دفع قضية التنمية إلى الأمام، وتطوير الحياة السياسية وتجذير الديمقراطية بدلا من تشتيت الجهود، وإهدار الطاقة والتمترس خلف سواتر معينة لتصعيد الاخطاء وتصعيد الخلافات البسيطة.

الجمود الفكرى .. وداعاً

● «العالم اليوم» هل مازال الحزب الاشتراكى متمسكاً بمنطلقاته الفكرية الاساسية - كحزب اشتراكي علمى وكيف ينظر الحزب الآن للمتغيرات العالمية؟

- توافقنى - طبعاً - إذا قلت لك أنه لايوجد حزب أو تنظيم إلا ويرتكز على منطلقات فكرية ونظرية معينة، ومنظومة من الافكار لسياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تشكل مرجعية نظرية بالنسبة له يرتكز عليها في كل أطروحاته ورؤاه..

نحن كالجميع، لدينا منطلقاتنا الفكرية القائمة على الثوابت الوطنية الاستراتيجية، والنقلة النوعية في وثائقنا تتلخص في تجاوزنا للجمود الفكرى والنظري، والتخلص من التزمت العقائدي المقيت، ومن القوالب والمصطلحات والتصنيفات التى حصرتنا في جو سياسى واقتصادى معين. ونحن نرى أن عواصف التغيير العالمية ولدت لدينا قناعة كاملة لضرورة إلغاء بعض المصطلحات التى لم تعد ذات فائدة في وضعنا الجديد بعد الوحدة اليمنية، ولانتمسك إلا بالافكار ذات الارتباط العميق، والصلة الوثيقة بثوابتنا الاستراتيجية الوطنية والقومية والإسلامية والإنسانية. اى اننا كحزب في منطلقاتنا الفكرية والسياسية والنضالية حزب وطنى ديمقراطى، حزب يناضل من أجل سيادة الوطن، وحماية الوحدة الوطنية، ويقف ضد الانفصالية، وضد استخدام المذهبية والمناطقية والعرقية وكل ما من شانه تمزيق الوحدة الوطنية وتعريض وحدة الشعب للخطر.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأزمة السياسية في صنعاء بدأت تتحلحل

اول اجتماع لمجلس الرئاسة منذ شهر ودعوة الى حوار بين الاحزاب اليمنية

صنعاء - «الحياة»

■ ظهرت مؤشرات حلحلة امس على صعيد الازمة السياسية في اليمن بعدما اجتمع مجلس الرئاسة باعضائه الخمسة للمرة الاولى منذ نحو شهر برئاسة الفريق علي عبدالله صالح.

وسبق اجتماع المجلس امس لقاء عقد السبت الماضي بين الرئيس اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض في منزل الاخير المعتكف منذ اسابيع عدة بسبب الخلاف القائم بين الحزبين الحاكمين في البلاد، وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على الفترة الانتقالية التي يفترض ان تنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، اي بعد سنتين ونصف سنة من اعلان دولة الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠.

وبثت اذاعة صنعاء ان مجلس الرئاسة بحث في كثير من التطورات «التي من شانها ان تعزز مسيرة البناء الوطني وترسخ اسس دولة الوحدة» وناقش الوضع السياسي والاقتصادي في ضوء نشاطات الهيئات الرسمية للدولة خلال العام المنصرم، والخطط المطروحة للعام الجديد.

وفي وقت لاحق قالت الاذاعة ان مجلس الرئاسة اكد «اهمية تعزيز مجالات التحالف والتنسيق والتفاهم بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وتطويرها وضرورة توسيع نطاق ذلك التحالف مع كل الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا».

ودعا المجلس الى عقد «حوار وطني واسع بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية للاتفاق على رؤية وطنية مشتركة لاقامة التحالف الوطني الموسع والخروج بميثاق شرف وطني يلتزمه الجميع وتعزيز النهج الديموقراطي وارساء الاسس السليمة للبناء الوطني باعتبار ان مهمة بناء الوطن تقع على عاتق جميع ابناء الوطن بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية».

دمج المؤسسات

كما دعا الى «تنفيذ القوانين والقرارات وفي مقدمها البرنامج الوطني للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري وانجاز مهمات ما تبقى من الفترة الانتقالية وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين والحد من الغلاء والعمل على تنفيذ كل القرارات الخاصة بالاستثمار وتشجيعه، وقيام المنطقة الحرة في عدن وتنفيذ توجيهات مجلس الرئاسة بشأن الاراضي والاسكان وتعزيز جوانب الامن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع وسرعة استكمال ما تبقى من عمليات دمج المؤسسات وفي طليعتها مؤسسة القوات المسلحة والامن وتطبيق قانون الاحزاب واعداد قانون الانتخابات وتقديمه الى مجلس النواب في شباط (فبراير) المقبل.

كذلك دعا الى «سرعة تقديم بقية مشاريع القوانين التي تتوقف عليها وحدة التشريع في دولة الوحدة، قبل نهاية شهر آذار (مارس) المقبل للانتقال السليم الى المرحلة الجديدة التي تلي انتهاء المرحلة الانتقالية».

ونفت امس مصادر يمنية انباء نشرتها احدى الصحف اليمنية قبل اسبوع ان البيض وهو الامين العام للحزب الاشتراكي اقترح على الحزب ان يقدم استقالته من منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة. لكن هذه المصادر اكدت اعتكافه بضعة اسابيع في منزله.

من جهة اخرى، اكدت صحيفة «الثورة» الحكومية في تعليق ملفت امس ان «الخيار الديموقراطي على رغم انه اصبح حقيقة واقعة، لكنه لا يزال معرضا لاخطار محلية واقليمية ودولية، ولاحتمالات لا بد من ان نتوقعها ونضع نصب اعيننا الحذر واليقظة، فعوامل الاعاقة والمصاعب كثيرة ومتعددة، لا يمكن من واقع مثل واقعنا ان يغمض جفونه ويطمئن الى مستقبل الديموقراطية خصوصا انها ابنة سنة وثمانية اشهر».

واهابت الصحيفة في مقال افتتاحي بالجميع «المحافظة على الديموقراطية (...) حتى تتجذر وتتعمق وتصبح سلوكا وممارسة على كل المستويات لتجنيب اليمن الاسباب التي قد تؤدي الى العنف».

ونبهت الى ضرورة ان تصبح الديموقراطية «نظاما قادرا على ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، اذ ان غياب تلك الحلول كان احد اسباب «فشل نظام الحزب الواحد قبل الوحدة» الى جانب اسباب اخرى هي «انعدام

الديموقراطية داخل الحزب الواحد، وبروز قيادة الحزب الرائد، وحكم اجهزة المخابرات والقوى العسكرية، وتحويل الجماهير الشعبية والنقابات والمنظمات ادوات هزيلة ورخيصة في يد الحزب تخدم قادته المتفردين، ولا تخدم قواعدها. واخيرا التوجه الى شرائح وفئات اجتماعية لتجنيدها واستعداء شرائح وفئات اخرى».

وخلصت الصحيفة الى ان العبرة ليست في «الربط بين التعدد الحزبي والديموقراطية، بل في مدى مطابقة التعددية للاتجاهات العامة في المجتمع الواحد باعتبارها تعبيرا عن الاختلاف الذي يؤدي الى التنافس بين الاحزاب. لكن التنافس في غياب الممارسة السلمية الواعية قد يؤدي الى الوقوع في مازق لا خروج منه الا (...) من خلال الاحتكام الى صناديق الاقتراع العام في ظل انتخابات حرة ونزيهة».



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

الرئيس الأسبق علي ناصر محمد لـ الشرق الأوسط

حل مشاكل اليمن بشجاعة الحوار لا العنف وتأخير الانتخابات يجعل الفترة الإنتقالية «محرقة للجميع»

لندن: من عبد الله حموده

في اعقاب خلافات داخل قيادة الشطر الجنوبي من اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في عام ١٩٧٩ بين التيار المتشدد المؤيد للاتحاد السوفياتي (سابقاً)، الذي كان يتزعمه الرئيس عبد الفتاح اسماعيل، والتيار القومي المعتدل بقيادة نائبه علي ناصر محمد، انتصر التيار المعتدل، وحسمت الخلافات بتولي علي ناصر الرئاسة، وفضل الرئيس السابق عبد الفتاح اسماعيل البقاء في موسكو، التي كان يزورها في ذلك الوقت

واستمر الرئيس علي ناصر محمد على قمة السلطة في عدن لمدة تزيد على ست سنوات، حتى حسمت الظروف خلافاً اخر، ترك علي ناصر السلطة على اثره، وتولاها علي سالم البيض، وظل في الحكم حتى تحققت الوحدة بين شطري اليمن، واصبح نائباً للرئيس في دولة الوحدة.

وبعد اكثر من ثلاث سنوات في عدن، فضل علي ناصر الانتقال الى دمشق، ولكنه حافظ على علاقاته باليمن، وزيارتها بين وقت واخر، في إطار حالة من القبول بالواقع الجديد، واستمرار التحرك الذي بداه التيار المعتدل نحو الوحدة اليمنية حتى نجح.

وبين لندن ودمشق أجرت «الشرق الأوسط» اتصالات مع الرئيس علي ناصر حول التجربة السياسية الحالية في اليمن، وتقييمه لحاضرها، وتوقعاته لمستقبلها، في ضوء خبرته كرجل دولة قديم، ورغبته كمواطن يمني في تحقيق الاستقرار والازدهار في بلاده، فكانت هذه المقابلة:

● **ما هو رايكم في تجربة الوحدة اليمنية؟**

- اجيب على سؤالكم الاول بان اشير الى ان الوحدة اليمنية شكلت هدفاً سياسياً للشعب اليمني لمدة طويلة، فكافح لتحقيقها، وباركها الاشقاء والاصدقاء، باعتبارها تسهم في تعزيز الامن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

ومن الصعب ان نحكم على التجربة باعتبار الفترة قصيرة، ولا يكفي تقييم هذه الفترة. وهذا لا يعني ان ننفي أن التجربة رافقتها بعض السلبيات، التي نامل ان يجري التغلب عليها.

● **كيف ترون الموقف في اليمن حالياً، في ضوء الانتقادات التي تتعرض لها الحكومة اليمنية؟**

- امام الحكومة كثير من المهام، وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار، وتجسيد الوحدة الوطنية، وايجاد انفراج في العلاقة مع دول المنطقة بعد احداث الخليج، التي تركت جرحاً عميقاً في العلاقات بين اليمن ودول المنطقة، ونامل ان يجري التغلب على اثار هذه الاحداث بما يخدم أمن اليمن واستقرارها، وكذا دول وشعوب المنطقة، وهذا يتطلب قرارات شجاعة من قبل الحكومة للخروج من الازمة التي تواجهها.

● **هل نجحت حكومة الوحدة في تحقيق انجازات؟ وما هي؟**

- تقدمت الحكومة ببرنامج للإصلاح، ولكن القضية الاساسية تكمن في التطبيق العملي الفعال لهذا البرنامج. ولقد علمتني تجربتي المتواضعة ان نجاح البرامج يتطلب ربط القول بالفعل والعمل.

● **بعد ست سنوات من احداث «١٣ يناير»، ما هي الاسباب الحقيقية للحركة، وهل يمكن ان تخصوا بها «الشرق الأوسط»؟**

- عانى الشعب اليمني - سواء في شمال اليمن او جنوبها - من الآم الصراعات السياسية على مدى عقود كثيرة من تاريخه، سواء في كل شطر على حدة، أو ما حدث من المشاكل والحروب المؤسفة بين الشطرين. ونامل ان تكون أحداث «١٣ يناير» اخر الأحداث المؤلمة التي عانى منها شعبنا.

لقد سبق وتحدثت مرات عديدة عن «احداث يناير» عام ١٩٨٦، وما زلت اؤكد اننا جميعاً نتحمل مسؤولية ما حدث، بغض النظر عن كل ما قيل عن أسباب اخرى خارجية، وندعو الجميع ان يتعظ من كل ما



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

حدث، بما في ذلك احداث «١٣ يناير».

وفي تقديري ان ضمان عدم تكرار ذلك لن يتم سوى عبر تعزيز الديمقراطية بشكلها الصحيح والحقيقي، واحترام إرادة الشعب، وحل المشاكل عن طريق الحوار لا بلغة السلاح والعنف. لا احد يريد ان يتكرر ما حدث في يناير ١٩٨٦.

● قام بعض الضباط والجنود من انصاركم في عام ١٩٩١ باضراب عن الطعام، مطالبين بتحسين اوضاعهم، ما هو رايكم في عدم استجابة الحكومة لمطالبهم حتى الآن؟

ـ في تقديري ان قضايا الشعب المعيشية تتطلب ايلاء اهتمام اكبر من جانب المسؤولين في اليمن، لقد اكدت في اكثر من مقابلة انه لا بد من إيلاء اهتمام بكل الكفاءات في اليمن، وبكل النازحين من الشمال الى الجنوب والعكس، بما في ذلك انصارنا في اليمن، الذي يشكلون جزءاً مهماً من الشعب، وهذه مسؤولية الحكومة والقيادة السياسية، التي يجب ان تنظر نظرة واحدة لكل ابنائها، بحيث لا يشعر البعض بالتمايز في ظل دولة الوحدة، التي دفع الكل الثمن من أجلها.

وبديهي ان اهمال معالجة قضايا الناس يضر بالوحدة اليمنية الوطنية.

● توزع انصاركم بعد عام ١٩٨٦ بين الاستمرار في العمل والتقاعد، فما هو موقف كل فريق الوحدة؟

ـ عدد انصارنا في اليمن وخارج اليمن يتجاوز الأرقام الرسمية لنازحي «١٣ يناير»، فعلاقاتنا وثيقة بقطاعات واسعة من الشعب اليمني ومن المغتربين اليمنيين، كما اننا على اتصال مع كل القوى السياسية في الساحة، وأولاً واخيراً انصارنا يكنون كل الولاء والحب للوطن، ولذا نامل من الأخوة المسؤولين ان يولوهم الاهتمام الذي يستحقونه كمواطنين، بعيداً عن اي اعتبارات أخرى.

● هل انتم على اتصال مع هؤلاء الانصار؟ وما هي نصائحكم لهم في المرحلة الحالية؟

ـ نحن على اتصال مع انصارنا ومع كل القوى السياسية في الساحة اليمنية، ونصيحتنا للجميع هي الحفاظ على الوحدة الوطنية، ونبذ الفتن التي الحقت ضرراً بأمن اليمن واستقرارها.

● هل هناك فرصة لعودتكم الى الاسهام في الحياة السياسية اليمنية في الوقت الحاضر؟

ـ قرار مغادرتي اليمن جاء بعد البيان الذي اصدرته في ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٨٩. لكن هذا لا يعني انني انسلخت عن شعب اليمن وتطورات سياسة اليمن والاحداث فيها، اليمن جزء مني، بل الاصح انا جزء منها، وهذا يعني انني ساكون مستعداً دوماً للمساهمة في اي خطوة تخدم مصلحته.

● ما هو تقييمكم لتجربة التعددية الحزبية في اليمن، وما هي فرص نجاحها؟

ـ نؤكد دوماً على تكريس الديمقراطية، لان كل مشاكل اليمن كانت ناتجة عن غيابها كما اشرت اعلاه.

التعددية الحزبية شكل من اشكال الديمقراطية، يستطيع عبرها الشعب اليمني ان يعبر عن ارائه، ويشارك في تقرير مصيره، وبما ان تجربة التعددية ما زالت فتية، فلا نستطيع التسرع باصدار الحكم عليها. لكننا نرجو حقيقة استمرار هذه التجربة وتطويرها، على ان تخلص الاحزاب في الدفاع عن مصلحة الشعب، مما شانه ان يخلق الديمقراطية الحقيقية بين جميع الاحزاب، وبين الاحزاب والسلطة الحالية، حتى يصبح شعار الراي والراي الآخر حقيقياً وفعالاً.

ونامل ان تكون ظاهرة التعددية فاتحة لمستقبل حضاري، لا نقول جديد، لان اليمن بلد الحضارات، ولم تكن الديمقراطية بجديدة عليها، لكن نقول استمرار الجذور اليمنية القديمة، بعيداً عن اللجوء الى الأساليب التي تتنافى مع حضارتنا اليمنية العربية والاسلامية.

● ما هو تصوركم للخروج من المشكلات التي تعاني منها اليمن حالياً؟

ـ في تجربتنا السابقة ـ رغم الامكانات المتواضعة جداً التي كانت متاحة لنا ـ وضعنا مسالتي الامن والغذاء في مقدمة اهتماماتنا السياسية الداخلية، وفي الغذاء مثلاً حرصنا على دعم بعض السلع الضرورية كحليب الاطفال والأرز والدقيق والسمن، وقضينا على البطالة حتى اننا اضطررنا للاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية، وفي مجال الامن كنا حريصين على امن المواطنين، حيث كان المواطن في اي مدينة او محافظة من محافظات الشطر الجنوبي يكاد لا يرى اي مظهر من مظاهر العنف والسلاح، وغير ذلك مما نسمع ـ للاسف ـ عنه اليوم عبر الصحافة اليمنية والاخبار، رغم ان الأوضاع الاقتصادية اليوم في اليمن افضل منها في تلك الايام، واليمن تمتلك موارد طبيعية واقتصادية جيدة في حال حسن استخدامها واجادة توظيفها.

ولا بد من الاشارة الى اهمية معونة الاشقاء والاصدقاء، التي حرمت منها اليمن نتيجة السياسة التي اتبعتها القيادة اليمنية اثناء حرب الخليج.

لا بد من تسوية العلاقات مع الاشقاء في دول المنطقة، ورأب الصدع غير الطبيعي الذي نشا نتيجة الاجتياح العراقي للكويت، وذلك يتطلب من القيادة اليمنية موقفاً شجاعاً، بالتاكيد لا ننسى ان العلاقات بين اليمن وشعوب المنطقة علاقات تاريخية ذات جذور عميقة، وهي ليست وليدة اليوم أو الأمس، ومن الصعب التغاضي عن هذه الحقيقة، لا سيما بوجود مغتربين يمنيين في كثير من الدول الشقيقة.

مرة أخرى احب التاكيد ان على الأخوة المسؤولين ان يحلوا كل هذه المشاكل، لأن بقاءها معلقة طويلاً لن يكون في خدمة امن واستقرار اليمن وشعوب المنطقة.

● هل تتوقعون ان تتم الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية؟

ـ كان الشيء الطبيعي ان تجري الانتخابات في عام ١٩٩٠، وفقاً للدستور وبيان ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٩. لكن القيادة السياسية اتفقت على فترة انتقالية تنتهي في نهاية ١٩٩٢، ونامل ان تلتزم القيادة باجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام، كي لا تتحول الفترة الانتقالية ـ التي بدأ البعض يدعونها الفترة الانتقامية ـ محرقة للجميع.

● سيدي الرئيس سمعنا انكم تعكفون حالياً على كتابة مذكراتكم، الى اين وصلتم في إعدادها؟

ـ أكاد بالفعل ان انهي مذكراتي، التي استغرقت وقتاً وجهداً عظيمين، فكتابة التاريخ امر صعب جداً ومعقد، وتتطلب استنفاراً تاماً للطاقات الفكرية والجسدية، واستحضاراً كاملاً للضمير والنزاهة، وشحذاً هائلاً للذاكرة، وتفرغاً لدراسة الآلاف من الوثائق والملفات والكتابات.

اعتبر عملي هذا محاولة متواضعة لتعرية الحقائق أمام الشعب اليمني بامانة واخلاص، وبدعم الوثائق الماخوذة من مصادرها الأصلية، واريد ان يقرأ الشعب اليمني تاريخه المكتوب، لكي يعرف الحقيقة، ويستفيد من التجربة، ويستقرئ المستقبل.



مجلس الرئاسة اليمني يدعو لحوار مع الأحزاب وميثاق شرف

صنعاء: «الشرق الاوسط»

دعا مجلس الرئاسة اليمني الى عقد حوار بين كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية للاتفاق على رؤية وطنية مشتركة لاقامة تحالف وطني موسع، والخروج بميثاق شرف وطني يلتزم به الجميع.

جاء ذلك في ختام اجتماع مجلس الرئاسة امس، وهو اول اجتماع له منذ اكثر من شهر، لمتابعة «العديد من القضايا والمستجدات المتصلة بتعزيز مسيرة البناء الوطني، وترسيخ اسس دولة الوحدة، واستعراض الوضع السياسي والاقتصادي في اليمن، في ضوء نشاطات الاجهزة والهيئات الرسمية للدولة خلال العام المنصرم، والخطط المطروحة لعام ١٩٩٢ الحالي». ولاحظ المراقبون ان هذه هي المرة الاولى التي تعلن فيها اجهزة الأعلام الرسمية تفاصيل ما دار في الاجتماع، حيث اكدت على ان المجلس «وقف امام التفاعلات في البلاد، وما تشهده الساحة اليمنية من تفاعلات ايجابية، في ظل مناخ التعددية السياسية»، واكد على «اهمية تعزيز وتطوير مجالات التحالف بين (حزبي) المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وتوسيع نطاق ذلك التحالف مع الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى في الساحة اليمينة».

ويفسر المراقبون الاعلان عن تفاصيل ما دار في هذا الاجتماع، بانه محاولة للرد على الانباء التي ترددت عن وجود خلافات داخل المجلس وفي صفوف الحكومة.

كما ناقش المجلس موضوع تشجيع الاستثمار، واجراءات اقامة المنطقة الحرة في عدن، والقرارات الخاصة بشأن الأراضي والاسكان، إضافة الى تعزيز الامن والاستقرار وتوفير الطمانينة في المجتمع، وهي القضية التي تحتل الأهمية الاولى من جانب القيادة اليمنية.

وتولي القيادة اليمنية اهتماماً كبيراً لعملية دمج المؤسسات، ولا سيما في قطاع القوات المسلحة والأمن، والاسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب، وتقديمها مع مشروع القانون الى مجلس النواب (البرلمان) خلال الشهر المقبل، واستكمال توحيد التشريعات والقوانين في شهر مارس (اذار) المقبل، قبل نهاية الفترة الانتقالية في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.



المصدر : الخليج (الإماراتية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ شباط ١٩٩٢

خطوات تقشف كبيرة في اليمن : خفض الانفاق واغلاق سفارات

[_] صنعاء
من حسين محمد سعيد:

■ اتخذ مجلس الوزراء اليمني سلسلة اجراءات تقشفية لتخفيف حدة الازمة الاقتصادية، فاقر في خطوة لا سابق لها تستهدف تقليص الجهاز الاداري للدولة تطبيق قانون التقاعد في المؤسسات المدنية والعسكرية، على ان يمنح المحال على التقاعد مرتب شهرين وأربع علاوات. واجاز منح الراغبين في التقاعد المبكر مرتب سنة كاملة وضمان كل حقوقهم التقاعدية بموجب القانون. وتضمنت اتجاهات اعداد الموازنة العامة للعام الحالي تقليص الانفاق في معظم المؤسسات واغلاق ثماني سفارات وخفض عدد العاملين في البعثات الخارجية.

وكشفت صحيفة «التجمع» الاسبوعية المعارضة الصادرة في عدن ان اتجاهات اعداد الموازنة العامة للدولة للعام ١٩٩٢، والتي تحمل عبارة «سري جداً» وحصلت على نسخة منها، احتوت ضمن خطوات اخرى لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والتموينية، تقليص الانفاق الحكومي في المؤسسات العسكرية والامنية، وخفض عدد المدرسين والعاملين غير اليمنيين، وكذلك مخصصات الاثاث والتجهيزات المكتبية للدوائر، ومنع استيراد السيارات باستثناء ما تحتاج اليه المشاريع. كما نصت التوجيهات على تقليص عدد المطبوعات والنشرات التي تصدرها المؤسسات الحكومية اما بدمج بعضها بالآخر واما بالغاء بعضها، وحظر طباعة الكتب المدرسية في الخارج.

ودعت التوجيهات الى اغلاق ثماني سفارات على ان يغلق مزيد منها في وقت لاحق، والغاء كل القنصليات باستثناء قنصليتي جدة ودبي، وكل الملحقيات الاعلامية والعسكرية ما عدا الملحقيات العسكرية في روسيا التي تقرر ان يقتصر عدد العاملين فيها على ثلاثة اشخاص، والاكتفاء بشخصين في ملحقية مصر وبشخص واحد في واشنطن، والاستغناء عن الملحقيات الثقافية باستثناء تلك التي في مصر وروسيا والمملكة العربية السعودية. اما الملحقيات الاقتصادية والتجارية فيحتفظ بها في دولتين فقط هما فرنسا واميركا على ان يعمل في كل منهما شخص واحد. وتلغى الملحقيات الصحية في سفارات اليمن في الهند

والاردن ومصر والمانيا وبريطانيا ويكتفى بموظف محلي للمهمة.

وعلى صعيد الاسعار والاستقرار التمويني طلبت التوجيهات ان يوفر البنك المركزي القطع الاجنبي اللازم لاستيراد القمح والدقيق والرز والادوية الاساسية على ان تحدد اسعار البيع للمستهلك وتنظم رقابة عليها.

وقرر مجلس الوزراء في توجيهاته ان يترك الباب مفتوحاً لاستيراد بقية السلع وتشجيع التنافس الحر في الاستيراد بما في ذلك الادوية خارج القائمة الرئيسية التي تستورد عبر البنك المركزي.

وتجدر الاشارة الى ان مجلس الوزراء كان اصدر قراراً بخفض نفقات الموازنة للعام ١٩٩٢ لتتراوح بين ١٣.٥ بليون و١٤ بليون ريال يمني (يساوي الدولار بسعر الصرف الرسمي ١٢.٢ ريال) عن طريق خفض دعم المؤسسات العاجزة بنسبة ٢٠ في المئة ومنع اعادة التوظيف او التعاقد مع المتقاعدين للعمل في الجهاز الاداري للدولة بما في ذلك المؤسسات العسكرية والامنية، وعدم صرف المكافآت من بداية هذا العام الا بعد ان يضع وزير الخدمة المدنية اسساً منظمة لها.

ومن اجل تحسين ايرادات خزينة الدولة كلفت الحكومة وزيري المال والصناعة «التطبيق الفوري والصارم» لما جاء في قانون ضريبة الانتاج الجديد بما يضمن تحصيل الضرائب في انتظام على ان تصرف حوافز للعاملين الذين يعملون على تحقيق ايرادات اضافية وبنسب اكثر مما هو مخطط لها.

تفسيرات مختلفة لأسباب اعتكاف البيض

التلفزيون اليمني يبرز ظهور نائب الرئيس

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ابرز التلفزيون اليمني في نشرته الاخبارية مساء امس الاول، صورة علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني، اثناء مشاركته في اجتماع مجلس الرئاسة الذي انعقد صباح امس الاول، في رد عملي على التساؤلات التي ثارت في الاوساط السياسية بشأن اعتكاف البيض، وما قيل انه خلافات سياسية بين الحزبين المشاركين في الحكم في صنعاء، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

وقال مصدر مطلع أن سبب اعتكاف البيض يعود الى اهتمامه بوضع ترتيبات عقد المؤتمر السنوي للحزب الاشتراكي اليمني، وطرح سياسته لإصلاح وضع مؤسسات الحكم. في حين ذكرت دوائر اخرى ان الاعتكاف بدأ بعد قيام سلطات الأمن بسحب وحدة الحراسة التي كانت مسؤولة عن امن نائب الرئيس وإحلال وحدة اخرى محلها دون ابلاغ البيض مسبقا بذلك.وجدير بالذكر ان البيض عاد الى ممارسة نشاطاته السياسية بصورة طبيعية ابتداء من صباح امس، وقام ببعض الزيارات الميدانية لمواقع العمل الحكومي والمؤسسات الشعبية في صنعاء.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

المسؤولون الأمنيون يريدون وضع حد لانتشار السلاح

الحزبان الحاكمان في اليمن يشكلان لجانا لحل خلافاتهما

□ صنعاء - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» امس ان حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اللذين يتوليان السلطة في البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي يفترض ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل شكلا اربع لجان برئاسة كل من القاضي عبدالكريم العرشي والسيد عبدالعزيز عبدالغني عضوي مجلس الرئاسة، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء لدرس القضايا التي هي موضع خلاف وجدل بين الحزبين «من اجل وضع الحلول الملائمة لها بما يخدم المصلحة العليا للوطن وامنه وسيادته».

وحضر السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الجلسة الختامية للاجتماع السنوي الثاني لقادة وزارة الداخلية والأمن، والقى كلمة توجيهية اكد فيها «اهمية الجدية في العمل والصدق في التعامل مع قضايا المواطنين والبحث عن الحلول الواقعية والممكنة لتجاوز الصعوبات التي تعترض سير عمل واداء الاجهزة الأمنية».

وحض المسؤولين في الوزارة على ضرورة «توزيع الامكانات المادية والبشرية وتوظيفها وفقا لاولويات متطلبات العمل الامني والاسراع في استكمال دمج مختلف قطاعات الاجهزة الامنية».

وفي معرض الاشارة الى علاقة الاجهزة الامنية باجهزة حماية الشرعية وبالمواطنين شدد على «ضرورة تعزيز هذه العلاقات والتنسيق المستمر في ما بينها في اتجاه حل قضايا المواطنين وتوفير الحماية اللازمة لهم ولممتلكاتهم التي كفلها دستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة في البلاد». واشار الى «المهمات الماثلة امام دولة الوحدة في هذه المرحلة والصعوبات الموضوعية التي تعترض مسيرة البناء الوطني»، وقال: «علينا ان نحافظ على المستوى الذي وصلنا اليه وان نبتعد عن المزايدات بعضنا على بعض وعدم الخروج عن المسؤولية الجماعية». واوضح نائب رئيس مجلس الرئاسة «ان الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام يتحملان اليوم المسؤولية في دولة الوحدة ولا يمكن الحزب ان يكون بديلا من المؤتمر، ولا يمكن ان يكون المؤتمر بديلا من الحزب». وشدد «على اهمية تعزيز العلاقات بين الحزب والمؤتمر وتوسيع التحالفات السياسية بينهما وبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية الاخرى لصون الوحدة اليمنية وتعزيز النهج الديموقراطي الذي اختاره شعبنا اليمني».

واكد البيض «ان القضية الرئيسية التي يناضل من اجل تحقيقها ابناء شعبنا اليمني تكمن في بناء اليمن الموحد وتعزيز نهجه الديموقراطي». ونبه الى ان الذي «يفكر في الخروج

التتمة في الصفحة (٤)

٠٤٠٠٤٩



عن طريق الديموقراطية التي اختارها شعبنا لن ينتصر ولن يستطيع ان يستمر فنحن لا يمكن ان نكون السبب في خراب ما حققناه بايدينا وبإرادة شعبنا ونضالات حركته الوطنية». واشار الى التباينات التي تحدث في زمن الديموقراطية مؤكداً ان لا خوف منها واضاف: «علينا ان نتعلم فن ادارتها وان نحتكم الى الهيئات وان نتواضع امامها وامام جماهير الشعب». واوضح البيض ان «تعزيز الديموقراطية وحمايتها لن يتأتى الا من خلال المؤسسات التي تضمن حمايتها وان الجماهير اليمنية تعتز بتجربة الديموقراطية التي ادخلت اليمن في مرحلة تاريخية مهمة في مسار تطورها».

ويذكر انه بعد ٢٤ ساعة من اجتماع مجلس الرئاسة اليمني، وصدور بيانه الذي شكل مبادرة انفراج لما كان يمكن ان تكون ازمة حقيقية بين الحزبين الحاكمين، عقد ممثلو ١١ حزباً وشخصيات اجتماعية بارزة اجتماعاً في صنعاء في منزل السيد محمد عبده نعمان رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع الوحدوي اليمني، عصر الثلثاء، لمناقشة الوضع القائم في البلاد، وايجاد افضل السبل لاحتواء بوادر الازمة وايجاد الحلول لمسببات المشاكل المتفاقمة.

واطلع رئيس سكرتارية التجمع الوحدوي اليمني السيد عمر الجاوي ممثلي كل من الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والتنظيم الناصري الديموقراطي وحركة التصحيح الناصري وحزب الاحرار الدستوري واتحاد القوى الشعبية ومنظمة البعث وحزب الحق على «خطورة الوضع الحالي وحساسيته»، وحذر من «مؤامرة خارجية تنفذ بايد محلية لتفتيت البلاد واشعال فتيل حرب اهلية باستغلال السلبيات وتوظيف المشاكل القائمة، خصوصاً ان ثمة تربة صالحة لذلك في المقدم منها عدم استكمال دمج القوات المسلحة».

واعاد الى اذهان الحاضرين «ان الازمات السياسية في اليمن تؤجل دائماً نتيجة للوساطات وتدخل ذوي النيات الخيرة، الا انها وبالأسف تبقى من دون حل لذا نجدها تنفجر بعد فترة من الهدوء او الوفاق الموقت. ولقطع دابر تكرار ما مر على البلاد من كوارث طرحت فكرة عقد مؤتمر وطني سريعاً تشارك فيه كل الفاعليات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية لمناقشة الخلافات السياسية ولبلورة الآراء في الحلول التي تتطلبها مشاكل البلاد، وتثبيت مسالة التداول السلمي للسلطة والاحتكام الى الشرعية الدستورية في كل الاحوال والظروف».

واتفق المشاركون في الاجتماع على «تشكيل لجنة من ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية تكون بمثابة الية تضطلع بالاعداد للمؤتمر الوطني المرتقب في اسرع وقت ممكن لمناقشة الهموم الوطنية التي لا تقبل التاجيل على اساس ورقة عمل واضحة تحفظ للوطن وحدته، وتشكل صمام امان للديموقراطية والتعددية والشرعية الدستورية». كما اتفق على عقد اجتماع ثان للاحزاب والتنظيمات السياسية الثلثاء المقبل.

الوضع الامني

على صعيد اخر اكد قياديون في وزارة الداخلية والامن اليمنية ومديرو الامن في المحافظات خلال الاجتماع السنوي الثاني لقيادات الوزارة الذي اختتم اعماله امس الاربعاء «ضرورة وضع حد لقضية انتشار الاسلحة وحيازتها والتي من شانها الاخلال بالامن والاستقرار وتعزيز الجاهزية الامنية لكل القطاعات على مستوى الوزارة والوحدات التابعة لها في المحافظات، وتوفير الامكانات المادية والمعنوية لكي يستطيع رجل الامن اداء المهمات الملقاة على عاتقه».

وشدد كبار قادة الداخلية والامن على «اهمية محاربة ظاهرة انتشار سرقة السيارات»، ودعوا الى «ايجاد السبل الكفيلة للحد منها وفرض العقوبات الرادعة على مرتكبيها، وضرورة انتشار النقاط الامنية لتتمكن الاجهزة من حماية الامن العام والسيطرة على الحال الامنية».

وتطرق المجتمعون الى مسالة السجون وتركزت الملاحظات على الدعوة الى «تحويل السجون الى اصلاحيات لتربية المحكوم عليهم (...) وفصل ذوي السوابق عن السجناء الجدد وتوفير الغذاء لهم وتحسين ظروفهم ليستطيعوا، بعد انقضاء مدة العقوبة، المساهمة في بناء المجتمع كعناصر سوية ومؤهلة».

ولدى مناقشة مسالة حماية السواحل البحرية للجمهورية شدد قادة وزارة الداخلية والامن على «ضرورة التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع والاجهزة الامنية المختلفة والجهات ذات العلاقة (...) والتعاون بين اجهزة الشرطة والامن واجهزة القضاء والنيابة العامة ليتمكن الجميع من الحد من انتشار الجريمة وحماية المجتمع».

علي صالح: بعضهم يتجاهل انجاز الوحدة والحوار يحول دون اللجوء الى القوة

□ صنعاء - «الحياة»:

■ حضر الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح صباح امس الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة لمجلس النواب، وهنأ النواب بالسنة الجديدة وشكر لهم ما انجزوه العام الماضي من قوانين وتشريعات «حلت محل القوانين الشطرية، وعلى اساسها يقام بناء الدولة اليمنية الجديدة والحديثة».

واضاف في كلمة القاها امام المجلس: «كان لكل منكم شرف المساهمة الفاعلة في اعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني، هذا الانجاز التاريخي الذي يتجاهله البعض ولا يعي اهميته ومكانته على المستوى الاقليمي والقومي والدولي».

وحذر من ان «هجمات شرسة» تستهدف الوحدة، داعياً الى الافادة من دروس الماضي، ومنبهاً الى «خيار الحوار الديموقراطي، الذي «يحول دون العنف واللجوء الى القوة».

واكد على «ضرورة تفادي كل انواع المهاترات والاساءة التي تلحق الضرر بهذا الانجاز». واعرب عن اسفه لان «بعضهم فهم الديموقراطية بانها المهاترة والنقد غير المسؤول الذي يسيء الى الوحدة اليمنية والى الاسرة اليمنية الواحدة (...) علينا ان نتعلم من التاريخ ومما يدور حولنا في عالم اليوم. فهناك انظمة تتمزق وتتشتت وتدخل في صراعات وحروب اهلية ونحن في اليمن نتوحد، فعلينا ان نحافظ على هذا الانجاز وندافع عنه امام الهجمات الشرسة التي تستهدفه وتستهدف الثورة اليمنية».

ودعا مجدداً الى التمسك بالديموقراطية «خياراً وحيداً في البناء وليسود بيننا الحوار الديموقراطي الذي يحول دون العنف واللجوء الى القوة». ولفت الى انه «من الطبيعي وجود تباين بين القوى السياسية لتحقيق مصلحة الوطن، ولكن من المؤسف ان هناك من يصعد هذا التباين ومن يتربص بالوحدة (...) ان الوطن ملك للجميع ولا احد يمكنه ان يدعي انه بديل للآخرين».

واشار الى ما ناقشه مجلس الرئاسة اليمني الاثنين الماضي خصوصاً التحالف بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، وقال: «اكدنا ضرورة التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لمصلحة الوطن، ولا يعني هذا تحايلاً او تجاهلاً لبقية الاحزاب والتنظيمات السياسية، بل ندعو لوقوف كل الاحزاب والتنظيمات السياسية امام طاولة مستديرة لاجراء حوار وطني مسؤول وايجاد ميثاق شرف وطني خصوصاً ونحن نقترب من نهاية الفترة الانتقالية». وشدد على «ضرورة انجاز الميثاق بحيث تدخل كل القوى السياسية الانتخابات في ضوء المبادئ التي يقرها».

وناشد اعضاء مجلس النواب التعاون مع السلطة التنفيذية مشيراً الى الصعوبات الكبيرة التي تواجه اليمن اقتصادياً وادارياً.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

قانون جديد لتنظيم حيازة الاسلحة في اليمن

وزير الداخلية ينفي وجود معتقلين سياسيين ويؤكد متابعة التحقيقات مع مهربي الاسلحة

عدن: من لطفي شطارة

تجتهد الحكومة اليمنية في الوقت الحاضر لفرض سيادة القانون، في وجه حملة من اعمال العنف السياسي، وتفشي الجريمة التي زاد معدلها بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية، وحاولت بعض الاحزاب السياسية الاستفادة من تلك الاوضاع وتوظيفها لمصلحتها، على امل تحقيق اوضاع افضل بعد انتهاء الفترة الانتقالية، واجراء الانتخابات في اليمن.

وقد نفى العقيد مطهر غالب القمش وزير الداخلية اليمني ان يكون هناك معتقلون سياسيون في السجون اليمنية، رداً على ما ألمحت إليه بعض الصحف الحزبية، حين أشارت الى وجود معتقلين من اعضائها في جزيرة سقطرة، التي اجتاحتها السيول والفيضانات في الشهر الماضي، واكد تمسك الحكومة بتطبيق القانون وقواعد العدالة.

وحول هذه القضايا، والدور الذي يمكن ان يحققه قانون حيازة الاسلحة الجديد في اقرار الاوضاع الامنية في اليمن، التقت «الشرق الاوسط» وزير الداخلية اليمني، وكان هذا الحوار.

● تفيد بعض المعلومات احتجاز بعض المعتقلين السياسيين من تاريخ يرجع الى ما قبل الوحدة اليمنية، وان بعضهم في جزيرة سقطرة، فما هو تعليقكم على ذلك؟

- لا يوجد في السجون او في غيرها اي معتقلين سياسيين، ولكن يبدو ان بعض الصحف يحلو لها تهويل الامور واثارة العواطف، حيث يوجد في السجون بعض المحكوم عليهم جنائياً في جرائم قتل او غيرها من الحوادث، لأن بعض هؤلاء قد ينتمون لهذا الحزب او ذاك، فيحاولون اطلاق سراحهم بالاحتيال على القضاء، او محاولة تضليل العدالة، بان تنشر صحفهم ان هؤلاء سجناء سياسيون.

● وماذا عن اطقم زوارق الصيد المصرية، الذين تم احتجازهم في المياه الاقليمية اليمنية؟

● لقد تكرر تواجد قوارب الصيد المصرية في المياه الاقليمية اليمنية، وكنا نكتفي بان يكتب الصيادون على انفسهم إقراراً بعدم تكرارها، ولكن هذه القوارب واصلت الصيد في المياه اليمنية، ولعل ...



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢



العقيد مطهر غالب القمش
وزير الداخلية اليمني

اخطر ما في الامر ان بعض هؤلاء يستخدم وسائل ممنوعة دوليا من اجل اصطياد الاسماك.

وقد التقيت مع الاخ اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية المصري على هامش مشاركتي في الدورة التاسعة لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في تونس، وتباحثنا حول هذا الموضوع، واتفقنا على معالجته بالتنسيق بين الجهات المختصة في البلدين.

● **قالت بعض المصادر ان عمليات السطو في العاصمة الصومالية ـ التي يشتد فيها القتال، وتعيش حالة من الفوضى ـ وطالت بعض السفارات ومن بينها السفارة اليمنية، حيث تمت سرقة بعض جوازات السفر، وان السلطات اليمنية ضبطت عدداً من هذه الجوازات بحوزة صوماليين تسللوا الى اليمن ـ كيف تعالجون هذا الموقف؟**

ـ نحن نشعر بالحزن والاسى لما يحدث في الصومال الشقيق، وما ينتج عنه من اضرار لاشقائنا هناك، ولعل ما حدث للسفارة اليمنية هو ما حدث لكثير من المرافق، ولكن ما يجعل الامور اكثر يسراً هو ان هذه الجوازات موضع اهتمام الشرطة هناك، وسيتم اكتشافها، وقد نشطت التحريات حول هذا الموضوع على مستوى واسع، الا ان ما ضبط حقيقة هو جوازات اثيوبية وليست يمنية.

● **ما هو الاجراء الذي اتخذته الحكومة اليمنية ضد روسيا والمجر، بعد حوادث القتل المستمرة التي يتعرض لها الطلاب اليمنيون؟**

ـ تم الاتصال مباشرة وعلى مستويات عليا حول هذا الموضوع، وتضمنت تلك الاتصالات تأمين حياة الطلاب اليمنيين الدارسين هناك من ناحية، ومن ناحية اخرى متابعة التحقيقات التي تجري حول مقتل عدد من طلابنا، والتنسيق مع جهات الاختصاص في الداخل والخارج، للوصول الى معالجة واضحة بشأنها.

● **لا تزال المعلومات تتوارد عن تسرب اسلحة الى اليمن، مهربة من اثيوبيا والصومال، هل تم ضبط هذه الاسلحة، وماذا عن القائمين بذلك؟**

ـ نظراً للاتساع الحدودي البري والبحري في دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية)، فقد القي عبء على عاتق وزارة الداخلية ورجال الامن وحرس الحدود، ونتيجة لليقظة التي يتمتع بها المنتسبون الى هذين القطاعين، فقد السلطات القبض على عدد من المصريين، الذين ينقلون الاسلحة الى الجمهورية اليمنية، ولا يزال التحقيق مستمراً حول هذا الموضوع، ونتابع مباشرة هذه التحقيقات، حتى نتوصل الى الابعاد التي يرتجيها هؤلاء المهربون، والجهات التي تقف وراء تهريب الاسلحة الى اليمن.

● **ما هو مضمون مشروع قانون حيازة الاسلحة المزمع مناقشته في مجلس الوزراء قبل عرضه على مجلس النواب؟**

ـ ابرز مضامين قانون حيازة الاسلحة هي انه يحتوي على عدد من الاجراءات والضوابط، التي من اهمها:

١ـ تحديد نوعية السلاح الذي سيتم صرف تصريح الحمل او الحيازة له.

٢ـ منع حمل السلاح في المدن.

٣ـ منع تنقل الحرس المرافقين للشخصيات الهامة داخل المدن باسلحتهم، اذا لم يكونوا في حالة المرافقة.

٤ـ تنظيم عملية الحمل والحيازة بالنسبة للاخوة القادمين من الريف الى المدينة.

٥ـ تحديد جهة واحدة لصرف التصاريح، وهي وزارة الداخلية والامن.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

يضم ٤٥ عضواً من بينهم الشيخ عبدالله الاحمر

المجلس الاستشاري في اليمن يتبنى الحوار الوطني الواسع

□ صنعاء - «الحياة»:

■ عقد المجلس الاستشاري (٤٥ عضواً) الذي كان شكل بعد يومين من قيام الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ اجتماعاً امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني وناقش «جملة من القضايا الوطنية المتصلة بعملية تعزيز جوانب البناء الوطني في ظل دولة الوحدة».

واعرب المجلس الذي من بين ابرز اعضائه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد وزعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح، اكبر الاحزاب المعارضة، عن «ارتياحه ومباركته للدعوة التي وجهها مجلس الرئاسة لاجراء حوار وطني واسع بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية من اجل بلورة رؤية مشتركة لاقامة التحالف الوطني الموسع وايجاد ميثاق الشرف الوطني الذي يعبر عن مدى الحرص على الاحساس بالمسؤولية الوطنية والتزام متطلبات الظروف الحالية التي تفرض تلاحم كل القوى الوطنية وتضافر جهودها في مواجهة الاعباء الوطنية والتغلب على المصاعب الاقتصادية والانطلاق نحو تحقيق اهداف البناء والاصلاح للنهوض باليمن الجديد».

واكد المجلس «ان مهمة بناء الوطن مسؤولية كل ابنائه وان الخيار الديموقراطي هو الوسيلة الفاعلة والحضارية للبناء في الوطن، وان الحوار الديموقراطي السلمي يمثل الضمان الاساسي لحماية مسيرة الوحدة».

واهاب بابناء الشعب بكل قواه السياسية «الوقوف صفاً واحداً لانجاز مهمات البناء الوطني بروح الفريق الواحد بما يضمن ترجمة كل الاهداف والغايات الوطنية ويجسد تطلعات الشعب في النهوض والانجاز في ظل راية الوحدة والديموقراطية».



المصدر : الحيـــاة (لندن)

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

تصريح المتوكل

من جهة اخرى كشف السيد يحيى محمد المتوكل، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي)، رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام «ان العلاقة بين التنظيمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) شهدت في الفترة الماضية نوعاً من البرود». وفسر ذلك بانه «ناجم عن الاختلاف الطبيعي في الرؤى والسياسات، بين التنظيمين مؤكداً «ان المؤتمر الشعبي العام يسعى منذ قيام الجمهورية اليمنية الى تعزيز العلاقة مع الحزب الاشتراكي، الشريك في الائتلاف وفي صنع الوحدة. وان هذه الرغبة كانت تقابل بالمثل من الحزب».

وشدد في تصريح الى صحيفة «الوحدة» الاسبوعية الحكومية الصادرة في صنعاء على «ان الحرص العميق على المصلحة العامة، وتعزيز الوحدة والديموقراطية كانا الدافعين في التغلب على هذه الاختلافات»، منوهاً بان الاجتماع الاخير لمجلس الرئاسة اثبت عمق العلاقة بين التنظيمين «وتوافر الارادة لدى قيادتي التنظيمين على مواصلة العمل المشترك بغية تعميق الوحدة والديموقراطية».

واشار الى «ان الايام المقبلة ستشهد خطوات ايجابية في اتجاه الحوار والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي من جانب، والاحزاب والتنظيمات السياسية من جانب اخر، لما من شانه تحقيق الاجماع الوطني حول مختلف القضايا الوطنية بما في ذلك الانتخابات النيابية المقبلة، وسياسات ما بعد الفترة الانتقالية».



المصدر : [illegible] القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٢

جريمتان فى «القطيع» و«صنعاء»

تمزيق المصاحف وبعثرتها وسب الذات الإلهية فى المدرسة

الحديدة ـ من محمود فارس:

□ ***اصدر ٩٩ عالما من علماء الحديدة باليمن بيانا حول قضية تمزيق المصحف وسب الذات الإلهية التى وقعت احداثها فى مدينتى القطيع وصنعاء. طالب البيان بتنفيذ حكم الشرع والضرب على يد المجرمين وكشف من وراءهم على ان تكون المحاكمة علنية.***

وكان عدد من الملاحدة حسبما جاء فى البيان قد القوا بالنسخ الموجودة من كتاب الله العزيز فى المسجد الكبير بمدينة القطيع فى بركة من المجارى، كما قام آخرون بالقاء عدد من المصاحف الشريفة تحت ارجل المواشى!

وأوضح البيان ان هذه الجرائم كان لها اثرها المروع فى نفس كل من شاهدها مؤكدا ان الصمت على هذه الجرائم يعتبر مشاركة ضمنية للمجرمين.

كما طالب البيان علماء اليمن جميعا بالوقوف إلى جانب اخوانهم فى محافظة الحديدة وان تصدر جميع الاحزاب والتنظيمات والنقابات والاتحادات والجمعيات بيانات استنكار لهذه الجريمة النكراء. وحث البيان الشعب اليمنى على الوقوف صفا واحدا ضد كل من يريد النيل من العقيدة الإسلامية.

مزايدة سياسية

كما اصدر حزب التجمع اليمنى للاصلاح بيانا حول هاتين القضيتين رفعه الى رئيس مجلس الرئاسة الفريق على عبدالله صالح والى اعضاء مجلس الرئاسة والمسؤلين فى السلطة التشريعية والقضائية. واكد البيان ان اى مساس بالعقيدة والشريعة الإسلامية الغراء أمر غير مقبول، كما ان الاستهزاء بالذات الإلهية يعد بمثابة تخريب متعمد للمجتمع اليمني واثارة للفتنة فيه.

وأوضح البيان ان ما حدث فى مدرسة خالد بن الوليد بالعاصمة صنعاء من قيام احد المدرسين بالتعرض بالسب للذات الإلهية والاستهزاء به سبحانه والترويج لمبادىء احادية امام طلاب صغار وما حدث من تمزيق للقرآن فى منطقة القطيع بالحديدة امر لا يمكن السكوت عنه أو التهاون مع من اقدم عليه.

واشار البيان إلى انه كان من المؤمل ان تقوم الاجهزة المختصة بواجبها وان يقف الجميع الموقف الذى يرضى عنه الله وينسجم مع ثوابت المجتمع ويحفظ وحدة الأمة ويجنبها الفتنة إلا انه ومع الاسف حاول البعض صرف انظار الناس عن الجريمة، ومرتكبيها وتم تحويلها الى مزايدة سياسية! وناشد البيان المسؤلين الاسراع فى توجيه الجهات المختصة للقيام بواجبها واجراء التحقيق العاجل مع المدرس ومع مرتكبى جريمة إهانة وتمزيق القرآن الكريم، وحذر البيان من نتائج اى تهاون أو تباطؤ فى حسم هاتين القضيتين الخطيرتين. ■

ناريمان اسكندر تعبث فى مدارس اليمن!

أنباء عن تنصير ١٢ أسرة فى «عدن»

عدن ـ من محمود فارس:

□ فى الوقت الذى عمت فيه الصحوة الإسلامية كافة المدن والقرى اليمنية، ومع تزايد نسبة الفتيات الملتزمات بالحجاب، واقبال الشباب على المساجد بشكل ملحوظ، كثفت المنظمات التنصيرية من انشطتها داخل محافظة عدن وذكرت مصادر موثوقة لـ «المسلمون» ان انشطة المنظمات التنصيرية بدأت تخرج الى العلن داعية لاعتناق المسيحية ومستغلة الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها بعض الاسر واوضحت هذه المصادر ان جمعية «اطباء بلا حدود» التى تعمل وتتحرك داخل الاسر اليمنية قد تمكنت من تنصير ١٢ اسرة فى بعض الاحياء التى يسكنها المسيحيون فى عدن، كما تسعى جمعية اخرى تعمل فى مجال الطفولة لتنصير بعض الامهات مستغلة جهلهن وقالت مصادر «المسلمون» فى عدن ان عدد المنظمات الاجنبية العاملة فى مجال الامومة والطفولة قد ارتفع بشكل ملحوظ، وان هذه المنظمات تجرى دراسات دقيقة عن الاوضاع اليمنية وترفعها بانتظام الى مجلس الكنائس العالمى الذى يزودها بالدعم اللازم. وكشف مصدر مسؤول ـ طلب عدم الافصاح عن اسمه ـ النقاب عن امرأة نصرانية تدعى ناريمان اسكندر ـ وهى من اصل مصرى ـ وتعمل عضوا فى الجمعية الانجيلية اليسوعية الفنلندية زارت عدن مؤخرا والتقت بأفراد من الاسر الاثنى عشرة، كما قامت باعداد ابحاث وافية عن المرأة اليمنية تضمنت اسئلة تخرج عن حدود الادب! كذلك فقد قامت المرأة المذكورة بزيارة لكلية التربية وعقب انتهائها من اجراء استبيان عن الطالبات قامت بتوزيع صليب لتعليقه فى اعناقهن. كما زارت مدرستى ميسرى وناجى فى منطقة «كرتير» وسألت الطلبة عن مشاهداتهم وانطباعاتهم عن افلام الجنس!

وتؤكد مصادر «المسلمون» ان المركز الثقافى الفرنسى الواقع فى منطقة «خورمكسر» قد حول نشاطه من تعليم وتدريس اللغة الفرنسية الى عرض افلام خليعة تعقبها ندوات تدعو للتنصير مباشرة.■

٠٢٥٣٤٠٥٧



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٦

بدء المناورات السياسية استعداداً للانتخابات اليمنية

«الاشتراكي» يستنكر اغتيال أعضائه وينضم للمعارضة في استنكار العنف

صنعاء: «الشرق الاوسط»

استنكرت دوائر الحزب الاشتراكي اليمني اغتيال اثنين من اعضاء الحزب القياديين في محافظة إب، هما عبده حمود ناجي عضو منظمة الحزب في مديرية العدين، ومنصور احمد النقيب العضو عن مديرية الارياني، على يد مجهولين.

وكان ناجي قد اغتيل قرب منزله يوم الخميس ١٦ يناير (كانون الثاني) الحالي، وفي مساء يوم السبت ١٩ يناير طرق مجهولون باب منزل منصور النقيب واستدرجوه الى الخارج ، ثم اطلقوا عليه الرصاص فقتلوه وهربوا.

ويأتي حادثا الاغتيال الاخيران في اعقاب اغتيال عضوي الحزب نعمان قاسم حسن ونبيل غالب بن غالب. واصدرت منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في إب بيانا نعت فيه «شهداءها»، وجددت مطالبتها اجهزة الأمن بتعقب الجناة والقبض عليهم، وتقديمهم الى العدالة.

وتناقلت الدوائر الصحافية في صنعاء انباء عن اجتماع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية في إب مساء امس الاول، بحث المشاركون فيه موجة الاغتيالات المستمرة في المحافظة، وادانوا اعمال العنف والارهاب .

وقد لاحظ المراقبون اللهجة المتشددة التي تبنتها صحيفة «الثوري» لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في الحكم، وادانتها الضمنية لعدم نشاط اجهزة الامن والحكومة في تعقب الجناة، وهم يفسرون ذلك بانه محاولة للابتعاد عن الخط العام للحكومة في الفترة السابقة على الانتخابات، والظهور بمظهر احزاب المعارضة .

ومن الغريب ان ذلك يحدث في الوقت الذي اعلنت فيه مصادر مطلعة ان اجتماعا موسعاً سيعقد في صنعاء يوم الاثنين المقبل، يضم رؤساء فروع حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني - الشريكين في الحكم - في جميع المحافظات اليمنية، لتنسيق المواقف بينهما، وبحث التطورات على الساحة اليمنية.



الطريق المعبد بالأشواك إلى « اليمن السعيد »

تراث حضارة قديمة وتفاعلات حاضر زخم يملآن الفجوة بين واقع الماضي وأمل المستقبل

عبد الله حموده يلقي نظرة على الظروف التي يعيشها اليمن بعد تحقيق الوحدة بين شطريه في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، وأزمة الخروج من قيود واقع التجزئة والتخلف، الى ظروف يتم في ظلها تحقيق التنمية الاقتصادية ونظام سياسي متطور، يعبر باليمن نحو القرن الحادي والعشرين ، ضمن النظام العالمي الجديد.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع بداية عام ١٩٩٢، بدأ العد التنازلي لانتهاء الفترة الانتقالية في اليمن الموحد، وقبل ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) يتعين على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية، يفترض ان تبرز الوزن السياسي الحقيقي لكل حزب سياسي في الشارع اليمني. واذا كانت الانتخابات في كل بلدان العالم تمثل نوعا من المخاطرة بالمستقبل، لان سجل انجازات الماضي لا يكون بالضرورة مؤشرا على النجاح في المرحلة المقبلة، فقد تزعم ونستون تشرشل بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ولعب دورا مهما في اطار التحالف الغربي حتى تحقق النصر على دول المحور، وجاءت اول انتخابات عامة بعد الحرب بهزيمة حزب المحافظين، فاضطر تشرشل الى ترك السلطة، وتولى كليمنت اتلي - زعيم العمال - رئاسة الوزارة، على الرغم من انه لم يلعب الا دورا ثانويا في اطار التحالف الوطني الذي تولى الحكم اثناء الحرب.

ومع ازدياد درجة المخاطرة يزداد حجم المصداقية، وقد اكدت القيادة اليمنية حتى الآن تصميمها على عقد الانتخابات قبل نهاية هذا العام، على اساس سجلها في تحقيق الوحدة، وانجاز عملية دمج مؤسسات شطري اليمن: جنوبه وشماله، في ظل صعوبات اقتصادية، وعوائق سياسية، وانتقادات حزبية، مما جعل الانجاز المطلوب محدودا حتى الآن بمقاييس الطموح الوطني، وعرّض الحكومة اليمنية لهجوم خصومها الحزبيين، وانتشار موجات من التذمر الشعبي بسبب الفارق الهائل بين الامل والواقع.

وقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية بسبب العبء الاضافي الناشئ عن عودة ما يتراوح بين ٨٠٠ الف ومليون مواطن يمني من دول الخليج بسبب ازمة احتلال العراق للكويت، وفقدان صنعاء التحويلات من النقد الاجنبي التي كانوا يرسلونها الى ذويهم، اضافة الى الضغط - الناتج عن وجودهم المفاجئ، خاصة ان عدد العائدين بلغ نحو ٤٠ الف شخص في اليوم الواحد في ذروة الازمة، ولاحتياجاتهم اليومية الملحة - على المرافق الاساسية ومؤسسات الدولة.

كما جفت موارد المعونة التي كان اليمن يحصل عليها من دول الخليج، بسبب انشغال هذه الدول بتلبية مطالب الحرب ضد العراق لتحرير الكويت من ناحية، وبسبب الازمة الناشئة عما يقول البعض انه تأييد صنعاء لعدوان صدام حسين، وما تؤكد صنعاء انه لم يتعد رفضها للاسلوب، الذي ثبت بالدليل القاطع انه يمثل الطريق الوحيد لاسترداد استقلال وحرية الكويت.

ويعيد ذلك الى الذهن ملاحظة وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر حين بلغه ان عبد الله الاشطل المندوب اليمني الدائم لدى الامم المتحدة حصل على تعليمات من صنعاء بالتصويت ضد استخدام القوة من جانب التحالف الدولي لاجبار العراق على الخروج من الكويت. وقال بيكر في ذلك الوقت للاشطل ان ذلك سيكون اكثر الاصوات التي سيدلي بها في مجلس الامن من حيث التكلفة الاقتصادية بالنسبة لبلاده، في اشارة واضحة لوقف المعونة الامريكية، وممارسة واشنطن ضغوطا واسعة النطاق تحث حلفائها الغربيين على حذو حذوها لمعاقبة اليمن.

وفي نظرة موضوعية على معادلة الصعوبات والامل التي تتجاذب اليمن حاليا تجدر الاشارة الى ابناء اليمن انفسهم الذين يبلغ عددهم حوالي ١٤ مليونا، يتسمون بحصافة وحرص وتفهم يتفق مع وعيهم الفطري برصيد حضاري عمره بضعة آلاف عام، ويتناقض مع نسبة امية تصل الى ٦١ في المئة بين ابناء المحافظات الجنوبية، وتزداد بين الرجال في المحافظات الشمالية الى نحو ٨٢ في المئة، ثم تبلغ اقصاها بين النساء في الشمال، حيث تشير التقارير الى انها تقدر بنحو ٩٩ في المئة.

ولعل ثورة «الترانزستور»، وانتشار الاذاعة المسموعة والمرئية، عوضا عن الحاجة الى الكلمة المكتوبة بعض الشيء من ناحية الوعي السياسي والوطني، اضافة الى ان التواصل بين مختلف ارجاء العالم في النصف الثاني من القرن العشرين حول الكرة الارضية الى قرية كونية، فتدفقت المعارف الى اذهان متوقدة بالفطرة، فأصبحت تعي ما يدور في المناطق الاخرى، ولا ترضى باقل مما يحصل عليه الآخرون.

ولكن عبء زيادة السكان بمعدل ٤ ٢ في المئة سنوياً في المحافظات الشمالية، حيث يقطن نحو ثلاثة ارباع اليمنيين، يلتهم عائد عملية التنمية، التي تصل نسبة اضافتها الى الناتج القومي الى ٤ ٢ في المئة سنويا ايضا، ولا يقلل كثيرا من خطر هذا العائق ان معدل النمو السكاني في المحافظات الجنوبية لا يزيد عن ثمانية اعشار من واحد في المئة، لان سكان المحافظات الجنوبية لا يمثلون سوى ربع ابناء اليمن، اضافة الى ان متوسط نصيب الفرد منهم من الدخل القومي قبل الوحدة كان يبلغ ٣١٠ دولارات في العام، وهو اقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المحافظات الشمالية الذي كان يقدر بنحو ٤٧٥ دولارا قبل الوحدة.

والى جانب هذا كله يبلغ حجم الدين الاجنبي على اليمن ستة مليارات و٢٣٥ مليون دولار، وتستهلك خدمته من حيث دفع اقساطه والفوائد المستحقة عليه نسبة كبيرة من الدخل القومي، مما يفرض قيودا على قدرة الاقتصاد اليمني على تلبية لاحتياجات ابنائه من ناحية، وعلى اعادة تدوير عائد انتاجه في عملية التنمية من ناحية اخرى، وترتب على تلك القيود نقص العملات الصعبة الضرورية لاستيراد السلع الاساسية، فارتفعت اسعارها بنسب كبيرة ومتفاوتة في السوق المحلي، وتضافر هذا الظرف مع نسبة بطالة عالية تقدر باكثر من ٢٥ في المئة، مما ادى الى حالة من التذمر الشعبي وانهيار الامن، وتفاقمت للشكلات التي تعاني منها القيادة اليمنية.

وتراوحت تلك المشكلات بين معدل التضخم المرتفع، ونقص العرض في مجال الاسكان بسبب زيادة تكاليف البناء، وظهور الفساد في قطاعات ومؤسسات متعددة، فتشتت الجهود بين معالجة واقع المشكلات والحد من تفاقمها حتى لا تشكل خطراً على عملية البناء ، وتقطع الطريق على تحقيق الطموحات، وبين حشد الجهود للبناء تحقيقا لتلك الطموحات، وهو موقف يستحق التعاطف ولا يحسد عليه.

وتعمد الحكومة اليمنية في الوقت الحاضر الى اتخاذ اجراءات تقشف، تتضمن تخفيض نفقات الدفاع والتمثيل الخارجي، والحد من التكاليف غير الضرورية، وتطوير اساليب جمع الضرائب لتمويل خزانة الدولة، وكلها اجراءات قاسية،



ولا تعود عليها بالقبول الشعبي الواسع النطاق، ولكنها ضرورية في الامد القصير، لكي يتسنى لليمن ان يعيش في حدود موارده، ويحد من العجز في ميزانيته، حتى تنفرج الازمة، وتنتهي حالة العزلة الدولية التي تعاني منها صنعاء، وتبدأ مرحلة الازدهار الحقيقي.واذا كان اليمن يعاني من ظلام الازمة في الوقت الحاضر، فإن هناك شعاعاً من الضوء يظهر في نهاية النفق، ويتمثل هذا الضوء في عدد من الظواهر ستؤدي بمجرد انفراج الازمة الاقتصادية والعزلة السياسية الى تحول الثروة البشرية الى طاقة منتجة. اما المؤشرات على قرب انفراج الازمة، فهي ان انتاج اليمن النفطي الذي يبلغ الآن حوالي ٢١٠ الاف برميل في اليوم، سيصل في ضوء الاكتشافات الاقتصادية الاخيرة الى اكثر من ٤٠٠ الف برميل يوميا في العام المقبل حسب تاكيدات مصادر شركات النفط العالمية، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، حيث ان شركات النفط العربية والاجنبية واصلت عملها في الاستكشاف والتنقيب والانتاج، حتى في ظل ظروف ازمة الخليج الاخيرة. وتقول مصادر مطلعة ان هناك نحو ٤٠ شركة عالمية، تضم مستثمرين عربا واجنب، في اطار ١٤ «كونسرتيوم» يعملون في مجال صناعة النفط اليمنية.

وكذلك فإن حاضر صناعة النفط يبشر بمستقبل افضل لليمن، بعد ان بلغ حجم احتياطي النفط المؤكد حوالي ٥٥٠ مليون برميلمن الاستكشافات الاخيرة، وهو آخذ في الزيادة، واحتياطي الغاز اكثر من ١٥ تريليون قدم مكعب. واستمرار اقبال الشركات الاجنبية على التقدم بعروض للمشاركة في مختلف قطاعات هذه الصناعة. ومن ناحية اخرى فقد حقق الميزان التجاري اليمني مقابل دول المجموعة الاوروبيا فائضاً في عام ١٩٩٠، حيث بلغت الصادرات اليمنية الى دول المجموعة ٧٠٣ ملايين وحدة نقدية اوروبية، بزيادة قدرها ١٧ في المئة عن قيمتها المماثلة في العام السابق، بينما انخفضت الواردات اليمنية من تلك الدول الى ٤٧٩ مليون وحدة في نفس العام بنسبة قدرها ١١ في المئة عن قيمتها المماثلة في عام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من العزلة العقابية التي تعرضت لها صنعاء خلال العامين الاخيرين، فإن دول العالم لم توقف مساعداتها اليها كلية، حيث قدمت لها المجموعة الاوروبية ما قيمته ٤٥,٥ مليون وحدة نقدية اوروبية من المعونات على مدى اعوام ١٩٨٧ -١٩٩١، وتحصل على معونات الآن قيمتها سبعة ملايين وحدة سنوياً، كما تدرس بريطانيا استئناف المعونات التي كانت تقدمها الى اليمن قبل ازمة الخليج بمعدل ٦.٧ مليون جنيه استرليني سنوياً.

وربما كان هناك مؤشر آخر يوضح التغير في موقف الحكومة الامريكية من اليمن - في اطار الاهمية التي توليها للانفتاح السياسي الديمقراطي في ظل النظام العالمي الجديد - حيث قررت واشنطن تقديم ٣٠ مليون دولار من القروض الائتمانية لصنعاء اعتباراً من الربع الثاني من العام الحالي، لتمويل مشتريات الاغذية الامريكية ولاسيما القمح والدقيق، واعقب ذلك قيام نائب وزير الطاقة الامريكي هيتسون مور بزيارة صنعاء ضمن جولته الخليجية الاخيرة للتنسيق بين منتجي النفط ومستهلكيه. وبينما تناضل الحكومة اليمنية لحل معضلات الازمة الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين العناصر المختلفة، لإطلاق الطاقات الانتاجية، تتعرض لنقد من مختلف الاتجاهات السياسية، التي يمثلها اكثر من ٤١ حزباً وتنظيماً في المعارضة، الى جانب الخلافات - التي تظهر على السطح تارة، وتغوص الى الاعماق تارة اخرى - بين الحزبين المتشاركين في الحكم: المؤتمر الشعبي والاشتراكي اليمني، وتشنها اكثر من مائة صحيفة ومجلة تمثل هذه الاتجاهات المتعددة والمستقلين، تتراوح في مواعيد صدورها بين اليومية والاسبوعية والدورية. ويعتبر عنصر التفاؤل بشأن العلاقة بين التنظيمات والاحزاب السياسية اليمنية المتعددة هو عدم اتجاه احدها للسيطرة على الآخر، فقد تمت الوحدة على اساس انضمام شطري اليمن كل منهما الى الآخر، دون استيلاء اي منهما او سيطرته على غيره، وكذلك فإن المجلس الاستشاري الذين يضم عدداً من كبار رجال الدولة والشخصيات العامة، لم يستبعد اولئك الذين ينضوون حالياً تحت لواء المعارضة، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد وزعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح.

ويبدو ان جميع اليمنيين، وان اختلفوا حول كثير من القضايا، فإنهم يجمعون على شيء واحد، وهو ان تستمر تجربة الوحدة وتنجح، ولا يستطيع احد ان يضمن استمرار ونجاح هذه التجربة الا من خلال ضمان حق التعبير وحريته لكل الفئات والتوجهات السياسية، والاحتكام للشعب لحصافة وحكمة الشعب اليمني ليختار قيادته، التي تتحمل مسؤولية انجازات المرحلة المقبلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : اللجنة العليا للحزبين تبحث التنسيق مع الأحزاب الاخرى

□ صنعاء - «الحياة»:

■ عقدت لجنة التنسيق العليا بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبان الحاكمان) اجتماعا قبل ظهر امس برئاسة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، الذي يرأس اللجنة. واذيع رسميا أن الاجتماع «ناقش عددا من الموضوعات السياسية والتنظيمية ومنها عملية الاعداد والتحضير للقاء الموسع بين رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام وامناء منظمات الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات». كما قرر الاجتماع اصدار «تعميم مشترك يستعرض المستجدات على الساحة اليمنية». كما نوقش في الاجتماع «مستقبل العلاقات مع الاحزاب والتنظيمات السياسية في اطار العمل الوطني الرامي الى ترسيخ الوحدة والتلاحم في ظل الديموقراطية والتعددية السياسية».

اليمن والجزائر

من جهة اخرى، نوهت صحيفة «الثورة» الحكومية في مقال افتتاحي في عددها الصادر أمس بأن دعوة مجلس الرئاسة اليمني الى توفير «الشروط والضمانات السياسية التي من شأنها التمهيد لخطوات انتقالية ناجحة» لا تحتمل اجتهادا في تفسير خلفياتها على انها انعكاس «لمتابعة القيادة السياسية لاحداث التطورات الديموقراطية العربية (...) وما انتهت اليه اول تجربة ديموقراطية حزبية كادت ان تبدأ في الجزائر».

وفي الوقت الذي لم تستبعد الصحيفة وجود صلة بين احداث الجزائر «وخلفية دعوة مجلس الرئاسة الى الحوار والتحالف

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٢

والاتفاق على ميثاق شرف» الا انها نفت في شكل قاطع «اي احتمال مشابه لمصير الجزائر (في اليمن) في المستقبل» في ضوء اجراء الانتخابات المرتقبة في اليمن «على اساس التعددية والمنافسة الحزبية ولاول مرة ايضا».

ونوهت الصحيفة بان دعوة مجلس الرئاسة لا يعيبها «ان هي استلهمت من تجربة الجزائر ما يحميها من سوء العاقبة». واضافت ان تجربة الجزائر «بما انتهت اليه قدمت دروسا وفوائد كبيرة تفيد في توفير شروط وضمانات نجاح اي تجربة عربية جديدة». واعتبرت «الثورة» درس الجزائر «المدخل الرئيسي الى الحوار الوطني الواسع بين الاحزاب (اليمنية) التي توصلت الى قناعة ووفاق سياسي ووطني ديموقراطي على عدم السماح بالممارسات المؤدية اليها وتكرار حدوثها لا سمح الله في الجمهورية اليمنية».

لجنة التنسيق العليا تمهد لاجتماع المسؤولين الحزبيين

ممثلو الاحزاب والنقابات في عدن يطالبون بالأمن وتحسين أحوال المعيشة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

عقدت لجنة التنسيق العليا بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لجتماعا لها امس برئاسة سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ناقشت فيه عدداً من القضايا، وفي مقدمتها كيفية مواجهة المرحلة المقبلة في اطار عمل الحزبين الشريكين في الحكم، واستعدادهما لنهاية الفترة الانتقالية بعد توحيد شطري اليمن.

وجاء هذا الاجتماع تمهيداً للقاء موسع يعقد اليوم في صنعاء، ويضم رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات اليمنية، لتنسيق المواقف بينهما، تمهيداً لاجراء الحوار الذي دعا اليه مجلس الرئاسة الاسبوع الماضي بين جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، لوضع ميثاق شرف يحدد الاسس التي يقوم عليها العمل السياسي.

وكان ممثلو الاحزاب والنقابات والمنظمات المهنية والشخصيات الاجتماعية في محافظة عدن، قد وجهوا نداء الى مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء، ناشدوهم فيه «العمل من لجل توفير الامن والاستقرار للمواطنين، في مختلف النواحي الحياتية والمعيشية، والحد من ارتفاع الاسعار التي اصبحت تقلق الكثير من المواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود».

وطالب النداء «بمنع حمل الاسلحة في المدن، والاسراع في اخراج المعسكرات من الاماكن السكانية، ونشرها حيث يتطلب حماية الوطن ذلك»، وأيد المجتمعون ضرورة «وضع ميثاق شرف وطني، يحدد الاساس لتطور الوطن ونهضة الشعب، والقواعد التوحيدية العامة لنشاط الاحزاب وأشكال تضامنها واستقلاليتها التنظيمية والعملية، ويتحدد فيه ما هو مطلوب ومشروع مع تطلعات الشعب في النهضة والتطور».

وانتهى البيان الى القول «ان همنا وهاجسنا الاساسي هو العمل الجاد والصارم من لجل حماية الوحدة اليمنية، وحراسة هذا الانجاز والمكسب الكبير».

ويقول المراقبون ان هذا المطلب يتفق مع رغبات الشعب اليمني الذي يطالب الحكومة في الاستجابة لها، والتجاوب معها، على الرغم من الصعوبات الحالية التي تواجهها.



المصدر : ...... الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ...... ٢٢ يناير ١٩٩٢

الاحزاب اليمنية تجتمع غداً للبحث في عقد مؤتمر وطني

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ تعقد فاعليات سياسية واجتماعية يمنية غداً الثلثاء لقاء بمبادرة من حزب التجمع الوحدوي للبحث في الخطوات العملية الكفيلة بعقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل الاحزاب الوطنية بلا استثناء، ولعرض الازمة القائمة على نطاق السلطة والامن والاقتصاد.

وكانت قيادة التجمع اليمني طرحت فكرة المؤتمر الوطني في اجتماع عقده ١١ حزباً وتنظيماً سياسياً وشخصيات اجتماعية الثلثاء الماضي، اي بعد يوم واحد فقط من صدور بيان مجلس الرئاسة اليمني الذي تضمن دعوة الى الحوار بين الاحزاب لبلورة رؤية مشتركة لاقامة تحالف وطني واسع.

وثمة فرق كبير بين الطرحين، اذ ان الدعوة الى الحوار الصادرة عن مجلس الرئاسة والتي تبناها المجلس الاستشاري الخميس الماضي في اول اجتماع له منذ تشكيله بعد يومين من قيام الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠، تعني - كما قال لـ «الحياة» احد قادة التجمع «تحرك الحزبين المتحالفين -- مع تفاقم الازمة بينهما -- في اتجاه توسيع نطاق المشاركة في الحكم، وهو خطأ اخر سيرتكبه البعض لو ظن ان انضمام وزراء يمثلون احزاباً اخرى الى الجهاز التنفيذي للسلطة سيشكل حلاً لمعضلات البلاد وسيساعد على الاصلاح. اما فكرة المؤتمر الوطني الذي يجب الا يستثني اي حزب او تنظيم من المشاركة فيه، فتعني اشراك كل الاطراف في حل المعضلات التي يواجهها الوطن، لترسيخ مبادئ الديموقراطية، والاتفاق على اسس للتعامل بين مختلف التيارات المتصارعة. وليس في ضم وزير من هذا الحزب او ذاك الى الحكومة».

وعلمت «الحياة» ان قيادة التجمع الوحدوي ستطرح على الاحزاب التي ستحضر لقاء غد الثلثاء، خطوطاً عريضة للاهداف المتوخاة من عقد مؤتمر وطني وهي: التعجيل في حل الازمة السياسية ضمن جدول اعمال المؤتمر وفي ضوء احكام الدستور، والشروع في حل قاطع للفترة الانتقالية اما بالغائها فوراً وتحديد موعد لاجراء انتخابات المجلس النيابي، او باستكمالها حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل والاعداد للانتخابات العامة، والاتفاق على صيغة لقانون انتخابات ديموقراطي لا يدع مجالاً للتحايل او العبث، والاتفاق على تشكيل حكومة موقتة لتدير الانتخابات قبل شهرين من انتهاء صلاحية مجلس النواب الحالي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ومناقشة مشروع ميثاق لعرف شرف تتقدم به الى المؤتمر الاحزاب والتكتلات الحزبية.

وتجدر الاشارة الى ان التجمع الوحدوي اليمني سبق ان قدم مشروعاً لميثاق شرف، واسس للتحالف بين الاحزاب، كما ان الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني - حاولا وضع ميثاق للعمل السياسي قبل اعلان الوحدة، وتجري الان محاولات تجديده ليكون منسجماً مع المستجدات على الساحة السياسية.

وعلى صعيد التحرك الشعبي، وجه مئات من المواطنين من شتى محافظات الجمهورية رسالة مفتوحة الى كل من الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض والامناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية ورؤساء الاتحادات النقابية والشخصيات الاجتماعية والوطنية، طالبوا فيها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بـ «ضرورة الامساك بزمام المبادرة، بالدعوة الى عقد مائدة مستديرة تضمها وسائر الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية والوطنية وممثلي الاتحادات النقابية والمهنية والابداعية لمناقشة المهمات الآنية الملحة والاستراتيجية والمستقبلية التي تواجهها بلادنا (...) وعدم السماح للتناقضات الثانوية ان تطغى عليها وعدم تضخيم السلبيات».

وفيما اشارت الرسالة المفتوحة الى ان «انفراط عقد التحالف بين المؤتمر والحزب او ضعفه يضر بهما معاً وبكل منهما على حدة وبدولة الوحدة والديموقراطية»، دعا موقعوها الى: «اقرار صيغة ميثاق وطني (...) يرتكز على دستور الدولة النافذ (...) وترشيد سياسة البلاد العامة على المستوى الداخلي والقومي والعالمي بما يساعد الحكومة الوطنية، الائتلافية، التي ستخلف الحكومة الراهنة، ويساعد السلطات الاخرى بعد الفترة الانتقالية على حسن اختيار الآليات المناسبة لتنفيذ السياسات والخطط المرسومة لها».

واعتبرت الرسالة ان «التغلب الكامل على (...) الاوجاع والعذابات (...) يستلزم توافر رؤية وطنية استراتيجية متكاملة يجمع عليها (...) تحالف وطني واسع يمتلك قدراً كافياً من الارادة الموحدة والعزيمة الصلبة».

ويعتقد موقعو الرسالة المفتوحة ان الدعوة الى قيام تحالف عريض لا يتطلب تحقيقها اكثر من القناعة الراسخة «لدى قيادات العمل الوطني بان لا بديل هناك، وفي مقدم هذه القيادات قيادتا التنظيمين السياسيين الحاكمين (...) اللذين يمسكان سياسياً وعملياً بزمام المبادرة ويملكان بالتالي الامكانية والقدرة على الدعوة الى حوار وطني عام في ضوء مشروع ميثاق وطني تضعه لجنة التنسيق العليا المشتركة المؤلفة من التنظيمين (...) اذ انهما يمثلان العمود الفقري لاي تحالف موسع وصمام امان لمسيرة العمل الوطني».

على صعيد آخر، شهدت وزارة الخارجية اليمنية السبت والاحد اعتصاماً امام مقرها الرئيسي اثر القرار الذي كان صدر اخيراً في شأن تسوية الاوضاع الوظيفية لاكثر من ٥٠٠ موظف بينهم ٢٩ بدرجة سفير، و٨٧ بدرجة وزير مفوض، و١١٣ بدرجة مستشار، و٩٣ بدرجة سكرتير اول. ويذكر ان الاستحقاقات الوظيفية لعدد كبير من الموظفين، وبشكل رئيسي من موظفي وزارة خارجية ما كان يعرف باليمن الديموقراطي سابقاً كانت قيد البحث والتدقيق ولم تبت طوال الفترة التي اعقبت الوحدة. ولكن بعد صدور التسويات الوظيفية اخيراً احتج كثيرون على الاجحاف الذي لحق بهم فقرروا الاضراب عن العمل مطالبين بانصافهم.



«الشرق الاوسط» حصلت على نص القرارات

إجراءات يمنية لتشديد الرقابة الأمنية والصحافية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

طرحت القيادة اليمنية امس مجموعة من الاجراءات لتعزيز سلطة الدولة، وفرض الامن، وتحسين مستوى معيشة الشعب، ووقف تجاوزات الصحف، وتحقيق الانضباط الحزبي في اطار المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني المتشاركين في الحكم، وتوسيع قاعدة التشاور مع الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى، في اطار عملية بناء قواعد الوحدة اليمنية.

جاء ذلك في الاجتماع الموسع الذي ضم رؤساء فروع وسكرتيري منظمات الحزبين في المحافظات، وحصلت «الشرق الاوسط» على صورة من قراراته.

وتحدث في الاجتماع كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، لتفنيد الانباء التي تواترت في الآونة الاخيرة عن حدوث خلافات بين حزبيهما، وارساء قاعدة التنسيق بين قواعد الحزبين في المحافظات، وفرض التزام القواعد بقرارات وتوجيهات القيادة، ومنعها من اتخاذ مواقف مضادة لذلك، دون الرجوع المسبق الى القيادات، مما يتفادى تكرار احداث مدينة الراهدة، ومعارضة اتفاقية الحدود مع عمان، او انتقاد توزيع اراضي الاسكان. واعترف البيان الصادر في ختام الاجتماع بالقصور في تنفيذ الاجراءات خلال الفترة الماضية، مما ترتبت عليه ظروف صعبة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحذر من «محاولات تمزيق الصف الوطني»، واعتبارها اعمالا «معادية للوحدة»، وفرض ضرورة «التزام الصحف بالخط العام، والامتناع عن المهاترات»، وتشكيل لجنة من وزارة الاعلام لمتابعة ذلك، مما يرى فيه بعض المراقبين نوعا من الرقابة، وهم يأملون في تحقيق توازن بين الانفلات الحالي وفرض قيود مشددة.

ودعا البيان الى حل مشكلات المساجين السياسيين، وتوفير رواتب لاسر الشهداء، وفرض عمل للموظفين والعناصر السياسية السابقة. وكلف رئيس الوزراء بتقديم مشروعات قوانين بهذا الشأن خلال اسبوعين، واتخاذ مواقف حاسمة ضد العنف المخل بالامن، وتحديد مهمة الامن السياسي في مواجهة التجسس وانشطة الاستخبارات الاجنبية، واقتصار الاتصالات الخارجية على القنوات الشرعية لوزارة الخارجية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الشرق الأوسط (اللندنية)
التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٢

الحكومة اليمنية تتخذ إجراءات لوقف المهاترات الصحافية والتجاوز ضد المؤسسات

التنسيق بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي لتعزيز سلطة الدولة حل المشكلات الشعبية والأمن وتوسيع التشاور مع الأحزاب



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تمخض الاجتماع الموسع الذي عقد في العاصمة اليمنية امس عن اجراءات واسعة النطاق لتعزيز التحالف بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الشريكين في الحكم، وضرورة التنسيق مع بقية الأحزاب الاخرى، وحتى لا تشعر انها بعيدة عن ممارسة السلطة، او الانضواء تحت لواء نظام الحكم، الذي يضم الحكومة والمعارضة، لدعم الأسس التي تقوم عليها الوحدة اليمنية، وضمان استمرار الحوار السلمي الديمقراطي، وترجمة اهداف البناء الوطني.

وتحدث في الاجتماع الرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة، ونائبه علي سالم البيض، امام رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام وسكرتيري منظمات الحزب الاشتراكي في المحافظات، اكدا فيه على وضع الاتفاقيات بين الحزبين موضع التنفيذ، واستمرار اللقاءات المشتركة بين القيادات، وتوطيد التشكيلات التنظيمية للعلاقة الثنائية، تعزيزاً للعلاقات بينهما، وتنمية لعوامل الثقة، على اعتبار ان تطوير هذه العلاقة، يمثل افضل اساليب معالجة التباينات والاختلافات.

وناقش الاجتماع ايضا العلاقات بين منظمات الحزبين الحاكمين، وبين اجهزة ومؤسسات الدولة اليمنية من ناحية، وكذلك العلاقة الخاصة مع المنظمات الجماهيرية والابداعية والمهنية، ودورها في تنفيذ السياسة العامة وبرنامج الحكومة على الصعيد اليمني وفي المحافظات، بما في ذلك معالجة قضايا المواطنين المعيشية والأمنية، وتنفيذ جميع القرارات والقوانين في هذا الشان. واكد الاجتماع على ضرورة التمسك بالنهج الديمقراطي، والاستناد - في العمل السياسي - على مبادئ الدستور والقوانين واللوائح والقرارات، ونبذ العنف والاجبار ومختلف الاشكال الاستفزازية وادانتها، والتهيئة لمناخ يلائم ميثاق الشرف الوطني، الذي سيتم الاتفاق عليه قريبا.

ويرى المراقبون ان التعميم المشترك الصادر في اعقاب الاجتماع، والقرارات التي تضمنها، تعتبر محاولة جادة لوضع اجراءات لتعزيز سلطة الدولة، وفرض قاعدة القانون من القرار الامن، بعد ان انيطت بالحزبين الحاكمين «قضية ترسيخ بناء دولة الوحدة ومقوماتها الرئيسية»، بعد ان لعبا دوراً ريادياً في تحقيقها.

وأكد التعميم ان الاجراءات التي اتخذت في الفترة الماضية لم تجر بوتيرة عالية لانجاز مهام الفترة الانتقالية، مما انعكس سلبا على أوضاع البلاد، واعترف أن اليمن يعاني في الوقت الراهن «ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية غاية في الصعوبة»، وحذر من اي محاولة «لتشويه» الدور التاريخي للحزبين الحاكمين، او «اثارة مشاكل الماضي باي صورة من الصور»، او «تمزيق الصف الوطني وعرقلة عملية البناء الاجتماعي»، لان ذلك سيكون «عملاً معاديا للوحدة، وداع للتمزيق، وتهيئة مناخات التشطير، التي يسعى أعداء الوحدة واليمن اليها دائما».

ودعا التعميم الى «انجاز مهام الفترة الانتقالية بافق أوسع وأشمل لمهمات البناء الوطني المستقبلي»، لبناء اساس مفيد للمرحلة المقبلة، مما يعد اسهاماً في ايجاد ضمانات الاستقرار، ونجاح الخيار الديمقراطي بعد الفترة الانتقالية، واشار الى ان الطريق ما زال طويلا، وملئ بـ «دسائس الاعداء ومكرهم ومكائدهم الرامية الى عرقلة مسيرة التقدم الحضاري».

وأعلن البيان مجموعة من الاجراءات تتضمن فرض «التزام الصحف الرسمية والحزبية بالخط العام، والامتناع عن المهاترات، وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه النقطة برئاسة وزير الاعلام، لمنع تبادل الاساءة والتشهير بين الصحف، والرد على الهجوم المتعدي في الصحف، اضافة الى عدم التعرض او الاساءة الى التنظيميين الحاكمين او قياديتهما، وتخشى بعض الدوائر ان يكون ذلك بداية لفرض الرقابة على الصحف او تبريرا له، مما يحد من الحريات الديمقراطية، ويدعون الى توازن بين الرقابة والانفلات.

[illegible]د على ضرورة توجيه قيادات التنظ[illegible] في المحافظات بعدم اتخاذ مواقف مخالفة لإجراءات السلطة، الا بعد الرجوع الى قياديتهما المركزيتين، على النحو الذي حدث في حالة اتفاقية الحدود اليمنية - العمانية، او اراضي الاسكان او احداث الراهدة. وكذلك حل التباينات والاختلافات بين التنظيميين في اطار لجنة التنسيق، وتشكيل لجان مماثلة على مستوى المحافظات، ودعوة مسؤولي المحافظات في التنظيمين الى حضور اجتماعات لجنة التنسيق العليا لاعداد المشروع الخاص بذلك.

وعلى صعيد التنسيق مع التنظيمات السياسية الاخرى دعا التعميم الى عقد لقاءات دورية للقيادات البرلمانية والوزارية، وحل الخلافات مع التنظيمات السياسية عن طريق لقاءات يعقدها رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء مع خمسة من الهيئة القيادية لكل تنظيم للوقوف على سبب الخلاف ومعالجته في اطار هيئته، ورفض فتح مشكلات ما قبل الوحدة سواء كانت بين شطري اليمن، أو بين التنظيمات السياسية.

وتطرق التعميم الى المشكلات الجماهيرية، فقرر حل مشكلة المسجونين السياسيين، ومشكلة رواتب أسر الشهداء والموظفين السابقين والعناصر السياسية، وتوفير فرص العمل لهم، وكلف رئيس الوزراء بتقديم مشروعات قوانين بهذا الشأن خلال اسبوعين، إضافة الى حل مشكلات المناطق التي تضررت من جراء الصراعات السياسية قبل الوحدة، وتنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة هذه المناطق، وشكل لجنة تضم محمد حيدرة مسدوس والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية (بصفتهما الشخصية) ووزير الخدمة المدنية ووزير الادارة المحلية ووزير المالية (بصفتهم الوظيفية) للاشراف على ذلك.

واهتم التعميم بضرورة تعاون الرئيس اليمني ونائبه لاكمال عملية دمج القوات المسلحة، واعداد قانون الانتخابات، وتقديمه الى مجلس النواب الشهر المقبل، وطرح مشروعات قوانين وحدة التشريع خلال شهر مارس (اذار) المقبل، واصدار اللوائح المنظمة لعمل الوزارات الموحدة، الى جانب تحسين الوضع المعيشي، وتعزيز الأمن والاستقرار، وكشف اعمال التخريب والاغتيالات، واتخاذ مواقف حاسمة من العنف، وتنظيم الأمن السياسي وتحديد وظيفته في مكافحة التجسس على الوطن ومواجهة الاستخبارات الأجنبية، وتحديد موقف حازم من العلاقات الخارجية للسلطة، وتنظيمها عبر قنوات وزارة الخارجية، ومنع تجاوز السلطة والنظام، وتلافي اضعاف هيبة الدولة، وتحريم استخدام العمل الدبلوماسي لاغراض حزبية.



في اطار الجهود لاعادة العلاقات الى طبيعتها

الرئيس اليمني ونائبه يدعوان الحزبين الى اعتماد الحوار الديموقراطي

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ دعا الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض امس الى ان «يكون الحوار السلمي والديموقراطي الاساس في ترسيخ اسس دولة الوحدة» وذلك في اطار الجهود المبذولة لاعادة العلاقات بين الحزبين الحاكمين الى طبيعتها.

وكان علي صالح والبيض يتحدثان امس في افتتاح الاجتماع الموسع لرؤساء فروع المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني. وحضر الرئيس اليمني ونائبه الاجتماع بصفة كونهما الامينين العامين للحزبين اللذين في السلطة في اليمن خلال المرحلة الانتقالية المقرر ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. كذلك حضر الاجتماع الذي انعقد بعد ٤٨ ساعة من قرار اتخذته لجنة التنسيق العليا بين الحزبين اعضاء مجلس الرئاسة الآخرون السادة عبدالكريم العرشي وسالم صالح محمد وعبدالعزيز عبدالغني اضافة الى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

واذيع رسمياً ان الرئيس اليمني ونائبه القيا كلمتين توجيهيتين في الاجتماع، اكدا فيهما اهمية هذا اللقاء لتعزيز «التحالف بين المؤتمر والحزب وضرورة توسيع هذا التحالف مع بقية الاحزاب والتنظيمات والمحافظة على الوحدة اليمنية واثراء الواقع الديموقراطي في (اليمن) بممارسة وطنية مسؤولة» واشارا الى ضرورة ان «يكون الحوار السلمي والديموقراطي الاساس في ترسيخ اسس دولة الوحدة وترجمة اهداف البناء الوطني».

وكشف سالم صالح محمد عضو

مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي رئيس لجنة التنسيق
العليا بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي «ان اللجنة تقوم حالياً باعداد
ميثاق العمل الوطني الذي ستساهم في اقراره كل الاحزاب والتنظيمات
السياسية والشخصيات الوطنية في مؤتمر وطني عام تتجسد فيه وحدة العمل
الوطني الديموقراطي ويمكن من حشد الطاقات، كامل الطاقات والامكانات من
اجل بناء اليمن وتقدمه والحفاظ على وحدته الوطنية وضمان النهج
الديموقراطي. وفي الوقت ذاته فان قانون الانتخابات تعد لمساته الاخيرة لتقديمه
الى مجلس النواب في شباط (فبراير) المقبل».
وفي تصريح لصحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام بمناسبة

بدء اعمال اللقاء التشاوري الاول لقيادات منظمات الحزب الاشتراكي اليمني
وفروع المؤتمر الشعبي العام اكد سالم صالح ان اللقاء سيقف امام «علاقة
منظمات الحزب والمؤتمر باجهزة سلطة الدولة المحلية ودورهما في مساعدتها
على انجاز مهماتها وخططها المبنية على اساس تنفيذ برنامج البناء الوطني
للاصلاح. كما ستناقش قضايا علاقة الحزب والمؤتمر في المحافظات مع
التنظيمات الجماهيرية والمهنية والابداعية باتجاه تعزيز وحدتها وتماسكها
واحترام استقلاليتها وبنائها ونشاطها القائم على اسس ديموقراطية».



المصدر: الشرق الأوسط (اللندنية)


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ يناير ١٩٩٤

دعوة للحوار الديمقراطي وتجنب الانقلابات والتصفيات

القيادة اليمنية تقر التحالف مع المعارضة

صنعاء: «الشرق الأوسط»

واصل الاجتماع الموسع لرؤساء فروع حزب المؤتمر الشعبي العام وسكرتيري منظمات الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات، اعماله امس، لاستكمال بحث القضايا المدرجة على جدول الاعمال، بهدف تعزيز سلطة الدولة في المجال الأمني، ودمج المؤسسات والقوات المسلحة، ووضع حد للمهاترات الصحافية، وحل الخلافات في اطار النهج الديمقراطي.

وكانت كلمة الرئيس اليمني في افتتاح اعمال الاجتماع امس الاول ابدت اهتماماً شديداً بدور المعارضة، إذ اكد ان «المسؤولية مشتركة بين الحزبين الحاكمين، ومع كل القوى السياسية الموجودة معنا في السلطة، ولا يجوز ان نكون حكاما ومسؤولين ومعارضين في نفس الوقت».

واوضح ترحيبه بالمعارضة «في اطار التعددية السياسية، لتقويم الإعوجاج، اذا كان موجوداً داخل التنظيمين الحاكمين». واشار الى انه «ليس هناك ما يمنع أن توجد المعارضة في اطار التنظيمين انفسهما، حتى يتمكن الرأي الآخر من التعبير عن نفسه، وتصحح الممارسات التنظيمية الخاطئة» . واضاف: «لقد اخذنا بالخيار الديمقراطي، ولا حياد او بديل عنه»، ولكنه يجب ان يكون خيارا مسؤولا في بناء الوطن وحمايته من المتربصين الذين يريدون تمزيقه». ودعا الى التركيز على نقاط الاتفاق الكثيرة، وان «تكون الخلافات والتباينات ديمقراطية وسلمية دون عنف او انقلابات او تصفيات، او فتح للملفات الماضي».

ولاحظ المراقبون عبارة مهمة في كلمة الرئيس اليمني، حين قال انه «في ظل الديمقراطية قد يتآلف المؤتمر او الحزب الاشتراكي، كما انه من حق المؤتمر او الاشتراكي، أن يتحالف كل منهما مع اي حزب او تنظيم سياسي آخر، بما يحقق المصلحة الوطنية، ويعمق الوحدة الوطنية، ويكفل الحفاظ على الجمهورية اليمنية».

وركز علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني على نفي «اللغط والشائعات، وربما التململ تجاه مسؤولية المؤتمر والاشتراكي، ومصداقيتهما للتوجه الى المرحلة اللاحقة للفترة الانتقالية».

واشار الى ان الاجراءات التي يتم اتخاذها حاليا «تعزز تحالفهما ومصداقيتهما، للانتقال من شرعية الفترة الانتقالية الى شرعية الدستور، ومن شرعية الثلاثين شهرا الى شرعية المرحلة الطويلة المقبلة».

واعرب البيض عن اهمية عدم الانزعاج من التباين والخلاف، وطالب بمواجهة ذلك بالحوار، «من اجل التغلب على الصعوبات الموضوعية». واكد ان «المؤتمر ليس بديلا للاشتراكي، كما ان الاشتراكي ليس بديلا للمؤتمر، بل هناك بديل آخر، هو اقلاق اليمن والاضرار بالوحدة».

واضاف: «علينا ان نتحالف لكي نعمل مع الاحزاب الاخرى، لا لكي نتآمر عليها».

ومن المعروف ان الرئيس اليمني يشغل منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام، الذي كان يحكم في الشطر الشمالي لليمن قبل الوحدة، كما يتولى نائبه منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان يحكم الشطر الجنوبي. وقد تحالف التنظيمان معاً عندما تحققت وحدة اليمن في ٢٢ مايو (أيار) عام ١٩٩٠، وتشاركا في الحكم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

اليمن يطرح ورقة نقدية من فئة ١٠ ريالات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يطرح البنك المركزي اليمني اعتباراً من اول فبراير (شباط) المقبل ورقة نقدية من فئة العشرة ريالات تحمل اسم وشعار الجمهورية اليمنية، في أول بادرة لتوحيد العملة النقدية لليمن بعد الوحدة.

ومن المعروف انه لم تكن هناك ورقة نقدية من فئة العشرة ريالات في التعامل من قبل، وكان البنك المركزي في اليمن الشمالي سابقاً قد طرح ورقة مماثلة تحمل اسم وشعار الجمهورية العربية اليمنية في اول يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠، ولكن تم سحبها من التداول على الفور.

ويقول المراقبون ان الخطوة الجديدة تشير الى ان الراي استقر على اعتماد الريال عملة نقدية لليمن الموحد، وكان من قبل عملة الشطر الشمالي فقط، بدلا من الدينار (عملة الشطر الجنوبي) الذي ما زال متداولاً حتى الآن.

وحتى يتم توحيد العملة اليمنية، يجري تداول الدينار والريال معاً في اليمن الموحد، على اساس ان الدينار يساوي ٢٦ ريالا، وبينما ينقسم الريال الى مائة فلس، ينقسم الدينار الى ٢٠ شلنا، طبقا للنظام البريطاني، الذي كان سائداً قبل استقلال اليمن الجنوبي في عام ١٩٦٧.



المصدر : الشرق الاوسط (لندنية)

التاريخ : ٢٠ يونيه ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس مجلس النواب اليمني لـ «الشرق الأوسط»

«ميثاق الشرف» الوطني يعني الاتفاق على الثوابت العامة الدولة ستتدخل لمعالجة قضية الثأر والأعراف وحدها لا تكفي

عدن: من لطفي شطارة

أكد الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني أن الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن سابقا، والموقع عليها في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٩، ستنتهي في وقتها المحدد، اي مع نهاية العام الحالي.

وقال في حديث لـ «الشرق الاوسط» ان الاجراءات تتجه الآن لانجاز قانون الانتخابات، وقانون التقسيم الاداري، لتسهيل اجراء الانتخابات

وأوضح الدكتور نعمان ان الرئيس اليمني وجه دعوة الى كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية لعقد مائدة مستديرة لصياغة «ميثاق شرف وطني»، ورسم ملامح نظام الدولة في ما بعد المرحلة الانتقالية، وفيما يلي نص الحديث.

● حددت اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن سابقاً مدة الفترة الانتقالية بعامين ونصف، هل هناك خطوات اجرائية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وانهاء المرحلة الانتقالية في العام الجاري؟

ـ الفترة ستنتهي في وقتها المحدد، وستجرى الانتخابات في وقتها المحدد، والخطوات التي يتم انجازها في الوقت الحاضر، مثل قانون الانتخابات، وقانون التقسيم الاداري، كما انجزنا قبل ايام قليلة قانوناً مهماً هو قانون السجل المدني، ضمن القوانين التي ينجزها المجلس في الوقت الحالي، تصب في هذا الاتجاه، وهناك دعوة للاحزاب والتنظيمات السياسية لضرورة عقد مائدة مستديرة، لصياغة ما يسمى بـ «ميثاق شرف»، وهذا الميثاق سيتم في اطار وضع اتجاهات لتحقيق اجماع وطني حول قضية الديمقراطية والاصلاح، وانجاز الفترة الانتقالية، والدخول للانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية

● هل سيحدد ميثاق الشرف المزمع التوقيع عليه من قبل كافة الاحزاب مستقبل الحياة السياسية في اليمن بعد الفترة الانتقالية؟

ـ هذا ما يعول عليه، وهذا القضية موجودة اساسا في الدستور، ولكن صيغة الميثاق هي ان تتفق القوى السياسية على بعض الثوابت والمبادئ العامة، وبدرجة اساسية توصيف يتفق عليه فيما يتعلق بالديمقراطية

● اشارت بعض التصريحات الاخيرة للقيادة السياسية اليمنية الى ان الحكومة بصدد اعداد قانون للانتخابات، لطرحه على مجلس النواب للمناقشة، هل هناك معلومات اولية حول هذا القانون؟ وكيف ستجري الانتخابات في الوقت الذي لم تقسم فيه الجمهورية ادارياً؟

ـ تجري الآن صياغة المسودة الاولية لقانون الانتخابات من قبل لجنة شكلتها الحكومة، ونحن سنقف امام القانون بناء على البرنامج الذي حدده مجلس الرئاسة، وذلك في شهر فبراير (شباط) المقبل، ونامل ان نتسلم القانون في دورة الشهر المقبل لكي نتمكن من انجازه في اطار مجلس النواب، وهناك صلة قوية ومباشرة بين قانون التقسيم الاداري في الوقت المحدد، فانا اعتقد انه يمكن اجراء الانتخابات في ظل غياب قانون التقسيم الاداري، وستكون هناك بعض الصعوبات بدون شك، ولكن علينا ان نحل عملية التقسيم الاداري بشكل اخر قبل اجراء الانتخابات.

● تكررت احداث الثار والقتل المستمر، وتدهور الحالة الأمنية في معظم محافظات اليمن، وخاصة في العاصمة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن، هل هناك خطة لمعالجتها من جانب المجلس؟ وما هي سبل القضاء على مسبباتها؟ وما موقف مجلس النواب من المعالجات التي طرحتها الحكومة في برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل؟

ـ نحن ـ في مجلس النواب ـ بالتاكيد مع المعالجات التي طرحتها الحكومة، والدليل على ذلك اننا صادقنا على برنامج الاصلاح، ولكننا نامل ان تتخذ اجراءات عملية في قضية هامة مثل قضية الثار، واعتقد ان نوايا الجميع في الوقت الحاضر تجه الى حل هذه المشكلة، التي تخلق امامنا كثيراً من الصعوبات، والمعالجات التي وضعتها الحكومة. اعتقد ـ اذا نقلت الى الواقع العملي ـ ستكون كفيلة نسبيا بمعالجة هذه المشكلات.

● هل هناك معالجات وضعها المجلس لحل هذه القضية؟

ـ كان المجلس قد وضع من قبل بعض المعالجات، ولكن عندما جاء برنامج الاصلاح الذي وضعته الحكومة، كانت المعالجات متطابقة في كليهما.

● ما هي ابرز ملامح هذه المعالجات؟

ـ طبعا كما شرحت في برنامج الاصلاح، نظر الى قضية الثار باعتبارها قضية اجتماعية، لا بد ان يجري تدخل الدولة في حلها عبر الاقناع المستمر للناس، والمعالجات يجب ان تقوم بدرجة رئيسية على معالجة الماضي.

● هل هناك نية لاجراء مصالحة عامة، لانهاء قضية الثار في اليمن؟

ـ طبعاً هذا يعد شكلاً من الاشكال التي يمكن ان تشكل حالة من الوفاق بين الناس في اطار العرف القائم، والحقيقة ان الكثير من الاعراف ـ التي تحل هذه المشكلة ـ هي اعراف صالحة، ولكننا نريد ان تستكمل بالقانون، وبتدخل الدولة، ولا تترك الاعراف وحدها لمعالجة المسالة، ولكن اذا اخذت الاعراف الايجابية في معالجة مشاكل من هذا النوع مع تدخل الدولة، اعتقد انها ستكون كافية لحل المشكلة.

● سارعت اليمن الى التوقيع على جملة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط والمعادن، ما هو سر هذا الاهتمام؟ وهل هناك برنامج للاستفادة من عائدات النفط التي يشغل المواطن اسلوب استخدامها؟

ـ سر الاهتمام قد يكون معرفة علمية لدى هذه الشركات بوجود هذه الثروات في اليمن، وهذا شيء طيب، ولذلك نحن وافقنا هذا العام على ثمان اتفاقيات مع شركات مختلفة، وهو عدد كبير نسبياً، وطبعا عائدات النفط تمثل جزءاً من الموازنة العامة المبوبة في مجالات الانفاق المختلفة، ولكن علينا ان نعطي اهتماماً اكبر للاستثمار في مجالات التنمية الاقتصادية، وبالذات في مجال الزراعة، وهذا ما نامله في موازنة هذا العام، هناك ما يشبه التناسب المعقول في ما يتعلق بتوزيع الموارد، وبالذات في ما يتعلق بالاستثمار.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

صحيح ان ما يخص الاستثمار ما زال اقل من الطموح، ولكننا نامل ان يوجه جزء من هذه الموارد مستقبلا لصالح التنمية في مجال الزراعة وفي المجالات الاقتصادية الاخرى، ويمكن الاشارة الى ان عائدات النفط هذا العام سترتفع عما كانت عليه العام الماضي، اذ ستصل الى حوالي تسعة مليارات ريال، بينما كانت في العام الماضي حوالي سبعة مليارات فقط. (الدولار يعادل ١٢ ريالاً) ومن ثم نلاحظ ان هناك زيادة نسبية في الايرادات تصل الى حوالي ٢٧ في المئة، و نتوقع خلال العامين المقبلين ان ترتفع هذه النسبة، لان النفط سيكون اهم الموارد لبلادنا.

● اتهم عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية السلطة اليمنية بالتنازل عن مساحات من الاراضي في مسودة اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، الجاري صياغتها حاليا تمهيدا للتوقيع عليها، فما رايكم في ذلك؟

ـ لا اعتقد ان ذلك صحيحا، وقد اطلعنا على ما تناولته بعض الصحف، ولكن في لقاء رئيس الوزراء مع الاحزاب السياسية وممثلي الصحف اوضح لهم ما يدور في الوقت الحاضر مع الاخوة العمانيين.

● يزيد عدد الاحزاب في اليمن عن ٣٨ حزبا، ومعظم هذه الاحزاب اجنحة للحزبين الحاكمين، فما هو تصوركم لاحتمال مشاركة هذه الاحزاب في السلطة سلميا من خلال الانتخابات، باعتباركم رئيساً للمجلس؟

ـ اولا ليس صحيحا ان كثيراً من الاحزاب هي اجنحة للحزبين الحاكمين، او تكونت في اطارهما. هذه الاحزاب بعضها احزاب تاريخية قديمة، ربما نشات بصورة متوازية من حيث الفترة الزمنية مع الحزبين الحاكمين، وهي احزاب لعبت دورها الوطني، ومع ذلك فان اتجاه الجميع في الوقت الحاضر هو ان تنجح الديمقراطية التي تقوم على التبادل السلمي للسلطة، وعبر صناديق الاقتراع، في اطار الوحدة الوطنية.

● لم تتوصل اللجنة الحكومية الى نتائج في قضية اغتيال الدكتور حريبي، احد قادة حزب التجمع الوحدوي المعارض للسلطة حتى الآن، ولم تقدم نتائج التحقيقات المكلفة بها للكشف عن المجرمين، وهذا ما يهز ثقة المواطن بالاجهزة الامنية الحكومية؟

ـ نامل ان تصل الاجهزة الحكومية ـ بعد قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة التحقيق ـ الى نتائج بهدف خلق الاستقرار. وانا اعتقد ـ من خلال متابعة مجلس النواب لهذا الموضوع ـ ان اللجنة ما زالت تواصل اعمالها.

● هل حققت اللجنة اي تقدم؟

ـ لم يصلنا اي شيء منها.

● يصف رجال القانون قرار تمليك المساكن لمنتفعيها بانه قرار غير شرعي، بعد ان قرر القانون الاخير ـ قبيل الوحدة بين الشطرين (سابقا) ـ تمليك السكان املاك الآخرين، وهذا في حد ذاته يعد خرقاً لاتفاقية الوحدة والدستور، التي كان يجب بعد التوقيع عليها، مع عدم صدور قوانين شطرية منفردية، ما رايكم في ذلك؟

ـ اولا لا يجوز ان تستخدم كلمة شرعي او غير شرعي في اطار النظرة السياسية لاي مسالة من المسائل، فما ينظر اليه البعض على انه شرعي من ناحية سياسية، ينظر اليه الآخرون ايضا على انه غير شرعي، ولكن اعتقد ان المعالجات التي اخذتها دولة جنوب اليمن (سابقا) كانت معالجات شرعية وتقوم على اساس حل المسالة في اطار الدستور الذي كان سائداً انذاك، والآن يجري حل هذه المسالة في اطار الدستور القائم على اساس الخيار المنتفع.

● رفض الملاك التوجيهات التي اصدرتها الحكومة مؤخراً، لاعادة الممتلكات الى اصحابها، وفقا للشروط التي وضعتها الحكومة، هل تتوقعون ان تكون هذه القضية مشكلة قابلة للانفجار مستقبلا؟

ـ اعتقد ان هذه المسالة يغالى كثيراً في طرحها، ومع ذلك فان الاتجاه هو انه لا بد من وجود قانون ينظم العلاقة بين المالك والمستاجر، وهذه المسالة اذا تمت، ستحد كثيرا من الاشكالات التي تجري الآن، الشيء الثاني العلاقة بين المالك والمستاجر، هو انها ليست محسومة في كل انحاء العالم، تبرز احيانا بعض الصعوبات، ولكن يجري حلها عبر جملة من القوانين المنظمة، ليس فقط متعلقة بالعلاقة بين المالك والمستاجر، ولكن في اطار خلق الاستقرار، والشعور بان المصالح متوازنة بين الناس، وبالتالي ان يعترف كل طرف بمصالح الآخر، وهذا سيكون واحداً من عوامل الاستقرار وحل هذه الاشكالات، والمنطقة الحرة ليس لها صلة قوية بهذه المسالة، والاستثمارات لا ينظر اليها في اطار قانون واحد، ولكن ينظر اليها في اطار القاعدة القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، ومدى استيعاب الناس لهذه المسالة في التعامل اليومي، وحتى ان اوجدنا قانونا ممتازا، تثور مسالة كيفية التعامل معه في اطار جهاز الدولة.

● تتجه اليمن الى علاقات واسعة مع ايران، ما هو تقييمكم لهذه العلاقة في ضوء الزيارات التي قام بها مسؤولون ايرانيون لليمن؟

ـ الزيارات التي تمت من المسؤولين الايرانيين جرى فيها تبادل كثير من الاراء، في ما يتعلق باوضاع المنطقة ومصالح الشعوب فيها، وفي تقديري فانها زيارات طيبة، خاصة ان ايران دولة مسلمة وجارة، ومن الطبيعي ان تكون لها علاقات مع الجيران، وانا اعتقد ان العلاقات الطيبة تخدم الامة.

● ما هي ابرز المساعدات الايرانية لليمن؟ وهل هناك مشروعات مشتركة بين البلدين؟

ـ لا توجد حتى الآن مشروعات او مساعدات بالمعنى المفهوم، ولكن هناك لجنة اقتصادية مشتركة من بلدينا، اجتمعت قبل ايام في طهران، ويراسها وزيرا التخطيط في البلدين، تبحث في اطار التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين في المجالات الاقتصادية المختلفة، ونامل ان يكون هناك تعاون لمصلحة الشعبين في البلدين، وكانت ايران قبل ثلاث سنوات تكرر نفطها الخام في مصفاة عدن، ثم توقف ذلك، وهناك محاولات الآن للاستفادة من مصافي عدن، التي تلعب دوراً نشطاً وطيباً في هذ المجال، والابواب مفتوحة للجميع للاستفادة من

طاقة مصفاة عدن.

● هل يأخذ التقارب اليمني ـ الايراني بعداً استراتيجيا من ناحية المفهوم الايراني في تصدير الثورة؟

ـ لا اعتقد ذلك، ولا اعتقد ان شعار الايرانيين في الوقت الحاضر هو تصدير الثورة، وعلاقة اليمن بايران لا تقوم على شيء من هذا القبيل، ولكنها تقوم في اطارها الطبيعي، الذي يتم على اساس احترام مصالح الشعوب، وبالذات مصلحة الشعبين اليمني والايراني، ولن تكون موجهة ضد طرف ثالث، لا من قبلنا كيمنيين، ولا من قبل الايرانيين.

● هل تندرج المساعدات العسكرية في اطار العلاقة بين اليمن وايران؟ وهل ستقوم طهران بدفع مبالغ لتمويل صفقات لشراء اسلحة لليمن؟

ـ بالنسبة لليمن لا اعتقد ان شيئا ما من ذلك موجود.

● بصفتكم عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، الا ترون ان انهيار الشيوعية، واختفاء الدول الاشتراكية من الخريطة السياسية العالمية، وبانتهاء الاشتراكية كمبدا او ايديولوجية، يمثل عاملاً قويا لتغيير تسمية حزبكم ونهجه السياسي؟

ـ اولا حزبنا اسمه الحزب الاشتراكي اليمني، وهو ليس شيوعيا، وليست له صلة بالانهيارات التي تمت هنا وهناك، الحزب قام من الواقع اليمني، وبثوابت يمنية دينية وقومية وعالمية محددة، ومعروفة في برنامجه، والبرنامج الحالي للحزب يقوم على اساس حماية الوحدة اليمنية، وانتصار خيار الديمقراطية، واستكمال بناء الدولة وتحديثها، وتقوم على اساس الثوابت الدينية والاسلامية والقومية، وخياراته واضحة في برنامجه السياسي.

وفي ما يتعلق بالانهيار الذي حدث في جزء من هذا العالم، فاذا اخذناه على الصعيد السياسي، فانني اعتقد انها احدثت شرخا عميقا في اطار العلاقات الدولية، وما نتمناه هو ان يعاد التوازن الى العالم، ليس بالضرورة بالتقسيم الايديولوجي الذي كان سائدا من قبل، ولكن في اطار المصالح المشتركة والمرتبطة بالسيادة الوطنية، ومن ضمنها مصالحنا الوطنية العربية، والقضية الفلسطينية، وقضيتنا في اليمن بدرجة رئيسية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٢

أنباء عن استقالة وزير الإسكان ومساعديه

أحزاب يمنية تدعو لمسيرة احتجاج على «الانفلات الأمني»

عدن: من لطفي شطارة

أدى حادث مقتل ابنة نائب وزير الشؤون القانونية اليمني مصطفى عبد الخالق في ظروف غامضة الى ردود فعل سياسية واسعة تمثلت في دعوة اللجنة الوطنية لصيانة الامن والاستقرار الى تنظيم مسيرة شعبية غدا في عدد من مدن اليمن وذلك احتجاجا على «الانفلات الامني والارهاب».

وذكرت انباء صحافية ان اكثر من ٢٠ حزبا وتنظيما سياسيا عقدوا اجتماعا طارئا امس الاول اثر اذاعة انباء العثور على جثة ابنة الوزير في احد شوارع صنعاء مصابة بطلق ناري في صدرها اسفر عن وفاتها.

واكدت الاحزاب المذكورة في هذا الاجتماع على «ضرورة الوقوف امام الارهاب الذي تمارسه بعض القوى المعادية للديمقراطية». كما طالبت الدولة بضرورة الوقوف امام هذه الظاهرة الغريبة التي برزت في المجتمع اليمني من خلال الاسراع باصدار قانون حيازة الاسلحة ومحاسبة كل المخلين بالقوانين.

ويذكر ان مصطفى عبد الخالق كان قد تولى رئاسة المحكمة التي اصدرت احكامها ضد المتهمين في الاحداث التي شهدها اليمن الجنوبي في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦م، وهي الاحداث التي ذهب ضحيتها عدد كبير من العسكريين والمدنيين.

على صعيد آخر ذكرت وكالة رويتر امس ان وزير الاسكان اليمني محمد احمد سلمان وعدداً من كبار مساعديه قدموا امس استقالة جماعية احتجاجا على ما وصفوه بأنه فشل الحكومة في منع موجة من البناء غير المرخص به في عدن.

وقالوا في رسالة الاستقالة «ان وزارة الاسكان لا تستطيع السكوت اكثر من ذلك امام صمت الجميع لان عدن ينتظرها الانهيار اذا لم تتخذ الاجراءات الصارمة والحاسمة لوقف كل هذه التجاوزات». وابلغ مسؤول في الوزارة رويتر ان الخطوة جاءت للاحتجاج على صمت السلطات تجاه استيلاء عدد من المستثمرين من القطاع الخاص وبعض الناس على بعض الاراضي وعمليات البناء العشوائي داخل وحول عدن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

الانفراج السياسي يفتح الطريق لعودة الاصبحي

الأحزاب اليمنية تعد لانعقاد المؤتمر الوطني وتطالب بضمانات استقلاله عن هيمنة الحكومة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية اول اجتماع لها غدا، لمناقشة الافكار المطروحة بشأن الحوار المقترح وبلورة رؤية مشتركة لاقامة تحالف واسع بينها.

ويأتي اجتماع هذه اللجنة المكونة من ممثلين للتنظيمين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) اضافة الى ممثلين لبعض الاحزاب الاخرى، في اطار تنفيذ قرارات اجتماع الثلاثاء الماضي، الذي شارك فيه ممثلو العديد من التنظيمات والاحزاب السياسية اليمنية.

وسيكون من مهام هذه اللجنة المكونة من: عبد الهادي الهمداني (المؤتمر الشعبي العام)، وانيس حسن يحيى (الحزب الاشتراكي اليمني)، وعمر الجاوي (التجمع اليمني الوحدوي) وفارس السقاف (التجمع اليمني للاصلاح)، وممثل عن حزب الحق، وغيرهم من الشخصيات السياسية، تقديم تقرير مفصل عن الخطوات التنفيذية الممكنة لعقد المؤتمر الوطني المقترح، تمهيدا لتقديم هذا التقرير الى الاجتماع الدوري الموسع المقبل، الذي تقرر ان يعقد كل ثلاثاء، بحيث تشكل لجان عمل تتولى التنسيق لعقد المؤتمر في موعده المحدد، قبل نهاية شهر فبراير (شباط) المقبل.

وسيكون من مهام هذه اللجنة ايضا جمع الاوراق والاقتراحات المقدمة، اضافة الى تلقي اراء الاحزاب الاخرى، والعمل من اجل التوصل الى صيغ توفيقية.

وكان اجتماع الثلاثاء الماضي قد عقد في اليوم التالي لاجتماع سبقه يوم الاثنين، وبعد ايام من دعوة مجلس الرئاسة اليمني لاجراء حوار بين الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، والاتفاق على ميثاق شرف يحدد اسس التنافس السياسي مستقبلا.

وتقدم الحزبان الحاكمان بمشروع للحوار الوطني، يهدف الى معالجة مشاكل ما تبقى من الفترة الانتقالية، اضافة الى طرح رؤى محددة للمستقبل، وفي الوقت نفسه تقدم حزب التجمع اليمني الوحدوي بمشروع آخر ركز فيه على اهمية مشاركة كل القوى السياسية في حل القضايا التي تواجه المجتمع اليمني، وخاصة تلك المتعلقة بالامن والاقتصاد، وترسيخ بناء الديمقراطية، والاتفاق على اسس للتعامل بين مختلف التيارات المتصارعة.

وهناك مشروع ثالث تقدم به التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ويدعو الى تشكيل حكومة انتقالية او محايدة، تتولى التحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة.

وكان اللقاء الموسع، الذي ضم رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام وسكرتيري منظمات الحزب الاشتراكي اليمني، والذي عقد في صنعاء يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين قد اقر تعزيز التحالف بينهما، بما يحقق تنفيذ القرارات والاجراءات التي اتخذتها قيادتا الحزب والمؤتمر لمعالجة الاوضاع الراهنة، وفقا للتعميم المشترك الذي صدر من القيادة.

واعتبرت بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية ذلك التعميم تهديدا لها، وتفويتاً للفرصة التي كانت متاحة لها، عقب انباء عن خلافات بين الحزبين الحاكمين، فحتى الدعوة للحوار بين جميع الاحزاب، وعقد مؤتمر وطني يضمها جميعا لم ترق لبعضها، خاصة تلك التي ترى ان على الحزبين الحاكمين افساح المجال لغيرهما من القوى السياسية، لحل المشاكل التي تواجهها البلاد، ودعت الى اهمية ان لا يكون هذا المؤتمر برعاية الحكومة، وان لا تحاول فرض هيمنتها عليه، بحيث يكون حضور ممثلي الحكومة مساويا لاي حزب او تنظيم سياسي لا يشارك في الحكم.

وفي ظل هذا الجو افادت مصادر في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، ان الدكتور احمد محمد الاصبحي امين سر اللجنة الدائمة سيعود الى اليمن خلال الاسبوع الحالي من الاردن، بعد فترة غياب استمرت اكثر من اربعة أشهر، بدأت برحلة علاجية عقب تعرضه لاطلاق الرصاص من جانب احد الموظفين في اللجنة الدائمة، ثم مشاركته في مؤتمر عقد في العاصمة العراقية بغداد، وبعد ذلك ترددت انباء عن قرار اتخذه بعدم العودة الى صنعاء، لعدم توفر الحماية الامنية الضرورية له، بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال.

وكان الدكتور الاصبحي قد شغل عدة مناصب وزارية في الحكومة اليمنية، اخرها منصب وزير الصحة العامة، ثم تفرغ منذ عدة سنوات للعمل السياسي في المؤتمر الشعبي العام امينا عاما للجنة الدائمة، اضافة الى عضويته في المجلس الاستشاري، واشتهر خلال ازمة الخليج برئاسته لما كان يسمى «اللجنة الشعبية العليا للدفاع عن العراق».

وطالبه البعض، عقب اطلاق حرية التعبير والتعددية السياسية بالكشف عن هويته السياسية الحقيقية، كأحد رموز حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن، والتخلي عن ارتباطه بالمؤتمر الشعبي العام، لكنه فضل العمل في اطار المؤتمر بما يخدم مصالح حزب البعث، بعكس ما فعله بعض زملائه ومن بينهم عبد الواحد هواش، الذي استقال من عضوية اللجنة الدائمة، واعلن ارتباطه بحزب البعث اليمني.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلمان حذر من ان "عدن تنهار... تنهار... تنهار"

اليمن: توقع رفض استقالة وزير الاسكان

□ صنعاء - «الحياة»

■ توقعت مصادر سياسية في صنعاء امس ان يرفض مجلس الوزراء اليمني استقالة وزير الاسكان السيد محمد احمد سلمان. واشارت هذه المصادر الى ان السيد علي سالم البيض نائب رئيس هيئة مجلس الرئاسة توجه امس الى عدن وان من بين المهمات التي سيقوم بها معالجة مسالة استقالة سلمان.

وكان سلمان وكبار مساعديه في الوزارة قدموا اول من امس الاربعاء استقالة جماعية احتجاجاً على ما وصفوه بفشل الحكومة في منع موجة البناء غير المرخص به في عدن.

واوضحت المصادر السياسية ان الوضع السياسي الداخلي في اليمن لا يسمح في هذه المرحلة باستقالة شخصية حكومية مهمة من الحكومة في وقت تركز القيادة السياسية اهتماماتها على تمتين العلاقة بين الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الذي يعتبر سلمان من الشخصيات البارزة فيه.

وكانت صحيفة «صوت العمال» النقابية الاسبوعية الصادرة في عدن نشرت مقتطفات من منكرة وجهها الوزير الى رئيس مجلس الوزراء قبل تقديم استقالته، واستهل الوزير منكرته بقوله ان «عدن تنهار... تنهار... تنهار، باتجاه الانحلال الكامل للسلطة والنظام (...) وعلى وجه الخصوص في اطار الاراضي والاستثمار والبناء وصحة البيئة».

وشكا من ان «الجهات القانونية والقضائية وافقت على تطبيق القانون وابدت استعدادها لتسهيل الاجراءات، لكنها لم تجد التعاون الكافي ولا الحسم السريع (...) لازالة البناء العشوائي وتعويض المواطنين، اذ ان اجراءات ازالة البناء العشوائي هي لخدمة المواطن المستحق ولمعاقبة المتاجرين بالاراضي». واشار الى ان العاملين في التفتيش البلدي «يتعرضون للتهديد بالسلاح، وعلى مرأى من افراد الشرطة المرافقة، وذلك في اطار حملة لازالة البناء العشوائي». واضاف ان «ظاهرة البناء العشوائي لم تكن تعرفها المحافظة (عدن)».

وكشف ان ثمة ظواهر اخرى ترافق هذه الظاهرة منها «التحريض من قبل جهات متسترة وإعاقة حركة المفتشين في الاحياء من قبل سيارات مجهولة، وظهور جماعات تقوم بشراء المنازل المشيدة عشوائيا بمبالغ باهظة، وظهور حالات من الاستثناء واوامر بعدم التهديم مما شجع المخالفين على التصدي والاستمرار في البناء».

وكانت الصحيفة نفسها نسبت الى مصادرها قولها ان مجموعات مسلحة بالبنادق الآلية استولت الثلثاء الماضي على قطعة ارض في منطقة الشيخ عثمان في عدن تنوي الدولة اقامة ١٠٠٠ شقة سكنية عليها.

وذكرت الصحيفة ان المسلحين اجبروا عمال المؤسسة العامة للبناء والتشييد الحكومية الذين كانوا يستكملون عملية تسوير البقعة، على ترك مواقع العمل تحت تهديد السلاح.

واستنكر السيد حسين والي المدير العام للمؤسسة «هذا العمل الاستفزازي الذي ادى الى توقف العمل في المشروع».

جلسة عاصفة في مجلس النواب اليمني

صنعاء - أ. ش. أ :

شهد مجلس النواب اليمنى امس جلسة عاصفة اتهم فيها عدد من النواب الحكومة بمخالفة الدستور والتصرف من وراء المجلس فى مسألة مشاركة اليمن فى المفاوضات المتعددة الاطراف التى عقدت مؤخرا فى موسكو .

واعلن النواب المعارضون ان الحكومة قد وافقت على مشاركة اليمن فى الجلسة الافتتاحية للمفاوضات ممثلة بالسفير اليمنى فى موسكو ثم عادت لتامره بالانسحاب عن الجلسة بعد اعلان الوفد الفلسطينى عدم المشاركة بسبب رفض راعيى المؤتمر على مطلبه بتمثيل فلسطينيى الخارج والقدس فى الوفد .



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٢

أزمة عدن وراء خلافات وزارة الإسكان اليمنية

قصة الاستقالة التي لم تقدم

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الأوسط»

نفى أحد المقربين من وزير الاسكان والتخطيط اليمني محمد احمد سلمان، في تصريح لـ «الشرق الأوسط» أمس الأنباء التي ترددت أمس الأول عن تقديم الوزير وعدد من مستشاريه استقالتهم من الحكومة، بسبب «عدم تجاوب الجهات التنفيذية مع قرار مجلس الوزراء الخاص بازالة البناء العشوائي، الذي يهدد مدينة عدن».

وكان وزير الاسكان قد رفع مذكرة الى رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، قال فيها ان عدن تنهار، بسبب الانحلال الكامل للسلطة والنظام.

واستناداً الى مصادر مطلعة فقد استعرضت المذكرة ما خرج به الاجتماع الموسع الذي ترأسه علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني اثناء زيارته الاخيرة لعدن، والذي أعلنت فيه الجهات القانونية والقضائية التزامها بتنفيذ القانون، إلا ان ذلك لم يخرج الى حيز التنفيذ، بسبب عدم تعاون بعض الجهات معها في حسم القضايا المطروحة بشان البناء العشوائي. وأشارت المذكرة أيضاً الى ان القائمين باعمال التفتيش يتعرضون للتهديد بالسلاح، على مرأى ومسمع من افراد الشرطة المرافقة لحملتهم، او في مكاتبهم الحكومية دون اتخاذ اي اجراءات امنية لحمايتهم، وحذر من استخدام الحراسات الشخصية للقضاء على ما تبقى من هيبة القانون.

وبينما وصف مراقبون مذكرة وزير الاسكان بانها «اول تحذير من مسؤول كبير في الحكومة للسلطة، بشان ما تتعرض له عدن من حركة للبناء العشوائي لم تعرفها من قبل»، القت مصادر العاصمة صنعاء باللائمة على الوزير محمد احمد سلمان، وعلى مدير مكتب الاسكان والتخطيط الحضري في عدن، واوضحت ان الوزير هو المسؤول عن لجنة الأراضي، وان قرارات نائبه المهندس محمد محمد الطيب لا تستطيع تجاوز القرارات التي يصدرها الوزير نفسه.

واوضحت المصادر ان الوزير هو الذي قصر في استخدام سلطاته في مواجهة اولئك الذين يتجاوزون القواعد، وهم اساساً من الضباط والعسكريين في عدن. وأضافت ان سلمان عضو في الحزب الاشتراكي اليمني، ومن انصار سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني المعروفين، ومن ثم فإنه يتمتع بنفوذ كبير.

وصرح محافظ عدن لـ «الشرق الأوسط» أمس، في اعقاب اجتماع لمجلس المحافظة، حضره نائب وزير الداخلية اليمني العقيد حسان علي حسن وعدد من المسؤولين العسكريين ان الاجتماع لم يتمكن من التوصل الى نتيجة بشان حسم موضوع البناء العشوائي، وانه سيواصل بحث الموضوع في اجتماع اخر يعقده بعد غد لوضع خطة بشان الأزمة الحالية.

ومن ناحية اخرى كشفت صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية اليمنية الصادرة أمس، عن معلومات تفيد بأن التحقيقات الجارية حول مقتل الطالبة لينا ابنة الدكتور مصطفى عبد الخالق نائب وزير الشؤون القانونية، بينت ان السلاح المستخدم في الحادث كان مسدساً صغيراً، من النوع المعروف محلياً في اليمن باسم «ربع»، وانه يخص ابنة الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي وجدت جثة القتيلة بجوار منزله.

ونسبت الصحيفة الى «مصادر موثوقة» قولها ان الضحية كانت قد اختطفت، وحاول المختطفون اثناء احتجازها ممارسة ضغوط على والدها، بينما تعرضت هي لضغوط لاقحامها في انشطة سياسية للمتطرفين. واضافت ان والد الضحية يصر على تشريح الجثة قبل اتخاذ اجراءات دفنها.

وجدير بالذكر ان عدداً من الصحف اتهم الشيخ الزنداني في الآونة الاخيرة بفتح معسكرات لتدريب من وصفتهم بالمتطرفين مكونة من مائة ضحية في منطقة الوهط في محافظة لحج.



محمد احمد جرهوم وزير الاعلام اليمني لـ «الحوادث»:

نسعى الى علاقات طبيعية مع جيراننا

هناك قضايا عديدة مطروحة على الساحة في اليمن، منها ضرورة مراجعة واعادة تقييم موقعها من ازمة الغزو العراقي للكويت، خصوصاً انها تسعى الى ترطيب اجواء العلاقات مع دول الخليج؟

الحديث تناول العلاقات مع عُمان، التي توصلت معها الى اتفاق خاص بترسيم الحدود، والخلاف بين التحالف الحاكم. وقانون الاحزاب. وتاخر عرض الميزانية، وما يمكن ان نسمية «الانفلات الامني» مع تعدد محاولات الاغتيال والكشف عن اسلحة.

«الحوادث» واجهت بكل هذه القضايا محمد احمد جرهوم وزير الاعلام اليمني، الذي حضر في القاهرة مؤتمر وزراء اعلام الدول الاسلامية.

«الحوادث»: يبدو انه من الضروري ان نبحث عن امكان مراجعة اليمن لمجمل سياساتها في الاونة الاخيرة، وتحديداً من ازمة الغزو العراقي للكويت، باعتبار هذا عاملاً في ترطيب علاقات اليمن العربية؟

جرهوم: لا شك في ان اليمن تراجع باستمرار مواقفها وواقعها ووضعها، ليس بتاثير ازمة الخليج فقط، بل لان عالم اليوم يمر بمتغيرات كبيرة، والمراجعة لا تتعلق باليمن فقط، ولكن بكل البلاد، في اطار العلاقات العربية ـ العربية، والعربية ـ الاسلامية، وفي اطار علاقات تفرضها المستجدات التي نشهدها اليوم. ولا شك في ان هذه المتغيرات تفرض تحديات كبيرة امام الجمهورية اليمنية، وتعطي القيادة السياسية هذه القضايا اهمية كبيرة للتوصل الى صياغة مواقف يمنية تجاه كل هذه المتغيرات.

«الحوادث»: ولكننا نتحدث تحديداً عن موقف اليمن من ازمة الخليج، الا تعتقد ان الامر يحتاج لمراجعة؟

جرهوم: لقد كان موقفنا واضحاً، واسيء فهمه. اليمن هي اول دولة عربية نددت بغزو العراق للكويت واكدت على سيادة وشرعية النظام الكويتي. لقد كان هذا موقفنا ـ وهو مسجل ـ في جلسة مجلس الامن، حيث نحن اعضاء. واليمن ايدت معظم قرارات الشرعية الدولية. كنا نرغب في حل عربي وفي ظل الشرعية الدولية، وعلى مائدة المفاوضات.

«الحوادث»: هل لنا ان نعرف حجم ومدى تاثيرات الازمة السلبية على مجمل الاوضاع في اليمن؟

جرهوم: الواقع ان ازمة الخليج جاءت في ظل ظروف حملت معها تعقيدات اكبر لليمن تحديداً، فقد جاءت بعد توحيد النظامين السابقين مباشرة. وبالتالي كان لها تاثيرها السلبي على الاوضاع الاقتصادية والسياسية، واضافت لنا الازمة صعوبات جديدة ناهيك عن مشاكل ومصاعب التشطير، ولكننا تمكنا كيمن موحد من امتصاص هذه الاثار واحتوائها بصورة تدريجية، وقد استطاعت القيادة السياسية والحكومة ان تستوعب العائدين باعداد معقولة. ومن لم يتم استيعابهم، تمكنا من دمجهم في الحياة الاقتصادية في المجتمع اليمني. هناك ايضاً برنامج البناء الوطني الذي استطعنا من خلاله حل بعض المشاكل الاساسية التي يواجهها الاقتصاد اليمني.

«الحوادث»: وماذا عن ترطيب اجواء العلاقات اليمنية مع دول الخليج في اعقاب الازمة؟

جرهوم: الواقع ان اليمن منذ قيامها اكدت ان سياستها الخارجية تنطلق من كونها عامل امن واستقرار في المنطقة، ونسعى الآن لكي تكون لنا علاقات طبيعية ومتكافئة مع كل الدول المجاورة، والتجاوب مع المسعى اليمني يختلف من دولة الى اخرى. ولكن ما اود قوله واؤكده هو حرصنا على تبني علاقات طبيعية مع جميع الاشقاء.

«الحوادث»: يبدو ان سلطنة عمان قد تمثل المدخل لعودة اليمن الى علاقات طبيعية مع دول الخليج...

جرهوم: الحقيقة ان العلاقات اليمنية العمانية هي نموذج لما يمكن ان نصل اليه عندما نعتمد الحوار البناء والمتكافئ بين الاخوة، واستطيع القول ان المفاوضات اليمنية ـ العمانية حققت حل قضية الحدود وستشهد الفترة المقبلة ان شاء الله التوصل الى اتفاق نهائي.

«الحوادث»: ولكن هناك انتقادات، وجهت من اطراف يمنية للحكومة بسبب هذه الاتفاقية. فما قولك؟

جرهوم: الحقيقة ان هناك مسائل معقدة مثل قضايا الحدود، ومن الطبيعي ان تثار مثل هذه المخاوف. وفي اعتقادنا ان المسالة الاساسية اكبر من ان تكون عدة كيلومترات، هي في الواقع العلاقات الاخوية بين شعبين شقيقين، كيف تؤمن هذه العلاقات المصالح المتبادلة وعند توقيع الاتفاق النهائي سيظهر مدى صحة هذه المخاوف التي منبعها عدم وضوح الرؤية.

«الحوادث»: لماذا تم تاجيل طرح قانون الاحزاب حتى الآن؟

جرهوم: قانون الاحزاب في طريقه للاقرار، لقد كانت هناك نقاط خلاف بين التحالف الحاكم والمعارضة، وتمت تسويةهذه النقاط، والتوصل الى نقاط اتفاق. وفي ضوء



المصدر : الحوادث اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٢

ذلك تم الانتهاء من القانون.

«الحوادث»: ما هي نقطة الخلاف؟

جرهوم: لعل اهمها مسالة التاكيد على طلب الترخيص لاعلان شرعية النشاط الحزبي، وهو ما تم التوصل اليه.

«الحوادث»: وما هي اهم ملامح قانون الاحزاب في اليمن؟

جرهوم: قانون الأحزاب ينص على مبادىء اساسية، منها عدم السماح لاحزاب تقام على اساس ديني او طائفي او قبلي كما يؤكد على عدم السماح باقامة تشكيلات عسكرية او ميليشيات، فهو يتضمن جملة ثوابت تنظم العمل الحزبي. والمشاركة السياسية على اسس تداول السلطة.

«الحوادث»: اشار المراقبون الى ان تاخير الميزانية هو مؤشر على خلافات داخل السلطة الحاكمة في اليمن؟

جرهوم: لقد اقرت الميزانية من الحكومة، وسلمت الى مجلس النواب. وفي جدول المجلس مناقشتها خلال شهر اذار (مارس) المقبل، حتى تستطلع راي اللجنة المالية الذي يعرض على المجلس اثناء مناقشتها. اما الحكومة فقد انتهت منها في نهاية العام الماضي، والواقع ان ما يثار في هذا المجال فيه قدر كبير من المبالغة، لان مساحة الديمقراطية المتاحة حالياً سمحت ببروز ما يجري داخل اليمن.

«الحوادث»: هل تنفي وجود خلافات ضمن التحالف الحاكم؟

جرهوم: شيء طبيعي ان تكون هناك تباينات في وجهات النظر واختلافات حول هذه القضية او تلك. فهذه احدى سنن الحياة، ومهمات ادارة دولة الوحدة معقدة. تخلق خلافات حتى في اطار الحزب الواحد، فما بالك في تحالف حزبين، ولكن آلية العمل المشترك تسمح باحتواء هذه الخلافات، وعدم خروجها عن السيطرة في النهاية.

«الحوادث»: الا تعتقد ان تعدد محاولات الاغتيال الاخيرة والكشف عن كميات من الاسلحة، هما في النهاية مؤشر على عدم استقرار في اليمن؟

جرهوم: الشعب اليمني اساساً شعب مسلح، يعتز بحمل السلاح وهذا امر ليس جديداً. بل يتم طبقاً للتقاليد اليمنية المعروفة، ومع ذلك فبين القضايا الرئيسية المطروحة في برنامج الحكومة في الفصل الاول من هذا العام، تقرير الامن الداخلي، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال قوانين حمل السلاح. وتكثيف التعاون بين الحكومة والقيادة السياسية ومختلف الفئات للقضاء على ظاهرة الثار، وهناك عدد من المبادرات الوطنية للوصول الى صلح وطني شامل بين القبائل وانهاء حالات الثار السابقة، وبالتالي وضع نظام تتبناه الحكومة لتامين عدم تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل، بالاضافة الى تفعيل دور اجهزة الامن، ودور القضاء والنيابة العامة في مواجهة القضايا التي تشكل مصدراً من مصادر الاخلال بالامن.

«الحوادث»: وماذا عن شكل انتهاء المرحلة الانتقالية التي طالت عما كان مقرراً لها؟

جرهوم: لقد توصلنا الى اتفاق خاص باستكمال المرحلة الانتقالية هذا العام، والتحضير لاول دورة انتخابية نيابية حرة ومباشرة، وهناك لجنة مشكلة من مجلس الوزراء وهي تقريباً الان في طور الانتهاء من مشروع الانتخابات، واللائحة الاجرائية لتنظيم دورة الانتخابات المقبلة. وعند الانتهاء منها، سيتم عرضها على القوى السياسية ومجلس النواب للمصادقة عليها.

القاهرة: أسامة عجاج

اليمن: المؤتمر والحزب الاشتراكي وضعا برنامج عمل للفترة

□ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ واصل اللقاء الموسع لرؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام وأمناء منظمات الحزب الاشتراكي في المحافظات اعماله في صنعاء. ويترأس جلسات اللقاء السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، رئيس لجنة التنسيق العليا بين حزبي المؤتمر والاشتراكي الحاكمين في اليمن.

ويذكر انه كان في مقدم المواضيع التي ناقشها اللقاء في يومه الثاني التعميم المشترك الذي اقترحته لجنة التنسيق العليا. ويتضمن التعميم طبيعة العلاقات بين الحزبين الحاكمين وبينهما واجهزة السلطة التنفيذية والدولة اضافة الى علاقاتهما مع المنظمات الشعبية والمهنية والابداعية، والاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى في البلاد. ويتوقع ان يختتم اللقاء اعماله باصدار «استخلاصات» ستكون بمثابة برنامج عمل للفترة المقبلة تسترشد بها منظمات الحزب الاشتراكي وفروع المؤتمر الشعبي «باتجاه تعزيز التنسيق المشترك بينهما لما فيه تعميق الممارسة الديموقراطية وحماية منجزات الوحدة اليمنية وصيانتها وتطوير العلاقات مع الاحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية الاخرى على قاعدة اهداف ومبادئ الثورة اليمنية والدستور وتعميق الوحدة الوطنية وتثبيت دولة النظام والقانون وخدمة قضايا التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعزيز الامن والاستقرار في ربوع الوطن».

علي صالح

وكان الرئيس علي عبدالله صالح تحدث في اليوم الاول من افتتاح الاجتماعات بصفة كونه الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ومما قال: «لا بد ان نقف الان وقفة جدية ومسؤولة امام كل السلبيات القائمة في الساحة الوطنية ونقوم ايضاً كل الايجابيات وهناك ايجابيات كبيرة وهناك ايضاً سلبيات من المؤسف انها تطغى على كل الايجابيات لان الناس يعتبرون الايجابيات من المسلمات بينما السلبيات تضخم وتطغى على كل شيء ايجابي». واضاف: «ان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي هما حالياً شريكان ويمسكان بالمفاصل

الاساسية للسلطة وعليهما تقع الان المسؤوليات، مسؤولية تبني كل القرارات التي تتخذها القيادة والحكومة من دون ان يرمي كل طرف الكرة في شباك الاخر، فالمسؤولية مشتركة بينهما ومع كل القوى السياسية الموجودة معنا الان في السلطة ولا يجوز ان نكون حكاماً ومسؤولين ومعارضين في الوقت نفسه».

واشار السيد علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني في كلمته الى «اهمية التنسيق والتفاهم والثقة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام». وقال ان «هذا اللقاء الموسع هو البداية الملموسة لتفعيل نشاط لجنة التنسيق وهو اللقاء الاول من نوعه لانه يضم القاعدة للتحالف بين المؤتمر والحزب اللذين يواجهان الكثير من المهمات اليومية. ولهذا يعتبر هذا اللقاء تجسيداً عملياً للنقاط التي اتفق عليها ونحن ندشن العام الاخير من الفترة الانتقالية». واشار الى انه «في نهاية العام الماضي كان هناك بعض اللغط والاشاعات وربما التململ تجاه المؤتمر والاشتراكي وصدقهما في التوجه للمرحلة الانتقالية (...) ان هذه الاجراءات تعزز تحالفهما وصدقيتهما للانتقال من شرعية الفترة الانتقالية الى شرعية الدستور».



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ شباط ١٩٩٢

اليمن : وضع آلية لحل خلافات الحزبين الحاكمين

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ علم امس في صنعاء ان قراراً صدر اواسط الاسبوع الاخير من كانون الثاني (يناير) الماضي عن مجلس الرئاسة اليمني بشأن تعزيز اسس التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وخلق الية لمعالجة اي خلافات بين الحزبين الحاكمين، والاتفاق على تنسيق العمل السياسي والحزبي والاداري خلال الاشهر الباقية من الفترة الانتقالية التي يفترض ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وانفردت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية بين صحف الحزبين الحاكمين والصحف الحكومية واجهزة الاعلام المرئية والمسموعة في كشف جوانب من القرار – الاتفاق وقالت انه «بيان مشترك» صدر عن الاجتماع الموسع للحزبين الذي اختتم اعماله ليل الثلثاء – الاربعاء الماضي.

ويتضمن قرار مجلس الرئاسة المتعلق بتعزيز اواصر التحالف بين الحزبين عدداً من المبادئ في مقدمها التزام الصحف الحزبية والرسمية الخط العام والامتناع عن المهاترات وتبادل الاساءة او التشهير باي من التنظيمين او بقيادتيهما. ولقطع دابر كل ذلك واتخاذ الاجراءات الرادعة تقرر تشكيل لجنة مختصة برئاسة وزير الاعلام.

ومنعا لمواقف تتباين مع السياسة الحزبية واجراءات السلطة المركزية تتخذها فروع التنظيمين في المحافظات، طلب منها الرجوع الى قياداتها العليا في المركز كلما تطلب الامر. وبشان احتواء الخلافات بين التنظيمين جرى التاكيد على حلها في اطار لجنة التنسيق المشترك على ان تشكل فروع لها في كل المحافظات والوحدات الادارية التي توجد فيها فروع للمؤتمر والاشتراكي.

اما الخلافات التي تنشأ بين الكتلتين البرلمانيتين والقيادات الحزبية في الوزارات، فاتفق على حلها في مجلس النواب عن طريق لجنة يرأسها رئيس المجلس وعضوية اثنين من الاشتراكي وثلاثة من المؤتمر، وعلى صعيد الوزارات من لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية اثنين من الحزب الاشتراكي وثلاثة من المؤتمر ايضا.

واتفق التنظيمان على عدم فتح ملفات المشاكل السياسية الخاصة بفترة ما قبل الوحدة، وحل قضايا السجناء السياسيين، ومشكلة رواتب اسر الشهداء والموظفين السابقين والعناصر السياسية وايجاد الحلول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــــــاة (اللندنية)

التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

للصعوبات التي تعاني منها المناطق التي تضررت من الصراعات السياسية قبل الوحدة.

وحض الحزبان مجلس الوزراء على ضرورة تقديم قانون الانتخابات وغيره من القوانين الى مجلس النواب لاجازتها في دورة شباط (فبراير). وتقديم خطة لاستكمال دمج القوات المسلحة الى مجلس الرئاسة في غضون اسبوع من الاتفاق. والانتهاء من اجازة القوانين الاخرى قبل انتهاء دورة اذار (مارس) لمجلس النواب.

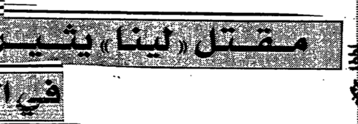
والزم القرار مجلس الوزراء اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب، وتشكيل اللجنة الخاصة بها في اسرع وقت والبدء بإجازة الاحزاب السياسية. ودعا القرار اجهزة الامن الى بذل اقصى الجهود لحماية المواطنين والكشف عن اعمال التخريب ومرتكبي اعمال الاغتيال خلال الفترة الماضية وعدم التهاون مع من يدعون الى العنف او يمارسونه.

كذلك دعا جهاز الامن السياسي الى تكثيف نشاطه لمكافحة اعمال التخريب الخارجي ضد الجمهورية على ان تحدد وظائف هذا الجهاز وصلاحياته في ظل التعددية السياسية والحزبية.

المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)
التاريخ : ١ يونيه ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مقتل «لينا» يثير قضية سياسية في اليمن

حديث في اوساط صنعاء عن مخطط للزنداني والترابي

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أدانت دوائر الحزب الاشتراكي اليمني حادث مقتل الفتاة لينا ابنة الدكتور مصطفى عبد الخالق نائب وزير الشؤون القانونية، ووصفت مرتكبي الحادث بأنهم «ايادي آثمة وجبانة»، تتضح «بالحقد الاسود»، وحملت «السلطة التشريعية والتنفيذية ابتداء من مجلس الرئاسة، وانتهاء بأقسام الشرطة والمباحث الجنائية ومكاتب الامن السياسي في انحاء الجمهورية مسؤولية ما وصلت اليه البلاد من تردٍ في الأمن والاستقرار.

جاء ذلك في مجموعة من المقالات حملتها صحيفة «الثوري» - التي يصدرها الحزب - حملت توقيعات كتابها. ويشير لاحد القياديين في التجمع. وأشارت انباء اخرى الى مقتل الشاب جلال عبد الله سعيد (٢٤ عاماً) اثناء التدريبات العسكرية في معسكر تدريب الوهط واوضحت ان اجهزة الأمن انتقلت الى موقع الحادث للتحقيق.

وافادت مصادر اخرى ان نشاط التدريبات العسكرية الذي ينظمه التجمع اليمني للاصلاح، يتم بتنسيق خاص بين الشيخ الزنداني والدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الاسلامية السودانية، واشارت المصادر الى ان الدكتور الترابي ونائبه علي عثمان قاما بزيارات متعددة الى اليمن.

بعض المراقبين الى ان صحيفة «الثوري» وغيرها من الصحف التي يحررها اعضاء في الحزب الاشتراكي اليمني، تريد ان تؤكد ان لينا ماتت مقتولة بيد عناصر معادية للحزب ولوالدها، وتتجاهل ما يقال عن وجود رسالة، كتبتها لينا قبل وفاتها تؤكد فيها انها ارادت وضع حد لحياتها، بسبب ما تعرضت له من المعاناة على يد والديها.

وقالت صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية - التي يصدرها المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، والمعروفة بولائها للحزب الاشتراكي اليمني - ان لديها معلومات تؤكد ان الضحية كانت قد اختطفت وبقيت محتجزة لدى المختطفين، الذين ارادوا ممارسة الضغوطات على والدها، لكنها لم تذكر اي تفاصيل محددة بشأن هذه المعلومات، بل واصلت حملتها ضد نشاط حزب التجمع اليمني للاصلاح في المحافظات الجنوبية.

وفي اطار الهجوم على حزب التجمع اليمني للاصلاح، كشفت «صوت العمال» عن ان معسكر التدريب الذي اقامه الحزب في مدينة الوهط بمحافظة لحج يضم قرابة اربعة الاف و٢٠٠٠ عضو من المنتمين الى المعاهد الدينية في مختلف انحاء اليمن، وأن بعض القياديين في الحزب ينظمون لهم برنامج محاضرات في فترة العطلة الدراسية، يشمل التدريب على استخدام الاسلحة النارية من المسدسات والبنادق الآلية والقنابل والرشاشات، إضافة الى السلاح الابيض والتدريب على الكاراتيه.

وقالت ان الشيخ عبد المجيد الزنداني افتتح المعسكر يوم السبت الماضي في ظل حراسة مكثفة، تضمنت سيارات عسكرية «مزودة بمختلف اجهزة الاتصال» رابطت على مداخل المعسكر. وقد افتتح الحزب معسكراً اخر في مديرية مودية بمحافظة ابين، داخل بستان حسين عثمان عشال،



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

«الدرهم» عملة اليمن الموحدة خلال سنوات

الأرياني ينفي الخلافات داخل القيادة

لندن : من عبد الله حموده

نفى وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني وجود خلافات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين يشتركان في حكم اليمن بعد الوحدة.

وأوضح ان الأمر لا يعدو تباينا في وجهات النظر بشان بعض التفاصيل، وانه لا «يرقى الى مستوى الاساسيات التي قامت عليها الدولة اليمنية الواحدة».

واشار الى عزم التنظيمين على المحافظة على تحالفهما في الفترة التالية للانتخابات المقبلة في نهاية الفترة الانتقالية، ودعوتهما الاحزاب الاخرى للمشاركة في هذا التحالف، وتوسيع قاعدته.

جاء ذلك في مقابلة خاصة اجرتها معه «الشرق الاوسط» عشية وصوله الى لندن، في زيارة رسمية بدعوة من وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد. وأشار الدكتور الارياني الى ان توحيد العملة النقدية سيستغرق بضع سنوات، إذ ستسحب الكميات المتداولة من الدينار الجنوبي اولاً، ويستبدل بها الريال اليمني الشمالي، ثم يسحب بعد ذلك الريال تدريجيا لتستبدل به العملة الجديدة الموحدة ، التي ستحمل اسم الدرهم، دون ان يخسر المواطن اليمني اي شيء من القيمة النقدية لما في حوزته.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

نص خطاب انتحار لينا بتوقيعها

الفتاة اليمنية اتهمت والديها بالاساءة لها وحرمت «الاشتراكي» من كسب سياسي

صنعاء: «الشرق الاوسط»

حصلت «الشرق الأوسط» على صورة من الرسالة التي تركتها الطالبة لينا مصطفى عبد الخالق قبل مقتلها، وانتقدت فيها والدها الذي يشغل منصب نائب وزير الشؤون القانونية الى جانب عضويته في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وقد وجهت لينا الرسالة الى والدها ووالدتها، وقالت لهما «لقد كنتم المسيئان لدي دائماً، وانني قد مللت الحياة معكم، فقد اتخذت قرار انتحاري، ولا داعي لأن أقول لكم اسباب اتخاذ هذا القرار، لأنكم غير جديران بان اكتب لكم رسالة كاملة».

وحملت الرسالة المؤرخة يوم ٢٥ يناير (كانون الثاني) الماضي توقيع لينا باسمها الحقيقي، وكذلك بلقب «أم الحارث» الذي أعطته لنفسها، مما يشير الى اعتزازها بهذا اللقب، بعد ان انضمت الى الجماعات الاصولية .

وفي الجزء الأخير من الرسالة اكدت لينا ـ التي كانت تبلغ من العمر ١٦ عاماً ـ «كتبتها وانا في كامل قواي العقلية والجسدية، وبمحض إرادتي»، ثم وقعت على الرسالة ببصمة أصبعها . وتشير مصادر يمنية مطلعة الى ان والدها تعرف على خطها.

وتبدد الرسالة اي احتمال بتعرض لينا للاختطاف من جانب خصوم سياسيين لوالدها، او محاولة أحد ممارسة ضغوط للابتزاز السياسي ضده أو ضد الحزب الاشتراكي اليمني، على النحو الذي تصوره دوائر الحزب وصحفه في الحملة التي تشنها منذ اكتشاف جثة لينا ـ بعد إطلاقها رصاصة على نفسها في القلب ـ في الشارع الذي يقع فيه منزل الشيخ عبد المجيد الزنداني في صنعاء، حيث تقول انباء شبه مؤكدة إنها قضت ايام اختفائها في ضيافة ابنته التي كانت صديقة لها.

موضوع الدرس — التاريخ / /

بسم الله الرحمن الرحيم

الى والدتي ووالدي

لقد كنتم المسيئان لدي دائماً. وانني قد
مللت الحياة معكم فقد اتخذت قرار انتحاري ولا داعي
لان اقول لكم اسباب اتخاذ هذا القرار لانكم غير جديرين
بان اكتب لكم رسالة كاملة. [illegible]
[illegible]
[illegible] قد تحققت الآن.

لينا
أم الحارث
٢٥ يناير ١٩٩٢م

كتبتها وانا في كامل
قواي العقلية والجسدية
وبمحض ارادتي ودون اي ضغط
من اي شخص [illegible] واني اتحمل ما فعلته
بنفسي ولا يتحمله غيري [illegible]
[illegible] والله على ما اقول شهيد.

نص خطاب لينا بخط يديها

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

الدكتور الارياني يتحدث لـ الشرق الاوسط عشية وصوله الى لندن

ضرورة إعادة صياغة النظام العربي لحماية سيادة الدول

تباين وجهات النظر لا يعني خلافا بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»

لندن: من عبد الله حموده

قبيل وصول الدكتور عبد الكريم الارياني وزير خارجية اليمن الى لندن غدا، في زيارة رسمية لبريطانيا تستغرق خمسة ايام، اجرت «الشرق الاوسط» اتصالات معه في صنعاء، طرحت معه فيها تساؤلات عديدة حول المعايير التي تحكم السياسة الخارجية اليمنية، والجهود التي تبذلها حاليا لاقرار السلام في القرن الافريقي واعادة صياغة النظام العربي، بما يحافظ على سيادة واستقلال الدول، و«تجنب الكوارث التي حلت بالمنطقة والعالم العربي» من جراء ازمة الخليج واحتلال الكويت.

وقد اكد الدكتور الارياني رؤية اليمن للقرن الافريقي على انه «عمق استراتيجي هام» تتفاعل صنعاء مع ما يجري فيه على الجانب الآخر من مضيق باب المندب ، ومن ثم تأتي الجهود اليمنية للتوفيق بين الاطراف المتصارعة في جيبوتي والصومال، ومحاولات تحقيق السلام والاستقرار هناك، في الوقت الذي تعمل فيه ايران على التقارب مع دول المنطقة.

وتطرق الحوار مع الدكتور الارياني الى الاوضاع الداخلية في اليمن، حيث صرح بأن «تباين وجهات النظر» حول بعض التفاصيل بين تنظيم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الشريكين في الحكم لا يصل الى درجة الخلاف التي يصورها البعض. واوضح ان قرار التحالف بين التنظيمين بعد الانتخابات المقبلة في اواخر العام الحالي يؤكد وجهة نظره، ولا يخل بالنظام الديمقراطي والتعددية، وفي ما يلي نص الحوار:

● ما هي طبيعة وابعاد نتائج الجهود اليمنية لاقرار السلام، وانهاء الحرب الأهلية في جيبوتي؟

- طلبت الاطراف المتنازعة في جيبوتي تدخل اليمن، والتوسط لحل المشاكل سلميا وفي يناير (كانون الثاني) الماضي زارنا وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسي الان فيفيان مرتين، وارسلنا وفدين الى جيبوتي، واستقبلنا بعض زعماء العفر في باريس وجيبوتي. ووساطتنا ترتكز على مبدأ اقرار الديمقراطية والتعددية الحزبية، واطلاق سراح السجناء السياسيين، وجلوس المعارضة مع السلطة للحوار، والدخول في تفاصيل تنفيذ مبادئ



المصدر : الشرق الاوسط ([illegible])

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٢

العيش في سلام، وقد قطعنا في ذلك شوطا، والآن نحن في مرحلة بحث كيفية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وقد وجدنا تفهما وتجاوبا من السلطة والمعارضة.

● هل هناك جهود مماثلة بشأن الحرب الاهلية في الصومال؟

وما هو موقفكم من الصراع الناشئ هناك؟

- بالنسبة للصومال حاولنا منذ البداية اقناع سياد بري باتخاذ سياسة اكثر قومية وعدلا، وطلب منا بري ايجاد حل يعيد للشعب الصومالي لحمته، فاتصلنا بكل الجهات المعارضة التي وصلت الى صنعاء، ومنها الحركة الصومالية القومية، وكان ذلك في اواخر عام ١٩٨٨.

ووضعنا اقتراحات تهدف الى معالجة وطنية شاملة، ولكن جهودنا فشلت نتيجة مداخلات جانبية اقليمية ، ولم نستطع التغلب عليها بحكم التزامنا، بمبدأ عدم الدخول كطرف في النزاعات.

وقد ايدنا مؤتمر المصالحة الصومالي في جيبوتي في الصيف الماضي، واستقبلنا السيد احمد محمد علي زعيم الشمال الصومالي، الذي اعلن استقلاله، وأوضحنا له أننا لن نؤيد اي انفصال، ولن نعترف الا بصومال واحد، ضمن اطار العدالة والمساواة والحرية، واليمن على استعداد لان تقوم بأي دور من شأنه ان يضمن للصوماليين الوحدة والعدالة والسلام والامن، في ظل صومال واحد.

● كيف تنظر اليمن ـ عبر البحر الاحمر ـ الى الصراع الدائر في القرن الافريقي؟ وما هي آثاره على المنطقة؟

- يعتبر القرن الافريقي بالنسبة لليمن عمقا استراتيجيا هاما والعلاقة بين اليمن والقرن هي علاقة تفاعل، بحيث ان ما يحدث هناك، يجد صداه في الجانب الآخر، نتيجة عوامل سياسية او اقتصادية او اجتماعية.

وقد اوضحنا لاخواننا من قادة القرن الافريقي، بأن السبب الرئيسي للمشاكل في تلك البلاد هو الغاء دور الشعوب في اتخاذ القرار، وان الحرية والديمقراطية والتعددية هي المخرج الوحيد من تلك المأساة.

● لماذا اتجهت اليمن الى تعزيز علاقاتها مع ايران في هذه المرحلة بالذات؟

وكيف ترى صنعاء اهداف طهران من وراء تطوير هذه العلاقات؟

- لا جديد في العلاقات اليمنية ـ الايرانية، فمنذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية اخذت العلاقات مداها الطبيعي، وكل ما يدور هو تعبير عن العلاقات الاخوية الاسلامية بين البلدين والشعبين والحرص على تعزيزها.

● ما هو مغزى تنظيم مناورات عسكرية ايرانية ـ سودانية ـ ارتيرية مشتركة في البحر الاحمر من وجهة النظر اليمنية؟ ولماذا شاركت اليمن فيها كمراقب؟

- تلقت اليمن الدعوة من الحكومة السودانية فقط، وحضرت المناورات كمراقب، بحكم العلاقات الاخوية اليمنية ـ السودانية.

● ما هي نتائج الزيارتين المتبادلتين بين مهدي كروبي رئيس البرلمان الايراني لصنعاء، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني الى طهران؟

- العلاقات البرلمانية هي تعبير عن العلاقات الرسمية على مستوى الحكومتين.

● ما هي اخر تطورات اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن؟

ومتى يتم تقديم مشروع الاتفاقية الى مجلس النواب اليمني للمصادقة عليه، في ضوء معارضة بعض الاحزاب والمنظمات السياسية في محافظة المهرة؟

- ظاهرة المعارضة حول مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطن هي اليوم جزء لا يتجزأ من حياة الناس، في ظل الحريات السياسية والتعددية الحزبية، ولذلك فلا بد لصانع القرار ان لا يتجاهلها، ولكنني اؤكد لك ان انهاء الترتيبات لتوقيع اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان الشقيقة لن يتاخر كثيرا، فبقدر ما يتمسك الجميع بحقهم في التعبير عن ارائهم بحرية تامة فإن الحوار والتفاهم يحظيان بنفس المستوى من التمسك بحل اي خلافات جزئية، تعترض مهمة كبيرة مثل ترسيم الحدود بين بلدين متجاورين.

● الى اي درجة تحققت عملية دمج مؤسسات وزارة الخارجية اليمنية بعد الوحدة؟ وهل ما تحقق في هذا الشأن افضل منه بالنسبة الى ما حدث على مستوى الوزارات الاخرى؟

ولماذا؟

- عملية دمج الوزارات، وما تبذله الخارجية من جهود في تحقيق ذلك هو جزء من جهود الدولة ككل، ولا شك ان مهمة الخارجية اسهل من غيرها من الوزارات، التي تنتشر فروعها في جميع انحاء الجمهورية.

● ما هي الجهود التي تبذلها اليمن لتعزيز موقفها على الصعيد الدولي وانهاء العزلة الحالية؟

- في حقيقة الامر لم تكن هناك عزلة بالمعنى المعروف، فقد استطاعت اليمن ـ بحكمتها وبفضل اهميتها وموقعها ـ ان تبقى على اتصالات ـ ولو على ادنى مستوى ـ في ذروة الازمة وبعدها، مع جميع الفرقاء، سواء في المنطقة او دوليا، ولكن بالاصح هناك شيء من الفتور والركود في العلاقات مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا شأنها، ان رغبت في استمرار هذا الفتور والركود في العلاقات.

ولكنا نعتقد أن بعض هذه الدول قد اخذت ـ خاصة بعد زوال الفترة العصيبة، وبعد ان خفت حدة الانفعالات والتهاب المشاعر بفعل الازمة ومضاعفاتها ـ تدرك اكثر فاكثر سلامة الموقف اليمني وموضوعيته، والذي يتلخص في رفض اليمن القاطع لاحتلال اراضي الغير بالقوة، مشفوعا بحرصها على تجنب الكوارث والمآسي التي حلت بالمنطقة والعالم العربي من جراء الازمة، وعلى كل لم يعد من المفيد الآن لاي طرف ان يكتفي بالتبرير، بانه كان على حق وصواب وان الآخرين على خطأ فالاهم من ذلك كله ان تعاد صياغة النظام العربي بصورة تمنع تكرار ما حدث.

اما بالنسبة للجهود التي تبذلها اليمن لتعزيز موقفها على الصعيد الدولي، فهي تنطلق اساسا من تكريس هذه الجهود في تعزيز وتعضيد الوضع الداخلي، وذلك بالعمل المتواصل في استكمال دمج مؤسسات الدولة اليمنية الموحدة، وترسيخ الخيار الديمقراطي كاسلوب ومنهج حضاري للحكم، وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخاب الحر المباشر، وكذلك العمل الدؤوب في مجال اكتشافات الثروة النفطية والمعدنية، والسعي باقصى ما يمكن من سرعة لاستثمارها في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات

، الامر الذي سيعمل ولا شك لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين خلال فترة وجيزة مرتقبة.

● ما هي الاهداف السياسية لزيارتكم الى لندن؟

- زيارتي الى لندن هي تلبية لدعوة من دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني، وفي الاساس تجيء ردا على زيارتين سبق أن قام بهما الى اليمن كل من وزير خارجية بريطانيا السابق جيفري هاو ، ووزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني السابق وليم ولد جريف.

وهذه الزيارة تعكس المدى الواسع والمتطور للعلاقات اليمنية ـ البريطانية، كما انها تهدف الى تعميق هذه العلاقات وتطويرها لما فيه مصلحة البلدين الصديقين، فهناك تعاون فني قائم بين البلدين، يشمل مجالات عدة، منها مجال التنقيب عن النفط، والتعاون في المجال الزراعي، وتطوير الثروة الحيوانية، وكذلك في مجالات الكهرباء والماء والتعليم والتدريب، وفي مجال البيئة. كما ان العلاقات التجارية تتوسع وتتنوع باضطراد.

ومن جانب اخر سوف تتم مشاورات سياسية بين البلدين، على ضوء التطورات والمستجدات، سواء على المستوى الاقليمي او الدولي.

● ما هي المعايير التي تحكم السياسة الخارجية اليمنية في المرحلة الراهنة؟

- تتلخص اهداف السياسة الخارجية اليمنية في العمل على تحقيق الامن والاستقرار في مناطق الجوار، وهي تتكون من دول الجزيرة العربية، ودول القرن الافريقي، لأن في ذلك ضماناً لامن واستقرار اليمن، بما يمكنها من التفرغ لعملية البناء والتطوير. ولا شك أن الوضع الدولي الجديد يضع على عاتق هذه الدول جميعها ـ واليمن واحدة منها ـ التمسك الكامل بمبادئ الاستقلال والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل اية مشكلة تنشا بينها ـ كدولة متجاورة ـ عن طريق الحوار والتفاهم المباشر.

وبما ان الجمهورية اليمنية عضو في جامعة الدول العربية، فإن عليها مسؤولية تشترك فيها مع بقية الدول الاعضاء، في العمل على اعادة صياغة العلاقات العربية، بصورة تحمي دولها من التعرض لأي عمل ينتهك سيادتها واستقلالها، ويكفل حل جميع المشاكل بين اعضائها بالطرق السلمية القائمة على الشرعية الدولية والحقوق القانونية، التي على اساسها تعود جسور الثقة والتعاون في ما بينها.

اما على المستوى الدولي، فإن السياسة الخارجية اليمنية تنشد التعاون المتكافئ والمثمر مع جميع الدول، التي تربطها بها علاقات دبلوماسية، كما تسعى ـ من خلال عضويتها في الامم المتحدة الى صيانة وحماية الامن والسلم الدوليين، والعمل على النزع الكامل لأسلحة الدمار الشامل، وتركيز الجهود على ازالة الفوارق الهائلة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

● الى اي حد نجحت جهود التوفيق بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الشريكين في الحكم في صنعاء؟ وما هي آثار الخلافات بين الحزبين على فعالية سياسات الحكومة، ولا سيما بالنسبة الى تلبية المطالب والاحتياجات الجماهيرية، وكذلك على عملية دمج المؤسسات؟

● اولا يلاحظ القارئ الحصيف انه ـ رغم ما تداولته بعض الصحف عن وجود خلافات بين الحزب والمؤتمر ـ لم يحدد احد ماهية الخلافات، ومدى اهميته، وذلك هو اكبر دليل على انه لم يكن خلافا حقيقيا، يرقى الى مستوى الاساسيات التي قامت عليها الدولة اليمنية الواحدة، وهي الوحدة والديمقراطية وحرية التعبير، وتحديد الفترة الانتقالية بسنتين ونصف، تليها انتخابات حرة ومباشرة.

اما تباين وجهات النظر في بعض التفاصيل حاضرا ومستقبلا، فلا يمكن تحويلها الى خلافات اساسية، ولا ادل على ذلك من ان الرد على تلك التهويلات والتهويشات قد تمثل في اعلان استمرار التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في المرحلة التي تلي الفترة الانتقالية، مع استعدادهما لاشراك اي حزب سياسي يرغب في الانضمام الى هذا التحالف بصفة طوعية، وذلك بالطبع امر شائع في كل الدول الديمقراطية، وربما انه لولا تلك الشائعات، لتاخر ذلك الاعلان حتى تستكمل تفاصيل التحالف، لكي لا يساء تفسيره، على اساس انه التفاف على الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق فانني حريص على التاكيد ان تحالف الحزب والمؤتمر لن يخل بالديمقراطية من قريب او بعيد، فذلك التحالف لن يختلف عن ما هو قائم مثلا في هولندا او في ايطاليا.

● لماذا لم يتم توحيد العملة النقدية اليمنية حتى الآن؟

- توحيد العملة التي كانت سائدة بين بلدين، او استبدالها في بلد واحد بعملة جديدة يمكن ان يتم خلال فترة زمنية قصيرة، يجبر خلالها كل مواطن على استبدال ما لديه، وبعد انتهاء التاريخ المحدد تصبح تلك العملة غير ذات قيمة. كما يمكن ان تتم نفس العملية خلال فترة زمنية غير محددة، بحيث تحل العملة الجديدة محل العملة القديمة، دون أن يفقد اي مواطن القيمة النقدية لما في حوزته، وذلك هو البديل الذي اتخذته حكومة الوحدة، ولكن الدينار ـ الذي كان سائدا في الشطر الجنوبي سابقا ـ سوف يسحب من الاسواق تدريجيا، نظرا الى ان كميته اقل بكثير من كمية الريال، الذي كان متداولا في الشطر الشمالي سابقاً.

وفي مرحلة لاحقة سوف تبدأ عملية سحب الريال، لتحل محله عملة جديدة تم الاتفاق على تسميتها بالدرهم، وذلك كله سوف يتم دون ان يخسر اي مواطن ما في حوزته من دنانير او ريالات، ومن الواضح ان هذه العملية سوف تستغرق عدة سنوات.



مطالباً بإجراءات تضمن سلامته

الأصبحي يؤجل عودته الى اليمن

صنعاء: «الشرق الاوسط»

علمت «الشرق الاوسط» من مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان الدكتور احمد محمد الاصبحي امين سر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام المشارك في الحكم في صنعاء، اتخذ قرارا بتاجيل عودته الى اليمن من العاصمة الاردنية ، بعد ان كان من المقرر ان يعود هذا الاسبوع.

وتقول المصادر ان الاصبحي ما زال مصراً على معرفة نتائج التحقيق في محاولة الاغتيال التي تعرض لها في شهر سبتمبر (ايلول) الماضي، وانه لن يقبل بالعودة، الا بعد ان يتم الكشف عن هوية اولئك الذين حاولوا اغتياله، والذين يقفون من ورائهم، لانه يخشى ان تتكرر المحاولة مرة اخرى. وترى بعض الدوائر السياسية ان اصابع الاتهام في حادث محاولة اغتيال الاصبحي تشير الى البعثيين اليمنيين، الذين يشعر بملاحقتهم له، ورغبتهم في التخلص منه، بعد ان قطع علاقته معهم نهائيا، خاصة انه اتخذ خلال الاشهر الاخيرة مواقف لم ترق لهم، في الوقت الذي يحاولون فيه إحكام سيطرتهم على اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من خلال الاصبحي و«الرفاق» الآخرين.

وتؤكد المصادر ان الدكتور الاصبحي - المتزوج من سيدة عراقية - رفض ان يكون اداة لتنفيذ سياسة حزب البعث، او السماح بتبني اي قرار لا يتمشى مع المصالح الوطنية العليا لليمن، او تطويع السياسة العامة للدولة بما يتمشى مع مواقف احد التيارات الحزبية.

وكان الاصبحي قد شغل عدة مناصب وزارية، من بينها وزير الصحة العامة في اليمن الشمالي سابقا، قبل ان يتفرغ للعمل السياسي قبل عدة سنوات، ويصبح امينا عاما للمؤتمر الشعبي، اضافة الى عضويته في المجلس الاستشاري. وقد تعرض لمحاولتي اغتيال، كانت آخرهما قبل خمسة اشهر، وغادر صنعاء على اثرها . وبينما كان يتلقى العلاج من الاصابات التي لحقت به في العاصمة الاردنية، انتشرت اخبار تفيد باختفائه، وسط تكهنات بانه تعرض للاختطاف الى بغداد والاحتجاز هناك، بسبب خروجه من حزب البعث، ولكن ثبت انه توجه الى طهران في زيارة لايران، ولم يذهب الى بغداد.

بدء حملة لازالة البناء العشوائي في المدينة

البيض يتحدث في عدن عن صعوبات المنطقة الحرة

☐ صنعاء
- من حسين محمد سعيد:

■ دعا السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، امس، الى جعل ١٩٩٢ سنة «الانتقال الى الديموقراطية» وتوسيع المشاركة «واختبار ارادتنا في التغلب على مشاكلنا» للانتقال باليمن الى مراحل افضل.

وحض نائب الرئيس اليمني، الذي كان وصل الى عدن صباح الجمعة الماضي في زيارة تفقدية والقى كلمة ظهر امس امام مسؤولي الجهاز التنفيذي في المحافظة، على «التواضع عند احتلال كرسي السلطة وعلى ترويض النفس على الديموقراطية وعلى الراي والراي الآخر».

وفي الاجتماع الذي حضره عدد من الوزراء من بينهم السيد محمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري (الذي تردد انه استقال من منصبه لكنه نفى صحة ذلك) وممثلو الاحزاب والتنظيمات السياسية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال كشف البيض «ان ثمة صعوبات تواجه اجراءات تحويل عدن الى منطقة حرة ولم تحل بالشكل المطلوب، كما لم تنفذ الخطوات التي اتفق عليها خلال زيارته السابقة للعاصمة الاقتصادية اواخر العام الماضي».

وعن البناء العشوائي الذي باتت تعاني منه عدن قال نائب رئيس مجلس الرئاسة ان «ثمة خشية من هذه الظاهرة الخطيرة التي هي ذات شقين: الاول يمس معاناة الناس واحساس بعضهم انهم ذاهبون الى مصير مجهول، لذلك فانهم يسعون الى الحصول على ماوى، وهؤلاء هم الذين نريد مساعدتهم استناداً الى النظام والقانون للحصول على قطعة ارض، اما الشق الآخر من القضية فيتمثل في اولئك الجشعين الذين يريدون امتلاك الارض بهدف الاتجار بها وبطرق غير قانونية وهو ما لا نقبل به». ورأى ان «خطورة مثل هذا السلوك هو انه يمس مدينة عدن وتاريخها وتراثها وعلينا ان نرد الاعتبار لهذه المدينة والى النظام والقانون فيها».

وحذر «من ارباك الحياة في عدن او تحويلها الى منطقة شعارها الفوضى والعشوائية»، مشدداً على «ضرورة التفكير في سبل معالجة المشاكل التي تعاني منها العاصمة الاقتصادية والتجارية، وعدم التردد في النقد المسؤول المقرون بالحلول».

الى ذلك بدأت امس في عدن حملة لازالة المباني التي اقيمت بشكل عشوائي. وكان وزير الاسكان والتخطيط الحضري شكا في المذكرة التي قدمها اواخر الشهر الماضي الى رئيس مجلس الوزراء من الاوضاع التي تسود عدن حالياً مؤكداً ان اعلان قرار تحويل المدينة الى منطقة حرة «كان دافعاً اساسياً لجهات متنفذة» للقيام بما وصفه «الهجمة» التي تتعرض لها عدن.

مجلس النواب اليمني قوّم المشاركة في المتعددة: على الحكومة العودة الى السلطة الاشتراعية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ ناقش مجلس النواب اليمني لمدة ثلاثة ايام مشاركة اليمن في المفاوضات المتعددة للسلام في الشرق الاوسط في موسكو، وبثت إذاعة صنعاء اهم نتائج النقاشات كالآتي:

«١- مشاركة الحكومة املتها تقديراتها للموقف الذي انطلقت منه، وكذا الاسس التي اعتقدتها في بلورة هذا الموقف وهي التزامها القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن الامم المتحدة كاساس لحل القضية الفلسطينية والنزاع في الشرق الاوسط ومشاركة الفلسطينيين في اي مؤتمر دولي لانهاء النزاع، الا انه كان الاولى بالحكومة، وهي تتخذ مثل هذا القرار المهم، ان تعود الى السلطة الاشتراعية لاخذ موافقتها بما يحمله ذلك من مضامين جديدة للسياسة الخارجية للحكومة التي وردت في بيانها المقدم الى المجلس في حزيران (يونيو) ١٩٩٠، وكذا برنامج الاصلاح والبناء المقدم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ واقرارهما من قبله.

٢- إن المجلس يقوم إيجاباً انسحاب الوفد اليمني من المشاركة للسبب الذي شرحه وزير الخارجية الا انه لا يبطل النظر في هذا الموضوع من الناحية المبدئية للمشاركة، التي تتصل بالاعتبار القائم على ان قرار المشاركة لا يخص الحكومة وحدها بقدر ما هو مسؤولية مشتركة للهيئات الدستورية كلها، ومن ثم فإن قرار الانسحاب من وجهة نظر المجلس ليس موقفا مشروطا بعامل المشاركة الفلسطينية وحده، اي انه يزول بزوال هذا الشرط، ولكنه تصحيح للموقف كله.

٣- من خلال تتبع المجلس للمفاوضات الثنائية والتعنت الاسرائيلي فإنه يرى ان مفاوضات المرحلة الثالثة لم تكن ذات قيمة في احلال عملية السلام في الشرق الاوسط الا اذا ابدت اسرائيل حرصا حقيقيا على اقامة السلام من خلال موقفها الايجابي من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وايقاف بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة واعلان استعدادها للانسحاب من الاراضي العربية التي تحتلها. ولذلك فإن المجلس يوجه الحكومة باخذ هذه المسائل بعين الاعتبار عند اي قرار للمشاركة في مفاوضات السلام وعليها العودة الى مجلس النواب»



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

- اضطرابات في اليمن

ودعوات لإسقاط علي صالح

عبد الله الأحمر يطالب بانتخابات وحكومة محايدة

صنعاء، عدن، لندن، دبي - «صوت الكويت»: دعت احزاب وشخصيات سياسية يمنية الى اسقاط نظام علي عبد الله صالح وانهاء حكم الحزبين، فيما طالب زعيم قبائل حاشد الشيخ عبد الله الاحمر في تصريح لـ «صوت الكويت» امس بتشكيل حكومة محايدة تحضر لانتخابات عامة قريبة. وقالت مصادر في صنعاء ان اكثر من ١٠ احزاب سياسية مرخص لها ولا تشارك في الحكم دعت الى انهاء سيطرة الحزبين الحاكمين (مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي) وتشكيل حكومة مستقلة موقتة تقوم بالتهيئة للانتخابات البرلمانية وانهاء الاوضاع الشاذة.

وقالت هذه المصادر ان شخصيات سياسية وزعماء قبائل وادباء كبارا وعسكريين من جميع مناطق اليمن انضموا لهذه الحملة التي واجهتها السلطات بتشديد المضايقة والارهاب امتدت الى معاقل القبائل في المدن الكبرى. واضافت ان صحف الحكومة تتستر على هذه الحملة وتتجاهل توسعها في محاولة لتغطية اعمال التضييق والارهاب والفساد في البلاد.

وابلغت هذه المصادر «صوت الكويت» ان توترا شديدا يسود المدن اليمنية الكبرى خاصة مدن عدن وتعز والحديدة وسيئون بسبب الانهيار الاقتصادي وتخبط السلطات في اجراءات متناقضة وانتشار الفساد في المرافق العامة، وقد حدثت تظاهرات شعبية وطلابية عديدة تعبيرا عن الاستياء من الحكم.

ومن جانبه دعا رئيس قبائل حاشد اليمنية الشيخ عبد الله الاحمر في اتصال هاتفي مع «صوت الكويت» امس الى انهاء حكومة الحزبين الرئيسيين واقامة حكومة موقتة في البلاد تتولى الاعداد للانتخابات البرلمانية، وقال «ان هذا الامر متفق عليه، ولن نسمح بتجاوزه».

وقال الشيخ الاحمر «ان المطلوب الان تشكيل سلطة محايدة من ذوي الكفاءات والنزاهة الادارية لكي يشعر الجميع بالثقة في النتائج». واضاف ان هناك «مشاكل محدودة» بين القبائل ونعمل على حلها بالطرق السلمية.

وجدد تأييده ودعمه للكويت مذكرا بادانته الحازمة للاحتلال العراقي، وقال «ان خيارنا هو في علاقات اخوية مع الكويت وجميع جيراننا».

الى ذلك اصدرت «رابطة اليمن الحرة» بيانا سياسيا وقعه وزير الخارجية الاسبق عبد الله الاصنج دعت فيه الى اطاحة «نظام الفساد والارتشاء والتآمر» في صنعاء، وقالت «اننا على يقين ان النظام اليمني بقيادة ديكتاتوره علي عبد الله صالح سيتمادى في غيه وتهديده لمصالح شعبنا العربي في اليمن وممارسة سياسته العدائية للاشقاء في الدول العربية المجاورة». وطالبت الرابطة بتشديد الحصار على النظام لتامين سقوطه ومجيء حكومة بديلة عنه.

وقالت «ان التآمر والتنسيق بين النظامين العراقي واليمني يستمران بلا توقف فيما تواصل صنعاء خرقها للحصار الدولي المضروب حول العراق» وطالبت «بالغاء كل القوانين والاوامر التي تقيد الحريات وتنهب الممتلكات في البلاد».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

مجلس الرئاسة اليمني يناقش دمج القوات المسلحة

التنسيق بين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي» على مستوى المحافظات لتعزيز برنامج الإصلاح

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تبدأ الحكومة اليمنية هذا الاسبوع وضع التوصيات، التي طرحها الاجتماع الموسع لمسؤولي فروع المؤتمر الشعبي العام وسكرتيري الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات الاسبوع الماضي، موضع التنفيذ، من خلال صياغتها في صورة اجراءات عملية بواسطة لجنة التنسيق العليا بين التنظيمين المتشاركين في الحكم في صنعاء، برئاسة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني.

وقد اكدت توصيات اللقاء الموسع الذي عقد يومي الاثنين والثلاثاء من الاسبوع الماضي على تعزيز علاقات التعاون بين وحدات التنظيمين على مستوى المحافظات والمديريات والمستويات الادنى وتشكيل لجان تنسيق فرعية هناك، تتكون من قيادات التنظيمين على كل مستوى اداري، لمعالجة القضايا السياسية والاعلامية، وحل المشكلات التي قد تنشأ، على ان تكتمل التشكيلات الجديدة في موعد اقصاه اخر شهر فبراير (شباط) الحالي.

وتقول دوائر يمنية مطلعة ان الراي يتجه الى توثيق الاتصال بين لجان التنسيق الفرعية واللجنة العليا لتنفيذ توجيهات القيادة، وبرنامج البناء والاصلاح الوطني. وفي هذا الاطار تواصل القيادة السياسية اليمنية الاسراع في عملية دمج القوات المسلحة، وكذلك مختلف مؤسسات الدولة، بعد ان تاخرت هذه العملية في المرحلة السابقة بسبب صعوبات لم تكن متوقعة.

ومن المتوقع ان يقدم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض خطة عاجلة الى مجلس الرئاسة في اجتماعه خلال الاسبوع المقبل، وطلب مصادقته عليها للبدء في التنفيذ على الفور، بسبب الدور المهم الذي تلعبه القوات المسلحة في اليمن الموحدة، ومضاعفة الجهد لدمج المؤسسات الاخرى ايضا قبل انتهاء الفترة الانتقالية في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

دعوة أجهزة الأمن اليمنية لتحمل مسؤولياتها

«الاشتراكي» يدين اغتيال ٣ آخرين من أعضائه

صنعاء: «الشرق الاوسط»

كشف بيان اصدرته سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني امس الاول، ولم تنشره وسائل الاعلام اليمنية، النقاب عن مقتل ثلاثة من اعضاء الحزب في مدينة رداع في محافظة البيضاء يوم الاحد الماضي.

ولم يذكر البيان اية تفاصيل حول ظروف مقتلهم لكنه وصف الحادث بأنه «اغتيال بشع».

ونعى البيان «استشهاد المناضلين محمد عامر زيد وعبد الله احمد عبد ربه واحمد ياسين سيف الله».

واشارت اللجنة المركزية للحزب الى ان هذا الحادث لم يكن الاول من نوعه، «فقد اغتيل اعضاء آخرون خلال الفترة الماضية وضربت مقرات منظمات الحزب الاشتراكي، وذلك عندما قتل نعمان قاسم حسن وآخرون في مدينة اب في ديسمبر (كانون الاول) الماضي وضرب مقر منظمة الحزب في مدينة عمران في يناير (كانون الثاني) وغيرها من المناطق اليمنية».

وقال البيان «ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي اتخذ من الديمقراطية خيارا لا رجعة عنه وارتبط هذا الخيار بتحقيق الوحدة يرى ان تعرض اعضاء في صفوفه للاغتيال، وضرب مقرات منظماته الحزبية، محاولات لدفع الحزب للانجرار لمثل هذه الاساليب التي لا تخدم الوطن، بل هي عودة لتكرار مآسي الماضي، واستمرار دوامة العنف التي اوقفتها وحدة الوطن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠».

وطالب بيان اللجنة المركزية للحزب المشارك في الحكم اجهزة الامن «بتحمل مسؤولياتها في تثبيت الامن العام، وحماية حياة الناس من خطر كل من تسول له نفسه المساس بهذا الوطن». كما دعا كل اعضاء الحزب الى «تفهم الاهداف الحقيقية لهذه الحوادث، وان يستمروا في نضالهم بالتشبث بالديمقراطية والدفاع عنها».

وترى دوائر يمنية ان هناك بعض عناصر متشددة، داخل الحزب الاشتراكي اليمني، تعمل على اثارة الراي العام، والتسبب في حالة من القلق والتوتر، والايحاء بان حالة الامن والاستقرار غير مستتبة، وذلك لإلقاء اللوم على النظام القائم، متجاهلين أن الحزب الاشتراكي اليمني شريك اساسي في الحكم منذ اعلان الوحدة.

وتقول هذه الدوائر «ان هذه العناصر في سبيل نجاحها في تحقيق اهدافها، لا تتردد حتى في افتعال الاحداث، او التسبب في حدوثها، لكي يتسنى لها الانقضاض على اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اولا، والتخلص من العناصر المعتدلة فيه، وبالتالي محاولة احتكار السلطة او على الاقل القيام بدور اساسي في شؤون البلاد». وهو الأمر الذي يحذر منه البعض، ويرى انه لا بد من وضع حد لهذه الحوادث، بالكشف عن مرتكبيها، واعلان نتائج التحقيق، وتعرية من يقفون وراءها، لكي تتضح الرؤية تماما، ولا تكون هناك فرصة لمن يريد ان يلقي اللوم على خصومه، لمجرد انهم خصومه فقط



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العطاس يؤكد نية رسم الحدود مع سلطنة عمان

وفد شعبي يمني يضم الاحمر يستعد لجولة خليجية تشمل الكويت

□ صنعاء
من عبدالرحمن الحيدري
وحسين محمد سعيد:

■ صرح السيد عبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) لـ «الحياة» امس ان وفداً شعبياً يمنياً يضم نحو ثلاثين شخصاً يعد الترتيبات للقيام بجولة في دول الخليج تشمل الكويت الا انه اوضح ان هذه الترتيبات لم تستكمل بعد.

ويتكون الوفد من الشيخ عبدالرحمن بن حسين الاحمر رئيس حزب الاصلاح عضو المجلس الاستشاري والسيد الجفري والسيد يحيى مصلح عضو مجلس النواب ومجموعة من اعضاء مجلس النواب وعلماء الدين ورجال القبائل والمنظمات السياسية المختلفة.

وقال الجفري ان الهدف من الزيارة «تلطيف الاجواء بين اليمن ودول الخليج والجزيرة تمهيداً لاعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي السابق لايمان الجميع بان دول المنطقة وشعوبها تربطهم من العلاقات التاريخية والمصيرية ما لا تستطيع اي خلافات النيل منها».

واضاف: «لسنا ذاهبين بمعزل عن الدولة، وفي الوقت نفسه لا نمثلها في تلك الجولة، كما اننا لن نقوم بهذه الزيارة الا بقبول من دول المنطقة التي سنزورها، وبعد التأكد من توافر اسباب النجاح لهذه الزيارة ولن نقوم بها الا بعدما نحصل على المباركة من دولتنا لتلك المساعي الخيرة التي لا تستهدف اي مكاسب شخصية او حزبية لاي من اعضاء الوفد وانما تستهدف المصلحة العليا لليمن والمنطقة العربية» واكد: «نحن على ثقة ان الجميع سيعملون على تهيئة الظروف لنجاح هذا الوفد الشعبي الكبير في مهمته».

الحدود مع عُمان

على صعيد آخر، نفى السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان تكون معالجة قضية الحدود بين بلاده وسلطنة عمان ادت كما يروّج الى «اي تنازل من جانبنا او من جانب عمان». واتهم في تصريح

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٢

لصحيفة «الشرارة» الاسبوعية الصادرة في مدينة المكلا في محافظة حضرموت الجنوبية الشرقية، من وصفهم بـ «الدوائر المعادية» بترويج مزاعم مفادها ان «اليمن تستخدم ابناءها في المهرة لمزيد من الضغط على العمانيين للتنازل».
وقال: «هذا كله غير صحيح والاتفاق الاولي على تثبيت الخطوط (الحدودية) ستكون نتيجته استعادة اليمن اراضي تصل مساحتها الى خمسة الاف كيلومتر مربع، وتضم مناطق رئيسية مثل: شحن ورملة شعيث وجديلة ووادي شوطح ووادي ميتن».

وشدد على ان بلاده «تعالج القضية الآن (...) بينها وبين دولة ذات سيادة هي سلطنة عمان، على اساس انها بين بلدين وليست قضية حدود بين قبائل (...) ووصلنا الى إتفاقات جديدة (...) تحفظ لكل بلد حقوقه (...) وهناك معالم بارزة ورئيسية في قضية الحدود (...) تداولتها كل المحاولات والاتفاقات السابقة».

ورداً على ما يقال بخصوص ان الترسيم سيؤول اراضي يمنية الى سلطنة عمان اكد انسحاب العمانيين من «خمسة الاف كيلومتر» وقال: «ان الذين يرددون اننا تنازلنا عن ١٨ الف كيلومتر او عن ٣٦ الف كيلومتر يخطئون، ونقول ان هناك من يحاول اعاقة الترسيم بهدف عدم تمكين اليمن من معالجة اي مشكلة من مشاكله الرئيسية وابقاء الوضع للطامعين والحالمين بتوجيه ضربة للوحدة الصامدة على حاله».

وفي معرض تقويم علاقات بلاده بسلطنة عمان قال العطاس ان «ترسيم الحدود سيفتح آفاقاً اوسع للعلاقات مع عمان لاننا حريصون جداً ونحن نرسم الحدود على ان نرسي قواعد للتعاون بشكل لا يتحول الترسيم الى حواجز بين الشعبين بل الى مجالات للتعاون المشترك ولحماية مصالح المواطنين على الطرفين (...) ونحن نريد تاسيس علاقة جديدة وايجاد مناخات للعمل والتعاون المشترك (...) بالذات في جانب الاستثمارات وهناك مناطق ربما تقوم فيها اعمال مشتركة لان الثروات النفطية والمعدنية لا تعترف بالحدود السياسية ونحن ندرس انشاء اعمال مشتركة في المستقبل. وانا اؤكد ان كل الكلام الذي يقال ليس له اساس من الصحة، ولقد اوضحنا عدم صحة ما يقال للجميع، وقمت شخصياً بزيارة الى منطقة حبروت (قبل اسبوعين) وسرت على خط الحدود كله. كما عقدنا لقاءات مع الاحزاب والتنظيمات السياسية بناء على طلبها واوضحنا كل الامور امامها».



المصدر : المسلمون

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

«لينــــا» اليمــــنية ومســـدس «الـــزندانى»

«لينا» نموذج للفتاة الصالحة التى تعرضت لارهاب الأب

تحقيق :
شريف قنديل
فراج اسماعيل

اهتز المجتمع اليمنى عقب حادث الفتاة «لينا» التى اطلقت النار على نفسها بمسدس «الشيخ عبدالمجيد الزندانى». انهالت الاتهامات، وتوزعت.. تارة على «الفتاة» وتارة على «الشيخ»، وفى زحام الشائعات إختفى المجرم الحقيقى!

التحقيق التالى يكشف الحقيقة كاملة من خلال عدة اتصالات هاتفية اجرتها «المسلمون»..

من هى لينا؟

يقول الشيخ عبدالمجيد الزندانى الداعية المعروف: هذه الفتاة هى ابنة واحد من كبار الزعماء الاشتراكيين جاءت ملتجئة الينا فارّة بدينها لما تتعرض له من فتنة كما قالت بنفسها.

فرت بدينها بعد ان تعرضت لضغط من ابيها وامها اللذين أرادا سلب دينها، فآويناها واتصلنا بنائب وزير العدل وهو شخص نطمئن إليه كثيرا وهو احمد الحجرى الذى اتصل بابيها وقال له: ابنتك اتصلت بى هاتفيا وتقول انها تريد ان تتزوج!

ويضيف الشيخ الزندانى: لقد اتضح لنا انه لا يوجد طريق للانقاذ وخلاص الفتاة من ابيها سوى ان تتزوج. فاجاب الوالد على نائب وزير العدل بانه سيقتلها ويقتل من سيتزوج بها.

آواها فى بيته

ويقول الشيخ الزندانى: كنت فى جولة فى داخل البلاد للدعوة الى الله فخشيت ان تبقى الفتاة فى البيت فطلبت ان تذهب للاخ عبدالرحمن العماد عضو مجلس النواب وهو شخصية إسلامية بارزة فآواها فى بيته.

كانت تتردد بين بيتنا وبيته وعندما علمت ان اسرتى ستسافر الى «الحديدة» طلبت من الاخ عبدالرحمن ان تأتى لتوديعنا وكان قد ابلغها ان والدها يهدد بقتلها اذا اصرت على مسالة الزواج! وصلت الفتاة إلى بيتنا لتودع الاسرة، فباتت عندنا وانا غائب حيث كنت فى جولة دعوية فى مناطق الجنوب. وكتبت الفتاة رسالة بخط يدها ووضعت بصمتها عليها حتى لا يكذب الناس ما كتبته وجاء فى رسالتها إلى امها وابيها مايلى:

«بسم الله الرحمن الرحيم

إلى والدتى ووالدى.

لقد كنتم تسيئان لى دائما، ولاننى قد مللت الحياة معكم فقد اتخذت قرار انتحارى ولا داعى لان اقول لكم اسباب اتخاذ هذا القرار لانكم غير جديرين بان اكتب لكم رسالة كاملة. ولكن يكفينى ان اقول بانكم سعيتم جاهدين لنزع دينى منى فعسى ان تكون امنيتكم قد تحققت الآن.

«لينا»

ثم اردفت الفتاة بعد التوقيع عليها قائلة: كتبتها وانا فى كامل قواى العقلية والجسدية وبمحض ارادتى ودون اى ضغط من اى شخص واننى اتحمل ما فعلته بنفسى ولا يتحمله غيرى او من كان على صلة بى والله على ما اقول شهيد».

رسائل أخرى من «لينا»

ثم وجهت «لينا» رسالة اخرى الى ابنة الشيخ الزندانى ورسالة الى اختها ووقعت عليهما بعبارات مؤثرة جدا.

لقد كانت «لينا» تقوم الليل وتصوم النهار، وكان لا يرى على وجهها إلا التقوى، وكانت غضة اللسان طيبة القلب.

كما كانت نموذجا للفتاة الصالحة حتى قبل ان تتعرف على اسرة الداعية الشيخ عبدالمجيد الزندانى، لقد ظلت تقاوم ما تراه فى بيتها من عوج منذ ان كان عمرها ٨ سنوات. كانت تتحمل وتصبر وتدعو وتبتهل الى الله ان ينقذها مما هى فيه.

ويمضى الشيخ الزندانى قائلا: وبعد ان فرغت «لينا» من كتابة رسائلها لمحت مسدسا كان عندنا فى البيت. والسلاح فى المنزل شيء عادى جدا فى معظم البيوت اليمنية وهو سلاح مرخص وهو من ضرورات الرجال فى بلادنا ثم انها عادة يمنية معروفة.

قالت «لينا» لابنتى: لقد وجدت حلا لمشكلتى هو خير من حلول المشايخ - كانت تقصد محاولات الخروج من المشكلة بصورة شرعية حكيمة - فضحكت ابنتى وطلبت منها



المصدر : المحروسة القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

ان تستغفر الله، فاستغفرت الفتاة قائلة: اتضحكين؟.

خافت الفتنة ايضا بعد موتها

خرجت «لينا» من غرفتها فجرا فتوضأت وأدت صلاة الفجر وانسابت دموعها وهى تدعو وتبتهل الى الله عز وجل.

وفى الصباح أخذت المسدس وخرجت من المنزل الى «حوش» يبعد عن بيتنا بقليل، ثم خلعت «قفاز» يدها مع انها لا تخلعه مطلقا. لقد فعلت «لينا» ذلك حتى تمسك المسدس باصابعها وبالتالى تظهر بصمات يدها عليه فلا تحدث فتنة بعد موتها.

لقد كانت «لينا» حريصة على اتقاء الفتنة لآخر لحظة من عمرها!

ثم وجهت المسدس الى صدرها، وادرك الأطباء الذين فحصوها فور حدوث الحادث ان الطلقة خرجت من يدها الى صدرها بما لا يدع مجالا للشك. ثم تأكد الاطباء من شيء اخر مهم للغاية وهو بكارة «لينا» فأكدوا عذريتها.

عندنا تفاصيل كثيرة

ويصمت الشيخ الزندانى قليلا ثم يضيف بألم: لقد كنا نحب ان نستر الأمر لأن اشاعة امور الشر لا تليق وحتى الآن فإننا نكرر: نحن مازلنا نستر كثيرا من التفاصيل انطلاقا من ان نشرها يمنعنا عنه ادب الإسلام، لكننا اذا اضطررنا لذلك فسوف نلجأ لـ«المسلمون» باعتبارها جريدة المسلمين الدولية كذلك فإننا سنحتفظ برسائل «لينا» الى ابنتى والى اختها، وفى حال نشرها فلن ننشرها سوى فى «المسلمون».

أردنا الصمت والستر فأبت الاصابع اليسارية والعلمانية إلا ان تثير الغبار وتحول الاتهام عن المتهم الحقيقى وعن الاسباب الحقيقية للحادث التى تعبر باختصار عن انهيار فى القيم والفضائل والأخلاق؟

انهم يكذبون ويختلقون الاكاذيب ونحن نعجب من اولئك الذين انخدعوا بهم.

لماذا أحمل سلاحا؟

قالوا: كيف يحمل الشيخ الزندانى سلاحا؟ واقول لهم: نحن فى بلادنا مسلحون وفى كل منزل يمنى يوجد مسدس ثم انه مسدس مشهور والشخصيات الهامة فى بلادنا لابد ان تحمل سلاحا او يمضى معها من يحمل سلاحا.

قالوا: اننا ارهابيون!

ونقول لهم: هل قتلنا أحدا؟ هل ضربنا أحدا؟ هل نهبنا أحدا؟ هل الكلمة والدعوة بالحسنى ارهاب؟

ونقول لهم أيضا: القتل عندكم ليس ارهابا والسحل عندكم ليس ارهابا والشنق عندكم ليس ارهابا والزج بالناس فى المعتقلات واذلالهم ليس ارهابا، اما الكلمة بالحسنى والنهى عن المنكر والأمر بالمعروف فهو الارهاب عندكم!

وقالوا اشياء أخرى كثيرة لا اريد ان اعلق عليها تجنبا للفتنة.

وسألت «المسلمون» عبدالوهاب الانسى الامين العام للتجمع اليمنى للاصلاح عن تعليقه حول حادث «لينا» وما اثير عن وجود معسكرات للارهاب فى اليمن يديرها قادة العمل الإسلامى فقال: لا أريد الخوض فى موضوع «لينا» لسبب واحد اتفقنا عليه فى التجمع وهو ان الخوض فى الموضوع لن يفيد المجتمع بقدر ما يثير الاشمئزاز، لكننا عند الضرورة سنضطر لكشف ما لدينا من تفاصيل حماية للمجتمع من الوشايات الكاذبة.

لقد كان فى مقدورنا ان نستغل هذا الحادث سياسيا لتعرية اولئك الذين تجردوا من ابسط معانى الانسانية خاصة وان لدينا صحفنا المنتشرة والتى يقبل عليها اليمنيون جميعا. لكننا لم نشر الى ذلك من قريب أو بعيد حتى الآن.. وكان بإمكاننا كذلك ان نرد على الصحف اليمنية اليسارية والعلمانية لكننا آثرنا الصمت تجنبا للفتنة.

المذنب الأكبر

هذه هى قصة «لينا» بكل تفاصيلها وهى مأساة اخرى جديدة أن تضاف الى مأساة الفتاة «نادية» التى نشرتها «المسلمون» من قبل فكلاهما مذنبة لكنهما ضحية لمذنب اكبر.

ذنب «لينا» الوحيد انها انتحرت واختارت قتل نفسها طريقا للخلاص وهو امر ينهى عنه الشرع ويجرمه.. وذنب نادية انها وقعت ضحية للذئب الرفيق الاشتراكى.

كلاهما مذنبة لكن المذنب الاكبر هو ذلك المتسبب فى انهيار القيم والأخلاق.

المذنب الأكبر هم اولئك الذين يريدون تجريد شعب عربى مسلم من عقيدته وهويته.

والمذنب الأكبر هو الذى يصر على التمسك بمبادىء وافكار هجرها اصحابها واعترفوا بفشلها وبانها السبب الرئيسى فى خراب البيوت!

لكن خراب البيوت مستمر والمخربون مستمرون فى تخريبهم واذا فكرت يوما فى التحدث عنهم والاشارة اليهم سيقولون لك: انت ارهابى! تماما مثلما فعلوا مع الشيخ الزندانى.■



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب اليمنية تتهم الحكومة بالتلكؤ في إعداد مشروع قانون الانتخابات

صنعاء: «الشرق الأوسط»

انهى مجلس النواب اليمني فترة اجتماعاته الأولى من دور الانعقاد السنوي الثالث أمس الأول، دون ان يتلقى مشروع قانون الانتخابات من الحكومة، لمناقشته وإقراره، بعد اجراء التعديلات عليه.

وترى دوائر يمنية إن تاخر الحكومة في هذا الشأن يعتبر نوعاً من المماطلة، خلافاً لتوجيهات مجلس الرئاسة، الذي طلب الانتهاء من إعداد مشروع القانون، وتقديمه الى البرلمان في دورة شهر فبراير (شباط) الحالي. وعلى الرغم من ان مجلس النواب وافق على بدء فترة انعقاده المقبلة يوم الثلاثاء ١٨ فبراير الحالي، على ان تنتهي يوم السبت الموافق ٢٩ فبراير، مما يعني ان الحكومة قد تتمكن من تقديم المشروع خلال هذه الفترة، فإن المصادر اليمنية ترى استحالة توافر الفرصة أمام مجلس النواب لمناقشة المشروع وإقراره خلال هذا الشهر.

وهناك احتمال بالا يعقد مجلس النواب جلساته خلال شهر رمضان المقبل، مما يعني تاخيراً إضافياً في انجاز التشريعات.

وهناك من يتفق مع تاجيل الحكومة تقديم مشروع قانون الانتخابات، على اساس ان هذا المشروع يحتاج الى التشاور مع الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم، وهي مسالة مرتبطة بنتائج أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية، التي سيشارك فيها ممثلون عن الحزبين الحاكمين وعدد من الأحزاب الأخرى، والتي تتضمن مهامها التحضير للمؤتمر الوطني للاحزاب، وإعداد مشروع «ميثاق شرف وطني» بين الأحزاب، ويطالب بعض أعضائها بان يكون للأحزاب والتنظيمات السياسية جميعاً الحق في المشاركة في إعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

الارياني يلتقي هيرد وتشديد على "العلاقات التاريخية"

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ اجرى وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد ونظيره اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني محادثات في لندن امس ركزت على اوضاع الشرق الاوسط و«ضرورة تخفيف حدة التوتر» في هذه المنطقة.

وشدد هيرد على «التزام العراق قرارات مجلس الامن وعدم اخلاله بها في اي شكل»، معرباً عن قلقه ازاء الاوضاع في السودان، وجدد رغبة بلاده في «ان تمتثل ليبيا لقرار المجلس الرقم ٧٣١» الذي يطالبها باستجابة المطالب الغربية في قضية لوكربي والتعاون مع التحقيقات بتفجير طائرة «يوتا» الفرنسية.

ووصفت ناطقة باسم وزارة الخارجية البريطانية المحادثات بانها «ودية وبناءة»، موضحة ان الوزيرين ناقشا عملية السلام في الشرق الاوسط واوضاع منطقة القرن الافريقي، وسبل تطوير العلاقات الثنائية. وزادت انهما عرضا المساعدات التقنية البريطانية لليمن، مؤكدة ان زيارة الارياني لبريطانيا تكتسب اهمية خاصة اذ «تسعى الى احياء العلاقات الودية التاريخية بين بريطانيا واليمن».

والتقى الارياني امس ايضاً وزير الصحة وليام ولدغريف، وكان اجتمع اول من امس مع وزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ ووزير الخارجية السابق جيفري هاو ورئيس اللجنة البريطانية - اليمنية روبرت ادلي.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ - ١٩٩٢

نائب الرئيس اليمني يتابع زيارته لعدن

البيض يدعو الى الاسراع في انجاز المرحلة الانتقالية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ حض السيد علي سالم البيض نائب رئيس هيئة مجلس الرئاسة اليمني على «تسريع الخطى» لانجاز ما تبقى من مهمات الفترة الانتقالية في البلاد في الموعد المحدد. ومعروف ان اهم ما يفترض انجازه قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل هو الانتهاء من دمج الجيش وصدور قانون التقسيم الاداري الذي ستجري الانتخابات العامة على اساسه.

وشدد البيض الذي كان يتحدث الى اعضاء لجنة منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في مدينة عدن العاصمة الاقتصادية للبلاد على «اهمية اتخاذ الاجراءات العملية لتعزيز التحالفات السياسية بين الاحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية واشاعة الديموقراطية ومعالجة الاوضاع الاقتصادية وتعزيز الامن والاستقرار في ربوع الجمهورية اليمنية».

وعرض المهمات الماثلة امام دولة الوحدة «التي يناضل الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام (الحزبان الحاكمان) من اجل تنفيذها مع بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية».

وقال: «ان اولى هذه المهمات تتمثل في استكمال بناء دولة الوحدة وتحديثها وتعزيز نهجها الديموقراطي».

وطالب اعضاء الحزب بـ «الا يترددوا في تقديم كل ما من شأنه ان يساهم في انجاز تلك المهمات الكبيرة وان يجعلوا من قضية الشعب قضية للحزب». وقال: «ان الحزب الاشتراكي هو حزب القضايا والمهمات الكبيرة... حزب الوحدة والديموقراطية والاصلاح (...)».

وناشد الاعضاء ان «يكونوا السباقين في التجديد وتعزيز صلات الحياة مع المواطنين باساليب جديدة للعمل معهم».

وفي عدن («الحياة») قالت مصادر سياسية ان الزيارة التي يقوم بها البيض للعاصمة الاقتصادية تستهدف اولا الاطلاع على وضع المدينة التي عانت كثيراً بسبب انتقال النشاط السياسي الى صنعاء اثر قيام الوحدة. واكدت هذه المصادر ان اهم مشكلة سعى البيض الى احتوائها هي تلك الناجمة عن البناء العشوائي في المدينة وهي ادت الى تقديم وزير الاسكان السيد محمد احمد سلمان استقالته التي ما لبث ان عاد عنها.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

وزير الإسكان اليمني في حديث لـ «الشرق الأوسط» من عدن

الصحف فسرت مذكرتي إلى الحكومة على أنها استقالة

نعد لبناء ١٤ ألف مسكن وتسهيلات للمنطقة الحرة

عدن: من لطفي شطارة

يعد محمد احمد سلمان من قلائل الوزراء في اليمن، الذين يمتازون بالصراحة والمجاهرة، ويطرحون الاخطاء بمسمياتها. رغم الشائعات التي تحوم حوله، بشأن مسؤوليته عن التهديد الذي أصاب عدن من خطر البناء العشوائي وتوزيع اراض على غير أبناء المدينة

وصراحة سلمان ـ كما يقول بعض المتابعين لاخباره ـ كانت سببا في إبعاده من وزارة الاسكان في جنوب اليمن قبل الوحدة، وتعيينه سفيراً في العراق، بينما تحمل عدد من رفاقه في الحزب الاشتراكي اليمني ـ الذي كان يحكم الشطر الجنوبي ـ مسؤولية ما كان يكبل وزارته من مشاكل وعاد سلمان اليوم الى واجهة الاحداث في اليمن، عندما قدم مذكرته المشهورة ـ التي نشرتها بعض الصحف المحلية ـ الى رئيس الوزراء، محذرا فيها السلطة اليمنية مما يدور في عدن، من استيلاء على الاراضي، بسبب البناء العشوائي

وقد رحب سلمان باجراء أول حوار صحافي مع «الشرق الاوسط»، لتاكيد نفيه لما تناقلته وكالات الانباء عن استقالته، والتطرق الى مناقشة قضايا الاسكان في اليمن، والموقف الخاص في عدن، وفي ما يلي نص الحوار:

● **اشارت بعض وكالات الانباء عن تقديم استقالتكم، نظرا لعدم تجاوب الجهات التنفيذية في عدن مع قرار مجلس الوزراء بازالة البناء العشوائي، فما هي حقيقة ذلك؟**

ـ بعثنا رسالة واضحة الى مجلس الوزراء، ونشرت في بعض الصحف، حول موقفنا مما جرى في الفترة الماضية، من تدهور حقيقي للالتزام بالنظام والقانون، في ما يتعلق بالأراضي والبناء، والهجمة على البناء العشوائي.

وموقفنا واضح وحددناه في تلك الرسالة، ولكن كيف فسرت بانها استقالة، هذا يعود لكل صحيفة، وتقييمها للمذكرة، التي لم تشر الى ذلك، ومن ثم جاء نائب الرئيس الى عدن، مكلفا من مجلس الرئاسة بمعالجة هذه الاوضاع، ونحن بصدد معالجتها مع نائب الرئيس.

● **رفضت بعض الاحزاب السياسية ما وصف بانزال الجيش وقوات الأمن لهدم البناء العشوائي في عدن، فلماذا لجأت بعض الجهات التنفيذية الى هذا الخيار؟**

ـ أعتقد أن الامن والاستقرار مطلوبان في أي بلد تقوده انظمة شرعية ممثلة بالامن والقضاء والنيابة العامة، وقد لجأنا الى تكثيف الجهد في اطار النظام والقانون، عبر الاجهزة القضائية والامنية والشرطوية، وهناك بعض المخالفين من المنتسبين للقوات المسلحة، فاستعنا بالقوات المسلحة ايضا، لمعرفة حقيقة انتمائهم لها، وقد تم التعامل معهم في الأطار المدني، وفقا للنظام والقانون.

● **هل يعني ذلك انه لن يستخدم افراد من الجيش لهدم البناء العشوائي؟**

ـ نحن نستدعي المخالفين الى الشرطة للاستجواب بواسطة قوات الشرطة وافراد القوات المسلحة والامن، ويمكن الاستعانة في تنفيذ هذه العملية بافراد القوات المسلحة والأمن. الخالفون هم في الاخير مواطنون يمنيون، يتم التعامل معهم وفق القانون والنظام المدني، ولكن للاسف بدأت بعض الصحف تأخذ الشائعات وكأنها حقائق، وهذا ما يؤسفنا

● **بصفتكم احد الوزراء القلائل الذين دافعوا عن عدن، لإعلانها منطقة حرة، كيف تقيمون سير الاعمال الجارية لتنفيذ هذا الاعلان، وما هو الدور الذي تلعبه وزارتكم في سياق تنفيذ هذا القرار؟**

ـ من جانبنا، وبعد الاتفاق مع رئيس الوزراء، انجزنا الخريطة المتكاملة للمناطق المخصصة للاستثمارات الصناعية، التي نأمل العمل بها في المنطقة الحرة، كما نعمل على تقديم التسهيلات المطلوبة لمساعدة الهيئة العامة للمناطق الحرة، فنحن مع اعلان عدن كلها منطقة حرة، ولا نقبل التجزئة، ولسنا مع اي كلام يدور حول المراحل، نحن مع منطقة حرة كاملة في عدن، بل نقول أن عدن حدودها الحالية قليلة، ويجب أن تتوسع حدود عدن حتى تستوعب المنطقة الحرة أراضي زراعية ومتنزهات خارج الحدود الحالية، وتكون لديها القدرة على تغذية المنطقة الحرة باحتياجاتها.



الاراضي، وقد صادق عليها رئيس مجلس الرئاسة ورئيس مجلس الوزراء، ونحن بصدد تخطيطها وطلب إخلائها من المؤسسات او المعسكرات، تمهيدا لتسليم القطع المعوضة، اما المساكن المؤممة، والتي تسكنها أسر يمنية، فسيتم تعويض المالك حسب قرار مجلس الرئاسة بقطع اراض عن السكن

● هل حددت الاتجاهات الاساسية للتعويضات، والكيفية التي سيجري بها تعويض الملاك اليمنيين، والاجانب الذين تركوا عدن بعد الاستقلال، وكانت لهم ممتلكات عقارية فيها؟

- كل اليمنيين الذين اممت مساكنهم، سواء كانوا في الداخل او في الخارج، او حتى الذين توفوا، لورثتهم الحق في ذلك أما الاجانب فهناك مفاوضات تجري عبر وزارة الخارجية، بينها وبين الجهات المعنية بهذا الصدد، لمعالجة ذلك، وهناك خطوات لحل هذه المشكلة، اخذتها وزارة الخارجية على عاتقها

● تشهد عدن الآن ازمة سكنية خانقة، لماذا لا تفتح الحكومة اليمنية مجالات الاستثمار السكني لراس المال العربي والاجنبي؟

- المجال مفتوح، ووفقا لقانون الاستثمار، لكل من يريد ان يستثمر في المجالات السكنية دون استثناء، سواء اكان عدنيا ام اجنبيا. وخلال اليومين الماضيين عقدت لجنة الاستثمار الفرعية، التابعة لوزارة الاسكان في عدن، اجتماعا اقرت فيه ما يقرب من ٨٩ مشروعا استثماريا سكنيا، ستوفر نحو ١٢ - ١٤ الف وحدة سكنية، وقد بدأ العمل التنفيذي لهذه المشاريع، وهي تعتمد على يمنيين ومساهمين عرب، مثل «الشركة العربية عبر الخليج»، والشركة «العالمية»، كما ان هناك مشاريع ضخمة تنتظر عدن في مجال الاسكان، وهي كفيلة بالقضاء على هذه الازمة التي تعاني منها، وخلال الاربعة أشهر المقبلة، ستشهد عدن المراحل التشييدية لهذه المشاريع

● يؤثر التوزيع العشوائي للاراضي على اقامة المنطقة الحرة، كما وصفه رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة، وهو الأمر الذي قد يكون عاملا منفرا للاستثمارات في هذه المنطقة، وعزوف راس المال العربي والاجنبي.

- لا يوجد شيء اسمه التوزيع العشوائي للبناء.. ولكن هناك بسط عشوائي من قبل بعض المواطنين على بعض المناطق التي لا تدخل في اطار ما حدد للمنطقة الحرة، وانا متأكد ان المناطق التي جرى تخصيصها للتسويق في المنطقة الحرة واسعة وكبيرة، بل اقول إنها تساوي ثلاثة اضعاف المساحة التي حددناها للبناء السكني خلال السنوات الخمس المقبلة.

● هل خططت وزارتكم لعملية الاستثمارات السياحية المزمع القيام بها في عدن؟

- في عام ١٩٩٠ حددت المتطلبات السياحية بواسطة وزارة السياحة، واتفق على المشاريع السياحية، ومازلنا نسير وفق تلك المتطلبات، وعند مصادقة وزارة السياحة على المشاريع السياحية، نقوم بتسليم الاراضي الخاصة بذلك للبدء في تنفيذ كل مشروع، وهناك اتفاق على التفريق بين فنادق الدرجة الاولى والثانية، وغيرها، وهناك تسهيلات كبيرة في اسعار الاراضي للاستثمارات السياحية، وهي ادنى بكثير من اسعار الاراضي للاستثمارات الاخرى، وتكاد تكون اقل من الربع، مع اعطاء المستثمر فترة تصل الى خمس سنوات لسداد الثمن

● كيف تقيمون الاستثمارات العربية في مجال الاسكان في اليمن؟

- لا توجد هناك استثمارات عربية في مجال الاسكان في اليمن، ولكن هناك مساعدات قدمتها بعض الدول العربية، قبل توحيد شطري اليمن، لمحافظة عدن، وكانت خطوة ايجابية ولا توجد استثمارات عربية في هذا المجال، ومع ذلك فان ابوابنا مفتوحة لهم في اي وقت

● كيف تجري عملية التعويضات للعقارات والمساكن، التي جرى تاميمها في عام ١٩٧٢، وفقا لقرار حكومة جنوب اليمن عقب الاستقلال؟

- على ضوء قرار مجلس الرئاسة، شكلت لجنة عليا برئاستي كوزير للإسكان، وعضوية مجموعة من الوزراء والمحافظين (كل في محافظته)، ومن وزارة العدل، ويجري العمل الآن بشكل طيب، وحتى الآن اكملنا إعادة جميع المحلات التجارية، وتعويض اولئك الذين اممت منازلهم في محافظة ابين، باستثناء حالات صغيرة، سنكملها قبل نهاية الشهر الحالي. وفي محافظة لحج يكاد يكون ٧٠ في المائة من العمل قد اكمل، أما في محافظة شبوه فقد اكتمل العمل تماما، ولا توجد اي مشكلة، وفي محافظة حضرموت لا يسير العمل بالشكل المطلوب، ولكن بجهد طيب، والجهد الرئيسي ينصب على عدن، فلدينا استعداد لإعادة اكثر من ٥٠٠ محل تجاري لاصحابها خلال الشهر الحالي، ولكن نتيجة لعدم الاتفاق بين الملاك والمستاجرين لهذه المحلات، حول صيغة العقد الجديد، طلب منا بعض الملاك اعطاءهم مزيدا من الوقت لإجراء حوار بينهم، وهم الآن في المرحل النهائية لصياغة عقد يتفق عليه ليكون هو العقد الساري، فنحن فنيا جاهزون بالتعويض، كما سنقوم بتعويض بقية المحلات السكنية بقطع ارض، اتفق مع الملاك، عبر الغرفة التجارية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق يعيد ألف يمني إلى صنعاء

الحكومة تهيئ أبناء المهرة لترسيم الحدود مع عُمان

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يقوم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة لمحافظة المهرة، على الحدود مع سلطنة عمان، على راس فريق كبير من الوزراء والمسؤولين. وأشارت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» الى ان الرئيس اليمني ومرافقيه تفقدوا بعض منشآت المحافظة، والتقوا بالمسؤولين فيها.

وجدير بالذكر ان هذه الزيارة جاءت بعد اقل من اسبوعين من زيارة اخرى مماثلة، قام بها المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني للمحافظة. وتشير مصادر يمنية مطلعة الى ان اهتمام القيادة اليمنية بمحافظة المهرة حالياً، ياتي في اعقاب زيادة حدة الانتقادات التي تتعرض لها الحكومة من مشايخ وأعيان المهرة والتنظيمات السياسية فيها، بشان مباحثات الحدود الجارية مع سلطنة عمان، ومشروع الاتفاقية الخاصة بترسيمها، حيث يرى بعض ابناء المهرة ان تلك الاتفاقية تتضمن تنازلات يمنية في منطقة الحدود.

وكانت الحكومة اليمنية قد اكدت مراراً نفيها تقديم اي «تنازلات» في الاراضي اليمنية، كما اوضح العطاس نفسه ذلك في مقابلة صحافية نشرتها وسائل الاعلام اليمنية اخيرا.

وقد لاحظ مراقبون يمنيون ان الفريق المرافق للرئيس اليمني يضم غالبية اعضاء الطرف اليمني في لجنة الحدود اليمنية - العمانية المشتركة، وتتضمن الزيارة لقاءات يجرونها مع مشايخ وأعيان المحافظة وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية هناك، لتبادل وجهات النظر معهم حول بنود الاتفاقية بين اليمن وعمان.

على صعيد اخر تستعد السلطات في صنعاء لاستقبال نحو الف يمني، من المتوقع ان ترحلهم الحكومة العراقية - عن طريق العاصمة الاردنية عمان - خلال الايام القليلة المقبلة، بعد ان سافروا الى بغداد للبحث عن فرص عمل هناك، وذلك في اعقاب عودة نحو مليون يمني الى بلادهم بسبب ازمة الخليج واحتلال العراق للكويت في اغسطس (اب) عام ١٩٩٠.

وتخشى الحكومة اليمنية ان تزيد عودة الباحثين عن عمل في العراق من عبء تنفيذ المشروع الطارئ لتشغيل العائدين من الخليج، الذي يمول البنك الدولي جزءاً من احتياجاته المالية، بعد ان تسببت عودتهم المفاجئة في حدوث ازمة كبيرة، وعجز في استيعابهم حتى الآن.

وقد صرح احمد محمد الشبيبي نائب وزير شؤون المغتربين اليمني ان الحكومة بصدد البدء في تنفيذ مشروع التشغيل الطارئ قريباً.



المعارضة اليمنية تدعو الى تنحي «مجلس الرئاسة»

لندن - «صوت الكويت»: اكدت المعارضة اليمنية في الخارج ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يواصل محاولات تبرير جريمة صدام في الكويت برفضه الاعتذار الرسمي عن تورطه في مخطط حاكم بغداد.

وقال بيان اصدره «ممثل المعارضة اليمنية في اوروبا» رياض القاضي انه «بعد عام كامل على تحرير دولة الكويت الشقيقة من براثن الغزو والاحتلال العراقي المدمر... والخراب الكبير الذي اصاب البلدين، جراء السياسات الحمقاء، والاطماع الشخصية للنظام القائم في بغداد... فان رئيس النظام اليمني وحكومته ما زالا يواصلان سياستهما الرسمية المعلنة بتبرير الغزو والدفاع عن النظام العراقي».

ودعا بيان المعارضة اليمنية في الخارج الى تنحي «مجلس الرئاسة» غير المنتخب، واستقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية موقتة محايدة، ترعى امور الدولة وتشرف على عملية الانتخابات حتى انجازها بصورة نزيهة.

وعلمت «صوت الكويت» ان الوفد الشعبي الذي اقترح تشكيله في صنعاء للسعي لدى دول الخليج العربية من اجل «تحسين العلاقات» وعرض وجهة نظر فئات الشعب اليمني المناهضة للغزو العراقي للكويت تكون من الشيخ عبد القادر القيري الذي يعمل مستشارا لدى زعيم حركة الاصلاح الشيخ عبد الله الاحمر والشيخ عبد الله حامس العوجري من مشايخ صعدة والشيخ محمد ناجي الغادر احد كبار مشايخ خولان والشيخ علي ناصر طريق من مشايخ مراد والشيخ العلامة صلاح فليتة.. كما علمت ان اعتراضات عديدة قدمت على تشكيلة الوفد بسبب ولاء بعضهم للقصر وقيام البعض الاخر بزيارات (تاييد) لبغداد.



المصدر : الشرق الأوسط (السعودية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

محكمة يمنية تقرر الإفراج عن قارب صيد مصري بكفالة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اصدرت احدى المحاكم اليمنية بالافراج عن احد قوارب الصيد المصرية، كان قد احتجز في المياه الاقليمية اليمنية، وتضمن الحكم تغريم اصحاب القارب مبلغ مائة الف ريال يمني (٨ الاف و٢٥٠ دولار)، على اساس انه كان يصيد دون ترخيص، وقالت المحكمة انه في حالة تكرار المخالفة ، ستصادر القوارب حسب ما تنص عليه القوانين اليمنية.

واشارت مصادر صحافية الى ان قارب صيد كبيرا احتجز اخيرا اثناء صيده في المياه الاقليمية اليمنية، وعلى متنه عدد من العمال الاجانب من جنسيات مختلفة دون ان تذكر هذه المصادر جنسية القارب او افراد طاقمه.

كما قالت المصادر ان مجموعة من قوارب الصيد المصرية دخلت المياه الاقليمية اليمنية في الاسبوع الماضي، واحتجز قاربان منها بينما لم تتمكن السلطات من احتجاز باقي القوارب واضافت ان هذه ليست المرة الاولى التي تدخل فيها قوارب صيد مصرية الى المياه الاقليمية اليمنية، حيث وقعت احداث مماثلة خلال الاسابيع الماضية، وتسعى السلطات المختصة في البلدين لتنظيم هذه القضية، وفقا لما تقتضيه المصلحة المشتركة.

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مائدة مستديرة بدلا من المؤتمر الوطني

القيادة اليمنية تعد لحكومة تحالف لتوسيع القاعدة بعد الفترة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

يجري المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني مفاوضات مع بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، استعدادا لاجتماع «مائدة مستديرة» لبحث سبل تعزيز التلاحم وبلورة الرؤى وتوحيدها تجاه مستقبل البلاد السياسي والتنموي بعد الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية التي من المقرر ان تنتهي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل

واشارت مصادر يمنية الى ان التحضيرات الجارية، تبحث صيغة للتحالف بين الحزبين الحاكمين الآن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وبقية الاحزاب والتنظيمات الاخرى التي يزيد عددها عن ٣٠، استجابة للدعوة التي وجهها مجلس الرئاسة اليمني الشهر الماضي، مع احتمال تشكيل حكومة ائتلاف وطني يشارك فيه الجميع، بغض النظر عن نتائج الانتخابات البرلمانية المتوقعة خلال العام الحالي.

ووفقاً للدستور اليمني، يكون من حق مجلس النواب ان ينتخب مجلس الرئاسة الذي يختار الحكومة، ولم يحدد الدستور ما اذا كان على اعضاء مجلس الرئاسة والوزراء إن يكونوا من النواب في البرلمان، وبالتالي فقد يختار هذا المجلس حكومة من خارج مجلس النواب، وهو الامر الذي يعني ان التحالف بين الاحزاب يمثل افضل وسيلة لضمان مشاركتها في الحكم بعد الفترة الانتقالية. وذكرت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية، التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام انه سيعلن قريبا عن تشكيل لجنة حوار من شخصيات سياسية واجتماعية بارزة، يصدر بها قرار من مجلس الرئاسة خلال الاسابيع المقبلة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

موقفنا من الرؤية المتخلفة للانتخابات اليمنية

بقلم: رياض حسين القاضي *

مازالت الساحة اليمنية ومنذ اعلان وحدة نظامي عدن وصنعاء.. تغلي باحداث جسام وخطيرة.. وتشهد يوما وراء يوم المزيد من التطورات والمفاجآت.

فمن الاعلان المتعجل المقصود لقيام الوحدة.. الى المقامرة بموقف اليمن في ازمة الخليج الثانية المفتعلة.. الى تدهور أوضاع اليمن سياسيا واقتصاديا واجماعيا وامنيا.. مرورا بما شهدته الساحة من نمو وظهور طبيعي لقوى العمل الوطني والصحافة الحزبية والأهلية والمنابر المتعددة.. وانتهاء بضمور فعالية الحكومة والنظام وحتى مجلس النواب المقام بالتعيين.. وما رافق ذلك من زيادة مقصودة في عبث السلطة بمقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والنفطية والمال العام جنبا الى جنب مع محاولات التحايل على الوعود الرسمية بالاستفتاء على الدستور كمشروع والتراجع عن مشروع الاصلاحات الشاملة الملحة.. بل والتمادي الى محاولة تمديد الفترة الانتقالية لتكريس استمرار النظام القائم بكل خلايا الفساد العام المتغلغلة فيه.. وما واكب ذلك من انتهاكات لحقوق الشعب اليمني وقواه الوطنية بتهديدات رئيس النظام بضرب جماهير المتظاهرين.

ان قراءة هادئة وموضوعية لواقع اليمن واليمنيين اليوم.. وبعد مرور عام ونيف على اعلان ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠.. تقول بأن اليمن لم يتزحزح قيد انملة الى الأمام في ظل الوحدة.. باتجاه اهدافه وامانيه الوطنية وآفاق النماء والخير والرقي والاستقرار والتنمية والبناء.. باستثناء ما شهده الوطن من اجواء التعبيرات الديمقراطية في اطاري الهيئات الحزبية والتنظيمات الجماهيرية والصحافة المحلية المتعددة.. بل ان ما جرى كان ولايزال يتجه في الاتجاهات المعاكسة لاماني اليمنيين.. وبما يخدم مصالح القابضين على السلطة بالحديد والنار والاجهزة وأساليب ارسال الملثمين للقتل والتخلص من اصحاب الراي والمطالب الوطنية.. التي يحاول الحكام تجاوزها خدمة لمشروع الاستحواذ على الحكم واستنزاف اليمن ومقدراته الى اقصى حد ممكن.

ان الامور اذا ما سارت على هذا المنوال.. وفي ظل المزيد من تدهور أوضاع البلاد واحوال الشعب.. فان اليمن يسير فعلا الى كارثة محققة.. سيما اذا ما علمنا ان علي عبد الله صالح يعد العدة فعليا لاقتلاع شريكه في السلطة اقتلاعا بمخطط دموي غادر يبدو في تفاصيله التي تمسك بها الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني مذبحة ابشع بكثير مما حدث في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦.. بل واضعاف مضاعفة عليها اذا ما علمنا بحجم القوى العسكرية والجماعات الحزبية والجهات الخارجية المتورطة فيها الى صف رئيس نظام صنعاء.. بما فيها قوات منظمة التحرير الفلسطينية فوق الاراضي اليمنية.. ناهيك عن الجهات الدولية التي زج بها المذكور في مخططه ضمن سياق مصالحها النفطية باليمن.. ورغبة الاستحواذ على ثروة اليمن لدى رئيس النظام وتلك الجهات الخارجية.. التي التقاها علي عبد الله صالح خلال زيارته الى الولايات المتحدة الاميركية اواخر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ وطالب خلالها بدور اقليمي يهمل احتياجات اليمن ومصالحه ويتجاوز قدرات علي عبد الله صالح الذهنية على فهم احابيل السياسة الدولية ومصالحها.. وهو دور معاد في مضمونه للمصالح الوطنية لليمن وروابطه القومية والاسلامية.

واليوم.. وقد بلغ البلاء الزبى.. والسيل مشارف الطوفان.. وقد استنفدت كل الاعيب التزوير والضحك على الذقون.. في مسيرة تقنين الباطل وتكريسه مكان العدالة وسيادة الشعب والدستور الوطني.. تخرج بعض الجماعات الحزبية الصغيرة للايحاء للشعب بانها ساعية لسبر اغوار السلطة.. وحسم «الفترة الانتقالية».. وتوحي بان حزب علي عبد الله صالح يؤيد مبدأ الالتزام بموعد الانتخابات.. بينما الحزب الاشتراكي اليمني متزدد.. وربما متخوف منها!!



وهنا.. لنا وقفة.. امام هذا الطرح.. الذي نعتبره العوبا جديدا مما قد خبرناه من الاعيب صاحب القصر والزبانية.. سيما وان تلك الجماعات قد اوحت بأن عملية الانتخاب تقتصر على البرلمان ثم الحكومة حصرا.. ومتعمدة إهمال رأس بلاء البلاد والعباد في قصر النهدين بصنعاء.

اولا: ان فكرة الانتخاب في مشروع الدستور اليمني كما في كل الانظمة الديمقراطية الحقة هي فكرة شاملة.. تشمل البرلمان والرئاسة.. ويعقبها تشكيل الحكومة.. وليس العكس.. ونحن نستغرب ان تتجرأ تلك الجمعيات وتخرج السنتها على حكومة موظفين.. متجاهلة رداءة وفساد الأمر الناهي رئيس النظام نفسه!!

ثانيا: ان إلباس مؤتمر علي عبد الله صالح لبوس التأييد لفكرة اجراء الانتخابات وحسم فترة الانتقال.. ومحاولة إلباس الحزب الاشتراكي عكس ذلك.. هي بالأساس ليست مهمة احزاب تدعي الوطنية وتمثيل قطاعات معينة من المجتمع.. بل مهمة المعنيين بالأمر.. فهل نفهم من هذا الذي يحدث ان الجماعات التي تردد دعايات النصر قد حسمت وضعها لصالح علي عبد الله صالح؟! ام ان العملية بالونات اختبار تطلقها «دائرة المنظمات السياسية بوزارة الداخلية» ووزيرها غالب القمش؟! سيما وان تلك الدائرة مختصة بتقديم الدعم المالي لهكذا جماعات كما هو معروف.

ثالثا: ان الانتخابات الحرة المباشرة.. هي المدخل لممارسة الشعب سيادته على نفسه.. ايا كانت النتائج.. ولكن ليس قبل ان يضمن الشعب والقوى الوطنية الحقة إشرافا حياديا نزيها، بل طاهرا عليها.. وبعد أن «يستقيل» الجالس على كرسي الرئاسة عنوة ويذهب الى منزله القديم أعزلا من الحراسات المدججة.. وان لا يتجه الى القيادة العامة للجيش ليمارس إرهابه وضغوطه وتهديداته بتحويل صنعاء الى «قاع صفصف» كما كان يفعل كل مرة.

ان الانتخابات بهذه الصورة الجلية والأسلوب الديمقراطي الخالي من الاكراه والتهديد والوعيد هي مطلب كل اليمنيين.. لأنها الطريقة الوحيدة التي تضمن ممارسة الشعب والقوى الوطنية لدورهم الطبيعي.

رابعا: اننا نطالب ـ مع كل القوى الوطنية الشريفة ـ بالانتخابات من اجل ان يمارس الشعب اليمني حقه الدستوري.. ومبدأ سيادته على نفسه عمليا.. ويبسط يديه على مقدراته.. وتبدأ مسيرة الشرعية في الحكم والعدالة في الحياة في اليمن.. ولكن يبدو ان بعض الجماعات الحزبية ـ وكما يفهم من طروحاتها: المؤتمر يؤيد.. الحزب متردد!! ـ ترى في عملية الانتخابات مجرد تمثيلية تؤديها وزارة الداخلية لتثبيت الأوضاع الفاسدة بصورة دائمة باسم الدستور والشرعية.. والانتخابات!! بل تكاد بطروحاتها المشبوهة تلك تقول لنا بأن نتيجة الانتخابات محسومة قبل إجرائها!! وانها لصالح المؤتمر المؤيد.. وخسارة للحزب الاشتراكي المتردد؟

* سياسي وكاتب يمني



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ١٠ شباط ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: الحزبان الحاكمان يعتمدان «المسكّنات»

■ بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية اجتماعاتها المكثفة، وانعقدت الجلسة الاولى للمؤتمر الوطني تحت شعار «الحوار البناء لبلورة رؤية مشتركة» تهدف الى اقامة التحالف بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد. وتتالف اللجنة التحضيرية من ممثلين للحزبين الرئيسيين الحاكمين، الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، اضافة الى ممثلين لأحزاب اخرى صغيرة، منها، التجمع اليمني الوحدوي والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب الحق، الى جانب عدد من الشخصيات السياسية المستقلة. وتنحصر مهمة اللجنة التحضيرية في تقديم تقرير مفصل عن الخطوات التنفيذية الممكنة لعقد المؤتمر الوطني المقترح، يرفع لاحقاً الى الاجتماع الدوري الاسبوعي الذي تقرر انعقاده كل يوم ثلاثاء في منزل محمد عبده نعمان، رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع الوحدوي اليمني.

وكان الحزبان الحاكمان في صنعاء شكلا اربع لجان لحل الخلافات القائمة بينهما برئاسة شخصيات سياسية معروفة بصداقاتها الوطيدة مع اركان الحزبين المؤتلفين منها، عبدالعزيز عبدالغني، رئيس الوزراء وعضو مجلس الرئاسة حالياً، القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة، ياسين نعمان، رئيس مجلس النواب، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء. وتكلفت اللجان الاربع بمهام درس القضايا مثار الخلاف بين الحزبين الحاكمين، حيث لوحظ احتجاب نائب رئيس الدولة، رئيس الحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض في منزله لفترة طويلة استمرت حوالي اسبوعين في منتصف الشهر الماضي، ما حمل على التكهن بخروج الخلاف الصامت بين الحزبين الحاكمين الى العلن، وبلوغه مرحلة قريبة من القطيعة. لذلك اثار قرار مجلس الرئاسة القاضي بتشكيل اربع لجان وفاقية، ارتياحاً كبيراً على المستويين الرسمي والشعبي. ذلك ان اليمن يستعد لانتهاء الفترة الانتقالية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وفي اعقاب الاعلان عن تشكيل اللجان الوفاقية، عقد ممثلو ١١ حزباً سياسياً اجتماعاً طارئاً في منزل محمد عبده نعمان رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع الوحدوي اليمني، بناء على دعوة وجهها الشيخ عبدالله الاحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد ورئيس حزب التجمع الوطني للاصلاح. واتفق الرأي على تشكيل لجنة عمل من ممثلي الاحزاب، خارج التحالف الحكومي، تعد لمؤتمر وطني واسع على اساس ورقة عمل تسعى الى حفظ الوحدة الترابية لدولة الوحدة اليمنية.

ولوحظ ان الاجتماع الاول للجنة التحضيرية قد تسلمت اكثر من مشروع لمستقبل البلاد، حيث تقدم الحزبان الحاكمان بمشروع قرار للحوار الوطني، يهدف الى معالجة ما تبقى من الفترة الانتقالية، اي اعتماد «علاج المسكنات» لا الحلول الجذرية، في اطار حرص الحزبين الحاكمين على الاستئثار بالسلطة. في حين اعتبرت بقية الاحزاب ان المشروع الحكومي يهدف الى تفويت الفرصة عليها ومنعها من المشاركة في تسيير امور البلاد خلال الفترة الانتقالية، لاسيما بعد ان سنحت هذه الفرصة اثر ما تردد عن الخلافات الناشبة بين الحزبين الحاكمين. ولهذا فان التجمع اليمني الوحدوي تقدم بمشروع واضح ركز فيه على اهمية مشاركة كل القوى السياسية في حل القضايا التي تواجهها دولة الوحدة اليمنية، خصوصاً تلك المتعلقة بالامن والاقتصاد، وترسيخ بناء الديموقراطية، والاتفاق على اسس للتعامل بين مختلف التيارات المتصارعة. ولم تفلح الماحكات السياسية التي انشغلت بمتابعتها كل الاحزاب اليمنية في حجب الخسارة السياسية المتمثلة في اقدام احد وزراء الحكومة المؤثرين على الاستقالة، حيث رفضت الحكومة اليمنية قبول استقالة وزير الاسكان محمد احمد سلمان احتجاجاً على شلل السياسات الاصلاحية التي تتبعها الحكومة في مدينة عدن وضواحيها. في الوقت نفسه ادى حادث مقتل ابنة نائب وزير الشؤون القانونية مصطفى عبدالخالق، في ظروف غامضة، الى اشاعة التوتر في صنعاء. ورددت الاحزاب «سيناريو المؤامرة» الخارجية التي «تستهدف السلام الأهلي والتآلف الحكومي» ■



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

القيادة اليمنية تهاجم «المتباكين على عدن»

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطارة

استكمل مجلس الوزراء اليمني امس مناقشة مشروع قانون الانتخابات العامة الجديد، واقر احالته الى مجلس النواب لمناقشته تمهيداً لاقراره وفق الاجراءات الدستورية.

واوضحت مصادر خاصة لـ «الشرق الاوسط» ان مشروع القانون يتضمن ثمانية ابواب رئيسية، تحتوي على ٧٩ مادة، تشمل حق الانتخاب والتعاريف وجداول الانتخاب وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاساسية والفرعية، اضافة الى ضوابط تنظيم الدعاية الانتخابية واجراءات عملية الانتخاب وتقديم الطعون، وتحديد الجرائم المتعلقة بها.

وتعمل الحكومة اليمنية حاليا لاستكمال اجراءات عملية الوحدة. وفي هذا الاطار انتقد الرئيس علي عبد الله صالح من اسماهم «المتباكين على عدن بعد الوحدة»، الذين يلقون مسؤولية الصعوبات التي تعاني منها المدينة على توحيد شطري اليمن، واتهمهم بـ «الاساءة الى الوحدة»، واستمرارهم في محاولة فرض عدم اقترانها في اذهان الشعب بما هو خير وايجابي.

وصرح الرئيس اليمني ان الحكومة اعتمدت مبلغ مليارين وخمسة وستين مليون ريال يمني لتطوير الخدمات واستحداث شبكة الاتصالات فيها عن طريق مشروع فرنسي، اضافة الى استحداث شبكة للمجاري، وتجهيز ميناء عدن بخدمات متطورة. وقرر الرئيس اليمني ايضا ان يقوم فرع وزارة الاسكان في عدن بتخطيط اراضي المحافظة، وتقديم قطع منها لذوي الدخل المحدود، وتسجيل اسماء المخالفين الذين اقترفوا جرائم «البناء العشوائي» وهدم تلك المباني.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء اليمني يقر قانون الانتخابات العامة

عبدالله الاحمر: لماذا الخوف من الاحتكام الى الانتخابات؟

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عضو المجلس الاستشاري اليمني ورئيس اللجنة العليا للتجمع اليمني للاصلاح وهو من اكبر الاحزاب اليمنية ان «من يحاول التقليل من دور القبائل اليمنية والمشايخ في تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر، في نظري، جاهلاً بالمجتمع اليمني وبتركيبته الاجتماعية».

وكان الشيخ عبدالله يتحدث في حوار تنشره اليوم الثلثاء صحيفة «السبعين» الناطقة باسم الحزب الجمهوري الذي يتزعمه السيد محمد ابو لحوم رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب.

ودعا الى انتهاء المرحلة الانتقالية في الموعد المحدد لذلك، اي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وتساءل: «لماذا نتخوف من الاحتكام الى صناديق الانتخابات؟ ولماذا يفترض بعضهم ان الشعب غير مؤهل لممارسة حقه في الاختيار؟».

وردا على الدعوة التي وجهها الحزبان الحاكمان الى انشاء تحالف عريض تساءل: «بين من يقوم هذا التحالف؟ ومن هو؟ ومن اجل ماذا؟ وميثاق الشرف ما الهدف منه؟ وما هي قيمته ووزنه القانوني؟ والطاولة المستديرة من اجل ماذا؟».

وتزامن الحديث مع اقرار مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية الثانية التي عقدها امس مشروع قانون الانتخابات العامة واحالته على مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية.

ومعروف ان مجلس النواب سيعقد اول جلسة في دورته الجديدة يوم ١٨ شباط (فبراير) الجاري، قبل حلول شهر رمضان المبارك ويحتمل ان يباشر مناقشة الموازنة العامة للدولة للسنة ١٩٩٢.

وقال الشيخ عبدالله في حديثه «ان القبلية نظام اجتماعي والحزبية ممارسة سياسية لحقوق اقرها الدستور الذي وضع لابناء اليمن جميعاً». وتحدث شيخ مشايخ قبائل حاشد عن رئاسته لاول مجلس للشورى في اليمن، فقال: «كان لي شرف رئاسة اول مجلس للشورى في البلاد بعد اقرار الدستور الدائم، وكانت اول تجربة وممارسة عملية وضعت من خلالها تقاليد ديموقراطية صحيحة. وعلى رغم حداثة التجربة استطاع المجلس ان يمارس حقه الدستوري في مواجهة اي تجاوز من السلطة التنفيذية، ووضع للبلاد القوانين التي تنظم حياة المجتمع، ولم يقتصر دوره على الجانب الاشتراعي بل مارس دوره الرقابي ايضاً... وهذا هو الامر الذي افتقدته المجالس التي جاءت من بعده حتى اليوم».

وتطرق الى الديموقراطية بقوله: «في تقديري ان الديموقراطية تبدا من الاقتناع باهمية الديموقراطية كقيمة وحق، وهذا الاقتناع لم يتم الا عن طريق التربية والتوعية للحقوق والواجبات واهمية ممارستها والمحافظة عليها وعدم السماح بتجاوزها باي طريقة، ومن قبل اي جهة. فاذا وجدت هذه القناعة لدى القيادة وفي نفوس الجماهير فانه يصعب التفريط بها، ولن تترسخ في المجتمع الا من خلال الممارسة الصادقة».

واعتبر «ان المماحكات التي تحصل بين الاحزاب ناتجة من حداثة التجربة، وبمرور الوقت ستترسخ الممارسات الصحيحة ويزول الكثير مما يجري حالياً، وسيقتنع الجميع باهمية اعتماد الحوار المسؤول والبناء طريقاً للوصول الى الاهداف العليا للمجتمع واهمية القبول بالراي الصواب الذي يخدم المجتمع ويتفق مع ثوابت الامة اياً كان صاحبه، خصوصاً اذا اقتنعت الاحزاب البعيدة عن واقع اليمن بان الشريعة الاسلامية هي المرتكز والاساس».

واضاف: «ان المهاترات الصحافية لا تخدم البلاد بل تضرها وتعطي المبررات لمن يريدون كبت حرية الراي وحق التعبير. اما طرح وجهات النظر في قضايا الامة وهمومها ومشاكلها بموضوعية واتزان وصدق ومن دون تجريح او اتهام فليس من المهاترات بل هو جزء من الديموقراطية».

وراى «ان الاستقرار والامن مسؤولية اجتماعية وواجب على كل



القوى السياسية العمل لترسيخها، ولن يتحقق الاستقرار الا باتاحة الفرصة امام الجميع للمساهمة في صنع القرار السياسي والاقتصادي خصوصاً، وبالتزام الجميع الثوابت واحترامها وعدم المساس بأسس المجتمع وقيمه».

واشار الى التحالفات الحزبية وميثاق الشرف، وقال: «نحن في التجمع اليمني للاصلاح تنطلق نظرتنا الى ما يطرح من دعوات، من اهدافنا ومبادئنا التي اعلناها للجميع... فمن حيث المبدا نحن مع كل دعوة تستهدف خير المجتمع وتصون وحدته وترسخ الممارسة الديموقراطية الصحيحة، لكننا نتساءل عن الدعوة الى قيام تحالف. بين من يقوم هذا التحالف؟ وضد من؟ ومن اجل ماذا؟ وميثاق الشرف، ما الهدف منه؟ وما هي قيمته؟ وما وزنه القانوني؟ والطاولة المستديرة من اجل ماذا؟

ونقول لاصحاب هذه الدعوات اننا لا نزال في ابجدية الممارسة الديموقراطية، فلماذا لا نعمل جميعاً على ترسيخها وتجذيرها في الواقع بدل الالتفاف عليها ومحاولة افراغها من محتواها».

الفترة الانتقالية

وفي معرض رده على سؤال عن الفترة الانتقالية، قال «الفترة الانتقالية اساساً، كانت ستة اشهر في مشروع الدستور فجاء اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية ليمددها الى ثلاثين شهراً بطلب من الحزب الاشتراكي ولمصلحته، وهذا ما كنا نرفضه. فقالوا ان الاشهر الستة لا تكفي لاستكمال بناء الدولة، فقبلنا ذلك التمديد على مضض.

ومن مصلحة البلاد ان تنتقل الى الوضع الطبيعي لتخرج من المعاناة التي تعيشها في ظل الفترة الانتقالية والتقاسم الذي قيد حركة المجتمع وانطلاقه... فلماذا نتخوف من الاحتكام الى صناديق الانتخابات؟ ولماذا يفترض بعضهم ان الشعب غير مؤهل لمارسة حقه في الاختيار؟».

واشار الشيخ عبدالله الى علاقة اليمن بجيرانها، فاكد «ان علاقة بلادنا باشقائها وجيرانها يجب ان تصحح وان يسعى الجميع الى ازالة ما طرا عليها وعكر صفوها نتيجة ازمة الخليج حتى تعود علاقة تعاون واخاء ومحبة، فما يربط بيننا وبين اشقائنا وجيراننا من روابط العقيدة واللغة والقربى والجوار والمصالح المشتركة يوجب علينا ان نبادر بتنقية اجواء العلاقات العربية وجمع الكلمة وتوحيد الصف لمواجهة الاخطار التي تهدد الامة باجمعها».

نشاطات لتحقيق الاندماج الثقافى والتربوى بين شطرى اليمن

صنعاء - «الشعب»

لاول مرة بعد إعلان الوحدة اليمنية تقيم الحركة الإسلامية ممثلة فى «التجمع اليمنى للإصلاح» مخيمات ثقافية وتربوية بالمحافظات الجنوبية، والشرقية التى كانت تعرف قبل الوحدة (بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية).

فمع بداية إجازة منتصف العام الدراسى اقام «التجمع اليمنى للإصلاح» اربعة مخيمات ثقافية وتربوية كبرى، حيث أقيم المخيم الاول بمنطقة (الوهط) بمحافظة لحج يضم ابناء محافظتى لحج وعدن، واقيم المخيم الثانى بمنطقة (مودية) بمحافظة أبين لابناء محافظتى أبين وشبوة، واقيم المخيمان الثالث والرابع بمحافظة حضرموت أكبر المحافظات اليمنية مساحة.. وقد شهدت هذه المخيمات إقبالاً جماهيرياً كبيراً لم يكن فى الحسبان، حيث أقبل على المخيمات الاربعة ما يقارب الثلاثين الفاً مابين مقيمين فى المخيمات من أعضاء «التجمع اليمنى للإصلاح»، وزوار لحضور المحاضرات والندوات التى أقامها أبرز قيادات التجمع، وعلى راسهم الشيخ عبد المجيد الزندانى عضو الهيئة العليا للتجمع والأستاذ ياسين عبد العزيز وعدد من العلماء وأعضاء مجلس النواب.

وقد شكلت هذه المخيمات التربوية ابرز تظاهرة إسلامية تشهدها هذه المحافظات التى عاشت لاكثر من عشرين عاماً الاحادية السياسية.. ولذلك.فقد كان الإقبال كبيرا من أبناء هذه المحافظات للانضمام إلى عضوية التجمع.

وقد أعتبر كثير من المراقبين السياسيين أن إقامة هذه المخيمات إحدى المكاسب الكبيرة التى تم تحقيقها فى تلك المحافظات بعد مكسب الوحدة، وبعد تعيين محافظين ومدراء للأمن العام من أعضاء المؤتمر الشعبى العام (التنظيم السياسى، الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح) خاصة وأن معظم هؤلاء المحافظين من المعروفين بالاستقامة الخلقية والتدين والكفاءة والنزاهة، ثم جاءت مخيمات «التجمع اليمنى للإصلاح» لتعزز من الوحدة الوطنية قطعاً لاية محاولات إنفصالية قد يفكر فيها بعض المغامرين.

الاتجاهات الأخرى

وقد جاء رد فعل بعض الصحف عنيفاً تجاه هذه المخيمات، حيث أفردت بعضها معظم صفحاتها لتشوية صورة المخيمات، والإيحاء بانها مخيمات للتدريب العسكرى ولاحتضان الإرهابيين، واخذت تتحدث عن مخططات إرهابية مزعومة يعدها الإسلاميون، واستشهدت فى بعض ما طرحت بما نشر فى بعض الصحف والمجلات المصرية.

واعتبر المراقبون السياسيون رد الفعل هذا امراً طبيعياً بسبب معرفتهم بالاثر الايجابى الذى ستتركه هذه المخيمات فى تلك المحافظات.

من جانب أخر.. وبمبادرة من «التجمع اليمنى للإصلاح» أصدر عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بيانين سياسيين، يتعلق الاول منهما بأوضاع حقوق الإنسان فى تونس، وبالذات فيما يخص حركة النهضة، حيث ندد البيان بعمليات الاضطهاد والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان التى تجرى فى تونس، وطالب البيان النظام التونسى بمراجعة مواقفه ومنح حركة النهضة حق العمل السياسى وإطلاق كل معتقليها.. ويتعلق البيان الثانى بالانقلاب العسكرى الذى حدث أخيراً فى الجزائر، حيث ندد البيان بهذا الإجراء الذى أوقف العملية الانتخابية وأعاق المسيرة الديمقراطية، وطالب البيان بعودة الامور إلى نصابها وضرورة استكمال الدور الثانى من الإنتخابات.. وقد وقع على البيان - إلى جانب «التجمع اليمنى للإصلاح» - عدة أحزاب منها حزب البعث العربى الأشتراكى، وتنظيم التصحيح الناصرى، والتنظيم الوحدوى الناصرى، والحزب الديمقراطى الناصرى والتنظيم السبتمبرى الديمقرطى، والمنبر اليمنى الحر وعدد من الشخصيات الوطنية البارزة.

رابطة أبناء اليمن تدعو الى ميثاق شرف يبعد الرئاسة والجيش عن العمل الحزبي

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قال السيد عبدالرحمن علي الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) ان اليمن مقبل على «خير كبير وعميم ان نحن اخلصنا النية واحسنا قيادة السفينة الى مرافئ الاستقرار المبني على العدل والاخلاص والصدق، ولن يغفر لنا شعبنا إن نحن فرطنا في ذلك ولن يرحمنا التاريخ».

واضاف في خطاب القاه لمناسبة افتتاح المؤتمر الثامن لحزب «رابطة ابناء اليمن» الذي اقيم في قاعة المركز الثقافي في صنعاء وحضره الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس حزب الاصلاح والسيد يحيى مصلح، عضو مجلس النواب والسيد انيس حسن يحيى، مستشار رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ومشايخ القبائل اليمنية من مختلف المحافظات الشمالية والجنوبية وعدد كبير من اعضاء السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي واعيان البلاد، وما لا يقل عن الف من اعضاء الحزب.

وقال الجفري: «نحن على ثقة ان هدف الجميع مهما اختلفت الآراء والاتجاهات هو خدمة هذا الوطن وصيانته من التمزق والنهوض بهذا الشعب العظيم الذي قاسى وعانى وصبر كثيرا وآن له ان ينعم بالهدوء والراحة والاستقرار والرخاء».

وقدم ورقة عمل من حزب الرابطة الى المؤتمر الوطني للاحزاب والتنظيمات السياسية، تضمنت النقاط المقترحة كاساس لميثاق الشرف وهي:

١- قيام ائتلاف وطني للاحزاب والتنظيمات السياسية لتكوين حكومة ائتلاف مهمتها الاعداد للانتخابات والاشراف عليها.

٢- استقالة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة ونائبه السيد علي سالم البيض من منصبيهما كامينين عامين للمؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي «ليكونا لليمن كله.. اذ في استقالتهما سيزول الكثير من مبررات الخلاف ويمنع الكثير من التجاوزات من اي طرف في السلطة على ان تلتزم كل الاحزاب والتنظيمات السياسية عدم الدخول في التنافس على منصبي الرئيس ونائبه للسنوات الخمس التالية للمرحلة الانتقالية، وبقائهما في منصبيهما كراس للدولة... تامينا للمسيرة وحفاظا على الوحدة الوطنية».

٣- تحييد وسائل الاعلام تحييدا كاملا بين جميع الاحزاب.

٤- تحييد إمكانات الدولة المالية والعقارية وغيرها وموظفي ووظائف الدولة ورفع يد احزاب السلطة عنها.

٥- لا تمديد للمرحلة الانتقالية، واجراء الانتخابات في موعدها (قبل ٩٢/١١/٢٢).

٦- التعهد من الجميع بقبول نتائج الانتخابات والاختيار الشعبي، على رغم ان الرابطة تؤمن ايمانا راسخا بالديموقراطية المبنية على التداول السلمي للسلطة، الا اننا في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من تاريخ شعبنا وحتى نتجاوز مرحلة التخوفات والشكوك السائدة بين الجميع وللتمهيد لهذا المبدا الراسخ للديموقراطية، نرى انه في المرحلة الاولى التي تلي الفترة الانتقالية وجوب التزام الجميع مبدا المشاركة، بمعنى ان تتعهد كل الاحزاب والتنظيمات السياسية وتلتزم أنه في حال فوز اي حزب بالغالبية ان يشرك احزابا اخرى معه في ادارة البلاد وسلطتها كمرحلة تمهيدية تفرضها الظروف الدقيقة التي نمر بها على ان يتم في الوقت نفسه الالتزام المطلق بمبدا «التداول السلمي للسلطة في ما يلي من مراحل انتخابية اخرى».

٧- انهاء التقاسم في ما دون منصب الوزير وتطبيق قانون الخدمة المدنية على جميع الوظائف التي تلي الوزير بصرف النظر عن الانتماء، وهي في تلك وظائف الحكم المحلي وعلى رأسها وظيفة «المحافظ التي نرى ان تتم عن طريق انتخابات المجالس المحلية.

٨- الاتفاق على إزالة المخاوف (المشروعة) الخاصة باي عملية لانتقام او محاسبة على كل ما تم من تجاوزات وممارسات قبل ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ على ان يتم ذلك بتعهد من جميع القوى السياسية او حتى من خلال قانون يمنع تلك المحاسبة على ان يشمل ذلك القانون الغاء كل آثار ومظاهر تلك التجاوزات والممارسات السابقة وقوانينها.

٩- تحديد استراتيجية لسياسة اليمن الخارجية تنطلق من اولويات المصلحة الوطنية اليمنية.

١٠- تحديد سياسة مالية واقتصادية واضحة تضع في الاعتبار ما يعانيه الشعب من بطالة وغلاء في الاسعار.

١١- وضع سياسة تعليمية واضحة وموحدة ترتكز على خصوصية المجتمع اليمني المسلم.

ودعا ميثاق الشرف الى «غربلة الجهاز الاداري والقضائي، ووضع نظام يحقق سهولة ويسرا لحل قضايا المواطن بعيدا من التعقيدات، ونظام قضائي يحقق العدل بين الناس ويبت في القضايا بالسرعة الممكنة وينهي التكدس للقضايا»، وكذلك «التعهد من قبل الجميع بنبذ كل اشكال العنف في العمل السياسي او التحريض عليه وبابعاد القوات المسلحة والامن عن العمل السياسي الحزبي او التدخل في خلافات الاحزاب والتنظيمات السياسية التي في السلطة او خارجها واعتبارهما للوطن ولجميع ابنائه بمختلف فئاتهم، واي تجاوز لهذا المبدا يعتبر طعنا للوطن والشعب في اعز امانيه في الديموقراطية والاستقرار والامن والعدل والرخاء».

بدء محاكمات مثيري الشغب في العاصمة اليمنية اليوم

عدن : من لطفي شطارة

تبدأ اليوم المحكمة الجزائية في العاصمة اليمنية صنعاء، اولى جلسات محاكمة المتهمين باثارة احداث الشغب التي وقعت في اعقاب مقتل رجل المرور في وسط صنعاء، يوم ١٩ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي. ويبلغ عدد المتهمين في هذه القضية، عشرين شخصا

ويذكر ان حادث الشغب كان سببا في وفاة شخصين، واصابة ٢٢ اخرين، واحراق سيارة اطفاء وحافلتين للركاب، وثلاث سيارات تابعة لمجلس النواب، الى جانب تكسير زجاج عدد كبير من السيارات، واحراق مخازن التوثيق التابعة لمؤسسة الثورة للصحافة.

ومن جانب اخر ما زالت احداث الاعتداء على اعضاء الحزبين الحاكمين في اليمن (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) مستمرة في ظروف غامضة فقد اشارت صحيفة «٢٢ مايو» الى ان نائب رئيس فرع المؤتمر الشعبي في محافظة لحج، محمد سعيد القمري، تعرض لطلقات نارية اصابت مرافقه اصابة خطيرة بطلقتين ناريتين، وكان المعتدون يعتقدون انهم اصابوا نائب رئيس الفرع، الذي لم يكن موجودا داخل السيارة

وقالت صحيفة «الشرارة» الصادرة عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة حضرموت ان مجهولين اطلقوا النار على رمضان جمعة حمادي، احد كوادر الحزب في المحافظة بالقرب من منزله في منطقة القارة في مديرية سيئون، لقي على اثرها حتفه، وقد فر المعتدون بعد ارتكاب الجريمة

اتصالات جديدة لاطلاق يمني سجين في مصر

■ القاهرة - «الحياة» - جددت وزارة الخارجية اليمنية اتصالاتها مع وزارة الخارجية المصرية لاطلاق اليمني صالح عيسى المعروف بانه اشهر سجين يمني في مصر.

وكانت القاهرة وافقت على اطلاقه بعد اتصال اجراه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح بالرئيس حسني مبارك.

ويذكر ان عيسى اتهم بمحاولة اغتيال محمد علي هيثم رئيس الوزراء اليمني السابق في ما كان يعرف بـ «اليمن الجنوبي». ويقضي عيسى حكماً بالسجن بعد المحاولة الفاشلة التي نفذها في بداية السبعينات في القاهرة. وتنازلت اسرة هيثم التي تقيم في صنعاء الآن عن دعواها ضد المتهم.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

اتفاق في اليمن على اعادة هيكلة بنك الاعتماد والتجارة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ جرى الاتفاق على اعادة تنظيم بنك الاعتماد والتجارة الدولي تحت تسمية جديدة بعد مرور اكثر من سبعة اشهر على وضع البنك المركزي اليمني يده عليه عقب الاجراءات التي اتخذها بنك انكلترا المركزي ضد البنك المنهار.

وجاء ذلك الاتفاق في الاجتماع الموسع الذي عقد في البنك المركزي اليمني وحضره المهندس محمد احمد الجنيد محافظ البنك واعضاء اللجنة الموسعة المنبثقة عن المودعين في بنك الاعتماد. وحدد محافظ البنك المركزي، مبدئياً، مساهمة الاطراف في البنك الجديد بواقع ١٠ في المئة لكبار المؤسسين للمؤسسة العامة للنفط ونسبة ٢٥ - ٣٠ في المئة للاكتتاب العام وبقية النسب لاكتتاب المودعين الآخرين بنسبة متفاوتة.

واكد المحافظ على ان تكون مساهمة المودعين في البنك الجديد اختيارية، وان تضمن الادارة الجديدة للبنك اعادة حقوق المودعين كاملة بنسبة مئة في المئة وعلى مراحل بالنظر الى اوضاع البنك وظروفه.

وانبثقت عن اللجنة التاسيسية لجنة تحضيرية مصغرة مكونة من سبعة اشخاص برئاسة الشيخ محمد يحيى الرويشان، احد كبار رجال الاعمال اليمنيين.

وكان المحافظ اشار الى الاجراءات العملية التي اتخذها البنك المركزي، وقال انه جرى توزيع جزء كبير من الودائع على دفعتين خلال النصف الثاني من عام ٩١.



المصدر : الحلوة القاهرية

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استجواب للحكومة

صنعاء - من شهاب ناصر:

قدم عدد من اعضاء مجلس النواب اليمني طلبا لاستجواب الحكومة اليمنية بصفة مستعجلة حول مصنع الخمر «صيرة» الذى تم ادراجه فى الميزانية الجديدة لعام ١٩٩٢ المقرر مناقشتها فى الايام القادمة.

أكد النواب فى طلبهم ان تسمية مصنع الخمر بالمؤسسة الوطنية «صيرة» كما جاء فى الميزانية، يعد اساءة للوطنية واساءة للامة وحرجا متعمداً لمبادئها.

واوضح النواب ان مصنع الخمر كان قد صدر بحقه قرار من مجلس الرئاسة اليمنى باغلاقه وتحويله الي مياه غازية، كما صدر حكم قضائي نهائي باغلاقه لمخالفته لشرع الله، بالاضافة الى توجيهات اعضاء مجلس الرئاسة الي الحكومة باغلاقه. الا انه بالرغم من كل ذلك مازالت الحكومة تصر على ادراجه فى الميزانية الجديدة متحدية كل هذه الاعتبارات. وشدد النواب فى طلبهم على سرعة استجابة هيئة رئاسة المجلس باتخاذ الاجراءات اللازمة لدعوة الحكومة لاستجوابهم.

ويذكر ان الميزانية الجديدة قررت اعتماد مبلغ ٣١٦ر٥٤٥٠٠٠ ريال يمنى بينما كانت ميزانية العام الماضى ٢٢٦ر٢٢٧٠٠٠ ريال يمنى. ■



المصدر : الطليعة القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

اسم «على ناصر محمد» يتردد بقوة فى قضية «لينا»!

تكشفت ابعاد جديدة فى حادث انتحار الفتاة اليمنية «لينا» بينما استمر توزيع الاتهامات فى الوقت الذى اقتنعت فيه كافة الاطراف ببراءة الداعية الشيخ عبدالمجيد الزندانى مما نسب اليه والى اسرته.

ويبدو ان المتهم الحقيقى قد اخذ فى الظهور وهو الأمر الذى اشارت له «المسلمون» فى العدد الماضى.

ففى صنعاء استمرت المباحث الجنائية والنيابة العامة بامانة العاصمة فى اجراء التحريات حول الحادث لكنهما ترفضان الادلاء باى تصريح صحفى لحين استكمال بقية التحقيقات.

ويضيف انه بالرغم من ان الادلة والقرائن واضحة فى ان الفتاة قد اقدمت على الانتحار فور علمها بفشل الوساطة التى حاول من خلالها احمد الحجرى نائب وزير العدل اقناع والدها بالموافقة على زواجها، فإن صحف الحزب الاشتراكى «الثورى» و«المستقبل» و«صوت العمال» وغيرها مازالت تصور الحادث وكانه انتقام نفذته شخصيات اسلامية!

الجديد فى الأمر ان استغلال الحادث لم يات فقط على حساب الشيخ الزندانى انما جاء كما تقول مصادر «المسلمون» لضرب «عصفور اخر» بنفس الحجر وهو شخص الدكتور «مصطفى عبدالخالق» والد الفتاة باعتباره مسؤولا عن لجوء ابنته إلى احد بيوت «اعداء الحزب» دون ان يتمكن من استردادها، اذ يعد ذلك سابقة خطيرة وفريدة من نوعها. وتضيف مصادر «المسلمون» انه وكما هى عادة الماركسيين فى التصفيات الداخلية لكوادرهم الذين يختلفون معهم او يكرهونهم لسبب من الاسباب، فإن صحفهم وحزبهم تريد احراق شخصية الدكتور مصطفى عبدالخالق - الذى درس فى فرنسا - والذى سبق ان تولى محاكمة الرئيس السابق لليمن الجنوبية «سابقا» على ناصر محمد وجماعته عقب احداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦ فى عدن.

والدكتور مصطفى عبدالخالق يشغل حاليا منصب نائب وزير الشؤون القانونية، لكن الاهم من ذلك كله هو كونه مرشحا لتولى سكرتارية الحزب فى العاصمة صنعاء وهذا وحده يعد سببا وجيها لاحراق شخصيته لصالح منافسين اخرين على حد تعبير مصادر اخرى.

والد الضحية لم يتكلم

وحتى الآن لم يدل والد الضحية باى تصريح صحفى مما يفيد انه لا يود انتشار «الفضيحة» والتى وصل الخوض فيها لدرجة اتهام الوالد باتهامات لا تتناسب ليس فقط مع درجته العلمية او منصبه السياسى أو المنصب الجديد الذى رشح له، وانما لا تتناسب كذلك مع انسانية البشر ومع تعاليم الشرع!

ورغم الاجماع على براءة الشيخ الزندانى واسرته من اتهامات مجموعة من الماركستيين، فإن الشيخ واسرته مازالوا يعيشون فى هم وكرب لعدة اسباب.. الاول انه قبيل حادث انتحار «لينا» بساعات اى فى عصر اليوم السابق فجعت الاسرة بوفاة ابن الدكتور منصور الزندانى - شقيق الشيخ عبدالمجيد - الذى وافته المنية فى مستشفى الكويت. وفى فجر اليوم التالى سقطت «لينا» صديقة ابنة الشيخ منتحرة.

اما السبب الثانى فهو الحالة النفسية التى تعانى منها احدى بنات الاسرة وهى ابنة الشيخ فور حدوث الحادث.

واما السبب الثالث والاهم فهو قناعة الشيخ التامة بان ما تعرضت له «لينا» تتعرض له اخريات كثيرات من بنات بعض القادة الماركسيين الذين لا تعنيهم مسائل الدين وتعاليمه باعتبار ان الدين عندهم مازال هو افيون الشعوب والعياذ بالله!

المطالبة بمحاكمة علنية

تحدثنا مع الشيخ الزندانى عما جرى بعد الحادث خاصة عقب الطلب الذى تقدمت به اسرته للسلطات طالبة ان تكون المحاكمة علنية ومذاعة عن طريق جميع وسائل الاعلام، وان يحضرها من اراد من المواطنين.. بل ان الاسرة اهابت بجميع الاحزاب والمؤسسات الجماهيرية بالضغط لصالح اقامة محاكمة علنية.



المصدر : الحلوة القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

يقول الشيخ الزندانى: لاتزال الاصابع الماركسية تنشر عن الحادث بطريقة ظالمة على طريقة «اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس» لكن جريدة «الصحوة» نشرت تصريحا لمصدر مسؤول فى البحث الجنائى يعلن فيه ان الفتاة انتحرت وان جميع الادلة تؤكد الانتحار بسبب ظروف خاصة كانت تعيشها الفتاة. لقد اتفقنا فى الاسرة على الاستمرار فى المطالبة بنشر جميع وقائع المحاكمة وكل ذلك بالرغم من ان والد الفتاة الذى يعمل حاليا فى وزارة العدل صرح عندما سألوه عن دورى فى الحادث قائلا: «الشيخ الزندانى اشرف من ان يمارس مثل هذا الفعل».

ومطالبتنا بضرورة نشر وقائع المحاكمة ليس للتدليل على البراءة فقط وانما حتى يستفيد الناس من اخذ العظة والعبرة اللازمة، ولكى لا يصطاد البعض فى الماء العكر.

ان والد الفتاة لم يتهم احدا وهو الوحيد الذى يعرف الحقيقة، وهناك صحيفة كانت تصدر بواسطة حزب على ناصر محمد الذى كان خصما لوالد الفتاة باعتباره كان وزيرا للعدل فى هذا الوقت وحكم على كثيرين بالقتل من اتباع على ناصر. هذه الصحيفة نشرت فى احد الايام خبرا يقول إن الدكتور مصطفى اشهر سلاحه فى وجه ابنته فى منتصف الليل مما يدل على ان سلوك الاب بالنسبة لابنته كان عنيفا للغاية.

اننا كما ذكرت من قبل سنكون مضطرين لنشر كافة ما عندنا اذا استمر اللغط، ومازلنا عند وعدنا بانه اذا ما استمر هؤلاء فى التمادى فسنضطر لنشر الوقائع كاملة تنفيذا لقوله سبحانه وتعالى: «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم».

ابنتى تاثرت نفسيا

● وماذا عن ابنتكم؟

- لقد تاثرت تاثرا بالغا حتى انها لم تكن تستطيع الحركة على الاطلاق فور سماعها بالحادث وتردد عبارة ان امراة وجدت مقتولة تسمرت فى مكانها واخذت تصرخ فقد قفز الى ذهنها انها هى «لينا» - واخذت تردد: انقذوها، انقذوها ثم سقطت مغشيا عليها.

هل آن الاوان لنشر رسالة لينا إلى ابنتكم؟

- لا لم يان بعدا ●



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جبهة وطنية معارضة لعبد الله صالح

دعا بيان صادر عن التجمع اليمني الذى يضم فصائل واحزاب المعارضة اليمنية فى الخارج إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة للحد من استمرار الحزبين الحاكمين فى اليمن فى اقتسام المغانم والمنافع والمراكز باسم الوحدة وعلى حساب الشعب.

وحذر البيان الذى صدر عن اجتماع للجان التجمع براسه عبد القوى مكاوى امين عام التجمع، الوطنيين فى جبهة التحرير والتنظيم الشعبي الناصري والجبهة القومية والرابطة من خطورة الاستجابة لمحاولات المؤتمر الشعبى العام تجنيدهم لمواجهة شريكة في السلطة الحزب الاشتراكي اليمني فى الصراع الدائر الآن بين الحزبين الحاكمين.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

رئيس وزراء لاتفيا في صنعاء ويجري محادثات مع العطاس

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقدت صباح امس في صنعاء جلسة محادثات رسمية بين رئيس مجلس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس ورئيس وزراء جمهورية لاتفيا ايفادز قودمانيس. ورحب العطاس في بداية الجلسة بقودمانيس والوفد المرافق وعبر عن التقدير الكبير لهذه الزيارة الاولى لليمن وعن تهاني الجمهورية اليمنية باستقلال لاتفيا التي استقلت عام ١٩٩٠ واصبحت عضواً عاملاً وفاعلاً في المجتمع الدولي.

واضاف: «ان اليمن ترحب بلاتفيا في المجموعة الدولية كدولة مستقلة لها كامل السيادة وتعمل على تطوير مجتمعها مشيراً الى ان اليمن ترحب باقامة علاقة صداقة وتعاون مع جمهورية لاتفيا استناداً الى الاحترام المتبادل لمصلحة الشعبين».

وتحدث رئيس وزراء لاتفيا منوهاً بان زيارته تمثل خطوة جديدة، لسياسة بلاده ستساعد على اقامة العلاقات المشتركة بما يخدم مصلحة الشعبين اليمني واللاتفي.

وعرض التطورات في لاتفيا وجهودها لإقامة نظام ديموقراطي على اساس التعددية الحزبية وتطوير الجوانب الاقتصادية. واشار الى ان اقامة علاقات بين اليمن ولاتفيا تمثل خطوة اولى لاقامة علاقات ديبلوماسية بين دول البلطيق والجمهورية اليمنية.

وعرض الجانبان عدداً من المواضيع تناولت اقامة تعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والتبادل التجاري وفي مجالات اخرى. واتفقوا على ان يلتقي اعضاء الوفد المرافق لرئيس وزراء لاتفيا ونظرائهم من الجانب اليمني للبحث في امكان وضع اسس التعاون المشترك في عدد من المجالات. ودعا رئيس الوزراء اللاتفي العطاس الى زيارة لاتفيا وقبل رئيس الوزراء اليمني الدعوة على ان يحدد موعدها في وقت لاحق.

وكان رئيس الوزراء اللاتفي وصل الى صنعاء مساء اول من امس الاربعاء على راس وفد في زيارة رسمية لليمن تستغرق ثلاثة ايام.



المصدر : المساء القاهرية

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجآت فى حادث الفتاة اليمنية:

لماذا فرّت «لينا» من بيت الدكتور «مصطفى»؟!

هل أرادوا «حرق» والدها أم ضرب الشيخ الزندانى؟

انهم في واد.. ونحن فى واد آخر! سقطت «لينا».. وادرج «مصنع الخمور» فى الميزانية، وبدات محاولات اشعال الفتنة بين القبائل و«ظهور الفساد» ومع ذلك يتحدثون عن الديمقراطية والقيم والاخلاق رغم انهم يمضون الآن فى جنازتها!

وفي هدوء وثقة يطرح اليمنيون الغيورون على دينهم بديلا سهلاً ومضمونا لانه نابع من اسلام اليمن وعروبة اليمن التى تبكى ألما وهى ترى القيم والاخلاق تقتل علنا وعلى مرأى ومسمع من الجميع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: المسلمون القاهرية

التاريخ: ١٤ يونيه ١٩٩٢

الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح لـ «المسلمون»:

نعم يوجد فساد .. ولكننا جميعا نتحمل المسؤولية

هناك من يحاول اشعال الفتنة بين القبائل

انهيار الامن سببه غياب شرعية من يطبق سلطة القانون

هذا الرجل تنظر اليه القوى المختلفة فى اليمن على انه المنظر السياسى للتجمع اليمنى للاصلاح بحكم دوره الفاعل فى الحركة السياسية، وعضويته المؤثرة فى البرلمان، وآرائه فى مختلف القضايا والموضوعات.

رسميا فى نظر الدولة، هو الرجل الثانى فى التجمع اليمنى بعد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع، وشعبيا هو مندوب الناس من مختلف القبائل، مكتبه فى المبنى الرئيسى للتجمع بصنعاء ملىء بهم طوال ساعات الدوام الذى ينتهى فى الرابعة عصرا، يقدمون له همومهم ومشاكلهم شفوية او مكتوبة، ليحملها الى قبة البرلمان ويضعها امام المسؤولين، باحثا لهم عن حلول.

إنه عبدالوهاب الأحمد الآنسى الأمين العام للتجمع اليمنى وعضو مجلس النواب.. قابلته فى مكتبه بصنعاء، وامتد حوارى معه فترة طويلة بسبب انقطاعه اكثر من مرة، لكثرة الناس المهمومين الذين ياتون من بقاع مختلفة من اليمن، ويكره ان يردهم دون ان يستمع اليهم.



● فى البداية سألته عن رؤيته للواقع اليمنى الآن باعتباره ممثلا لاحد القوى الرئيسية المؤثرة فى الساحة اليمنية حاليا؟

- قال: إن المجتمع اليمنى كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية، يتشابه معها فى الأوضاع، ويمر بنفس الأزمة التى تمر بها، إلا انه لايزال يحتفظ ببعض السمات والمميزات، لكونه ظل بعيدا عن المؤثرات السلبية للحضارة المعاصرة، ومن هذه الميزات ان البنيان الأسرى اليمنى بقى متينا ومتماسكا. كما ان هناك ميزات حضارية قديمة لمجتمعنا تؤكدها ما جاء فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن اليمن واليمنيين، ومن اشهرها «الايمان يمان»، و«الحكمة يمانية»، و«الفكر يمان» - وفى بعض الروايات «الفقه يمان» وكلها احاديث من لا ينطق عن الهوى. هذه الميزات قد تكون سببا فى التركيز على المجتمع اليمنى بغرض اضعافها وبالتالى اضعاف ذلك المجتمع، فاعداء الإسلام والمسلمين يهمهم ضرب كل ما يؤدى الى قوة هذا الدين فى اى مكان.

نحن ايضا نعانى مما يعانى منه غيرنا من المجتمعات الإسلامية، كالازمة الاقتصادية على سبيل المثال، وهى بوابة تدخل منها ازمات أخرى قد تؤثر على المجتمع وتضعفه، إن لم تجد من يتصدى لها بالعلاج المناسب.

مجتمعنا يعيش ايضا مرحلة التعددية السياسية وتبعاتها، واظن ان هذه المرحلة هى احدى قضايانا الرئيسية فى الوقت الحاضر. فالتعددية ليست بالنسبة لنا مجرد أداة او شكل لهيكل سياسى، وانما قضيتنا ان نوجد الآلية المناسبة التى ترتكز عليها هذه التعددية، وتلك الآلية التى نبحث عنها تنطلق من اطار شامل هو الاسلام بقيمه ومبادئه وبقوانينه السماوية، وتستند على الشورى التى يقررها ديننا الحنيف كاساس للحكم. لقد دخل الأعداء عالمنا الإسلامى بسلاح الاستبداد لانه يعرف ان هذا العالم سيتألق فكريا وحضاريا ولو تغلبت فيه قضية الشورى، ومن ثم فإن الانهيار الذى دب فينا، وغياب شخصيتنا كامة قائدة، يرجع الى ان كفة الاستبداد صار لها الغلبة والوزن الاكبر، لذلك فالاعداء سيظلون يحاربوننا بالاستبداد، ولن يرضوا ابدا للشورى بأن تنتصر.

اطار الكرامة والانسانية

ونحن بدورنا نقول انه لا مجال لأى مجتمع مسلم لأن يتقدم ويحتل مكانة بارزة فى المنظومة الدولية التى تحرك العالم دون ان يحسم قضية الشورى لصالحه، فهى الاطار الذى يمارس الانسان من خلالها انسانيته وكرامته. ما اعنيه هنا ان الشورى ضرورة بشرية، وعلى العالم الذى يتحدث عن حقوق الانسان ان يشعر انه من الغبن الحديث عن هذه الحقوق فى الوقت الذى يعارض فيه قضية الشورى، إننا لا نعتقد ان الغرب وصل الى ما وصل اليه الآن من حضارة وتقدم دون الديمقراطية رغم ما فيها من سلبيات لا توجد فى الشورى التى يقررها النظام الإسلامى.

واعداؤنا يتابعوننا خطوة خطوة، وسيحاولون ان يقتلوا او يجهضوا كل ما من شأنه ان يقفز بمجتمعاتنا إلى الأمام. ورغم ذلك اقول انهم بدأوا يسمحون لنا ببعض الديمقراطية فى محاولة لامتصاص الكراهية التى تجمعت ضدهم فى المجتمعات الإسلامية، ومن هنا فقد جاءتنا الفرصة لأن نستفيد بذلك ولا نقف موقفا سلبيا، ولا اقصد بالاستفادة الدخول الى اللعبة السياسية، ولكننى اقصد بها خوض التجربة بهدف صبغها بالصبغة الإسلامية، ووضع القواعد الصحيحة لها.

● هل هذا ما فعلتموه فى التجمع اليمنى؟

- نعم.. ولا نظن ان التجربة اكبر منا لاننا ندخلها ونحن ننطلق من قاعدة الإسلام، مسلحين بقوانيننا ومصطلحاتنا الشرعية. ولكننا نعترف ان انقطاع الشورى فترة طويلة من الزمن عن تاريخنا الاسلامى يجعل المهمة صعبة بسبب غياب عنصر الخبرة.

● كم عدد الاحزاب التى تعمل فى الساحة اليمنية الآن؟

- إنه عدد هائل يتعدى الثلاثين حزبا، مما يجعلنا نتخوف من الالتفاف على التعددية وضربها باستغلال هذا العدد الذى لا نجد له مبررا.

● تقصد ان كثيرا من هذه الاحزاب، صغيرة وغير فاعلة؟

- ليست القضية قضية حزب صغير أو غير فاعل، ولكن المجتمع اليمنى ليس فيه من التنوع الفكرى ما يبرر قيام كل هذه الاحزاب.

لقد فهمتنى خطا

● تقول انكم تتخوفون من هذا العدد الهائل، فهل سعيتم الى تقليله بوسيلة من الوسائل؟

- لعلك فهمتنى خطا.. ليس التخوف من الاحزاب فى حد ذاتها، (لكن من ان تكون وسيلة لضرب التعددية، ومتى تكون وسيلة؟

- عندما تتحول خلافات تلك الاحزاب فى الساحة السياسية إلى نزاع وصراعات، إذن فإننى ارى ان السؤال الصحيح هو: كيف تواجهون الآثار السلبية لكثرة عدد الأحزاب؟ والاجابة هى اننا نسعى لتوضيح الساحة التى يجوز فيها الاختلاف، والساحة التى يتحول فيها الاختلاف الى صراع وتنازع.

● كيف يكون ذلك؟

- لنا فى الاسلام ثوابت لا نختلف فيها، واذا حدث فيها اختلاف فإنه يتحول فورا إلى صراع وتنازع.

● لم تجب عن السؤال؟

- الكلمات السابقة لا تحتاج الى توضيح، فما اقصده هو اننا نجعل قاعدة العمل هو الاسلام بشموليته. فى اطار هذا الشمول هناك ثوابت لا ينبغى ان نقترب منها، ثوابت حددتها الشريعة بالقول الفصل، اما غير ذلك فلنا ان نجتهد فيه وان يدلى كل منا برايه وان نختلف عليه.

● سيتهمونكم اذن بتضييق مساحة الاختلاف؟

- هذا اتهام باطل، فمساحة الأمور الاجتهادية واسعة جدا، خذ مثلا المجالات الاقتصادية والسياسية، الإسلام حدد فيها مبادىء عامة هى عبارة عن المقاصد الشرعية، فى اطار هذه المبادىء لنا ان نجتهد وندلى بوجهات نظرنا ونخطىء ونصيب.

● هل هذا هو دور التجمع اليمنى الآن؟

- دورنا هو الاسراع باجتياز هذه المرحلة من التعددية الى مرحلة افضل، واضعاف كل ما يبطىء من مسيرتها.

الانهيار الأمنى

● فى وصف المراقبين للاحوال فى اليمن وخاصة الانهيار الامنى، يقولون إنها بسبب غياب سلطة الدولة او فعالية القوانين، ما رأيكم فى ذلك؟

- الدولة جزء من المجتمع، وازمة الدولة هى ازمة مجتمع تعبر عن نفسها بشكل معين، وتترك بصماتها على مجالات مختلفة كمجال الأمن مثلا، لكننا يجب ان نكون على حذر عندما نتكلم عن قضية غياب السلطة او وجودها، لانه لابد ان يكون هناك اتفاق حول ماهى المهام التى ينبغى ان يسعى المجتمع لتمكين الدولة منها، وماهى فى المقابل مهام المجتمع، هذا التوازن مطلوب، واى خلل فيه لصالح الدولة يصبح استبدادا ولو كان باسم القانون. اما بقاء هذا التوازن بما لا يخل بصالح الناس، فهو سمة من سمات التحضر، والمجتمعات المتحضرة

تحقيق

شريف قنديل

فراج اسماعيل

اليوم تسعى الى تقليص سلطة الدولة، وهذا كان شان المجتمع الإسلامي الاول، ولذلك لا نستغرب ان القضاة حينذاك كان يمر عليهم الشهر والشهران ولا يجدون من يتخاصم لديهم، ليس لانه لم تكن هناك مشاكل، فلا يوجد زمن يخلو منها، ولكن لان المجتمع الواعي المتحضر التي تعطى له الفرصة لان يفكر ويشارك، اقدر على حل مشاكله بنفسه.

هذا جانب ينبغي ان ننبه اليه، الجانب الثاني يكمن في سؤال يقول: ماهو الحزب او الجماعة او الفئة التي هي محل ثقة الامة بحيث تركن الامة إليها وإلى ادارتها لدفة الحكم، وتكون مستعدة لان تتعاون معها، بمعنى اوضح، فان هذا الجانب يتعلق بشرعية من يحكم.

إنه من الجهل القول ان تردي الوضع الامني راجع الى غياب سلطة الدولة او سلطة القانون، بل هو في الواقع راجع الى غياب مواصفات الانسان الذي نريده ليطبق سلطة القانون. من السهل للغاية ان تسن القوانين كما تشاء وتطبقها على الناس قسرا وبالقوة ولكنك لن تحصل على احترامهم وهذا هو المهم. الإنسان الغائب الذي اتحدث عنه هو الذي يستطيع ان يحوز احترام الناس طواعية دون قسر او قوة.

الرشوة والفساد

● اذن تفشي الرشوة والفساد الإداري في الاجهزة الحكومية في اليمن سببه خلل اجتماعي؟

- الرشوة والانفلات الاداري أمور موجودة ولاشك في ذلك، ولكن لا ينبغي ان نواجهها ونواجه غيرها من اوجه القصور بالاسلوب التبريري، اي ان يفتش كل منا عن معلاق يعلق عليه الاخطاء لننفي المسؤولية عنا جميعا. ليست المشكلة ان هناك مشاكل، ولكن المشكلة هي: كيف يكون العلاج؟ مجرد الحديث فقط لا يفيد، والحديث الكثير دون فعل يفقد الناس حتى الأمل في الكلمة. لذلك فإن منهجنا في التجمع ليس مجرد المعارضة المتمثلة في نبش الاخطاء. إننا لا نريد المعارضة الكلامية فقط. نحن دعاة اصلاح. وواجبنا يحتم علينا ان نؤدي دورا اساسيا في حل المشاكل بكافة أنواعها، فإذا كان هناك خلل اجتماعي، فمن المفروض ان نتوجه مباشرة لعلاج هذا الخلل، ببناء الانسان المتسبب فيه، ونحن نملك ادوات هذا البناء في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة.

● ماهو الطرح الذي تقدم به التجمع اليمني لحل هذه المشاكل أو التقليل من حدتها؟

- القضية ليست بالأمنيات.. إننا نعتبرها قضية مجتمع كامل، ولابد ان يقوم المجتمع كله بمهمة الحل، وما نحن في التجمع سوى فصيل من فصائل هذا المجتمع الذي موجود فيه، ويتبنى فكرة توجيه قادرا على فهم الاسلام الذ...

من الصعب ان نوجد منذ ...

للقضية ولكن دورنا هو ان نرتقي بالمجتمع فكريا بحيث يعرف كل فرد ما هو دوره وما هو واجبه. واذا كنت تقصد من خلال سؤالك عن الطرح، الصيغة التي نتحرك عليها، فنحن نقوم الآن بإعداد برنامج العمل السياسي، وسيتضمن مرتكزات اساسية لكل هذه الجوانب، ولكن يظل الانسان هو المحور الأساسي وحجر الزاوية.

● هناك هجوم مستمر من العلمانيين والاشتراكيين في اليمن على كل من يمثل الحركة الإسلامية، فما ردكم على ذلك؟

- إننا نعتبر ذلك ظواهر تشير الى مدى تاثير الاعداء في تصوراتنا وافكارنا وثقافتنا، ونعتبر ان هؤلاء المنفذين للهجوم ماهم سوى ضحايا لتفكير مغلوط وتوجيه غير سليم وثقافة غريبة، وقبل ذلك هم ضحايا الانبهار بكل فكر وافد. ولذلك فإننا نعتبر العلاج السليم لهم ان نعتبرهم أولا ضحايا في مجتمعنا، اي انهم افراد منا ويتكلمون بلساننا، فنحن واياهم في سفينة واحدة. إذن فليس الحل هو ان نرد عليهم ونتفوق عليهم في الرد او يتفوقون علينا، إنما الحل ان نحاورهم بالحسنى، نتقي الله فيهم وان لم يتقوا الله فينا.

لا ندعي اننا في كل الاحوال على هذا المستوى، فقد يحدث ان يرد بعض الافراد وبعض الصحف، ولكن ما اقوله هو توجهنا وهو سياستنا.

الصراعات القبلية

● هناك انباء عن صراعات قبلية في اليمن، وهو ما يتناقض مع منهج التجمع اليمني للقضاء على تلك الصراعات، فما حقيقة ذلك؟

- نحن ننظر الى التنوع في المجتمعات النظرة القرانية «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا». اي اننا نعتبر ان اي تنوع للمجتمعات هو للتعارف وليس للتنافر او للتناحر. وتركيبة المجتمع اليمني القبلية تركيبة واضحة، وهذه من سماته المميزة وترتكز هذه التركيبة بالدرجة الاولى على مفاهيم هي في الاصل مفاهيم إسلامية، إلا انه لحقها من الغبار ومن الفهم السقيم ما لحق المجتمع الإسلامي.

التجمع اليمني يحاول ان يجعل من سنة التنوع في مجتمعنا، هدفا يخدم التعارف والتالف والتاخي. هناك طبعا اتجاهات ترى في هذا التنوع فرصة لاذكاء الصراع معتقدين بانه يؤدي الى الغرض الذي يريدونه.

نعم توجد الآن مشاكل بين القبائل، وهي ليست مشاكل جديدة بل موجودة من قبل، ولن تزول إلا إذا ارتفع مستوى وعي هذه القبائل، ولكن الشيء الجديد الآن انه يوجد من يحاول ان يزكي نار الصراع، وعندما يحدث مثل هذا، فلا يعني اننا لا نعمل في الاتجاه الصحيح، فنحن كنا نتوقع تلك المحاولات ومازلنا نتوقعها اليوم وغدا، لكن الذي يهم هو اننا فعلا مقتنعون ان الميزات والقيم والمفاهيم، بل حتى الأعراف، التي عليها القبائل اليمنية، هي في الأساس نابعة من الإسلام.

● لنضرب مثالا بمسالة الثار القبلي، فهل هذه المسالة مستعصية على الحل؟

- ليست هذه المسالة مستعصية، ولكن تاخير الحل سببه انه ليس هناك توجه موحد من الفئات والقوى السياسية، بل إن بعض هذه الفئات والقوى ترى من مصلحتها استمرار الثار القبلي كاحد قواعد استمرار الصراع والنزاعات. من السهل ان تجد حلا مستمدا من قيم الإسلام وتقاليده، وان ترتقي بمستوى وعي القبائل لتلك القيم، ولكن كما قلت هناك عوامل تحد من ذلك منها ما هو ناتج عن التخلف، وبعضها مصنوعة من قوى يهمها ذلك.

المعارضة لم تنته

● إلى ماذا انتهت معارضة التجمع اليمني للدستور الذي وضع لدولة الوحدة؟

- لقد ابدينا راينا في قضية الدستور، وانتهى الامر إلى البيان الذي اصدره مجلس الرئاسة، وكان بيانا مستوفيا بالنسبة لموضوع الشريعة الإسلامية، وقد راينا في حينه انه لابد ان يلحق هذا البيان بالدستور مع تعديلاتنا حتى على البيان نفسه. ومن الأشياء المغلوطة التي روج لها، ان اعتراضنا كان على المادة الخاصة بالشريعة، صحيح اننا نريد ان تكون الهيمنة للشريعة الإسلامية، اي ان يكون كتاب الله وسنة رسوله فوق الدستور والقانون، وما يخالف ذلك فهو باطل، اي ان تكون المشروعية الاولى للإسلام.

ولكننا نعتبر ايضا ان قضية الاقتصاد قضية اسلامية، فلسنا بالسذاجة ان تكون هناك مادة تقول ان الشريعة الإسلامية هي مصدر كل القوانين، ثم ناتي إلى بقية الدستور فإذا الكثير من الجوانب ومنها الجانب الاقتصادي ليست على الأسس الإسلامية. هم يحاولون ان يجعلوا من المعركة معركة نصية وليست معركة فكر، وهذا يجافي الحقيقة. نحن لم نعارض الدستور فقط على هذا الأساس، ولكننا نعارضه لاننا نريد ان يصبغ جميعه



بالصبغة الاسلامية، والإسلام فيه من المبادىء العامة والأسس ما يفى بجميع مجالات الحياة.

تقول: إلى ماذا انتهت معارضتنا للدستور؟. إنها لم تنته، فنحن لانزال نعتبر ان الدستور يحمل الثغرات نفسها التى عارضناها فى البداية، ولذلك فنحن نتبنى هذه القضية، وسنظل نحملها حتى يصبح الدستور بحق معبرا عن المجتمع اليمنى المسلم.

● هل التجمع اليمنى يمثل «الاخوان المسلمين» فى اليمن؟

ـ قناعتنا اننا لا نريد ان تتكرر السلبيات التى حصلت فى بعض الدول العربية والإسلامية، نحن نعتبر استنادا إلى هذه القناعة ان الذين يحملون الإسلام، أو الذين يعتقدون ان الاسلام هو الحل، لا ينبغى أن يتميزوا عن مجتمعاتهم، لا فى التسمية ولا حتى فى الأعمال، بل يكونون جزءا رائدا صادقا فى قيادة المجتمع للطريق السليم. هناك من يطلقون على انفسهم مسمى اسلاميين وغيرها من التسميات، وهذه مسميات خاطئة كأن هناك فى المجتمع الواحد من هم غير مسلمين مادامو لا يمتون لهذه الفئة أو تلك. ولذلك استفدنا من التجربة حتى فى التسمية، فنحن نحمل اسم «التجمع اليمنى للإصلاح» ولعلك تلاحظ ان الاسم لا يوجد فيه كلمة «إسلامى» لأن كل المجتمع مسلم حتى الذين يقفون ضدنا على طول الخط، ومجرد ان نعطى لاسمنا تميزا يدل على حمله لراية الاسلام، هو اشارة اتهام للآخرين من المجتمع بأنهم غير مسلمين، ونحن لا نقول هذا ولا نقره، فالكل مسلم إلا من أراد لنفسه غير الإسلام، ونعتبر اننا جميعا نسعى الى فهم الإسلام الفهم الصحيح.

● هل التجمع اليمنى يمثل القوى الرئيسية للحركة الإسلامية فى اليمن، ام ان هناك قوى اخرى؟

ـ انا لست مع فكرة ان هناك قوى مختلفة للحركة الإسلامية، فالمفروض ان من يسعون للإسلام، ان يصبحوا قوة واحدة، وهذا لا يمنع من الاختلاف فى الساحة التى يجوز فيها الخلاف. ■



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ تموز ١٩٩٢

مجموعات النظام العراقي في صنعاء تتصارع فيما بينها
٢٨٠ مليون ريال تبرع بها اليمنيون لدعم صدام

صنعاء ـ «صوت الكويت»: كشفت تداعيات المحاولة الفاشلة لاغتيال مساعد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لشؤون «حزب» مؤتمر الشعب العام الدكتور احمد الاصبحي عن خيوط «خلايا صدام» داخل النظام وهيئات الحكومة والجيش، حيث ادت الصراعات بين اركانها الى افتضاح الكثير من الخفايا التي حرصت بغداد وصنعاء قبل ذلك على حصرها في اضيق الحدود

فقد انقسمت المجموعة اليمنية الموالية لصدام حسين الى عدة خلايا متصارعة مع عودة الاصبحي الى صنعاء بعد علاجه في الاردن الشهر الماضي من الاصابات التي تعرض لها بعد اطلاق النار عليه. ورفضت مجموعة بقيادة عضو القيادة القطرية (عضو المجلس الوطني) عبد الرحمن مهيوب القبول بالتفسير الرسمي الذي يتهم احد مختلي العقل بمحاولة اغتيال الاصبحي الذي يعد من اركان مؤيدي النظام العراقي في اليمن واحد اكثر المدافعين عن سياسة صدام حسين في حين وقف «امين سر القيادة القطرية» قاسم سلام مدافعا عن التبريرات الرسمية

ولم يقف التمزق داخل المجموعة الموالية للعراق عند حدود الرضا او عدم الرضا من موقف الحكومة ازاء محاولة اغتيال الاصبحي بل تعداه الى التحريض واتهامات الخيانة بشكل علني، ووصل الامر ذروته حين وقف عبد الرحمن مهيوب في «مجلس النواب» داعيا الى «تنحي الرئاسة» و«استقالة الحكومة» وقد صفق له ممثلو احزاب اسلامية وراديكالية فضلا عن عناصر عسكرية انضمت في وقت سابق الى «جوقة» الدعاية لصدام.

ونتيجة لاحتدام الصراع بين خلايا «صدام اليمنية» تسربت وقائع لا حصر لها من السرقات والصفقات و«عهود» التنسيق. كما كشفت اسماء بقيت تعمل خلف الكواليس لدعم حملة صدام. فكشف بهذا الصدد موقع مستشار الرئيس اليمني عبد الواحد هواشي الشرجبي الذي شارك في «لجنة الحوار الوطني» عام ١٩٧٨ وفي قيادة المؤتمر الشعبي (الحاكم) في شركة التبغ والكبريت وقبلها في مؤسسة الطيران التي فصل منها بسبب اتهامات بالسرقة.

وعرف اليمنيون ان ٢٨٠ مليون ريال جمعت من قبل «لجنة محلية» لدعم غزو صدام لدولة الكويت ضاعت بين مسؤول التنظيم قاسم سلام وكل من العقداء علي ابو لحوم ومجاهد ابو شوارب ويحيى المتوكل.

وفيما يتابع اليمنيون مسلسل الفضائح عن «خلايا صدام» في البلاد وشبكة انتشارها في القصر الجمهوري و«هيئة الرئاسة» ومراكز القرار انفجر الوضع في منطقة لحج بالجنوب حين تبنى احد اعمدة «مؤتمرات» دعم صدام حسين الشيخ عبد المجيد الزنداني عصيانا عسكريا في موقع «الرهط» (١٢ ميلاً عن عدن) ونجمت عن ذلك معارك بالسلاح والذخيرة الحية انتهت الى هروب المتمردين الذين قيل ان اغلبهم من عناصر مجموعة مهيوب، ومن الموالين لاحمد الاصبحي بالاضافة الى جماعات «اخوانية» يقودها الزنداني.

وتقول مصادر يمنية ان السفير العراقي السابق في صنعاء حسين الرفيعي يواجه في بغداد تحقيقا عن مصير اسلحة كان النظام العراقي يوصلها الى اليمن لتوزيعها على الموالين، وقد اتضح ان اكثر من نصفها لم يصل الى يد المعنيين.

واضافت ان الرفيعي يحمل قاسم سلام المسؤولية. فيما تحرص صنعاء على منع نقل التحقيق الى صنعاء.



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

الانشقاقات والدعاوى القضائية تهدد الحزب الاشتراكي اليمني

عدن: من لطفي شطاره

اقرت سكرتارية اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الديمقراطية التي انشقت عن الحزب الاشتراكي اليمني، أحد الحزبين الحاكمين في اليمن، رفع دعوى قضائية ضد قيادة الحزب الاشتراكي اليمني. اما سبب الدعوى فيعود الى ان القيادة السابقة للجبهة التي اندمجت مع الحزب الاشتراكي في كيان سياسي واحد، لم تعد المبالغ التي سحبت من صندوق شهداء الجبهة.

وقالت صحيفة «١١ فبراير» التي اصدرت الجبهة أول اعدادها يوم الأربعاء الماضي إن سكرتارية الجبهة الوطنية رفعت مذكرة الى مجلس الرئاسة تقدمت من خلالها بعدد من المطالب تلخصت في عودة الذين تم فصلهم من افراد الجبهة الوطنية الى اعمالهم في المؤسسات العسكرية. كما طالبت المذكرة رد الاعتبار للشخصيات الوطنية التي تعرضت للاعدامات والاغتيالات او الاعتقالات أثناء الصراع السياسي قبل الوحدة وتنفيذ قرارات العفو العام بشأن قضايا الصراع السياسي التي وقعت قبل قيام دولة الوحدة. كما طالبت الجبهة بضرورة تعيين ممثلين عنها في المجلس الاستشاري ومجلس النواب.

ويقول المراقبون إنه وفي ظل الاستعدادات الجارية لجمع الأحزاب والقوى السياسية للتوقيع على ميثاق شرف وطني تتفق عليه الاحزاب مع الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، فإن الأخير يعاني من انشقاقات بين صفوفه. فقد أصدر تيار «فتاح» التصحيحي للحزب الاشتراكي اليمني نداء دعا فيه قيادات الحزب الاشتراكي اليمني الى الاحتكام الى الديمقراطية «بدلاً من مصادرتها واغتيالها» حسب تعبير النداء الذي وصف تيار «فتاح» بانه يمثل الاغلبية الساحقة من القاعدة الجماهيرية للحزب.



اختتمت مؤتمرها بالدعوة الى الانفتاح على الدول العربية

رابطة ابناء اليمن : لا ينوب أحد عن الفلسطينيين

□ صنعاء --
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اختتم امس الجمعة المؤتمر الثامن لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) اعمال جلساته التي انعقدت تحت شعار «التعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً ضمان للاستقرار والرخاء»، واستمرت ٤ ايام في قاعة المركز الثقافي في العاصمة صنعاء.

واقر المؤتمرون، ادخال بعض التعديلات والاضافات على الدستور والنظام الداخلي للحزب. واقروا ايضاً مشروع الخطوط العريضة لمنهج الحزب وبرنامجه، وانتخبوا السيد عبدالرحمن علي الجفري رئيساً لحزب الرابطة بإجماع الاصوات.

واعاد المؤتمرون الثقة باعضاء الهيئة المركزية الحزبية المكونة من ٢٥ عضواً وتوسيع عضوية الهيئة المركزية باضافة ٣١ عضواً بينهم خمس من عضوات التنظيم النسائي في الحزب. وتم انتخاب الاعضاء الاضافيين وفازت ٥ عضوات بالتزكية.

واشرف على عملية الترشيح والانتخابات وفرز الاصوات القاضي العلامة عبدالملك الوزير والقاضي صالح انعم، عضوا المحكمة العليا، يمثلان رئيس المحكمة العليا القاضي العلامة محمد الحجي.

وخرج المؤتمرون بتوصيات وقرارات عدة. ودعا الى مؤتمر اقتصادي تدعى اليه نخبة من ابناء الوطن المتخصصين مع زملائهم من العالمين العربي والاسلامي لدرس انجع السبل وافضلها «للخروج من هذا النفق الاقتصادي المظلم»، وتحرير الاقتصاد وتنظيم المنافسة من خلال تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في مجال التنمية.

وجاء في التوصيات ان المؤتمر الحزبي للرابطة يعتبر ان ازالة آثار حرب الخليج «وانهاء القطيعة مع جيراننا هي اهم ما يشغل بال الوطنيين المخلصين لليمن ارضاً وشعباً»، وانه «يجب على جميع القوى السياسية والشعبية اليمنية ان تطرق كل الابواب وان تبذل كل الجهود لاعادة المياه الى مجاريها بين شعوب الجزيرة العربية خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً وبين الشعب اليمني وجيرانه بشكل اخص». ويبارك «كل المساعي الخيرة لتشكيل وفد شعبي يمني يطوف دول الجزيرة العربية لتحقيق التقارب معها (...) على ان ذهاب هذا الوفد لا يجب ان يكون بمعزل عن الدولة ولا عازلاً لها، وفي الوقت نفسه بقبول وترحيب من اشقائنا». وطالب برفع «المعاناة عن شعب العراق»، وطالب بالمثل النظام العراقي باطلاق سراح الاسرى الكويتيين «كبادرة طيبة على طريق اعادة السلام والمحبة بين الجانبين».

واشار الى القضية الفلسطينية، وقال «ان ما يقبله الاشقاء الفلسطينيون هو ما يقبله حزب الرابطة وما يرفضونه يرفضه الحزب ولا يحق لاحد في الدنيا ان ينوب عن شعب فلسطين الذي اضطهد طويلاً من قبل المجتمع الدولي الذي آن له ان يعدل عن ظلمه وان ينصفه تحقيقاً لمبدأ العدالة الانسانية والشرعية الدولية الذي يتشدق به هذا المجتمع ولا يطبقه على القضية الفلسطينية، وان طبقه فبمعيارين مختلفين».

عضو المجلس الاستشاري اليمني يؤكد التوجه نحو اعلان ميثاق شرف بين الاحزاب

صنعاء: المتوكل يقلل من شأن الخلافات بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر العام

□ صنعاء
من حسين محمد سعيد:

■ كشف السيد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام في اليمن وجود «خلافات بين المؤتمر والحزب الاشتراكي كادت تتحول ازمة».

واعتبر في حوار اجرته معه صحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ان اجتماع مجلس الرئاسة في العشرين من الشهر الماضي، والبيان الصادر عنه يمثل مسعى «من اجل تلافي هذه الخلافات والحيلولة دون حدوث ازمة». وقال ان وجود هذه الخلافات امر غير مستغرب «لان الشراكة في اي امر من الامور، ناهيك عن الشراكة في السلطة وفي قيادة بلد، لا بد ان يحصل فيها تباين في وجهات النظر والرؤى».

ويشغل المتوكل ايضاً منصب مدير الدائرة السياسية في حزب «المؤتمر»، وهو عضو في المجلس الاستشاري اليمني وعضو في اللجنة العليا للتنسيق بين حزبي المؤتمر والاشتراكي.

ووصف الخلافات بين الحزبين على قيادة البلد «في هذه المرحلة الحساسة» بانها امر طبيعي «خصوصاً ان هنالك مهمات لم تنجز بعد، مثل عدم استكمال دمج المؤسسات الامنية».

وعن بيان مجلس الرئاسة والاتفاق المنبثق عن لجنة التنسيق بين الحزبين قال: «ان هذه اللقاءات تصحيح للعلاقة (...) وترسي اسساً جديدة لاساليب التعاون الاستراتيجي على المدى البعيد، خصوصاً القضايا العالقة من الفترة الانتقالية (تنتهي في ١٩٩٢/١١/٢١)». واعتقد ان الدافع لذلك هو الاحساس بالمسؤولية بين الحزب والمؤتمر من جهة، والشعور بالخطر من جهة ثانية، وهذا الخطر يهدد الحزبين كما يهدد الانجاز الكبير وهو الوحدة والديموقراطية».

وعن العلاقة بين الحزبين قبل قيام الوحدة وبعدها اوضح المتوكل: «كان بين المؤتمر الشعبي العام وبين الحزب الاشتراكي ازمة في العلاقات وفي التواصل. وتحسنت العلاقة في نهاية الثمانينات ونشأت ثقة بين المؤتمر والحزب لان الجميع احس بضرورة تفويت الفرصة على من يريد ان نبقى ممزقين ومتصارعين، وبنيت العلاقة لان هناك جامعاً مشتركاً في الرغبة بتوحيد اليمن».

وسئل هل يعني ذلك تحول الازمة بين الحزبين الى علاقات طيبة فاجاب: «نكون مغالطين لو تصورنا ذلك. لكننا منذ قيام الوحدة بدانا بالسير في الطريق الصحيح نحو تقريب وجهات النظر، ويمكننا القول بصراحة ان العلاقة بيننا الآن علاقة صحيحة وصادقة افضل مما كانت في الماضي». وربما تتطور هذه العلاقة الى تقارب يجعلنا نسير على نهج واحد».

واكد ان «المؤتمر» و«الحزب الاشتراكي» امام محاولات خارجية وداخلية لتفجير الخلاف بين الحزبين. لكنه قال: «يوجد في ثنايا الحزب والمؤتمر عناصر وربما تيارات لا تدرك هذه المؤامرات (...) لكننا نعرف ان هناك سعياً حثيثاً لزعزعة هذه العلاقة من قبل قوى داخلية وخارجية، ونعمل معاً على مواجهة هذا التآمر».

ميثاق شرف

وعن اهمية اعلان ميثاق شرف يجمع كل الاحزاب اليمنية قال: «ننظر الى ميثاق الشرف على انه مسؤولية تشترك فيها جميع القوى السياسية المنظمة وغير المنظمة (...) ولمسنا منذ نهاية العام ١٩٩٠ ومطلع العام الماضي ان الاحزاب غير متحمسة بقدر كاف بحجة ان السلطة في ايدي المؤتمر والحزب اللذين يريدان السيطرة على مشروع ميثاق الشرف ومضامينه. كما لمسنا جميعاً ان المؤتمر والحزب لم يواصلا هذا الجهد واستمرت الاحزاب بتكوين نفسها (...) لكن هذا الجانب اهمل حتى الشهر الماضي عندما احيت الفكرة من جديد على مختلف المستويات، وحتى لا يتكرر الهاجس نفسه لدى المعارضة، دعا الحزبان في اتفاقهما الاخير الى اجتماع مائدة مستديرة ينبثق منه هذا المشروع (...) وبادر المجلس الاستشاري بوضع صيغة اولية لمشروع ميثاق شرف كما بادرت بعض احزاب المعارضة بوضع مشروع مماثل. لكن المؤتمر والحزب لم يعرضا حتى الآن اي صيغة في هذا الشان غير انهما يعتبران ان ما صدر عن المجلس الاستشاري والاحزاب السياسية الاخرى وما يمكن اضافته (...) يمكن ان يكون هو المشروع المشترك، ويجب الانتهاء منه سريعاً لاننا امام مرحلة قريبة من انتهاء الفترة الانتقالية واجراء انتخابات هي على جانب كبير من الاهمية والخطورة، وميثاق الشرف يحدد الخطوط الحمر التي يجب علينا جميعاً عدم تجاوزها».

وعما اذا كان هناك اتجاه في الحزب والمؤتمر للحوار الجاد مع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية قال «ان المؤتمر والحزب في حاجة الى ان يدركا مسؤوليتهما في التعامل الموحد مع المعارضة لانه ليس في مصلحة الحزب او المؤتمر ان يبنيا علاقات مع المعارضة وكانهما ليسا شريكين في السلطة. لا بد اذن ان نشعر باننا فعلاً مسؤولين عن الدولة وان نعطي للمعارضة حقها في التعبير عن رايها وان نبني علاقاتنا معها كجسم واحد (...) ولا بد ان نوحد المواقف لاعطاء الجميع حق المشاركة سواء في صياغة ميثاق الشرف ام في الانتخابات (...) والتاكد من سير العملية الانتخابية سيراً طبيعياً».

ورداً على ما يتردد من ان ثمة مناورة من قبل الحزبين الحاكمين في شان انهاء الفترة الانتقالية، اكد المتوكل: «تخطىء المعارضة اذا تصورت ان الاتجاه في ما يتعلق بانهاء الفترة الانتقالية هو مجرد مناورة (...) وسيثبت المؤتمر والحزب صدقيتهما استناداً الى ارادة سياسية واحترام للاتفاق بينهما وليست هناك قوة تفرض عليهما ذلك سواء ان ينهيا الفترة الانتقالية او يمددانها».



اليمن ولاتفيا يوقعان مذكرة تعاون سياسي واقتصادي

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ غادر رئيس وزراء لاتفيا ايفارزقودمانيس صنعاء صباح امس مختتماً زيارة لليمن استغرقت ثلاثة ايام أجرى خلالها محادثات مع نظيره اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس والتقى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح.

واختتمت المحادثات في ساعة متقدمة مساء الجمعة، ووقع الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية ومستشار رئيس وزراء لاتفيا بياناً مشتركاً عن اقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين اعتبارا من ١٣ شباط (فبراير) الجاري وذلك على مستوى السفراء غير المقيمين. ووقع الجانبان مذكرة تفاهم في شان التعاون في مجالات السياسة الخارجية والتعليم العالي والتجارة والزراعة والاعلام والتخطيط. وتقضي المذكرة بالتنسيق والتشاور في قضايا السياسة الدولية ذات الاهتمام المشترك. وتشير ايضاً الى تبادل وجهات النظر حول التبادل التجاري وتشجيع المستثمرين في كلا البلدين على تبادل الزيارات.

المصدر : الحياة (اللندنية)



التاريخ : ١٢ حزيران ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح : المؤسسة العسكرية رائدة في عملية الدمج الوحدوي

□ صنعاء .. من حسين محمد سعيد:

■ اكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني القائد الاعلى للقوات المسلحة ان «مؤسسة القوات المسلحة والامن هي مؤسسة للشعب كله وعليها تقع مسؤولية كبيرة للحفاظ على امن الوطن وسيادته وعلى الشرعية الدستورية».

ونبه في كلمة القاها امس خلال لقائه قيادات عسكرية وامنية في مدينة تعز الى «الاساليب التي تحاول من خلالها القوى المعادية لوحدة شعبنا بث الاشاعات والبلبلة في الصفوف، والتي يعرفها شعبنا جيداً وينبغي الا تثنيكم عن متابعة مهامكم بهمة واقتدار وتادية الواجبات وتحسين مستوى الاداء وتطوير اساليب العمل».

توحيد الاجهزة العلمية

وعرض الجهود التي بذلت لدمج وتوحيد الاجهزة والمؤسسات الامنية مشيراً الى ان «المؤسسة العسكرية والامنية كانت السباقة والرائدة في عملية الدمج الوحدوي، وهي اليوم النموذج والقدوة لبقية المؤسسات.. واضاف: «انهينا نظامين مختلفين واقمنا على انقاضهما نظام دولة الوحدة، وهذه العملية لم تكن هينة، لكننا استطعنا بعون الله انجازها في ظل متغيرات دولية عاصفة اجتاحت العالم، وكانت لحظة تاريخية بالنسبة الينا نحن اليمنيين تمكنا خلالها من ان نحقق وحدة الوطن ونؤكد قدراتنا على مواجهة التحديات».

واعرب عن امله في ان تكون القيادات العسكرية والامنية «في مستوى هذا الانجاز التاريخي الذي تحقق لشعبنا وان تعمل على مواكبة المهام الجديدة المرتبطة بمتطلبات المرحلة التاريخية الحالية». وحضت «التلاحم ورفع درجة اليقظة والجاهزية القتالية» معرباً عن ارتياحه الى «الخطوات التي تمت في مجال توحيد الانظمة والتشريعات ودمج المؤسسة العسكرية على اسس وطنية وعلمية».



رغم الانشغال بالحوار الوطني وميثاق الشرف

أحزاب المعارضة اليمنية تستعد لطرح ملاحظاتها على قانون الانتخابات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

دعت اللجنة المنبثقة عن سكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية امس الى مناقشة مشروع قانون الانتخابات العامة الجديد، وطرح مقترحاتها حوله امام مجلس النواب (البرلمان) اليمني، حيث انه من المتوقع ان يبدأ مناقشته في الاسبوع المقبل، عندما تقدمه الحكومة اليه رسمياً

وطالبت اللجنة التي تشكلت عقب اغتيال المهندس حسن الحريبي عضو حزب التجمع الوحدوي المعارض في شهر اغسطس (اب) الماضي كل حزب وتنظيم سياسي بالاسراع في وضع المقترحات والملاحظات التي يراها بشأن مشروع قانون الانتخابات، قبل ان ينتهي مجلس النواب من مناقشته وقال احد اعضاء اللجنة، ان «موضوع القانون يحتل مكانة بارزة ضمن اهتمامات اللجنة نظراً لتخوف البعض من عدم مناقشته في المجلس نظراً لازدحام جدول اعماله واحتمال ان يصدر فيه قرار جمهوري له قوة القانون، وبهذا تكون الحكومة قد وضعت بقية الاحزاب والتنظيمات غير المشاركة في السلطة امام الامر الواقع، وفوتت عليها الفرصة في ابداء اية ملاحظات او استفسارات، قد يثيرها البعض حول مشروع القانون.

وكانت هذه اللجنة قد انشغلت في الايام الماضية بموضوع مؤتمر الحوار الوطني، الذي دعا اليه الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وبفكرة تبني ميثاق شرف تتفق عليه الاحزاب والتنظيمات السياسية في اطار عملية الاستعداد لخوض الانتخابات العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية.

صنعاء: حزب "الرابطة" يختار اميناً عاماً

■ صنعاء - «الحياة» - اختارت الهيئة المركزية الجديدة لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) في اول اجتماع عقدته السيد محسن محمد ابو بكر بن فريد اميناً عاماً للحزب.

وقال ناطق باسم الحزب لـ «الحياة» ان الاجتماع اختار ايضاً السيدة انيسة محمد علي عثمان مساعدة لرئيس الرابطة لشؤون الاسرة والسيدة حالية محمدة مصطفى بونمي مساعدة للامين العام لشؤون التنظيم النسائي.

واتخذ المؤتمر قرارات منها مناشدة احزاب السلطة رفع ايديها عن اتحاد الطلاب اليمني وكل المنظمات النقابية وعدم نقل الانقسام الى الوسط الطلابي.

ومنها ايضاً رفض اقتسام الشهداء «لان شهداء اليمن هم الذين استشهدوا ايام الاستعمار البريطاني وفي عهد الامامة او الذين قتلوا اثناء نضالهم ضد الايديولوجيات المخالفة لعقيدتنا وليس اولئك الذين سقطوا في معارك على السلطة». ودعا الحزب كل الاحزاب اليمنية الى تحديد موقفها من هذه القضية.

ورفع الاجتماع مذكرة الى مجلس الرئاسة اليمني احتج فيها على عدم بث وقائع المؤتمر وناشده تنفيذ القرارات الخاصة بالمساواة في التغطية الاعلامية لكل الاحزاب اليمنية.



ندوة عن «الانتخابات» في جامعة صنعاء

توصيات بتسهيل مشاركة المواطنين واستكمال تطبيق قانون الأحزاب

صنعاء: «الشرق الأوسط»

أوصت ندوة أقامها فرع المؤتمر الشعبي العام في جامعة صنعاء، بعدم تدخل الأجهزة الحكومية في عملية الانتخابات المقبلة، والتأكيد على الحياد الكامل من جانب الحكومة. وقد جاءت هذه التوصيات في ختام الندوة التي ناقشت مشروع قانون الانتخابات العامة الذي قدمته الحكومة اليمنية أخيرا الى مجلس النواب (البرلمان) لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليه.

وشددت الندوة على أهمية أن يتضمن القانون الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار التصويت في الانتخابات، وأن تعمل اللجنة العليا للانتخابات على وضع الاجراءات اللازمة لتسهيل مشاركة المواطنين الذين قد لا تسمح ظروفهم بالحضور إلى مراكز دوائرهم في الانتخابات. كما طالبت الندوة بتخصيص لجان انتخابية خاصة بالنساء، مراعاة لظروف البلاد، وأكدت على حق المرأة في المشاركة سواء بالترشيح أو بالتصويت.

ودعت قيادات الاحزاب والتنظيمات اليمنية إلى الإعداد لإعلان وثيقة الحوار الوطني بين الاحزاب والتنظيمات، وطالبتها بمراعاة الكفاءة والقدرة على أداء المهام عند اختيار مرشحيها لعضوية مجلس النواب. كما طالبت الجهات المختصة بالعمل على إنهاء القوانين التشطيرية التي ما زالت سارية المفعول حتى اليوم رغم مرور ما يقرب من عامين على اعلان الوحدة اليمنية، وإحلال قوانين وحدوية محلها.

ونادت توصيات الندوة بضرورة استكمال التطبيق العملي لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية قبل اجراء الانتخابات العامة المقررة قبل ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٢.

وقد شارك في الندوة، التي بدأت أعمالها أمس الأول، عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة اليمني وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، وعدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء، وممثلون عن الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، وأعضاء مجلس النواب إلى جانب عدد من المهتمين. وتناولت المناقشات ثمانية محاور عالجت النماذج الانتخابية وتطبيقات النظم السياسية المعاصرة في الوطن العربي، اضافة الى التجربة الانتخابية الأخيرة في الجزائر، وخصائص قوانين الانتخابات في شطري اليمن (سابقاً)، اضافة الى مشروع قانون الانتخابات الجديد.

ويشير بعض المراقبين إلى أن منظمي الندوة، وهم اعضاء في المؤتمر الشعبي العام (احد الحزبين الحاكمين)، كان الأجدر بهم عقدها قبل ان تتقدم الحكومة بمشروعها إلى مجلس النواب، أو على الاقل كان يمكنهم تقديم مقترحاتهم وتصوراتهم إلى الحكومة، للاسترشاد بها عند صياغة مشروعها.

ومع ذلك يرى البعض أن هذه الندوة، التي تعد الاولى من نوعها، هي محاولة لا بأس بها من أجل تكوين رؤية واضحة عن النظم الانتخابية في العالم، كما أنها، كما جاء على لسان أحد منظميها، فرصة للحكومة تتلمس عن طريقها وجهات نظر الأحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير إخباري

شخصيات في ألمانيا وأميركا على لائحة المطاردة

اجتماع سري برئاسة علي صالح يناقش خطة تصفية المعارضة في الخارج

بون - «صوت الكويت»: هددت السلطات اليمنية بالانتقام من معارضين ينشطون في الخارج، ولمحت باللجوء الى الاغتيالات السياسية لتصفية خصومها الذين أكدوا أن ضباطاً في الجيش النظامي اتصلوا بهم لغرض التنسيق ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

وأبلغت مصادر يمنية معارضة «صوت الكويت» ان الرئيس صالح عقد اجتماعاً لعسكريين كبار ومسؤولين عن أجهزة الأمن والاستخبارات السياسية والاستطلاع الحربي وبحث معهم في خطة لتصفية نشاط المعارضة في الخارج. واضافت ان شخصيتين معارضتين تقيمان في المانيا والولايات المتحدة وضعتا على لائحة المطاردة في هذا الاجتماع.

وكانت السلطات الحاكمة قامت بتصفية خصوم سياسيين في بدايات حكم الرئيس صالح في السبعينات ومنهم ابراهيم الحمدي وعبد السلام الدميني وسلطان القرشي والشيخ حسين القاضي.

ووفقاً لمسؤول اعلامي في الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني المعارضة، فإن أحد ضباط الاستخبارات الحكومية وصل مع بعض الأعوان الى المانيا اخيراً لثني معارضين عن النشاط المناهض للحكم. واضاف أن «معرض اليمن» الذي اقيم في برلين تحول الى تظاهرة ومحاكمة للنظام.

وذكرت المصادر المعارضة ان الرئيس صالح استخدم في "الاجتماع مع المسؤولين لغة مليئة بالحقد على المعارضين في أوروبا والقاهرة ودمشق، وقد نشرت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الحكومية مقتطفات من الخطاب الذي تضمن تهديدات مباشرة للمعارضة، واضافت «ان مخطط التصفية للمعارضة اليمنية في الخارج كان قد وضع منذ عامين، إلا أن أزمة الخليج وتورط النظام الحاكم في الوقوف مع عدوان صدام على الكويت حال دون التنفيذ.. أو اضطر الى تأجيله».

الى ذلك، قالت أمانة سر الجبهة الثورية في المانيا ان ضباطاً «وطنيين شرفاء» أبدوا رغبة في الحوار معها للبحث في التنسيق للعمل ضد نظام الحكم. ودعت جميع أطراف المعارضة الى الوحدة لتفويت الفرصة على مناورات النظام

اتهم القيادة اليمنية بمخالفة الدستور

الجاوي يهدد بمواجهة مع الحكومة ويحذر من السيطرة الإعلامية والاغتيالات

عدن: من لطفي شطارة

حذر عمر الجاوي رئيس اللجنة التحضيرية لحزب التجمع الوحدوي - احد ابرز احزاب المعارضة اليمنية - من ان تجربة المواجهة بين الحكومة والمعارضة التي حدثت في الجزائر قد تتكرر في اليمن بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقال انها ربما تكون بطريقة اعنف مما حدث في الجزائر، «اذا ما حاول الوضع القيادي في البلاد ان يستمر في الاسلوب نفسه». واوضح «نحن قلنا اننا في حالة اقتتال لا بد منه، ونستطيع ان نتلافاه».

واكد الجاوي في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ان حزبه كان السباق الى الدعوة لوضع «ميثاق الشرف الوطني» في بيانه الذي اصدره يوم ٤ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠، بهدف تحقيق الوحدة اليمنية في حينها، والالتزام بالاسس التي تقوم عليها. وقال «اننا نعتقد ان تحقيق الوحدة اليمنية امسك بطرف الشرف وقد لا نحتاج الى ميثاق مع حكام وبعض احزاب لا تلتزم بالدستور ولا بالشرعية، ولا بالقيم التي صنعها الآباء والاجداد».

وتطرق الى المعوقات التي تقف امام بناء الاحزاب قواعد شعبية لها، فقال «المعوقات موجودة ضد الاحزاب، ومن القيادة السياسية بالضبط، لانها لم تستوعب الديمقراطية، ولم تتعود عليها، واشك في استيعابها من غير سفك الدماء القائم منذ مقتل الحريبي (يقصد المهندس حسن الحريبي نائب رئيس حزب التجمع في صنعاء) حتى محمد عامر مسؤول الاعلام في رداع، لكن ذلك لا يعني الخضوع لمعوقاتها، واولها القتل السياسي، وعدم احترام الشرعية».

واضاف انه «ليس هناك حزب في اليمن يعتمد على صحيفة لايجاد قاعدة شعبية، خاصة ان صحف الحكومة واجهزتها المرئية والمسموعة و«المعلن» و«الخفي» منها، تكفي للقضاء على صحف المعارضة، وان الجماهير في اليمن تعرف كل الممارسات وكيفية تنظيمها، وتعودنا الآن على الاساليب العلنية الشريفة لتنظيم الجماهير، ولهذا السبب فانهم (اي الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) يقدمون ارقاما بمئات الآلاف، ونحن نقدم رقما يملك القوة والنزاهة والتاريخ النظيف، والمستقبل كفيل بوضع الذين يحرصون على الوطن في الصدارة».

وفي معرض رده على سؤال حول اقتصار نشاط احزاب المعارضة على اصدار البيانات والشجب والتنديد، دون طرح اي بدائل للمشكلات التي تمر بها البلاد، نفى رئيس اللجنة التحضيرية لحزب التجمع الوحدوي ذلك، وقال «نحن هنا في اليمن لم نعد نشجب او ننده، حتى حين نواجه ذلك الشيء المخيف وهو الاغتيال السياسي. الا ترون كيف احتج الشعب بمظاهرات ومسيرات في كل محافظات اليمن حين اغتيل الشهيد حسن الحريبي، واعتبر اول شهيد للديمقراطية، وكيف تمرد اعضاء الحزبين في السلطة على قادتهم، ونزلوا معنا في الذكرى الاربعين لاستشهاد الحريبي، رغم البيان (المهيب) بالضرب بيد من حديد لاعضائهم ولنا».

واختتم الجاوي حديثه لـ «الشرق الاوسط» بقوله إن «عقد المؤتمر الوطني الشامل ياتي لمناقشة ووضع اسس عامة لمصير البلاد بكاملها». وجدير بالذكر ان لجنة التنسيق لعقد هذا المؤتمر بدأت اعمالها مساء أمس في صنعاء، في محاولة للخروج بصيغة مشتركة حول اهداف المؤتمر، والموضوعات المطروحة للمناقشة فيه، والمستقبل الذي ينتظر اليمن.



المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

ممثل المعارضة اليمنية في الخارج رياض حسين القاضي:

اليمن في مفترق طرق ورئيسها يتهرب من انتخابات نزيهة

تعيش اليمن في ظل حكم شمولي قائم على الفساد والارهاب والقمع شبيه بحكم رومانيا

لندن - «صوت الكويت». تحاول اليمن ان تعبر في الوقت الحاضر امتحانين.. الاول يتعلق بعزلتها الاقليمية وما يتفرع عنها من عناوين فرعية.. والثاني يتصل بالخيارات الداخلية التي تتوزع على طائفة من الأزمات

في الحكم والاقتصاد والوحدة والاحزاب.. فضلا عن ازمة ادارة النظام التي تضع الرئيس علي عبد الله صالح امام تحديات متزايدة اكبر من قدرته على استيعابها. وللمعارضة اليمنية في الخارج وجهات نظر

مميزة، قد يلتقي بعضها مع اراء المعارضة الرسمية المرخص لها، ولكنها - في غالبيتها - تتمايز في إسقاط الوهم عن امكانية نجاح البلاد في اختبارات الحاضر وإمكانية التطور وحل المعضلات المطروحة في ظل

حكم الرئيس علي عبد الله صالح. للتقرب من اراء هذه الشريحة الواسعة من المعارضة اليمنية، التقينا بممثلها رياض حسين القاضي الذي ارتأينا تقسيم الحوار معه على ثلاثة مستويات مسبوقة بثلاثة اسئلة:

☐ هناك استعدادات لاجراء الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.. وهناك محاولات حكومية لتاجيلها.. ومخاوف شعبية إزاء ذلك.. كيف تقيمون الامر؟

- بادىء ذي بدء اشكر (صوت الكويت الدولي) على اهتمامها بالشان اليمني، وبالتزامن مع قرب حلول الذكرى الأولى لتحرير الكويت.. الأمر الذي يجعل للحديث نكهة خاصة.. ويضاعف أملنا بالانتصار كما يزيد فى تصميمنا عليه..

وفي فترة نعتبرها كقيادة للجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني خصوصاً.. والمعارضة اليمنية عموماً.. بداية الحد التنازلي للنظام ومسيرة الحكم الديكتاتوري الفردي شمالاً.. ونظام الحزب الواحد جنوبياً.. وهي مرحلة طال ليلها في اليمن وكثير من البلاد العربية وأقطار العالم الثالث.

هذا لجهة افتراضنا ان هناك فعلاً انتخابات مقبلة ستجري بصورة نزيهة.. وتحت إشراف محايد.. ورقابة شعبية وحزبية وصحافية وقضائية صارمة.. لاول مرة في تاريخ اليمن منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ في صنعاء.. وجلاء الاستعمار البريطاني عن عدن.

ان إجراء انتخابات بصورة اليفة هو ابتكار جديد لحاكم صنعاء.. إذ كيف تكون جمهورية والحاكم قابع هناك فوق رقاب الناس يجلدهم صباحاً مساء.. قياماً.. ركوعاً.. جلوساً.. نياماً.. اكثر من ربع قرن؟! بل يكاد يعلن انتخاب شعبه له رئيساً مدى الحياة!! الا يثير هذا حالة من الازدراء والغثيان؟

اول قافلة شهداء واحرار في اليمن كانت من اجل الدستور والاصلاح.. ولك ان ترى كيف ان هذين المطلبين كانا اساس ثورة اليمن الأولى عام ١٩٤٨.. ولك أن تتامل معنا كمعارضة يمنية.. كم من المآسي والكوارث جرها اصنام العبودية في اليمن.. وباسم الثورة والجمهورية!! واضافوا اليها بعد ذلك كثيراً من الكلمات المفرغة من معانيها حتى فقد اليمنيون اعتزازهم بتلك المفاهيم.

ان رئيس النظام علي صالح.. ونائبه علي البيض يتحدثان عن الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثانى) المقبل، والحكومة ترمي في قاعة البرلمان بالونات اختبار عن طريق طرح برنامج إصلاح للفساد.. يستغرق مرحلة مثالية بعشر سنوات على الأقل.. الأحزاب متشككة.. والشارع يغلي.. ولا يثق أحد بذلك..

لهذا.. جاءت دعوتنا في المعارضة الوطنية اليمنية بضرورة تنحي ما يسمى بمجلس الرئاسة واستقالة الحكومة.. بل وما يسمى بمجلس النواب.. فليس هناك فرد واحد من اعضاء هذه الدوائر الثلاث يملك جزءاً من الشرعية.. من انتخبهم؟! لا احد.. حتى الدكتور ياسين سعيد نعمان تولى رئاسة المجلس بتكليف واتفاق الطرفين الحاكمين.. يعني لا شعب اختاره.. ولا قوى وطنية وافقت؟!

والمعارضة اليمنية متفائلة بإمكانية حدوث هذه المباراة الانتخابية.. وايضاً القوى الحليفة لنا في الداخل.. على وجه الاجمال.. اما نحن كتنظيم جبهة ثورية.. فلنا تقويم اخر للمسالة يحيطه التشاؤم.. من أمامه ومن خلفه.

اننا نتابع تحركات وتحالفات علي عبد الله صالح.. ومظاهر انفعاله على مستوى الادارة والحكم.. والاجهزة.. ومحاولات تفكيك الاحزاب المعارضة في الداخل.. وشق المعارضة في الخارج.. بالوسائل كافة ونرى كيف يدفع المعارضين الى التآمر على بعضهم البعض بينما جميعهم بحكم الضحية، كل ذلك من اجل البقاء فوق «العرش الجمهوري».. وبئر النفط اليمني السائب.. واتقاء الحساب والعقاب..

«رايح للحرب.. والناس راجعة» كما يقال.

نحن نرى ان هناك تياراً في الحزب الاشتراكي جاد في اجراء الانتخابات.. إلا ان هناك تياراً اخر رشا علي عبد الله صالح.

اننا نعتقد ان انتخابات بالصورة الأدمية التي يتوق اليها اليمنيون بكل تنظيماتهم الحزبية وفئاتهم الاجتماعية ومشاربهم الفكرية واحزابهم المعارضة لن تحدث، لاسباب كثيرة منها مثالا وليس حصراً.. ان علي صالح يخاف الحساب والمساءلة في قضايا تطاله جنائياً.. ولأن تصرفاته وتحالفاته وشبكاته وهواجسه تقول ذلك... دون أن نقول او نذكر ان الحكومة التابعة له لم تنجز لا قوانين أحزاب ولا قانون نشر ومطبوعات ونشر.. ولا قانون تقسيم إداري للبلاد والدوائر ناهيك عن ان الدستور ما زال مسودة.. الى جانب عدم وجود قضاء مستقل منزه من الاغراض والأهواء وذي صلاحيات تعلو ولا يعلى عليها.. فكيف تقوم انتخابات في وضع كهذا؟! وكيف يطمئن اليمنيون داخل او خارج البلاد الى انها ستكون نزيهة.

عسكرة البلاد

□ يميل نظام علي عبد الله صالح الى عسكرة البلاد والحكم وفرض اجهزة على مصائر اليمن.. ما هو رأيكم بذلك.. وما هي نتائج هذه السياسة؟!

- اولا أود أن أوضح لك ان «العسكرة» مع الأسف ذات إرث طويل في اليمن يعود الى اداة النظام المتوكلي، فكانت هي العساكر و«العُكفة» التي كانت ترسل لممارسة السلطة وإذلال المواطنين.. وعندما بدات العناصر المتفتحة التي احتكت بالعالم الخارجي بالتفكير في التغيير.. كان الجيش الامامي نفسه هو اداة التغيير!!

إلا أنه ولانصاف الوطنيين والثورة.. كان التحرر والانعتاق نفسه واجواء التضحيات والاستشهاد البطولي يقلب صورة الأداة العسكرية ويغطي عيوبها التي هدأت مع تنامي الوعي السياسي بقيمة (الحرية) ضمن ملاحم الدفاع عن الثورة والنظام الوطني الجمهوري.. وعطلت الحرب او غطت كثيراً بروز مساوىء العسكرة.. ولكن بعد السلم.. والاسترخاء.. بدأت تكشر عن انيابها ومخالبها.. فعادت الى سلطة ديكتاتورية بدءاً من داخل الثكنة وحتى أعلى السلطة مروراً بالسلك الدبلوماسي الذي معظمه عسكر خدمة سابقون.. وبدلاً من إمام ظالم واحد.. وعشرة سيوف.. أصبح هناك «جيش أئمة» ظلمة.. ومليون عقيد.. يمارسون كل الموبقات وامتهان الكرامات والحبس والقتال وكل المناكر بحماية بدلة الجيش والأمن!! وتبدأ معاناة المواطن معهم من صلاة الفجر وحتى ما بعد صلاة العشاء ومطلع الفجر.

وقد ساعد وجود وأدوار ضباط وطنيين وثوار أمثال علي عبد المغني وعبد الرقيب عبد الوهاب وأحمد عبد ربه العواضي وغيرهم على فرملة كثير من المساوىء.. وإعطاء دور وطني للجيش الى جانب الظروف التي حكمت الموقف.. وأملت أجواء الدور الوطني نفسه.. إلا ان غياب امثال هؤلاء الضباط إغتيالا ساعد بعد سنوات تأجيل.. على ظهور ضباط لا علاقة لهم بالدفاع عن الوطن.

إن علي عبد الله صالح يعمل على عسكرة البلاد والحكم وفرض أجهزة خاصة على مسائر اليمن.. واليمنيين، وانه يعد لاقامة صورة من الحكم الشمولي القائم على الفساد والافساد والارهاب والقمع اشبه وأقرب ما تكون الى ما جرى في رومانيا.. ويجري في العراق اليوم، حيث يتحطم الشعب ويعم الخراب كل البلاد.. وتبقى راس الأفعى وحدها تتلاعب بمصائر البلاد.. وقد يعملها ويخيب ظني وتوقعاتي.. وتقوم انتخابات.. إلا ان ذلك حتماً ليس عن قناعة او رغبة.. وليس حتى لضغط شريكه المتفكك في السلطة.. وانما لأن صالح يريد وبكل وسيلة أن يغسل يديه من جرائم ضحاياه التي تؤرقه.. والقائمة طويلة.. وتدوي في مسامعه صرخات القتلى اغتيالاً.. ضباطاً كالحمدي والشمسي والقرشي وعون والدميني والكبسي.. وشيوخاً كحسين القاضي.. ومثقفين كقافلة الناصريين التي ذبحها في اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٨.. وأطباء كالمرحوم عبد القادر حمرة.. واطفالاً كتلاميذ مدارس تعز والراهدة مطلع ١٩٨٩. وغيرهم وغيرهم بالعشرات.

معارضة ذات شقين

□ هل هناك مظاهر للمعارضة الشعبية للنظام.. اين تبرز من وجهة نظركم؟!

- المعارضة اليمنية ذات شقين.. معارضة منظمة في الخارج انطلق صوتها من هانوفر بألمانيا الغربية باسم منظمتنا «الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني» واعلنت مواجهتها للنظامين في شطري اليمن اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨١، إثر خروجنا من معتقلات اجهزة علي عبد الله صالح.. ومن اليمن كله الى المنفى الاوروبي حيث القوانين التي تكرم انسانية الأنسان وتحترم رأيه السياسي

كنا وحدنا في الميدان.. وصدق تحليلنا لما كان يجري في الجنوب.. بحدوث انفجار ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦.. ثم صدق تحليلنا لـ «اتجاهات الحكم في اليمن الشمالي» نحو تقليد النسخة المشوهة في بغداد بكل علاتها التي لا تحتاج الى دليل اضافي.. واضحى واضحاً لدى الجميع الى أين يقود علي صالح البلاد والعباد.

وعندما بادرنا الى دعوة معارضين يقيمون في الخارج، قام علي صالح بدعوتهم اليه لمحاصرة دعوتنا!! فتركناهم.. لاننا لم نكن بالأساس مقتنعين بجدوى الدعوة.. فواصلنا طريقنا.. الى أن عادوا اليوم بعد عشر سنوات لمعارضة النظام ولمهاجمته؟!

وبعد أن قامت تمردات القبائل اليمنية في مارب وعبيدة وخولان عام ١٩٨٨، وحدوث المحاولة الآثمة لاغتيال المفكر اليمني إبراهيم بن علي الوزير في الولايات المتحدة الأميركية، حدث تواصل بين عدد وفير من أطراف المعارضة الجادة هنا وهناك، والقاهرة ودمشق، وبعض المجموعات داخل اليمن

شمالاً وجنوبياً.. وبدأ التنسيق بين الجميع.. وكانت السلطات بصنعاء منزعجة من هذا التواصل الذي أثمر في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ أول مظاهرة شعبية يمنية في التاريخ ضد حكام اليمن.. وكانت في وجه علي عبد الله صالح وأعوانه أمام البيت الأبيض بالعاصمة الأميركية واشنطن.. ولحظة استقبال الرئيس الاميركي له رسمياً.. وسط حملات صحافية وإعلامية وسياسية نظمتها أطراف المعارضة اليمنية على صفحات كبريات الصحف الأميركية يومها وفتح ملفات انتهاكات ولصوصية وفضائح وجرائم النظام في حق اليمن واليمنيين.

وبعد اعلان ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠.. وما رافقه من فتح الحدود التي كان الحكام أنفسهم وراء إغلاقها طيلة ربع قرن.. أصبح التواصل بين المعارضة في الخارج وتنظيماتها في الداخل أكثر سهولة ويسر.. ورويداً رويداً.. اصبحت التنظيمات المحسوبة على نظام عدن أو صنعاء إنسجاماً مع التشطير السابق.. ومصالح التمويل والحماية.. تخرج من تلك الدائرة.. وتلتحق بالخط العام للمعارضة اليمنية في الخارج.. بل ان محاولة اغتيال الاستاذ عمر الجاوي التي راح ضحيتها المهندس حسن الحريبي قبل اشهر وبتدبير مباشر من علي صالح لم تحدث إلا لأنه انتقد دائرة الهيمنة الحكومية. ونستطيع القول انه باستثناء حديث بعض اعضاء ما يسمى بمجلس النواب الذي هو في الواقع مجلس موظفين لدى الرئيس وحكومته.. عن البصل والفجل والثوم وارتفاع أسعار الدولار والسوق السوداء.. فإنهم انما يرددون أفكار المعارضة.

والآن.. تقوم المعارضة اليمنية بعملية تعبئة وحشد واسعين من أجل تحقيق نتائج سياسية، وذلك عبر التمسك بمطالبها الأساسية بـ «تنحي الرئاسة» غير المنتخبة.. واستقالة الحكومة ومجلس النواب.. وتشكيل حكومة انتقالية حقيقية للرعاية ولانجاز مسألة الانتخابات الدستورية.. كمدخل لاقامة النظام الشرعي بالاختيار الشعبي الحر.. ومن ثم مواصلة العمل من أجل إنجاز بقية المهمات التي تقع على عاتقها.. والمشاركة في عملية البناء الوطني الشامل لليمن الموحد نحو الآفاق المنشودة.

صحيح تأخرت المعارضة اليمنية كثيراً عن الخروج للمواجهة.. وما زالت تعاني من صعوبات ومحاولات حصار داخلي.. إلا انها في أوج لحظات المواجهة السياسية والاعلامية مع النظام.. وتمكنت من محاصرة النظام خارجياً حتى أصابته العزلة القاتلة.. والاختناق.. إلا أن المعارضة أيضاً مطالبة بتقوية كل أواصر اللقاء وتسريع خطواتها.. ليس فقط لجبهة المعركة الانتخابية.. أو تنظيم تحالفها.. وانما لمواجهة أسوأ الاحتمالات التي تتمثل برغبة علي صالح إغراق البلاد في مخططات الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح.. وهذه مهمة القوى المعارضة في الخارج التي يجب أن تشد اليها انظار العالم تحسباً للمذبحة.. وكشفا لها.. بل وتهيئة لادانتها.. وتجفيف مصادر تقويتها والتي كثيراً ما أشرنا وحذرنا منها.. ولها كما نعرف مصالح نفطية في اليمن.

ان المعارضة في الداخل مطالبة بالقيام بدورها الطبيعي وفق مطالب الشعب.. لا من أجل كراسي البرلمان.. فالمعارض ليس بالضرورة أن يكون كالباحث عن ترخيص سيارة أجرة أو نقل.. وبالامكان أن يمارس دوره من خارج البرلمان كما من داخله تماماً.. إلا ان المسألة بحاجة الى تنسيق.. وتنسيق مسؤول ملزم.. خاصة لمواجهة محاولات علي صالح وأعوانه شراء ضمائر قيادات الاحزاب.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

مجلس النواب اليمني يناقش قانون الانتخاب الاسبوع المقبل

صالح: الفائز بالغالبية في البرلمان لا يحق له التخلص من الكادر الوظيفي

□ صنعاء
من حسين محمد سعيد:

■ اكد الرئيس علي عبدالله صالح ان اليمن «مقبلة على الانتخابات العامة وانهاء الفترة الانتقالية وهي تمثل نقلة جديدة في بناء الدولة اليمنية الجديدة». وشدد على «ان فوز اي حزب بغالبية في البرلمان لا يعني ان ذلك يعطيه الحق في التخلص من الكادر الوظيفي في الدولة واحلال كادر جديد من عناصره وانصاره». واوضح ان التنافس الحزبي «سيكون محصوراً في البرلمان وفي تشكيلات السلطة العليا للدولة، اما الكادر الوظيفي في الاجهزة المدنية والعسكرية فينظم عملها قانونا الخدمة المدنية والخدمة في القوات المسلحة والامن».

وعلمت «الحياة» ان مجلس النواب اليمني الذي بدا صباح امس جلسات الفترة الثانية من فصله الاشتراعي الاول سيناقش مشروع قانون الانتخابات في الاسبوع المقبل في انتظار احالته من مجلس الوزراء. وكان مشروع القانون الذي اشتركت في اعداده وزارات الشؤون القانونية والعدل والاوقاف انجز اخيراً واتخذ مجلس الرئاسة في اجتماعه اواخر الشهر الماضي قراراً بضرورة اجازته في دورة شباط (فبراير) الحالية لمجلس النواب.

وحض الرئيس صالح مديري مكاتب الوزارات والاجهزة التنفيذية في ميناء الحديدة على البحر الاحمر على تحمل «مسؤولياتهم بامانة من دون تقاعس او تواكل ومحاربة كل مظاهر الفساد المالي والاداري وان يكونوا جبش الوحدة وامنها».

واوضح ان «الامن مسؤولية كل اجهزة الدولة وكل المواطنين الذين يجب ان يكونوا عيناً ساهرة لتعزيز الامن والطمانينة في المجتمع وان قضية الامن مترابطة مع كل الجوانب في المجتمع سواء الاجتماعية او الاقتصادية او الادارية. وان معالجة الخلل الاقتصادي والخلل الامني مسؤولية الجميع».

ودعا اجهزة الرقابة الى محاسبة «المتلاعبين بالمال العام والمخلين بالقانون وملاحقة الجريمة والقضاء عليها».

واضاف ان اليمن «مقبلة على الانتخابات العامة وانهاء الفترة الانتقالية وهي تمثل نقلة جديدة في بناء الدولة اليمنية الجديدة، دولة النظام والقانون، دولة المؤسسات والامن والاستقرار والديموقراطية والحرية والعدالة» موضحا ان «الجميع شركاء في تحمل المسؤولية، والخيار الديموقراطي هو الوسيلة الحضارية التي يعبر الشعب من خلالها عن ارادته في التعبير وفي اتخاذ القرارات التي تهم مسيرة حياته».

واعرب عن الامل بان «يتخلص الجميع من الماضي التشطيري وان يبداوا عهداً جديداً (...) عنوانه العطاء والعمل من اجل بناء اليمن الجديد».

واكد ضرورة «التخفيف من المركزية الادارية وان تمارس كل جهة مسؤولياتها في حدود الاختصاصات التي يكفلها القانون» مذكراً بان «مناخات الديموقراطية والتعددية السياسية تكفل لجميع الاحزاب والتنظيمات السياسية التنافس الشريف والمسؤول الذي يخدم الوطن». وأهاب بالصحافة اداء رسالتها ومسؤوليتها وان «تترفع عن المهاترات والنشر غير المسؤول وان تكون وسيلة للبناء لا للهدم، وان تعمل على تنمية الراي العام ورفع مستوى وعيه بما يكفل جشد الطاقات والامكانات في مجال البناء الوطني».

على صعيد اخر، نشرت صحيفة «الميثاق» الاسبوعية الناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي العام في عددها الاخير نص مشروع قانون الانتخابات ودعت المواطنين الى ابداء ارائهم وملاحظاتهم عليه. ودعا رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية مساء الاثنين الى منزله للاجتماع، وطلب منهم ابداء وجهات نظرهم في القانون والتعديلات التي يجب ان تدخل عليه، على ان تناقش المقترحات في جلسة بينه وبين ممثلي الاحزاب في حضور الوزراء المعنيين في لقاء تقرر ان يعقد مساء اليوم.

ويذكر ان الاحزاب والتنظيمات السياسية كانت اتفقت في اجتماعها اواخر الشهر الماضي على ان يناقش مشروع قانون الانتخابات في المؤتمر الوطني الذي دعت الى عقده في النصف الاول من الشهر المقبل. الا ان رئيس الوزراء اكد في لقائه مع ممثلي الاحزاب مساء الاثنين ضرورة الاسراع في تقديم الملاحظات. لان تاجيل اجازة القانون في الدورة الحالية للمجلس معناه ترحيل المشروع الى دورة مقبلة وهو امر غير مستحب وسيعرقل عملية الاعداد للانتخابات وانهاء الفترة الانتقالية، خصوصا ان المدة الباقية من الفترة الانتقالية قصيرة جدا تنتهي في ٢١/١١/١٩٩٢.

التتمة في الصفحة (٤)



دعت الاحزاب اليمنية الى استكمال الحوار لاعلان "وثيقة الثوابت"

صنعاء: ندوة النظم الانتخابية تشدد على دور القضاء واللجنة العليا

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اختتمت امس في جامعة صنعاء الندوة الخاصة بالنظم الانتخابية ومستقبل الديموقراطية في اليمن وخرجت بتوصيات مهمة تتعلق بمشروع قانون الانتخابات الذي وافق عليه مجلس الوزراء اليمني الاسبوع الماضي واحاله على مجلس النواب لمناقشته الاسبوع المقبل.

واكدت التوصيات على ما جاء في مشروع القانون لجهة اعطاء الصلاحيات والامكانات الكاملة للجنة العليا للانتخابات لتمارس مهمتها في الاشراف على ادارتها بحياد كامل وضمان عدم تدخل الاجهزة الحكومية فيها ودعوة قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية الى مراعاة الكفاءة والمقدرة في اختيار مرشحيها.

وشددت التوصيات على الضوابط الواردة في مشروع القانون خصوصاً ما يتعلق بعدم السماح بالتوكيل او الانابة في ممارسة حق الانتخاب ومراعاة مبدأ المساواة في استخدام المال العام ووسائل الاعلام الرسمية بالنسبة الى جميع المرشحين.

وأوصت الندوة بضرورة قيام اللجنة العليا للانتخابات بوضع اجراءات لتنظيم طريقة التصويت بالنسبة الى المواطنين الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالوجود في دوائرهم الانتخابية يوم الاقتراع، وتخصيص لجان انتخابية خاصة بالنساء اثناء الادلاء باصواتهن مراعاة للواقع الاجتماعي.

وشددت الندوة ايضاً على الضوابط الواردة في مشروع القانون في شأن عدم استخدام المساجد والكليات والمعاهد للدعاية الانتخابية.

وأوصت بضرورة ايلاء عناية بالغة لجهاز القضاء في الجمهورية اليمنية ليس فقط من اجل مراقبة العملية الانتخابية وحمايتها بل كذلك لضمان تطبيق سيادة القانون والحياة الديموقراطية باعتبار القضاء المستقل اكبر ضمان للحقوق والحريات.

ونبهت الندوة الى اهمية دعوة قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية داخل السلطة وخارجها للعمل من اجل استكمال الحوار والتوصل الى اعلان "وثيقة الثوابت الوطنية المستندة الى عقيدة الشعب الاسلامية والى الدستور والقانون واهداف الثورة اليمنية".

وحضر اعمال الندوة التي نظمها فرع المؤتمر الشعبي العام واستغرقت يومين، الدكتور حسن مكي والنائب الاول لرئيس الوزراء وعدد من اعضاء المجلس الاستشاري والوزراء والنواب واعضاء اللجنتين العامة والدائمة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وعدد من قادة وممثلي الاحزاب والشخصيات الاجتماعية. ومعروف ان الانتخابات العامة في اليمن ستجري بعد انتهاء الفترة الانتقالية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

المعارضة تنتقد بطء الحكومة

مجلس النواب اليمني يشكل لجنة لدراسة مشروع قانون الانتخابات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

قام مجلس النواب اليمني امس بتشكيل لجنة خاصة لدراسة مشروع قانون الانتخابات العامة الجديد، وذلك في بداية جلسات فترة انعقاده الثانية لهذا العام، بهدف الاسراع بإنجاز القانون تمهيداً لإجراء الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء الفترة الانتقالية هذا العام. وتواصل امانات الاحزاب مناقشة المشروع نفسه على حدة، وتترقب نتائج اعمال اللجنة البرلمانية.

وعلى الرغم من نشر مشروع القانون في الصحف امس الاول، وتشكيل اللجنة البرلمانية لمناقشته امس، فإن مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية تشير الى ان القانون لم يقدم بعد الى مجلس النواب، مما يثير تساؤلات حول ما يعلنه مجلس الوزراء اليمني عقب كل اجتماع له عن اجراءات وقرارات اتخذها، دون ان يتم تنفيذ هذه القرارات والاجراءات، كما حدث في حالتي مشروع قانون الانتخابات، ومشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٢.

وقد ادى ذلك الى اثارة القلق في اوساط الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية غير المشاركة في السلطة، بشأن قدرة الحكومة ومجلس النواب على انجاز مشروعات القوانين الوحدوية التي لم تصدر بعد. ويشعر كثير من المراقبين أنه سيكون من الصعوبة الالتزام بتعليمات مجلس الرئاسة المتعلقة بتوقيت اصدار هذه القوانين في نهاية شهر مارس (اذار) المقبل بما يكفل تمهيد الاجواء للانتخابات البرلمانية المقبلة.

ويرى المراقبون ضرورة اتاحة المزيد من الوقت، لكي تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها، ويتمكن المجلس من القيام بعمله، خاصة ان وتيرة العمل ستخف بشكل كبير في شهر رمضان الكريم.

ومن ناحية اخرى واصل الرئيس علي عبد الله صالح جولته في المدن اليمنية، حيث التقى امس بالمسؤولين التنفيذيين وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية في الحديدة، بعد لقاءات مماثلة في محافظات المهرة وعدن وتعز وإب. وقد اكد الرئيس اليمني انه سيتم تغيير الحكومة في حالة فوز احزاب سياسية معارضة في الانتخابات المقبلة، وأوضح ان التغيير لن يصل الى المسؤولين التنفيذيين. وجدير بالذكر ان الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) اقتسما الوظائف بينهما على مختلف المستويات. وكان عمر الجاوي رئيس اللجنة التحضيرية لحزب التجمع اليمني الوحدوي قد اتهم القيادة اليمنية - في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» - بأنها لا تلتزم بالدستور، وتسيطر على اجهزة الاعلام، مما يعوق نشاط احزاب المعارضة. وحذر من مواجهة عنيفة بين الحكومة وأحزاب المعارضة، اذا ما عارضت الحكومة تنفيذ الارادة الشعبية، في اعقاب الانتخابات المقبلة.



العطاس ينفي تقارير عن مواجهة مع شخصيات يمنية في المهرة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

كشفت صحيفة «التجمع» اليمنية عن واقعة مواجهة بين رئيس الوزراء اليمني والمواطنين في محافظة المهرة، على اساس وثيقة قالت انها حصلت عليها، ولكن الحكومة نفت ذلك، واكدت انها واقعة مختلقة. وقد نشرت «التجمع» في عددها الاخير تقريرا عن مباحثات الحدود اليمنية ـ العمانية اتهمت فيه الجانب اليمني بالضعف في المفاوضات. وقالت الصحيفة ان اللجنة المكلفة من قبل محافظة المهرة (الواقعة على الحدود)، رفعت مذكرة الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض ، جاء فيها ان ممثلي المهرة الستة طرحوا على رئيس الوزراء اليمني واعضاء اللجنة المكلفة بموضوع مفاوضات الحدود رايهم في ان ما تم التوصل اليه اخيرا مع سلطنة عمان يفرط في اجزاء كبيرة من التراب اليمني، وطالبوا بعدم التسرع والتروي لاعطاء الفرصة الكافية للمفاوضات.

واوضحت الصحيفة ان المذكرة كشفت انهم قوبلوا بعبارات ساخرة لاذعة من رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والعدل، وانهم حاولوا تهدئة الموقف للوصول الى نتيجة، الا ان رئيس الوزراء قام منفعلا، وترك الاجتماع . وقد دفع هذا التقرير رئيس الوزراء اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس الى نفي ما ذكرته الصحيفة حول تنازلات يمنية، او تفريط في السيادة. وقال العطاس ـ في تصريح خاص لصحيفة «٢٢ مايو» ان اتفاقية الحدود اليمنية ـ العمانية لن تحال الى التحكيم الدولي كما ادعت «التجمع» .

نفى لـ «الحياة» وجود فتوى تسمح بقتل اعضاء الحزب الاشتراكي

جارالله عمر يتوقع الانتخابات بعد الفترة الانتقالية في اليمن

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ قال السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني احد الحزبين الحاكمين في اليمن أن الانتخابات العامة ستجري فور انتهاء الفترة الانتقالية، اي بعد ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، لكنه رفض تحديد موعد دقيق لهذه الانتخابات. واعترف بوجود خلافات في وجهات النظر داخل الحزب، لكنه اعتبر ذلك طبيعياً «بل يجب ان نشجع اي تباين في وجهات النظر وان نعلنه».

ونفى لـ «الحياة» وجود فتوى تسمح بقتل اعضاء الحزب الاشتراكي او سعي الحزب الى تمديد الفترة الانتقالية، ولدى سؤاله عن العفو عن الرئيس السابق علي ناصر محمد ورفاقه الخمسة، اعتبر ان دولة الوحدة «الغت ما قبلها نهائياً» مضيفاً ان ليست لدى الحزب «اي رغبة في تصفية الحساب مع اي شخص اختلف معه».

وهنا نص الحديث مع جارالله الذي يعتبره كثيرون ابرز ايديولوجي في الحزب الاشتراكي.

● هل صحيح ان هناك فتوى تسمح بقتل اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني من منطلق انهم كفروا بالدين؟

- والله، انا لم اسمع بمثل هذه الفتوى ولا اعتقد بان احداً سيصدر مثل هذه الفتوى لأنه لا يوجد ما يبررها.

● ولكن كيف تفسرون الاغتيالات التي تستهدف اعضاء في الحزب؟

- الاغتيالات انا افسرها بان هناك قوى سياسية تضررت من الديموقراطية وليست لها مصلحة في هذه الديموقراطية واستمرارها وتريد ان تشد اليمن الى الخلف من جديد، وان تستهدف الحزب الاشتراكي اليمني على امل اثارة نزعات التطرف من جديد وخلق ردود فعل ربما ادت الى تعكير المسيرة الديموقراطية. الا انني اؤكد ان الحزب الاشتراكي مصمم كلياً على انتهاج السبيل الديموقراطي الى النهاية، ومستعد لدفع ثمن ذلك ولن يجر الى اي نوع من ردود الفعل ونحن نامل من كل الاوساط التي تحب الديموقراطية بان تستنكر هذه الاعمال الموجهة ضد الحزب الاشتراكي.

● هناك اوساط في الشارع اليمني وحتى داخل الاحزاب الاخرى تقول ان الحزب الاشتراكي يسعى الى تمديد الفترة الانتقالية هل هذا صحيح الى حد ما؟

- ليس صحيحاً الى اي حد. ان الحزب الاشتراكي اليمني صرح غير

التتمة في الصفحة (٤)

مرة بلسان قادته ولا سيما منهم الامين العام للحزب ونائب الرئيس (السيد علي سالم البيض) انه لا يريد تمديد الفترة الانتقالية ولم يطلب ذلك قط، لكنه يعمل ويرى ان هذه الفترة يجب ان تنتهي في الموعد الذي حدد لها بموجب اتفاق اعلان دولة الوحدة لانه لم يكن ينظر في الاساس الى مسالة الفترة الانتقالية نظرة مجردة، بل كان ينظر اليها كفترة زمنية تتيح القيام بوظائف معينة. بمعنى ان الفترة الانتقالية مكلفة او مطلوب منها انهاء معظم، ان لم يكن كل آثار التجزئة والتشطير من الناحية الادارية ومن الناحية الحقوقية. ولذلك انيط بها استكمال هذه الامور اي انهاء عملية الاندماج الوطني. ولذلك كان الحزب يرى ولا يزال ان المرحلة الانتقالية يجب ان تنتهي في موعدها. واذا لم تنجز كل المهمات فمن الممكن انجازها في ما بعد. لكننا لم نكن نرى امكان تقصير هذه الفترة (سنتان ونصف سنة) او وقفها عند حد معين، ولذلك وجد مثل هذه الاقاويل والاشاعات. فالحزب كان ولا يزال يرى ان من الضروري التزام مواعيد الفترة الانتقالية التزاماً تاماً اي ان تبدأ الفترة في الموعد الذي بدأت فيه وان تنتهي في الموعد المتفق عليه.

● في ضوء ما تقولونه، متى تتوقعون اجراء الانتخابات العامة؟

– اتوقع اجراء الانتخابات في الموعد الذي حدد لها اي فور انتهاء المرحلة الانتقالية...

● هل تستطيعون ان تكونوا اكثر دقة؟

– سيكون من قبيل المبالغة الحديث عن الاسبوع او الشهر في شكل دقيق، لأن ذلك سيترتب عليه انجاز الاجراءات التي تسبق الانتخابات ثم صدور القرار الجمهوري بحل مجلس النواب ودعوة الناخبين.

● الا تستطيعون تحديد موعد؟

– لا استطيع ان اتكلم على الاسبوع او الشهر، لكني استطيع القول انه بعد نوفمبر (تشرين الثاني) سنكون على موعد مع الانتخابات، موعد يقل اسبوعاً او يزيد اسبوعاً او شهراً...

● خلال اسبوع او شهر بعد نوفمبر؟

– يعني انا اقول اني لن اجر الى تحديد الاسبوع او الشهر. لكني اقول انه فور انتهاء المرحلة الانتقالية ستجري الانتخابات.

● حتى ولو لم يصدر قانون التقسيم الاداري لدولة الوحدة؟

– التقسيم الاداري له علاقة بالانتخابات ولكن يمكن الاستغناء عنه؟

نائب لكل ٥٠ الفاً

● كيف؟

– اذا لم ينجز التقسيم الاداري، يمكن الاستغناء عنه لان الامر محلول بالدستور اذ ستقسم الدوائر الانتخابية حسب السكان، كل ٥٠ الف مواطن سيكون لهم مقعد في البرلمان، ويمكن تجاوز ذلك بزيادة خمسة الاف او خفض العدد خمسة الاف. والتقسيم الاداري بقدر ما هو مهم ليس شرطاً لازماً.

● وتوحيد الجيش؟

– اما توحيد الجيش، فاعتقد بانه يجري الآن العمل من اجل ذلك.

● اتفق الحزبان الحاكمان في اجتماعهما الاخير قبل اسابيع على اتخاذ اجراءات لتوحيد الجيش في غضون اسبوع ألم يتوحد الجيش بعد؟

– اتفق على انجاز الاجراءات خلال اسبوع واعتقد بان الرئيس ونائبه يعملان من اجل انجاز هذه المهمة. لكننا لا نستطيع القول ان الجيش لم يتوحد بالمعنى الكامل للكلمة، يمكن حتى القول ان هناك مبالغة في الحديث عن هذا الموضوع... في رأيي، الجيش من الناحية الادارية موحد.

● الا تعتقدون بأن كل شيء على صعيد الاحزاب يتجه نحو مزيد من الانقسامات، اي ان البلد توحد فيما الاحزاب تتفكك من داخل خصوصاً انقسامات ظهرت داخل الحزب الاشتراكي نفسه ادت الى تأجيل موعد انعقاد مؤتمره العام بعدما كان الامين العام للحزب والامين العام المساعد اكدا ان المؤتمر سينعقد مطلع السنة الجارية؟

– افسر الامر كما هو وفي صورة عادية انا لا ارى اي شيء يجب اخفاؤه او

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

ان هناك خلفية كبيرة تكمن وراء هذه المسالة. الاختلاف في وجهات النظر داخل الحزب الاشتراكي اليمني وفي كل حزب هي امر دائم...

● اذا تعترفون بالخلافات؟

- انا اقول انه ينبغي ان نشجع اي تباين في وجهات النظر وان نعلنه، هذا هو الطريق لتجنب الانكسارات التي كانت تحصل في الماضي. الطريق الى الاستقرار هو الديموقراطية في الحياة الحزبية الداخلية وهو العلنية وهو اعلان التباين والاعتراف به وهو احترام حق الاقلية حين يكون خلاف معها. والحزب الاشتراكي يحاول الآن السير في هذا الطريق. نحن لا نخشى حدوث الخلاف او الحديث عنه، ونحن نناقش الآن البرنامج والنظام الداخلي واريد القول ان هناك قضايا عدة جداً جرى الاختلاف عليها طويلاً وكتبت عنها صحيفة «الثوري» (الناطقة باسم الحزب) ونشرت وجهات نظر مختلفة عن البرنامج والنظام الداخلي، هناك خلاف على قضايا عدة وان ذلك يعلن وسيعلن وليست لذلك علاقة بموضوع المؤتمر. موضوع المؤتمر تاخر لان الاعداد له لم يمض كما كان مقرراً له.

● لماذا؟

- لاننا اعددنا بذهنية الماضي. في الماضي كنا نعقد المؤتمر ونعد له بطريقة سريعة لان القيادة كان تصمم الاشياء وتسير الامور كما تريد هي. اما الآن فان لا احد يسمح لنا بذلك. هناك مؤتمرات حصلت في المحافظات وجرت نقاشات طويلة واسعة ولم تمض الامور كما كنا نخطط او نرغب في ان تسير عليه، لان قواعد الحزب والارادة الحزبية كانت تريد دائماً ان تفرض نفسها لذلك لم تعد مختصرة كما كانت في الماضي.

● اذن تعترفون بان هناك صعوبات؟

- نعترف بان هناك صعوبات كثيرة وهناك جدالاً طويلاً، لكننا سنمضي الى المؤتمر...

● متى تتوقعونه؟

- لا اريد ان اكون الشخص الثالث الذي يتوقع ولا يصدق توقعه.

● هل تقبلون بخسارة الانتخابات ام تريدون ضمانات لعدم خسارة الانتخابات؟

- والله اذا خسرنا الانتخابات، طبعاً انا لا ادري ما هي خسارة الانتخابات لان خريطة القوى السياسية في اليمن متسعة جداً الآن ولا اتوقع ان يحصل حزب على غالبية كاسحة. ولكن اذا خسر الحزب الاشتراكي ولم يعد الى السلطة سيقبل ذلك بهدوء لانه تعوّد ذلك. فالحزب الاشتراكي اليمني جرب اصلاً النزول الى درجة معينة. كان حزباً حاكماً وكانت لديه دولة في الجنوب وسلم دولة الوحدة ٣٣٥ الف كيلومتر مربع عليها كامل السيادة والقانون وتنازل امينه العام من الشخص الاول الى الشخص الثاني وهو كان محتكراً للسلطة وصار شريكاً فيها. لا اعتقد بان ذلك سيثير اي مشكلة داخل الحزب اذا روضنا نفسنا على ذلك. وعندما اتجهنا الى الوحدة لم يكن ذلك نتيجة اي ضغط داخلي.

● لماذا يعرقل الحزب الاشتراكي صدور العفو عن الرئيس السابق علي ناصر محمد ورفاقه الخمسة؟

- والله في الحقيقة لم يطرح هذا الامر على الحزب الاشتراكي، اي ان يصدر عفو او لا يصدر عفو. ان دولة الوحدة الغت ما قبلها نهائياً بما في ذلك آثار احداث يناير (١٣ كانون الثاني ١٩٨٦) والحزب الاشتراكي لا يود ان يتذكر الماضي وليست لديه رغبة في تصفية الحساب مع اي شخص اختلف معه.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمنيون يعودون من بغداد

صنعاء - من محمود فارس:

صرح احمد محمد الشبيبى نائب وزير شؤون المغتربين ان الف يمنى سيتم ترحيلهم من بغداد الى اليمن عبر عمان خلال الايام القليلة الماضية.

وكان مئات من اليمنيين قد سافروا إلى بغداد بحثا عن العمل. وقد اصدرت السفارة العراقية فى صنعاء بيانا حذرت فيه اليمنيين من السفر الى العراق بحثا عن عمل.

وقد تفاقمت حدة ازمة البطالة فى اليمن فى اعقاب عودة الاف أخرى من الصومال وعدد من الدول الافريقية الأخرى التى تتعرض لحروب اهلية ومجاعات قاتلة. ويقول وزير الخارجية اليمنى الدكتور عبدالكريم الايريانى ان بلاده قد وافقت على قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الجوى على العراق كخطوة نحو حل مشكلة البطالة فى اليمن!

المصدر : الحوادث اللبنانية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الارياني لـ «الحوادث»:

تطبيع العلاقات مع دول الخليج رهن بموافقتها على تجاوز الماضي

اضطر وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني لان يختصر زيارته الى لندن وتعديل طريق جولته الاوروبية لكي تمر في باريس، التي اجتمع فيها بوزير الخارجية الفرنسية رولان دوما بناء لرغبة فرنسية ابلغت الى الوزير اليمني خلال وجوده في العاصمة البريطانية، كي يتاح للوزيرين بحث شؤون القرن الافريقي حيث للدولتين اهتمامات ومصالح تفترض تعاونهما على ايجاد حل لمشاكل تلك المنطقة. واكمل الارياني طريقه من باريس الى هولندا التي عقد فيها مباحثات مع رئيس حكومتها فضلاً عن وزير خارجيتها حول تطوير العلاقات بين البلدين، وهي علاقات لم تتأثر بإنعكاسات حرب الخليج.

في لندن قابلت «الحوادث» وزير الخارجية اليمني واجرت معه حديثا قصيراً حول اهداف زيارته البريطانية، وحول العلاقات اليمنية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية، التي وصفها بانها «طبيعية» تجاوزت انعكاسات ازمة الخليج، كما تطرق الحديث بشكل اساسي الى علاقات اليمن مع جاراتها الخليجيات، ولا سيما مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. ووصف الارياني لـ «الحوادث» علاقات صنعاء بمسقط بانها «ممتازة»، اما علاقاتها بالرياض فقال انها «جامدة»، مؤكداً ان الرغبة اليمنية في تسييلها موجودة، بل معلنة.

«الحوادث»: معروف ان من جملة اهداف زيارتك الى لندن محاولة اصلاح العلاقات بين اليمن وبريطانيا التي تأثرت بحرب الخليج فهل ادت الزيارة هذا الهدف؟

الدكتور الارياني: في الواقع العلاقات اليمنية البريطانية تأثرت حقيقة نسبياً اثناء حرب الخليج لكنها الآن علاقات طبيعية. وفي الواقع انا التقيت وزير الخارجية البريطانية دوغلاس هيرد في الشهر الخامس من عام ١٩٩١ اي بعد شهرين من نهاية الحرب وكنا في القاهرة وتبادلنا وجهات النظر، ومنذ تلك اللحظة، اتفقنا على ان يستمع كل منا الى الطرف الآخر ويفهمه، وليس بالضرورة يتفهم موقفه. فليست هذه الزيارة في الحقيقة زيارة ترميم علاقات، فالعلاقات حقيقة تأثرت في الازمة، وعادت الى طبيعتها. وهذه الزيارة هي رد على زيارتين قام بهما وزير الخارجية البريطاني ووزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ الى اليمن، وهي زيارة ايضا

لاستمرار الخوض في قضايا المنطقة التي كانت قد بحثت اثناء ازمة الخليج، ثم بحثت بعد انتهائها بشهرين ثم استمرينا في بحثها، عندما التقينا في نيويورك في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي واتفقنا على هذه الزيارة.

«الحوادث»: طالما انكم بحثتم قضايا المنطقة، فهل طلبتم من الوزير البريطاني مثلا العمل لتحسين علاقاتكم مع الولايات المتحدة الاميركية التي تأثرت ايضا بأزمة الخليج؟

الدكتور الارياني: الواقع ان العلاقات اليمنية ـ الاميركية ايضا ليست على درجة من التوتر او سوء الفهم بحيث نكون بحاجة الى طرف آخر للتوسط. العلاقات اليمنية الاميركية طبيعية، ويسودها التفهم، ولا اقول بالضرورة التفاهم، لذلك لم تكن العلاقات اليمنية الاميركية موضع بحث، لانها ليست على درجة من التوتر او السوء بحيث تحتاج الى طرف ثالث.

«الحوادث»: نستنتج من ذلك ان علاقاتكم مع بريطانيا واميركا هي علاقات طبيعية؟ فكيف تصف العلاقات اليمنية الخليجية بشكل عام؟

الدكتور الارياني: طبعاً، تقصد بالخليجية، مجلس التعاون الخليجي. اولا العلاقات اليمنية ـ العمانية ممتازة.

«الحوادث»: بالرغم مما اثير حول قضية الاتفاق على ترسيم الحدود؟

الدكتور الارياني: والله، ما اثير حول قضية الاتفاق على الحدود هو امر اثير في اليمن فقط. والاثارة في اطار ما تلتزم به الحكومة اليمنية من حرية وديمقراطية وحرية الراي والراي الآخر والتعبير الحر الذي لكل مواطن يمني ان يعبر عنه. فهذا الامر لا يؤدي ولن يؤدي الى وجود بلبلة في العلاقات اليمنية ـ العُمانية. اما بالنسبة الى بقية دول مجلس التعاون الخليجي الخمس لا استطيع ان

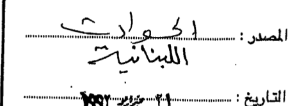
اقول ان علاقاتنا معها ترقى الى مستوى علاقاتنا مع الحكومة العُمانية، كما انني لا استطيع ان اقول انها علاقات مقطوعة او متدهورة. يمكن القول انها علاقات جامدة. ليست متدهورة او مقطوعة.

«الحوادث»: طالما انها علاقات جامدة الم تحدث محاولات مباشرة او من طرف آخر لتسييلها؟

الدكتور الارياني: بالنسبة الينا في الجمهورية اليمنية اعتقد ان جميع المسؤولين على مختلف المستويات قد قالوا علناً، وليسوا بحاجة الى طرف ثالث ليوصل هذا القول، ان الجمهورية اليمنية لا تضع شروطاً ولا قيوداً على ان تكون علاقاتها بجيرانها في الخليج طبيعية. فهذا عندما يقال علنا اعتقد انه ليس بحاجة الى وسطاء.

«الحوادث»: دعنا ندخل بشيء من التحديد. من بين دول مجلس التعاون علاقاتكم مع المملكة العربية السعودية هي الاهم. فاليمن والسعودية ليسا جارين فقط بل شقيقتين، فهل





هناك رغبة لديكم في عمل اي شيء لاعادة هذه العلاقات الى اجواء طبيعية؟

الدكتور الارياني: مرة اخرى نحن نعتني بالعلاقات اليمنية السعودية. ونحن لا نريد ان تحكمها المجادلات العقيمة حول مواقف الاخر وحول حق الاخر، وحول الرابح والخسران وحول الراضي والكاره، وحول التعيس والمتالم. هذه المجادلات لا يجب ان تحكم علاقاتنا مع السعودية التي اقول انها تدهورت والآن هي جامدة والحمدالله انها ليست متوترة وبالتالي فإن عودتها الى طبيعتها هي رهن في تقديري بان تلتقي رغبتان للدولتين او رغبات فيهما على ان يتجاوز الجميع اسقاطات الماضي، وان ننظر الى الحاضر والمستقبل، ولا يعني ذلك انه لا يجوز الخوض في تجربة الماضي لكي نتعلم منها درساً لا يتكرر في المستقبل لا اقصد القول عدم الخوض في هذه الاشياء ان يغلق الملف وعفا الله عما سبق، انتهى الموضوع ممنوع الكلام. لكن نتعاتب فيما بيننا ونتصارح وان ننظر الى ما نتفق عليه نظرة الخطأ، والى ما لا نتفق عليه نظرة قاسم مشترك.

«الحوادث»: في القرن الافريقي، وعلى مشارف اليمن، مشاكل: في الصومال مشاكل، في اريتريا، وفي جيبوتي مشاكل، ما هو انعكاس هذه المشاكل على اليمن؟

الدكتور الارياني: الواقع اليمني مرتبط بامن واستقرار القرن الافريقي وانسجام العلاقات بين دوله، ولذلك تسعى الجمهورية اليمنية ان تكون بينها وبين القوى المتحاربة والمتصارعة في المنطقة علاقات طيبة ومحمودة وحميدة. والحكومة اليمنية تسعى بإستمرار مع الصومال واريتريا والنظام الجديد في اثيوبيا الى تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة،

«الحوادث»: تركت اليمن والاخبار التي تصل منها متضاربة. فهناك نقاش وجدال حول الفترة الانتقالية، وهناك اصوات تطالب بتغيير الحكومة لتاتي مكانها حكومة ائتلافية لكي تشرف على الانتخابات المعين لها تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، فما هي حقيقة الوضع اليمني الداخلي؟

الدكتور الارياني: هذا كله اولاً علامة صحة وعافية، وبالتالي من حق اي حزب سياسي او جماعة ان تطالب بما تريد على شرط ان تحقق هذا الهدف بالطرق الديمقراطية. وهذا تمارسه جميع القوى السياسية في اليمن. بعض الصحف تفضل ان لا تتناول الا ذلك الجزء الذي يعطي القارىء العربي انطباعا ان الويل والثبور يترصدان باليمن، وهذا شانها، ولا نلومها لانها تستند فعلا على مصادر علنية سياسية وحزبية يمنية. انما دعني اقول ان هناك شيئا من الانتقائية ومع ذلك فهي لا تقول سوى الحقيقة، وتستند الى مصادر يمنية، وهذه المصادر تتحدث ايضا في اطار الحرية والديمقراطية.

«الحوادث»: هناك جزء ثان من السؤال يتعلق بالتغيير الحكومي، فما هو الجواب عليه؟

الدكتور الارياني: ان موضوع تغيير الحكومة امر قابل للبحث، والخوض والنقاش وليس باباً مغلقا، وللحكومة راي وللمعارضة راي. وراي الحكومة ان قانون الانتخابات الذي هو محل بحث وسيعرض على نواب الشعب ، وستناقشه جميع القوى السياسية في الساحة اليمنية، يشمل تكوين لجنة عليا للانتخابات مستقلة استقلالا كاملاً عن السلطة السياسية وعن المعارضة لتشرف على الانتخابات وتنفذها بما يكفل تساوي الفرص للجميع هذا موقف الحكومة، وهذا افضل من حكومة إئتلافية قد ياتلف اعضاؤها فيما بينهم فيتامروا على الانتخابات. ومع ذلك من حق المعارضة ان تطالب بحكومة ائتلافية.

لندن ـ سامي الحاج



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٢

صنعاء: نجاة عقيد من محاولة لاغتياله

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ نجا العقيد الركن الدكتور عبدالله احمد بن احمد، مستشار رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة مع افراد اسرته من محاولة اغتيال جماعي عندما تعرض منزله لطلقات رصاص اخترقت المنزل من النوافذ بما في ذلك صالة الجلوس التي كان اطفاله يشاهدون التلفزيون فيها.

وقالت صحيفة «صوت العمال» التي اوردت النبأ: «فوجئ الاطفال وزوجة العقيد بزخات من الرصاص تخترق المنزل الواقع في مدينة الاصبحي، جنوب العاصمة صنعاء، وكان اتجاه اطلاق الرصاص صوب صالة الجلوس حيث اعتاد العقيد عبدالله الجلوس فيها... الا انه لسوء حظ المجرمين لم يكن العقيد موجوداً حينها في المنزل».

وقالت الصحيفة: «سبق ان كان مجهولون يفدون الى المنزل ليلاً للسؤال عن العقيد ويرفضون الافصاح عن هويتهم، وتكرر السؤال عنه لمرتين متواصلتين قبل الاقدام على الحادثة، وما زال التحقيق جارياً حتى الان».

صالح

من جهة اخرى، عاد الرئيس علي عبدالله صالح امس الى صنعاء بعد زيارة تفقدية لاحوال المواطنين دامت نحو اسبوعين في محافظة المهرة وعدن وتعز وإب والحديدة.

وكان التقى مساء الاربعاء قيادات المؤتمر الشعبي العام في محافظة الحديدة وناقش معهم القضايا المتصلة بالبناء التنظيمي للمؤتمر وتطوير اساليب العمل السياسي في اطار المؤتمر.

واكد الرئيس صالح ان المؤتمر «آمن دوماً بالخيار الديموقراطي وجسده سلوكاً عملياً في صفوفه ومع الآخرين في الساحة الوطنية، وسيظل النهج الذي لا حياد عنه».

وقال: «ان المؤتمر في ظل التعددية السياسية والتنافس الحزبي، سيظل حريصاً على الالتزام بالتنافس الشريف المسؤول الذي يستهدف تحقيق الافضل للوطن والشعب».

وحض قيادات المؤتمر على «المساهمة بدور ايجابي في معالجة قضايا المجتمع وتوفير الرعاية والدعم للعائدين، والقيام بدور فعال في خلق الوعي الوطني الذي يكفل التصدي لحملات التشكيك والدعايات المضادة للثورة والوحدة».

واضاف: «ان المتربصين بالوحدة هدفهم دوماً شق الصف الوطني وخلخلة الجبهة الداخلية وزعزعة جوانب الطمانينة في المجتمع، وان التصدي لهم مسؤولية كل المواطنين الشرفاء وفي طليعتهم اعضاء المؤتمر الشعبي الذين ينبغي ان يكونوا الاصوات الفاعلة في المجتمع لمحاربة كل اشكال الفساد والاختلالات».

العطاس

من جهة اخرى، التقى رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس رؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية وقياداتها وممثليها وبعض الشخصيات الاجتماعية، لاستكمال التشاور في مشروع قانون الانتخابات الذي سيناقشه



المصدر : الحياة (اللبنانية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

مجلس النواب الاسبوع المقبل.

وقال العطاس ان هذا اللقاء هوّ الثالث مع الاحزاب السياسية، وان هذه اللقاءات «اثبتت انها كانت مفيدة يتعزز من خلالها الفهم والحرص على الوضوح القائم على الثقة التي هي اساس الحاضر والمستقبل، ومن اجل ان تزدهر الديموقراطية وتتعزز الوحدة الوطنية».

واضاف: «ان هذه التجربة الاولى للانتخابات على اساس التعددية السياسية الحزبية، وبنجاح هذه التجربة نكون ارسينا قاعدة صحيحة للممارسة الديموقراطية».

وتم في هذا اللقاء تبادل الآراء في القضايا المتداولة والمتعلقة بمشروع القانون وحرص الجميع على انجاح التجربة الديموقراطية.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اغتيال اثنين فى اليمن من اعضاء الحزب الحاكم

صنعاء ـ وكالات الانباء : اذيع امس ان عضوين فى المؤتمر الشعبى اليمنى الحاكم فى اليمن اغتيلا فى السابع من فبراير الحالى فى جنوب اليمن .

وذكر بيان للمؤتمر الشعبى نشرته امس صحيفة « ٢٢ مايو » المتحدة باسم الحزب ان سعيد محمد السماوى واحمد على البحرى قتلا بالرصاص وهما داخل سيارة وذلك على ايدى مجهولين لاذوا بالفرار .

وهذا هو حادث الاعتداء الخامس الذى يستهدف مسئولين فى احزاب يمنية خلال اقل من ستة اشهر حيث سبق اغتيال عضو فى الحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم ايضا فى السادس من فبراير واغتيل عضوان اخران فى الجنوب فى شهر ديسمبر ١٩٩١ .



في حديث الى "الحياة" اظهر تبايناً واضحاً بين الحزبين الحاكمين في البلاد

المتوكل: الانتخابات اليمنية لا تجوز بعد الفترة الانتقالية

[.] صنعاء
من خيرالله خيرالله:

■ قال السيد يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية وعضو الامانة العامة (المكتب السياسي) لحزب المؤتمر الشعبي العام في اليمن ان ليس وارداً اجراء الانتخابات العامة في اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وارتدى كلام المتوكل في حديث ادلى به الى "الحياة" في صنعاء اهمية خاصة اذ عكس تبايناً بين الحزبين الحاكمين في اليمن حيال هذه المسالة بعدما صرح السيد جارالله عمر رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني بان الانتخابات ستجري في الفترة التي تلي انتهاء الفترة الانتقالية مباشرة.

واوضح المتوكل الذي اشرف العام الماضي على اعادة تنظيم حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح "انني استغرب ان ياتي على لسان احد ان الانتخابات ستجري بعد الفترة الانتقالية لأن ذلك ليس وارداً كما انه ليس متفقاً عليه، كما لم يرد في الحوارات الدائرة حالياً بين الاحزاب".

وهنا نص الحديث:

● هل يجوز اجراء الانتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية؟

حتماً لا. لا يجوز. ولا اعتقد بانه وارد في ذهن احد ان تجري الانتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية لأن الانتخابات تتم خلال الفترة الانتقالية لننتقل مباشرة الى وضع دستوري يكون فيه برلمان منتخب. فبموجب اتفاق الوحدة الموقع في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي يجب ان تجري الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، وان تبدا الفترة اللاحقة للفترة الانتقالية بعد الانتخابات ببرلمان جديد.

● هذا هو اذن موقف المؤتمر الشعبي العام؟

- هذا موقف المؤتمر وكل الاحزاب.

● لكن الحزب الاشتراكي يقول ان الانتخابات ستجري بعد انتهاء الفترة الانتقالية وعلى الاصح هناك موقف في

التتمة في الصفحة (٤)



الحزب يقول ان الاتصالات جارية لتحديد موعد الانتخابات قبل انتهاء الفترة او بعدها وموقف آخر يقول ان الانتخابات ستجري بعدها؟

- اعتقد بان موقف الحزب رهن بما جاء في اتفاق الوحدة، اي اتفاق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، اي ان تجري الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية فينبثق عنها مجلس جديد للنواب وتبدأ الفترة اللاحقة للفترة الانتقالية بالمجلس الذي يفترض ان ينتخب مجلساً جديداً للرئاسة على ان تنبثق منه حكومة جديدة. اني استغرب ان يأتي على لسان احد ان الانتخابات ستجري بعد الفترة الانتقالية، لان ذلك ليس وارداً كما انه ليس متفقاً عليه كما لم يرد في الحوارات الدائرة حالياً بين الاحزاب. والدليل على الحرص على اجراء الانتخابات في الاشهر الاخيرة من الفترة الانتقالية ان الحكومة تحيل الآن قانون الانتخابات على مجلس النواب الحالي لمناقشته على امل البدء بالتحضير للانتخابات خلال شهر آذار (مارس) المقبل.

● كيف تتصورون مسالة التحالفات بين الاحزاب في المرحلة المقبلة؟

- هناك تحالفات تقتضيها المرحلة الانتقالية او الانتخابات المقبلة. هذه التحالفات تبدأ اولاً بين المؤتمر والحزب ثم بين المؤتمر والكثير من الاحزاب بغرض الاستعداد لدخول مرحلة الانتخابات بتفاهم لانه ليس من مصلحتنا ان ندخل الانتخابات وهناك اختلافات او تنافر. ربما تابعتم الاتفاق الاخير بين المؤتمر والحزب والذي يحدد العلاقة بينهما بانها علاقة استراتيجية تقتضي منهما الاسراع في تنفيذ ما اتفق عليه او ما جاء في اتفاق الوحدة وان تضيق التباينات بينهما في المرحلة المقبلة. ان التحالفات في هذه المرحلة تجري على قدم وساق عن طريق حوارات يجريها المؤتمر مع احزاب عدة اضافة الى الحوارات التي يجريها الحزب الاشتراكي. لكن هناك حواراً يجري في شان ميثاق الشرف، ومثل هذا الميثاق ربما تعاطى مع قضية التحالفات بعد المرحلة الانتقالية. فبعد هذه المرحلة نشعر بان لا بد من ان ندخل المرحلة اللاحقة بنوع من الائتلاف وهذا يتطلب نوعاً من التحالف. كيف سيكون هذا الائتلاف وكيف سيكون هذا التحالف، هذه مسالة يجري حوار في شانها؟

● بين من ومن؟

- بيننا وبين الحزب الاشتراكي اولاً، ثم بيننا وبين بقية الاحزاب. ولكن خصوصاً بيننا وبين الحزب الاشتراكي اذ نشعر باننا مسؤولون جميعاً عن رعاية التجربة الديموقراطية الوليدة، وان نعمل جميعاً من اجل ترسيخ الوحدة في ظل ظروف صعبة. وبالتالي لا بد من ان يستمر نوع من التحالف ارفض ان احدده منذ الآن، بعد الفترة الانتقالية، وبمعنى آخر ان تستمر المشاركة (في السلطة). وقد جاء في حديث للرئيس علي عبدالله صالح في غير مناسبة انه لن يكون ممكناً لحزب من الاحزاب الانفراد بالحكم بعد الفترة الانتقالية ولا بد من المشاركة لان ذلك يمثل ضماناً للوحدة والديموقراطية.

● هل انتم راضون عن عملية تجديد الشباب للمؤتمر الشعبي العام وهل سيعقد مؤتمراً؟

- شيء طبيعي ان يعقد مؤتمراً. ونحن استكملنا في العام الذي مضى عملية اعادة تنظيم المؤتمر الشعبي العام على الاسس التي نص عليها النظام الداخلي الجديد وتجعل من المؤتمر تنظيماً متجدداً. ونتيجة ذلك استقطب المؤتمر قطاعاً واسعاً من الشعب ونوع نشاطاته وانتشر في المناطق التي لم يكن مهتماً بها قبل الوحدة، وصار اليوم قادراً على مزاولة عمله مثل اي حزب عريق. كل هذا في النهاية يصب في اتجاه المؤتمر العام الخامس الذي نعد له العدة من الآن والذي يفترض ان يجدد قيادة المؤتمر ويقر وثائقه ومن بينها البرنامج السياسي والنظام الداخلي واللوائح ويؤكد نظريته التي هي الميثاق الوطني.

● هل من موعد لعقد المؤتمر؟

- لا موعد محدداً ولكن في كل حال يفترض ان ينعقد في الاشهر المقبلة قبل الانتخابات.

● معروف عن المؤتمر الشعبي العام انه كان بمثابة مظلة للاحزاب السياسية في البلد قبل ان يصبح حزباً سياسياً بعد اقرار التعددية. من بقي في المؤتمر من الاحزاب ومن خرج

منه»

- كان المؤتمر الشعبي العام، على رغم انه لم يكن حزباً، تنظيماً نوعياً واستطاع ان يؤمن طوال ثماني سنوات الاجماع الوطني الذي بفضله استطاعت البلاد تجاوز ازمات كبيرة وان ترسخ قواعد العمل التنظيمي بين ابناء الشعب. وبعد الوحدة جاءت الديموقراطية والتعددية واقتضى الامر أن تنفض المظلة ولم يعد المؤتمر اطاراً للاحزاب بل صار في امكان كل حزب ان يعلن عن نفسه. وبقي في المؤتمر من امنوا بالميثاق الوطني وانفصم عنه قطاع من الحزبيين وبقي بعض الحزبيين الذين فضلوه على احزابهم. وعلى هذا الاساس اعيد تنظيم المؤتمر واستقطب الجماهير المؤمنة بالميثاق الوطني وبالقيادة السياسية التي حققت الوحدة.

● من رحل عملياً؟

- رحل الناصريون والبعثيون والاخوان المسلمون وكثيرون كانوا عملياً ينتمون الى احزاب سرية وبقي من اقتنع بالميثاق كنظرية وبان المؤتمر الشعبي العام خياره.

● الى ماذا تعزون اعمال العنف الاخيرة التي استهدفت اغتيال اعضاء في الحزب الاشتراكي او ضرب مقرات لهذا الحزب؟

- لا اريد ان اقلل من اهمية هذه الحوادث ولكن يجب ايضاً الا نبالغ فيها. لدينا شعب مسلح، وهناك نتيجة الصراعات السياسية القديمة ثارات وخلافات واحياناً يوجد تنافس او صراع داخل الحزب الاشتراكي نفسه او بين الحزب الاشتراكي وآخرين. هذه كلها افرزت بعض الحوادث التي اؤكد ان الكثير منها لم يكن ذا دوافع سياسية.

الحكومة «تحتوي» البرلمان وترضخ لمطالب المعارضة

تأجيل طرح قانون الانتخابات اليمنية للمناقشة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

رضخت الحكومة اليمنية لمطالب الاضراب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في السلطة، ووافقت على طرح مشروع قانون الانتخابات العامة للمناقشة مع المعارضة قبل تقديمه الى مجلس النواب للمصادقة عليه.

وجاءت هذه الخطوة بعد ان اعلن مجلس الوزراء اليمني استكمال مناقشة مشروع القانون، الذي اعده وزراء العدل والشؤون القانونية والأوقاف، وتقديمه الى مجلس النواب، في الوقت الذي طالبت فيه سكرتارية الاحزاب اليمنية، التي تضم جميع الاحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان بعدم التسرع في تقديم المشروع، قبل ابداء رأيها فيه.

وقد بدأ المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني وعدد من اعضاء الحكومة مشاورات ولقاءات مع رؤساء وقيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية وممثليها، وكذلك بعض الشخصيات المستقلة، للحصول على ملاحظاتهم على مشروع القانون، تمهيداً للانتخابات الاولى في ظل نظام التعددية الحزبية.

وأشار مصدر حكومي مسؤول الى ان الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في السلطة حصلت على وعد بعدم طرح مشروع القانون للمناقشة في البرلمان الا بعد الحصول على موافقة الجميع عليه، اثباتاً لحسن نية الحكومة بشأن المستقبل، وتاميناً لنجاح فكرة الحوار الوطني من اجل وضع «ميثاق شرف سياسي» يمكن الرجوع اليه لتلافي حدوث اي مشكلات قد تنشأ في ما بعد.

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر في مجلس النواب اليمني ان يوسف محمد الشماري عضو هيئة رئاسة المجلس، واحد الشخصيات البرلمانية الشهيرة في اليمن - وهو عضو منتخب - قد امتنع عن حضور الجلسات الاخيرة للمجلس، واعتكف في منزله في مدينة الحديدة، احتجاجاً على اسلوب ادارة اعمال المجلس، وعجزه عن القيام بدوره على النحو المطلوب.

وذكرت المصادر ان الشماري يرى ان الحكومة نجحت في احتواء مجلس النواب، واصبح بمقدورها تمرير ما تشاء من قوانين عن طريقه، دون اية معارضة تذكر.

وجدير بالذكر ان البعض يسوقون دليلا على ذلك ان الحكومة اعلنت تقديم مشروع قانون الانتخابات الى المجلس، فشكل لجنة لمناقشته ابتداء من يوم ١٨ فبراير (شباط) الحالي، ولكن الحكومة تأخرت في تقديم القانون دون ابلاغ المجلس مسبقاً، ثم عادت فأعلنت انها لن تقدمه قبل الحصول على موافقة الاحزاب جميعاً، وذلك بعد ثلاثة ايام من الموعد الذي كان مقرراً لمناقشته من قبل.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

المتهمون بتهريب الاسلحة يحاكمون قريباً

صنعاء : اغتيال عضوين في "المؤتمر الشعبي"

[ ] صنعاء
من حسين محمد سعيد:

■ اعلن المؤتمر الشعبي اليمني الحاكم في صنعاء ان عضوين فيه اغتيلا في جنوب اليمن. في حين تقرر بدء محاكمة المتهمين في قضية تهريب الاسلحة في الايام المقبلة.

واوضح المؤتمر في بيان نشرته اول من امس صحيفة «٢٢ مايو» الناطقة باسم الحزب ان سعيد محمد السماوي واحمد علي البحري قتلا بالرصاص في السابع من شباط (فبراير) بينما كانا داخل سيارة، على ايدي مجهولين لاذوا بالفرار.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة ان عدداً من المشتبه فيهم اعتقلوا بعد حادث الاغتيال وان الشرطة تقوم حالياً باستجوابهم.

يذكر ان هذا الاعتداء هو الخامس الذي يستهدف مسؤولين في احزاب يمنية خلال ستة اشهر.

واغتيل عضو في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم ايضا في السادس من شباط (فبراير) في جنوب البلاد. واغتيل عضوان اخران في المنطقة نفسها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. وفي ايلول (سبتمبر) الماضي نجا الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض السيد عمر الجاوي من محاولة اغتيال في حين قتل مرافقه. وفي اب (اغسطس) الماضي قتل الرجل الثاني في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي.

وقال مسؤول في الامن السياسي في محافظة حضرموت في جنوب شرق البلاد ان محكمة مدينة المكلا ستباشر في غضون ايام النظر في قضية تهريب الاسلحة التي ضبطت في مديرية بروم الساحلية في نهاية ايلول (سبتمبر) الماضي. واضاف ان التحقيقات استكملت مع ٣٢ متهما بينهم ١٧ يمنيا و١٥ صوماليا.

ونسبت صحيفة «الشرارة» الاسبوعية الى المصدر قوله ان الشحنة التي ضبطت حوت ٣٥٠ لغما و٤٠ مدفعاً رشاشا ومحطة اتصالات كاملة ونحو الفي قاذفة صاروخية اضافة الى كميات من الاسلحة الخفيفة والذخيرة. وكشف ان اخرين شاركوا في العملية التي بلغت قيمتها ملايين الدولارات لم يعتقلوا لوجودهم خارج البلاد. ووصلت الاسلحة الى حضرموت على متن اربع سفن من الصومال.



وكل ما يتهمون به الآخرين يمارسونه هم. اما المخيمات فللتوعية السياسية والثقافية وللتوعية الدينية ومفتوحة، وشاركت فيه الآلاف المؤلفة وحضرها المسؤولون في المحافظات ولا يمكن ان تقام تدريبات عسكرية في مثل هذه المخيمات المفتوحة التي استوعبت الآلاف.

● متى ترون ان الانتخابات يجب ان تجري؟

- نرى ويرى كل الشعب ان الانتخابات يجب ان تجري في موعدها الحقيقي او موعدها المحدد وهو قبل نهاية الفترة الانتقالية المتفق عليها.

● قبل الفترة الانتقالية؟

هذا هو المفروض.

● واذا ارجئت ماذا يعني ذلك؟

يعني ان هناك تآمراً على الديموقراطية التي اعلنتها الدولة، دولة الوحدة.

● الا تستطيعون ان تتوصلوا مع الحزبين الحاكمين الى تفاهم على موعد هذه الانتخابات؟

- نتمنى ان يتم ذلك... والحوار جار.

● لكنكم تصرون على ان تكون قبل انتهاء الفترة الانتقالية؟

- وهما ما زالا يعدان بذلك.

● واذا حصل نوع من البحث في تمديد الفترة الانتقالية فماذا سيعني ذلك لكم؟

يعني التآمر على الديموقراطية وعلى ما اعلنته دولة الوحدة من تعددية.

● هكذا بكل صراحة؟

تآمر على الديموقراطية والتعددية.

● وهل تعتقدون بان ذلك يمكن ان يحصل؟ هل يمكن ان تمدد الفترة الانتقالية؟

- نرجو الا يحصل ذلك. والى الآن لم نسمع من السلطة المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي سوى التأكيد على انهاء الفترة الانتقالية في وقتها، وقيام الانتخابات في وقتها، ونرجو ان يكونوا صادقين.

● ما رأيكم في عقد مؤتمر وطني وصدور ميثاق شرف بين الاحزاب؟

- ان الاحزاب لم تنته بعد من بناء نفسها وتكويناتها، اتحدث عن معظم الاحزاب، فكيف يعقد مؤتمر وطني في الوقت الذي لم تتمتع الاحزاب بعد بحقها الكامل. كما ان قانون الاحزاب لم يخرج الى حيز الوجود، فلماذا نستعجل شيئاً لم يأت اوانه!

عرقلة المسيرة

● كيف تفسرون الدعوة الى مثل هذا المؤتمر؟ ولماذا طرحت مثل هذه الفكرة؟

- اعتقد بان طرحها تم بايحاء من الحزب الاشتراكي لأمر ما.

● ما هو هذا الأمر في رأيكم؟

- عرقلة المسيرة الديموقراطية.

● كيف تنظرون الى التحالفات الحزبية على الساحة اليمنية، واي شكل يمكن ان تتخذه هذه التحالفات؟ وما هو في رأيكم الشكل الافضل الذي يخدم المسيرة الوطنية؟

- لم نكن البلد الاول الذي وجدت فيه التعددية. نحن آخر بلد وجدت فيه التعددية الحزبية ولهذا يجب عدم الالتواء (الالتفاف) على المسيرة الديموقراطية او قيام مثل هذه التحالفات وهذه المؤتمرات قبل اوانها.

● تعتقدون بأن الاوضاع يجب ان تاخذ مداها قبل حصول التحالفات؟

- نعم... نعم لكي يتكامل بناء التعددية وبناء التنظيمات قبل ذلك.

● فكرة الوفد الشعبي لزيارة دول الخليج ما رأيكم فيها وهل ممكنة التحقيق حالياً؟

- الى الآن لا تزال فكرة، ومن المعلوم ان اليمنيين كلهم تواقون او يرغبون او يتمنون او يعملون من اجل اعادة العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الى طبيعتها والى سابق عهدها والى ما كانت، لان الشعب اليمني هو جزء لا يتجزأ من شعوب الجزيرة العربية. وبين المملكة العربية السعودية واليمن روابط لا توجد بين اي شعبين. ولهذا من الطبيعي ان تتم الزيارة على المستوى الشعبي وعلى كل المستويات، ويجب ان يعمل الجميع على اعادة العلاقات الى طبيعتها وان يعود التعاون والود الى ما كانا في الماضي ان لم يكن افضل ان شاء الله.

● هناك بعض الكلام في الشارع اليمني على ان العلاقات بينكم وبين الشيخ عبدالمجيد الزنداني ليست صافية مئة في المئة.

- الاستاذ عبدالمجيد الزنداني داعية اسلامي وزعيم اسلامي ديني وسياسي له مكانته في قلوبنا وله مكانته بين الشعب اليمني وله مكانته لدى الشعوب الاسلامية كلها.

● ما هو تقويمكم لما جرى في الجزائر؟

- تقويمنا لما جرى في الجزائر انه مخطط امبريالي اميركي خطط له في اميركا ونفذته ايد جزائرية عسكرية ومدنية لاجهاض الديموقراطية وللتآمر على المد الاسلامي والصحوة الاسلامية وعلى الشعب الجزائري العربي المسلم.

● اذن تدينون ما حصل؟

- ندين ما حصل طبعاً ويدينه كل مسلم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة/ القاهرة

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٣

أكدت لـ«الحياة» ان ميليشيات الحزب الاشتراكي تتسلح

عبدالله الأحمر: تأخير الانتخابات اليمنية تآمر على ديموقراطية دولة الوحدة

□ صنعاء -
من خير الله خير الله:

■ قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد اليمنية، زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يعتبر من اكبر الاحزاب اليمنية ان الحزبين الحاكمين «ما زالا يعدان» باجراء الانتخابات العامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ورفض رفضاً قاطعاً الدعوة الى الانتخابات بعد انتهاء تلك الفترة معتبراً ان ذلك «سيعني ان هناك تآمراً على الديموقراطية التي اعلنتها الدولة، دولة الوحدة». واكد في حديث اجرته معه «الحياة» في منزله في صنعاء الاربعاء الماضي ان اي بحث في تمديد الفترة الانتقالية سيشكل «تآمراً على الديموقراطية والتعددية».

ونفى نفياً قاطعاً وجود فتوى صادرة عن علماء تسمح بقتل اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في الحكم، مؤكداً ان الاغتيالات التي يتعرض لها اعضاء في الحزب هي نتيجة تصفيات داخلية «اذ يصفون بعضهم بعضاً كما هي عادتهم». كذلك نفى ان تكون المخيمات التي اقامها حزبه تستهدف التدرب على السلاح. وقال: «ليس لدينا سلاح، فالسلاح لدى الحزب الاشتراكي». واضاف: «لديهم الميليشيات والتسليح جار للميليشيات ولديهم المعسكرات».

وهنا نص الحديث:

● [illegible]
[illegible] الاشتراكي اليمني؟

- اذا كان مصدر هذه الفتوى الحزب الاشتراكي نفسه الذي سبق ان اقتتل اعضاؤه في ما بينهم في حوادث كانون الثاني (يناير)، فهذا ممكن. اما ان هناك فتوى من غير الحزب الاشتراكي فهذه غير موجودة.

● اذن كيف تفسرون الاغتيالات التي تحصل وتستهدف بعض اعضاء الحزب؟

- لم يحصل اي اغتيال الا ما كان بين بعضهم بعض. انهم يصفون بعضهم بعضاً كما هي عادتهم.

● اذن هناك نفي تام لاي مسؤولية لحزبكم؟

- نفي تام لاي قتل. والدليل على ذلك ما حدث في آب من قتل احد القادة الشيوعيين. واكتشفنا ان القاتل هو احد اعضاء الحزب الاشتراكي. وكل ما يحدث يقوم به بعضهم ضد الآخر، كما هي عادتهم.

المخيمات

● هناك لغط وكلام كثير عن المخيمات التي يقيمها التجمع اليمني للاصلاح، وان ذلك يشمل التدريب على السلاح فما هي حقيقة ذلك؟ هل تستطيعون ان توضحوا الامر؟

- هذه اشاعات يروج لها الحزب الاشتراكي وصحفه والصحف الموالية له ليغطي المخططات التي يقومون بها هم. فهم لديهم الميليشيات، وتسليحها جار، ولديهم المعسكرات. فمعسكرات القوات المسلحة والامن التابعة لهم لا تزال قائمة والميليشيات لا تزال قائمة



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

مسلسل الاغتيالات مستمر في اليمن

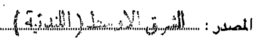
مقتل عضوين من المؤتمر الشعبي الحاكم

صنعاء - أ.ف.ب: اعلن بيان للمؤتمر الشعبي اليمني الحاكم في اليمن اول من امس ان عضوين فيه اغتيلا في السابع من فبراير (شباط) في جنوب اليمن. واوضح البيان الذي نشرته صحيفة (٢٢ مايو) الناطقة باسم الحزب ان سعيد محمد السماوي واحمد علي البحري قتلا بالرصاص بينما كانا داخل سيارة على ايدي مجهولين لاذوا بالفرار.

واوضحت الصحيفة نقلا عن مصادر مطلعة ان عددا من المشتبه فيهم اعتقلوا بعد حادث الاغتيال وتقوم الشرطة حاليا باستجوابهم. يذكر انه الاعتداء الخامس الذي يستهدف مسؤولين في احزاب يمنية خلال ستة اشهر في الاقل.

وكان عضو في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم أيضا قد اغتيل في السادس من فبراير (شباط) في جنوب البلاد، واغتيل عضوان أخران في المنطقة نفسها في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩١. وفي سبتمبر (ايلول) الماضي نجا الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني (معارضة) عمر الجاوي من محاولة اغتيال في حين ان مرافقه قتل على الفور.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

التهريب يهدد سوق صنعاء والحكومة عاجزة عن تنظيمها

«ليلى علوي» تتصدر قائمة السيارات الفاخرة في اليمن

صنعاء: «الشرق الاوسط»

«صالون أبو دَبّة».. «أبو تاير».. «ليلى علوي».. «هايلوكس».. «مازدا كريسيدا».. هذه هي انواع السيارات التي تمتلئ بها شوارع وأزقّة المدن اليمنية، وجبال ووديان وصحارى وشواطئ البلاد، ويتلهف كثير من الناس على إمتلاك واحدة منها، والتمتع بقيادتها.

وبطبيعة الحال فان هناك فئة من اليمنيين، لا يعتبرون «إمتلاك سيارة من هذه الانواع، او حتى من الطرازات الفارهة كالمرسيدس او الفولفو او الـ «بي. ام. دبليو» وغيرها مشكلة كبرى، وهؤلاء يمكن حصرهم في كبار المسؤولين في أجهزة الدولة المختلفة، وكبار التجار والوسطاء.

لكن بالنسبة للغالبية العظمى من ابناء الشعب اليمني، فلم يعد شراء سيارة جديدة - او حتى مستعملة - امراً سهلاً، خاصة خلال العقد الماضي، رغم زيادة عدد معارض بيع السيارات الجديدة والمستعملة في مختلف مدن الجمهورية، وعلى الاخص في المحافظات الشمالية، التي كانت تشكّل الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة.

وقد تضرر سوق السيارات الرسمي بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، وأصبح على الوكلاء المعتمدين ان يقاوموا كثيراً من اجل البقاء، او حتى احتكار بيع قطع الغيار، وذلك بسبب اجراءات ترشيد الاستيراد، التي قررت الحكومة اتباعها، لمواجهة العجز في الموجودات من العملات الصعبة، حيث أعتبرت الحكومة السيارات من السلع الكمالية، التي يمكن الاستغناء عن استيرادها، وزيادة الرسوم الجمركية عليها.

وقد ترتب على ذلك زيادة نشاط حركة التهريب حتى وصل الأمر في بعض المحافظات، الى ان غالبية عدد السيارات المتواجدة فيها ادخلت بطريقة التهريب، ولم تدفع الرسوم الجمركية عليها، او حتى منحها لوحات معدنية تحمل أرقامها، واكتفى أصحاب هذه السيارات باستخدامها في اضيق الحدود، حتى لا يتعرضون للملاحقة من الجهات المختصة.

ولم يخل الأمر من تواجد هذه السيارات المهربة في المدن الرئيسية بالمحافظات الشمالية بما فيها العاصمة صنعاء، حيث تمكن البعض من ادخالها واستخدامها في الحدود التي لا تسبب لهم مشكلات مع اجهزة المرور او الجمارك او ضرائب المركبات.

وحاولت الحكومة مواجهة حملة تهريب السيارات في فترات متلاحقة، بالاعلان عن تخفيض رسوم الجمارك على السيارات الى نسب تشجيعية، مع الغاء عقوبات

الغرامات او المصادرة، وذلك بهدف السيطرة على هذه الظاهرة والحدّ منها، وتشجيع الناس على الالتزام بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالمركبات بأنواعها.

ومع عودة المغتربين اليمنيين من دول الخليج، نتيجة أزمة احتلال العراق للكويت، دخلت البلاد حوالي سبعين ألفاً من السيارات والمركبات بأنواعها، وحملت معها لوحات «مؤقت» او «زائر»، كانت الحكومة قد سمحت بها ضمن التسهيلات التي قدمتها لهؤلاء العائدين.

وعندما قررت الحكومة ضرورة الاستبدال بهذه اللوحات بلوحات اخرى ذات طبيعة دائمة، مثل «خصوصي» او «اجرة»، أعلنت تسهيلات اخرى للعائدين، وحثتهم على انهاء اجراءات سياراتهم لتحمل اللوحات الجديدة، فتجاوب البعض، لكن مجموعة اخرى فضلت ان تبقى سياراتها كما جاءت بها لسبب او لآخر.

ومع قدوم هذا العدد الهائل من السيارات مع المغتربين، وصل اجمالي عدد السيارات في البلاد رقماً كبيراً، مقارنة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الناس، وبمتوسط الدخل الذي يحصلون عليه، حتى ان الزائر لاحدى المدن اليمنية الآن، وخاصة في مناطق معينة منها، يشعر انه ليس في اليمن، وإنما في وسط القاهرة او كراتشي او لندن او نيويورك، حيث الازدحام، وتعدد اشكال والوان السيارات.

وبالنسبة لسائقي الأجرة، وخاصة على الخطوط الطويلة بين المدن، هناك انواع مفضلة من السيارات، أولها سيارات «بيجو» الفرنسية الصنع، تليها «الصالون» بأنواعها المتعددة، و«الصالون» هي احدى السيارات التي تنتجها شركة «تويوتا» اليابانية، وقد اشتهرت في السنوات الاخيرة بقدرتها على اقتحام الطرق الوعرة، وبميزاتها الأفضل من «الشاص» التي تنتجها نفس الشركة، والتي ظل اليمنيون يستخدمونها لسنوات طويلة، ومازال عدد كبير منهم يفضلها لانخفاض ثمنها مقارنة بالصالون.

وتنوعت وتجددت «موديلات الصالون»، واطلق عليها الناس تسميات خاصة بكل نوع منها، بدأت بـ «ابو دبة»، وهي تلك السيارة التي يلتصق ببابها الخلفي وعاء حديدي سعة ٢٠ لترا، يطلق عليه «دبة» وانتهت بـ«ابو تاير» ، وهو ذلك النوع الذي يلتصق بمؤخرته الاطار الاحتياطي،واخيراً «الموديل» الذي اطلق عليه اسم الممثلة المصرية «ليلى علوي».

واختلف الناس حول سر هذه التسمية، حيث يقول البعض ان هناك من أطلق على السيارة هذا الاسم لجمالها وروعتها، بينما يقول البعض الآخر ان هذه التسمية ترجع الى تلك السيارة التي كانت تنقل ابنة وزير المالية علوي السلامي، الطالبة في الجامعة، واسمها ليلى، حيث كان زملاؤها من الطلبة والطالبات يقولون عند اقتراب

السيارة الجميلة، «ها قد جاءت ليلى علوي»، ويقصدون سيارة ليلى علوي، وهكذا انتشرت التسمية.

وهذا الطراز من السيارات، التي وصلت قيمة الواحدة منه مؤخرا الى مليون ونصف المليون ريال يمني (الدولار الأمريكي = ١٢ ريالا) حازت ايضا على اعجاب كبار المسؤولين في الدولة، الذين تسابقوا لشرائها على نفقتهم الخاصة او من حساب الحزينة العامة، وهو الأمر الذي افقدها شعبيتها، وجعل عامة الناس ينظرون اليها باعجاب ممزوج بالازدراء، حيث تمثل بالنسبة لهم تلك الطبقة من المنتفعين وتجار السوق السوداء.

وكما هو حال سوق السيارات وقطع غيارها في الكثير من الدول النامية، تعاني السوق اليمنية من انتشار قطع الغيار غير الأصلية، التي تصل الى البلاد اما بالتهريب، او بأي طريقة رسمية، وهذه مشكلة يعاني منها الوكلاء المعتمدون، الذين لم تكتف ظروف البلاد بحرمانهم من استيراد السيارات كما يشاؤون، بل بحرمانهم ايضا من المكسب الذي قد يحصلون عليه من بيع قطع الغيار، وهناك بطبيعة الحال تلك السيارات التي لم تستطع شركات تصنيع قطع الغيار غير الاصلية تقليد قطع الغيار المطلوبة لها، كالمرسيدس والفولفو وال «بي. إم. دبليو» حيث يحتكر وكلاؤها قطع غيارها، ويبيعونها كما يشاؤون.

والى جانب مشكلة قطع الغيار، يعاني سوق السيارات في اليمن من مشكلة صيانة السيارات، والاعتناء بها، كما هو متبع في سائر الدول، حيث تنعدم ورش الصيانة المتكاملة، سواء تلك التي تتبع الوكلاء المعتمدين للسيارات او غيرها، وان وجدت فإنها لا تقوم بالمهمة بالشكل المطلوب، ويضطر كثير من اصحاب السيارات الى الانتقال بسياراتهم من ورشة إلى أخرى - خاصة محدودي الدخل منهم - بحثا عن الصيانة التي تحتاجها سياراتهم، او اية اصلاحات لازمة.

ورغم هذه المعوقات، فان وجود سيارة يرجع تاريخ صنعها الى بداية الستينات، عندما اقتحمت اليمن هذا العالم - اي عالم السيارات - يعتبر أمر غير مستبعد، حيث يحتفظ بعض الأشخاص بسياراتهم، ويحرصون على صيانتها، رغم السنوات الطويلة التي قضتها في الخدمة.

وهكذا يبدو عالم السيارات في اليمن جزءا لا يتجزأ من الواقع اليمني «الناهض»، المليء بالمتناقضات والظواهر الجديدة، التي لم تتمكن الحكومة من السيطرة عليها وتنظيمها بعد، حتى ان البعض يتندر - بهذا الخصوص - قائلا، ان شركات تصنيع السيارات لا بد ان تصنع لنا في اليمن انواعا خاصة، تستطيع ان تتأقلم معنا، وتساير ظروفنا الخاصة



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

أمن البحر الاحمر في محادثات الارياني وهيرد

المحادثات التي اجراها وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الاريانى مع نظيره البريطاني دوغلاس هيرد شملت ثلاثة محاور: العلاقات الثنائية والاوضاع في البحر الاحمر والمستجدات الدولية. واكتسبت الزيارة اهمية ملحوظة كونها الاولى يقوم بها وزير خارجية يمني لعاصمة من عواصم الدول المتحالفة، التي وقفت صنعاء موقفا مناهضا لها في حرب الخليج الاخيرة، الى جانب ان الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية بريطانية تلقتها الحكومة اليمنية بعد استكمال الوحدة بين الشطرين منذ قرابة العام ونصف العام.

وشغلت التطورات الاخيرة في القرن الافريقي حيزا من محادثات وزيري خارجية بريطانيا واليمن. واشار دوغلاس هيرد الى ضرورة تحاشي تحول الخرطوم الى عامل من عوامل اثارة الاضطراب في البحر الاحمر والمنطقة الممتدة عبره باتجاه الجزيرة العربية ومصر. كما تناولت المحادثات الانفراج في العلاقات الدولية والترتيبات الامنية، قيد الاعداد في المنطقة. واشارت مصادر بريطانية الى ترحيب وزير الخارجية دوغلاس هيرد بالمساعي الهادفة الى تجاوز اثار حرب الخليج على اليمن، لا سيما الجهود الهادئة التي تقوم بها عمان لترطيب الاجواء بين صنعاء وبعض الدول العربية، ما يدفع الى الاعتقاد بان عواصم غربية مؤثرة تؤيد المساعي التوفيقية التي تصب في هذا الاتجاه.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

أكدان الاشتراكي والمؤتمر يتحملان مسؤولية الوحدة والنهج الديموقراطي في اليمن

البيض: تحديات امام الحزبين الحاكمين ولا رأي نهائيا في شأن موعد الانتخابات

□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله:

■ اكد نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي المشارك في الحكم السيد علي سالم البيض في حديث لـ «الحياة» ان حزبه و«مؤتمر الشعب العام الحاكمين ليس لديهما راي نهائي في شان موعد اجراء الانتخابات العامة في البلاد وان ما هو مطروح للمناقشة الآن هو قانون الانتخابات». ورأى ترك موضوع جواز اجرائها عقب انتهاء الفترة الانتقالية الى المشرعين ورجال القانون.

وقال ان العلاقة بين الحزبين الحاكمين «تتطور مع الوقت» وانها تتعرض لتحديات حقيقية وموضوعية». واكد ان تحالف الحزبين وتحالفات الاحزاب الأخرى تساعد في «قيادة مسيرة اليمن الى بر الأمان» لكنه امتنع عن توضيح هل يتحالف الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في الانتخابات المقبلة ام لا.

ورفض ان يلجا حزبه الى العنف «على رغم ضرب مقرات عدة تابعة له واغتيال بعض رفاقنا» وقال: «موقفنا هو التمسك بالديموقراطية والمجرى الرئيسي لنضالنا الذي قاد الى الوحدة». واعتبر ان الانشقاقات التي تحصل حالياً في الحزب «محدودة وطبيعية ولا تدعو الى الخوف». وامتنع عن اتهام اي جهة بتنفيذ اغتيالات ضد بعض اعضاء الحزب الاشتراكي وطالب الاجهزة الامنية والنيابة بممارسة دورها للوصول الى مرتكبي هذه الاعتداءات.

وفي ما ياتي نص الحديث:

● هل يجوز في رايكم اجراء الانتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ولماذا يصر البعض على اجرائها بعد الفترة الانتقالية؟

- اولاً الحزبان (الحاكمان) ليس لديهما راي نهائي حول هذا الأمر ولم يجر حديث عن التوقيت، ولكن نحن متفقون على ان تنتهي الفترة الانتقالية في وقتها في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام. ما بين هذا الوقت والانتقال الى الفترة الأخرى لن يكون هناك راي يصر ان تكون الانتخابات بعد او قبل، ولم تطرح هذه القضية. ما هو مطروح الآن هو قانون الانتخابات المعروض للمناقشة. وقبل ايام كان رئيس الوزراء التقى رؤساء وممثلي الاحزاب لمناقشة الملاحظات على القانون الذي سيحال على مجلس النواب. فالمهمة الآن هي الاسراع في انجاز قانون الانتخابات لكن لم يتم حتى الآن الحديث عن متى تتم. وبعد ان ننتهي من القانون نبدا بالتطبيق وليست هناك مشكلة. لكن لم نتكلم حتى الآن عن قضية الزمن غير اننا منتظرون ان تنتهي الفترة الانتقالية في وقتها وننتقل مما نسميه شرعية الاتفاقية (اتفاقية اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية) الى شرعية الدستور.

● انا اسال عن موضوع محدد جداً هو: هل يجوز قانوناً اجراء هذه الانتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية؟

- نترك ذلك لاصحاب الدستور والقانون اذ اننا نلتزم ما يقوله الدستور والقانون.

العلاقة بين الحزبين

● كيف تصفون حالياً العلاقة بين الحزبين الحاكمين، خصوصاً بعدما حصل في الاسابيع الأخيرة نوع من الفتور بينهما حتى ان هناك من يتحدث عن ازمة. اين وصلت الامور، وكيف تصفون حال العلاقة الراهنة بينهما؟

- بالعكس العلاقة تتطور مع الوقت ومن يفسرها بغير ذلك يعني عدم معرفته بمجريات الامور في الواقع. ان هذه العلاقة تتعرض لتحديات حقيقية وموضوعية. والصعوبات الموضوعية دائماً تهز ارادة الناس سواء كانوا حزباً او حزبين او اكثر. هنا تظهر الارادة الحقيقية امام الصعوبات ونحن والمؤتمر نحاول توحيد الارادة السياسية لمواجهة الصعوبات الموضوعية في البلاد. ويفسرون هذا الامر بعد ذلك بانه ازمة وبالطريقة التي يحلو لهم اخراجه بها لكننا نعتقد ان الامر طبيعي والاجتهادات طبيعية والتباين والاختلاف طبيعيان امام الصعوبات وامام التطور الذي تشهده هذه المرحلة كل يوم. وما نود ان نؤكده هو حتمية امتلاك اسلوب واحد او فهم او موقف واحد من ادارة التباينات والاختلافات. وهذا هو الشيء الذي لا يميز اليمن فقط بل كل البلدان التي تتوجه نحو التعددية في الراي والراي الآخر. يجب ان نجيد فن ادارة التباينات والخلافات. وبالعكس انا لا اعتقد بوجود ازمة. فللمرة الاولى منذ الوحدة، يعقد اجتماع على مستوى المسؤولين الاوائل لمنظمات الحزب والمؤتمر وهذا الشيء نعتبره امراً متقدماً في العلاقة، اذ كانت علاقاتنا على مستوى القمة اما الآن فاصبحت على مستوى القاعدة ايضاً. ونرى ان الوضع يتحسن يوماً بعد يوم ونستفيد من تجربة العلاقة في ما بيننا ونتعلم كيف نتحالف.

● هل سيعني ذلك انه سيكون تحالف بينكما خلال الانتخابات؟

- تحالفنا حتى الآن ليس رغبة وانما مسالة واقعية وموضوعية، فالحزب الاشتراكي والمؤتمر يتحملان مسؤولية التطور الكبير الذي حصل في اليمن وهو الوحدة وطرح نهج الديموقراطية في البلاد وبالتالي هي قضية مطلوبة ولا يشعر احد منّا انه يستطيع تحمل مسؤولية هذه التطورات. لكن نحن والمؤتمر وكل الآخرين -- الاحزاب الوطنية والديموقراطية -- نشعر باهمية تحالفاتنا لتوصيل المسيرة الى بر الامان وحتى لا نعمل على شاكلة من سار قبلنا وتوقف.

● اذاً تعتقدون ان التحالف حتمي؟

- هكذا نحن ننظر الى اهمية التحالفات وهي عملية جديدة ايضاً. مسائل كثيرة في اليمن مطروحة الآن امامنا بفعل تطورات المرحلة التي نعيشها الآن بعد ايار (مايو) ١٩٩٠ ولا بد الآن من معرفتها وتناولها بحيث تؤدي الى شيء مقبول عند الناس، محكوم بتطورنا وفهمنا وليس كما يريد اي واحد منا. والنهج الديموقراطي يحتاج الى تحالفات، والتحالفات مسالة جديدة في فكرنا وفي تقاليدنا سواء عندما كنا نحكم نحن شطراً واخواننا يحكمون الشطر الآخر او حتى في ثقافتنا المعروفة. ويميل اناس كثيرون الى القسمة على واحد لكننا نريد ان نتعلم القسمة على اكثر من واحد. وخلال تجربة السنة والثمانية اشهر كنا نتعلم كيف نقسم على اثنين ليس من اجل ان نتمسك بهذه القسمة ولكن لكي نتعلم القسمة على اكثر. هذا هو الفهم الذي يجب ان يسند القبول بالتحالف فالحزب والمؤتمر يتحملان مسؤولية حدث معين قاما به. ويجب احترام قاعدة هذا الدور الاستثنائي وهي ترسيخ التحالفات والوصول الى فهم مشترك من التجربة اليمنية بالفهم اليمني بالعقلية وبالتطور الموجود في اليمن الى تحالفات تقود هذا النهج الديموقراطي الذي اختارته الجمهورية اليمنية. اذ ان هذه التحالفات مسالة اساسية لان الشيء الجديد في اليمن هو التحالفات. والتحالفات مطلوبة ولا بد منها ونحن سائرون في ذلك في حدود امكاناتنا واوضاعنا ونتصرف بمسؤولية كاملة لكي لا نعرض هذه التجربة لمصاعب حقيقية ومنها ما هو ذاتي. ولكن نعتقد ان الاخلاص والحرص والتاثير الروحي للوحدة ستلعب دوراً في مواقفنا ومواقف الآخرين واعتقد اننا حريصون جداً على تناول الامور بشيء من المسؤولية والواقعية وبهدوء.

● لكننا نلاحظ ان الحزب الاشتراكي او بعض منظماته يتصرف احياناً وكأنه في الحكم وفي المعارضة في وقت واحد. ومثال على ذلك البيان الصادر عن منظمة صنعاء فكيف تفسرون ذلك، اذ ان اعنف الاحزاب في المعارضة لا تصدر مثل هذه البيانات؟

- تراث المعارضة موجود في المؤتمر والحزب. اعني تراث المعارضة السابق...

● لكن انتم الآن في الحكم؟

- هناك تراث معارضة في المؤتمر ايضاً لكن لماذا يحصل ما ذكرته، وقد تسميه انفلاتاً او موقفاً، لمنظمة واحدة، اقول ان هذا نتيجة للموقف المتعقل للقيادة. لقد ضربت مقراتنا اكثر من مرة اكثر من ست مرات.

● اين؟

- في اكثر من مكان.

● ليس في صنعا، نفسها؟

- في عمران وخمر وخولان المهم ان مقرات عدة ضربت وتعرض بعض رفاقنا الى اغتيالات ونحن كنا نعي ان علينا الا نخرج عن المجرى الرئيسي لنضالنا وهو التمسك بالديموقراطية التي جاءت بها الوحدة. هذا موقف القيادة لكن قد تظهر بعض الانفعالات ويتساءل الناس الى متى مثل هذا الموقف؟ تعرف اننا عرب ذوو مزاج معروف. وتعرفون ان جهاز الحزب الاشتراكي ليس قاصرا، ولكن لا يمكن ان ننجر الى غير المجرى الرئيسي الذي اخترناه. وفي بعض الاوقات نعمل على طريقة «من ضربك على خدك الايمن ادر له الايسر».

● متى تتوقعون انعقاد مؤتمر الحزب؟ وفي اخر مرة تحدثت اليكم قلتم انه سيعقد في مطلع هذه السنة ولكنه لم يعقد فما الذي يجري حالياً؟

- الذي يجري هو اننا حاولنا ان نحدد في الماضي موعدا معيناً ولكن في الدورة الاخيرة للجنة المركزية وصلنا الى عدم تحديد الموعد وتحديد الاجراءات والمهمات الاجرائية حتى نصل الى المؤتمر. واليوم سيعقد اخر مؤتمر للحزب في صعدة وفي نهاية الاسبوع ستجمع لدينا كل ملاحظات مؤتمرات الحزب على الوثائق ومشروعاتها وهناك عمل طيب واجتهادات طيبة وحتى ما تسمونه اختلافات نعتبرها ايجابية في حياة الحزب لانها هي التي ستدفع الى التطور والحيوية في الحزب وهذا الوضع سيكون بيد اللجنة التحضيرية. وستعقد جملة من الاجتماعات متتالية ومتواصلة

لتلخيص التقارير والتوصل الى استخلاصات معينة من مجمل ما قدم لنا.

● اذاً لا موعد؟

سنعقد دورة للجنة المركزية لتحديد موعد للمؤتمر ولا استطيع ان اعطيك موعداً الآن. لكني اؤكد لك ان المؤتمر سينعقد وسيكون مؤتمر وحدة الحزب والانتقال به الى وضع مغاير لما يعتقده البعض.

● والانشقاقات التي تحصل حالياً في الحزب، اذ ان هناك بياناً باسم «جماعة فتاح» ونشرة «١١ فبراير» ما هو رأيكم فيها؟

هذه الاشياء طبيعية جداً ولا تدعو الى الخوف. وليس من الصعب على اي مجموعة من الناس ان تكتب ورقة. واتوقع ان تظهر اوراق اخرى لكنها اوراق مرتبة ربما من جهات اخرى لا يعجبها الحزب والآن ليس هناك ما يستدعي ان تكون انشقاقات. ولفترة معينة كان ذلك ممكناً لكن الآن في ظل الديموقراطية التي يمارسها الحزب والقبول بالرأي والرأي الآخر حتى داخل الحزب الى درجة يمكن معها ان يكون هناك اكثر من رأي داخل الحزب.

ونحن مصرون على ان الديموقراطية ايضاً هي ان تستمع الغالبية الى رأي الاقلية ونحن نشجع الديموقراطية داخل الحزب والوضع يختلف عما كان عليه في السابق وليس هناك شيء الآن اسمه مركزية ديموقراطية او ما يستدعي حدوث انشقاق.

● ما هو مصدر هذه الأوراق؟

تاتي من قوى اخرى والذي يعدها بارك الله فيه فليستمر وعلى الذي يكذب على الناس ان يفكر في انه يكذب على نفسه ايضاً وبامكان اي مجموعة ان تكتب اي بيان. ويحصل هذا في افراد كانت لهم علاقة بالحزب.

السلاح والميليشيات

● سألت قيادات الحزب اليمني للاصلاح عن الاغتيالات التي يتعرض لها افراد من الحزب الاشتراكي وكان الجواب ان هذه مشاكل داخل الحزب الاشتراكي وأن الاصلاح ليس لديه سلاح او ميليشيات لكن الميليشيات لدى الحزب الاشتراكي، وهو الذي يسلح ميليشياته ولديه المعسكرات. فما هو ردكم على ذلك؟

- من حقك ان تسأل وأن تحصل على جواب لكن ليست لنا مشكلة مع الاصلاح ولم نتهم جهة معينة الى الآن غير ان كل ما نطالب به ان تقوم الاجهزة الامنية والنيابة بممارسة دورهما في الوصول الى مرتكبي الجريمة ايا كانوا. لم نوجهه نحن الاتهام الى احد ومن الخطأ ان نثير الاتهامات ولكن لو عملت الاجهزة الامنية بشكل صحيح، وهذا هو المطلوب ليس بالنسبة الينا فحسب بل للبلد كله، كان يمكن ان نعرف من هو المسؤول.

● وما رأيكم في القول بان لديكم معسكرات وميليشيات تسلحونها؟

- لا حاجة لنا الى ذلك لان لدينا جيشاً، ونحن موجودون في قيادة الأمن والقوات المسلحة والحكومة، وليس هناك ما يستدعي ذلك. فلماذا نعمل ميليشيات وانا لست معارضاً، ونحن قلنا ان النهج الديموقراطي يقتضي عدم اللجوء الى العنف والى تشكيل ميليشيات ولن ندخل في هذا وسنستفيد من تجربة لبنان ولن ندخل اليمن في هذا الطريق الذي ليس له نهاية.

عدن

● زرتم عدن اخيراً كيف وجدتم الوضع هناك؟

- الوضع جزء من وضع البلاد.

● أليس هناك مشاكل خاصة بعدن؟

- ركزنا في زيارتنا على موضوعين اولهما الميناء وتنشيطه لتهيئة الظروف لانتقال عدن الى منطقة حرة، والثاني البحث مع السلطة المحلية في بعض مظاهر البناء العشوائي.

● هل تحدثتا عن هذا الامر؟

- نعتقد ان عدن مدينة منظمة واذا كانت هناك ظروف دفعت الناس للقيام بمثل هذا العمل فلا يمكن الاقرار بذلك واعتقد انه ستتخذ الاجراءات اللازمة لاعادة الامور الى نصابها واعادة الاعتبار للقانون في عدن. لأن عدن مدينة القانون والنظام ولا يمكن ان ننقل اليها شيئاً من عادات الريف وتقاليد الريف. والمفروض ان نتعلم عندما ندخل اليها وليس العكس؟

● والآن هل يحصل العكس؟

- هناك تفاعلات لكن الامر طبيعي اذ ان كل ما يحصل في هذه المرحلة الانتقالية هو طبيعي لكن التدخل يجب ان يكون بقصد اعادة الوضع وتطوير الامور الى الافضل وهي قضية مطلوبة منا جميعاً.

● ما هي الاجراءات المعينة في شأن البناء العشوائي؟

- صدر تكليف للمحافظ وهو مسؤول عن هذه المهمة وبعد صدور قانون الادارة المحلية عززنا مكانة المحافظ واصبح المسؤول الأول عن كل فروع الوزارات وهو مسؤول امام مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة قانوناً وكل ما لدينا هو ابداء النصح فالمحافظ هو المسؤول الأول عن كل فروع الوزارات هناك وعليه ان يتخذ الاجراءات. وانا متاكد من انه سيعالج الامور بحكمة ومسؤولية وبما يعزز الحياة المدنية والنظام في عدن.

● هل يسير ترسيم الحدود مع عمان بصورة طيبة؟

- الشيء الطيب هو ان هناك مداولات واتصالات جيدة.

● وهل ستوقعون اتفاقاً قريباً؟

- نتمنى ذلك ان شاء الله.

● على ماذا تعتمد تمنياتكم؟

- على النية الطيبة وحسن الجوار والعلاقة الاخوية بين الشعبين اليمني والعماني وحكمة المسؤولين.

● هل تتوقعون توقيع الاتفاق قريباً؟

- لا استطيع تحديد موعد ولكننا في اليمن مستعدون في اي وقت وليس لدينا مانع للبحث للوصول الى اتفاق.

● الم تتوصلوا بعد الى اتفاق؟ هناك اتفاق شبه جاهز كما صرح رئيس الوزراء.

- يمكن ان يكون ذلك صحيحاً لانه على اتصال بالقضية اكثر ولديه تفاصيل اكثر منا بحكم المسؤولية وبحكم متابعة القضية. ونحن نريد دائماً علاقات طيبة وطبيعية مع كل جيراننا ونتمنى ان تتوفر هذه النيات عندهم.

قضية علي ناصر

هل صحيح انكم عرقلتم، كحزب اشتراكي، صدور العفو عن الرئيس السابق علي ناصر ورفاقه الخمسة لاسباب تتعلق بكم؟

- من يقول هذا؟

● بعض الاوساط الرسمية لانكم تطالبون بالافراج عن سجناء معينين تعتبرونهم سجناء سياسيين في مقابل الموافقة على صدور العفو تصرون على خروج هؤلاء السجناء الذين ينتمي معظمهم الى «الجبهة الوطنية» الراحلة

- الحزب الاشتراكي كان موقفه دائماً مع دفن ملفات الماضي ومع تطبيع الاوضاع ومعالجة الوضع كله بمسؤولية. ولا اريد ان القي الاتهام على الآخرين. نحن مسؤولون الآن عن اليمن كله وليس عن الذين ولدوا في الجنوب بل عن الجمهورية اليمنية كلها واي شيء طيب لليمن سنكون معه، واي شيء يعرقل التطور يؤثر في الحياة السياسية لا يمكن ان نكون دعاته. لا نريد ان ندخل في هذه الاشياء لانها ليست مواضيع ذاتية. موقفنا معروف من الوضع كله وهو اننا لسنا مع المتاعب.

● هل يعني ذلك انكم مع العفو؟

- نحن نريد عفواً عاماً في الجمهورية اليمنية وهذا ما اتفقنا عليه. ومن جانبنا نفذنا قبل دخول الوحدة ما وقعناه من اتفاقات كان يسهل تنفيذها في حينه ولم ينفذ جزء آخر من الاتفاقات. لكن الاتفاق الذي اوصلنا الى الجمهورية هو اتفاق جيد من نوعه. ولم نعد طرفين منذ يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ واتفاق الوحدة بدأ بين طرفين وانتهى الى طرف واحد. ومعنى ذلك ان القضية لم تعد وجود طرفين انها عمل استثنائي عملناه في اليمن وبفهم معين ولم نعد نحن طرفين لنبحث في ما علينا ان ننفذه. انا لن اقبل الآن مناقشة الاتفاق على اساس انني طرف و(الرئيس) علي عبدالله صالح، طرف آخر لأن هذا خطأ.

● اذن كلكم مسؤولون عن هذا الموقف؟

- نحن مسؤولون عن كل شيء في البلاد ولا نستطيع ان نتخلى عن مسؤوليتنا ولا نقول ان فرداً واحداً هو المسؤول فجميعنا مسؤولون ولكن قد تضعف الصعوبات الارادة احياناً لدرجة ما في انجاز المهمات وتحسين وضع البلاد وهذا قد يحصل لكننا نكتسب الخبرة يوماً بعد آخر. وهناك بحث دائم عن القواسم المشتركة التي تعزز وحدة الارادة.

العنف

● هل تستبعدون اي لجوء الى العنف؟

- ليس في تفكيرنا اللجوء الى العنف ابداً وهذا عمل يتناقض ويتعارض بل ويهدد النهج الديموقراطي في اليمن ولا يمكن للحزب الاشتراكي ولا نتوقع ايضاً من اخواننا في المؤتمر هذا التفكير ولا نتوقع من اي قوة وطنية ديموقراطية ان تفكر بذلك.

ومشكلتنا نحن العرب في كل مكان اننا نرى نقاط الخلاف ونترك نقاط الاتفاق وهي كثيرة. علينا ان ناخذ بنقاط الاتفاق ونترك نقاط الخلاف القليلة. ونحن في حاجة الى هذا وسنعمل على تحقيقه وليس امامنا طريق سوى البحث دائماً عن القواسم المشتركة ومعالجة القضايا بروح نقاط الاتفاق واستبعاد نقاط الخلاف والحوار حولها. نحن نطلب ان يكون اخواننا العرب ايضاً بهذه الروح وان يكون لديهم هذا الاستعداد. يجب ان نصل الى مثل هذا الوضع ولماذا نحاور اسرائيل ولا نحاور بعضنا البعض؟

نائب الرئيس اليمني: "نريد تعلم القسمة على اكثر من واحد"

البيض لـ"الحياة": الانتخابات لم يتفق نهائياً على موعدها

☐ صنعاء -- من خير الله خير الله:

■ اكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي، احد الحزبين الحاكمين في اليمن، ان ليس لدى الحزبين «راي نهائي» هل يجب ان تجري الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل او بعدها. لكنه قال في حديث اجرته معه «الحياة» في صنعاء الخميس الماضي: «نحن متفقون على ان تنتهي الفترة الانتقالية في موعدها». (نص الحديث في الصفحة ٥)

واعتبر البيض لدى تطرقه الى العلاقة بين الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام) انه «يجب ان نجيد فن ادارة التباينات والخلافات» مضيفاً انه «لا توجد ازمة» و«نحن نتعلم كيف نتحالف». ولدى سؤاله هل التحالف حتمي بين الحزبين على رغم الخلافات التي ظهرت بينهما اخيراً، اجاب: «النهج الديموقراطي يحتاج الى تحالفات والتحالفات مسالة جديدة في فكرنا وفي تقاليدنا (...) اناس كثيرون يميلون الى القسمة على واحد. ونحن نريد ان نتعلم القسمة على اكثر من واحد. وخلال تجربة السنة والثمانية اشهر (عمر الوحدة) كنا نتعلم كيف نقسم على اثنين ليس من اجل ان نتمسك بهذه القسمة ولكن كي نتعلم القسمة على اكثر. وهذا هو الفهم الذي يجب ان يسند القبول بالتحالف. فالحزب والمؤتمر يتحملان مسؤولية حدث معين قاما به (...) التحالفات مطلوبة، ولا بد منها ونحن سائرون في ذلك في حدود امكاناتنا واوضاعنا ونتصرف بمسؤولية كاملة لئلا نعرض هذه التجربة لمصاعب حقيقية منها ما هو ذاتي».

ورأى في البيانات التي يصدرها بعض منظمات الحزب الاشتراكي وتظهره كانه في المعارضة نتيجة للموقف المتعقل للقيادة، اذ ضربت مقراتنا اكثر من ست مرات. لكنه اكد مع ذلك رفض اللجوء الى العنف «والتمسك بالديموقراطية التي جاءت بها الوحدة»، رافضاً اتهام اي طرف بانه وراء ضرب مقرات الحزب او الاغتيالات التي تعرض لها بعض اعضائه.

ونفى ان يكون الحزب يقيم معسكرات او يسلح ميليشيات قائلاً انه ليس في حاجة الى ذلك اذ انه في الحكم وهو ممثل في الجيش وفي كل الاجهزة الامنية. ورفض تحديد موعد لانعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي واصفاً الانشقاقات والخلافات في الرأي داخله بانها «طبيعية» وقال: «هذه الاشياء طبيعية جداً ولا تدعو الى الخوف. ليس من الصعب على اي مجموعة من الناس ان تكتب ورقة واتوقع ان تظهر اوراق اخرى...».



اليمن والتعددية السياسية

■ تتسم تجربة التعددية السياسية والنهج الديموقراطي في اليمن بقدر كبير من الحيوية المتمثلة في مظاهر عدة ابرزها كثرة عدد الاحزاب الناشئة منذ فتح باب هذه التعددية، وكثرة الصحف الناطقة باسم تلك الاحزاب والنقاشات الجارية هذه الأيام ضمن كل حزب وفي ما بين الاحزاب الرئيسية استعداداً للانتخابات العامة المقبلة.

وفي مسيرة التعددية السياسية هذه يبدو ان الحزبين المشتركين في حكم الجمهورية اليمنية منذ قيام وحدة شطري البلاد، اي الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام، يشعران بمسؤولية خاصة عن صون دولة الوحدة وحماية مسارها الديموقراطي. ولكن ثمة تبايناً يبدو جدياً بين مواقف الحزبين مما ينبغي عمله في الشهور المقبلة الممتدة ما بين الآن ونهاية الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ان من الامور الطبيعية التي ينبغي الاعتياد عليها، سواء في اليمن او اي بلد له تجربة حديثة في التعددية، ان يكثر الخلاف في الراي ويجري العمل على اقامة تحالفات بين احزاب لها اهداف متشابهة. ولكن لا بد من ان الحزبين الحاكمين ينظران منذ الآن بقلق الى الفترة اللاحقة للمرحلة الانتقالية تخوفاً مما ستفرزه الانتخابات العامة من نتائج ستحدد تشكيلة السلطة الحاكمة الجديدة وتقرر النهج السياسي العام للبلاد داخلياً وخارجيا. كما ان مثل هذا القلق يطبع ايضاً تصريحات زعماء الاحزاب الأخرى التي تطمح الى دور في الحكم.

غير ان جدول العمل السياسي حتى تشرين الثاني المقبل يبدو واضحاً. ذلك ان اتفاق الوحدة الذي وقعه الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام في تشرين الثاني ١٩٨٩ يقضي باجراء انتخابات عامة قبل نهاية الفترة الانتقالية (تنتهي في ٢١ - ١١ من هذه السنة)، وبأن يتولى مجلس النواب الجديد انتخاب مجلس جديد للرئاسة تنبثق منه حكومة جديدة.

وبناء على هذا الاتفاق ينتظر ان يتم قريباً انجاز قانون الانتخابات املاً ببدء التحضير لها اعتباراً من الشهر المقبل، كما ينتظر ان يعلن قانون الاحزاب في شكل نهائي.

الاسئلة الرئيسية التي تطرح الآن في اليمن تتعلق بمدى مشاركة الاحزاب السياسية في الحكم بعد الفترة الانتقالية، وبموعد اجراء الانتخابات العامة، وهل يكون فور انتهاء الفترة الانتقالية ام قبل انتهائها.

لقد اعلن الرئيس علي عبدالله صالح غير مرة انه لن يكون ممكناً لأي حزب الانفراد بالحكم بعد الفترة الانتقالية ولا بد من المشاركة التعددية «لان ذلك يمثل ضماناً للوحدة والديموقراطية»

ولكن بينما يقول السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الأمين العام للحزب الاشتراكي ان الحزبين الحاكمين ليس لهما بعد راي نهائي في شأن موعد الانتخابات، فان كبار المسؤولين في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني يقولون ان اجراء الانتخابات العامة بعد الفترة الانتقالية ليس وارداً، اي انهم يصرون على اجرائها قبل ٢١ تشرين الثاني المقبل.

ربما كان من الامور المنطقية ان يجري الاتفاق بين الحزبين الحاكمين، وفي وقت مبكر، على الاسراع في سن قانوني الانتخابات والاحزاب ثم اعلان موعد للانتخابات لا يتجاوز نهاية الفترة الانتقالية بحيث يبدد هذا مخاوف شخصيات واحزاب عدة باتت تعتبر اي تاجيل للانتخابات الى ما بعد المرحلة الانتقالية، تآمراً على الديموقراطية التي اعلنتها دولة الوحدة.

بعدئذ يمكن للاحزاب ان تتجه الى الاتفاق على «ميثاق شرف» ينظم علاقاتها بعضها ببعض وبالسلطة الحاكمة، كما يمكنها، صغيرة وكبيرة، ان تقيم ما تشاء من تحالفات.

والمنعطف الذي تقبل عليه عربة دولة الوحدة اليمنية منعطف خطير يتطلب من قادتها الاتفاق سلفاً على خط سيرها حرصاً على سلامة كل من فيها.

ماهر عثمان



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

شيخ قبائل أرحب يدعو الى اطاحة النظام اليمني

الكويت ـ كونا: وجه احد كبار مشايخ قبائل أرحب اليمنية الشيخ محمد العبيدي نداء الى ابناء اليمن المتواجدين في العراق دعاهم فيه الى العودة الى موطنهم ليزيلوا الظلم والاستبداد والقهر الذي يعانيه شعبهم من جراء الممارسات غير الانسانية لسلطة النظام هناك.

واعرب الشيخ محمد العبيدي في رسالته التي سلمها لوكالة الانباء الكويتية عن ثقته بانه لن ينطلي على اليمنيين ما اراده الرئيس علي عبد الله صالح من هدف ارسالهم الى العراق.

وقال «ان العلم لا يتأتي من تعلم افكار السلب والنهب والاعتداء على حقوق الغير» مشيراً الى التاريخ الاسود للنظام الحاكم في العراق الذي وصل الى السلطة عن طريق سفك الدماء وهتك الاعراض.

وخاطب العبيدي ابناء اليمن قائلا لهم «ان صدام وزميله في الفكر علي عبد الله صالح لم يكتفوا بما صنعوه بشعبيهما من اغتيالات واعتقالات وسرقة اموال الوطن بل تمادوا على ابناء عمومتهم وجيرانهم . فتعطشوا الى اغتصاب دولة جارة كانت لهم العون في الشدة».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٢م

صنعاء تنفي ترحيل مواطنيها اليهود وتؤكد تمتعهم بحرية السفر

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء. «وكالات الانباء»

نفى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية اليمنية امس ما نشرته صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية عن جسر جوي تعده اسرائيل لنقل اليهود اليمنيين اليها.

وقال المصدر اليمني في بيان نشر في صنعاء «اننا ننفي نفيا قاطعا ما نشرته صحيفة «الصنداي تايمز» بشأن ترحيل المواطنين اليمنيين المعتنقين للديانة اليهودية الى اسرائيل.

واضاف «ان المواطنين اليمنيين بمن فيهم الذين يعتنقون الديانة اليهودية يتمتعون بحق السفر الى اي بلد باستثناء اسرائيل التي يحرم سفر المواطنين اليمنيين اليها».

وكانت الصحيفة الاسبوعية البريطانية نشرت امس ان اسرائيل بصدد الاعداد سرا لجسر جوي لترحيل اليهود المقيمين في اليمن.

واوضحت انها لا تعلم هل حصلت اسرائيل على موافقة السلطات اليمنية لهذه العملية التي اطلق عليها اسم «بساط الريح» والتي خطط لها منذ ستة اشهر بسرية كبيرة وباشراف رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير.

وستقود هذه العملية مقاتلات «إف ـ ١٥» التي ستفتح طريقا جويا على طول البحر الاحمر لتسمح لطائرات نقل تابعة لشركة «العال» بالهبوط في اليمن.

واكدت الصحيفة ان هذه العملية اعدت على غرار عمليتي «موسى» و«سليمان» اللتين اسفرتا عن نقل ٢١ الف يهودي اثيوبي الى اسرائيل بين ١٩٨٤ ـ ١٩٩١.

وقالت ان هناك ١٥٠٠ يهودي في اليمن معظمهم في مدينتي الروضة وصعدة الواقعتين شمال العاصمة صنعاء. واوضحت ان هناك ٢٥٠ الف اسرائيلي من اصل يمني



مجلس الرئاسة والبرلمان يتابعان محاولات احتواء الأزمة

النقابات اليمنية تهدد بالإضراب العام مطالبات بزيادة الرواتب وتثبيت الأسعار

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

عقد مجلس الرئاسة اليمني امس اجتماعا برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، حضره المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، لمتابعة اجراءات الاصلاح السياسي والاقتصادي ودمج المؤسسات اليمنية. قدم فيه رئيس الوزراء تقريراً عن الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة الصادرة عن اجتماع ٢٠ يناير (كانون الثاني) الماضي، ووضع أسس العمل الوطني والبناء في المرحلة المقبلة، في ضوء حالة التذمر التي تسود الأوساط العمالية، والتي دفعت السكرتارية العامة للنقابات الى الدعوة الى اضراب عام في اول الشهر المقبل.

وكذلك اكد مجلس النواب اليمني في اجتماعه أمس على اهمية معالجة الاوضاع المالية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الشعب اليمني خلال هذا العام، في اطار الجهود المبذولة قبل نهاية الفترة الانتقالية، وذلك اثناء مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة وميزانيتي القطاع الاقتصادي والهيئات المستقلة، والبيان المالي للحكومة والبرنامج الاستثماري للعام الحالي ١٩٩٢.

واشار المجلس الى اهمية تجسيد الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع اليمني، وذلك بإرساء قواعد عمل الهيئات والمؤسسات القانونية، وتفعيل نشاطاتها، وتعزيز مبدأ التعددية الحزبية، تمهيداً لاجراء الانتخابات العامة لاختيار اعضاء مجلس النواب الجديد، والتداول السلمي للسلطة. كما شدد النواب على ضرورة العناية بالاوضاع الامنية والمعيشية والاوضاع البيئية والصحية وعدالة توزيع مشروعات التنمية واعطاء الاولوية للمناطق النائية.

وقد أصدرت السكرتارية العامة للنقابات اليمنية قرارا دعت فيه جميع العمال اليمنيين في القطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص إلى إعلان الاضراب الاحتجاجي العام الكامل في كل انحاء الجمهورية لمدة يوم عمل كامل على أن يتم تنفيذه في الاول من مارس (اذار) المقبل ابتداء من الساعة السابعة صباحاً وحتى صباح اليوم التالي، وإلى اعتصام العاملين في مرافقهم اثناء تنفيذ الاضراب.

وقالت سكرتارية النقابات في بيان وزعته، انها سترفع حدة الاضراب إلى ثلاثة أيام بعد مرور أسبوع على الاضراب الاول ما لم تراجع الحكومة موقفها في وضع المعالجات السريعة لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور ومنح العاملين علاوة غلاء المعيشة ومنح المتقاعدين وتثبيت الاسعار في البلاد.

وهددت النقابات الحكومة بأن الاضراب سيتصاعد بالتدرج الزمني وحسب ما تراه قيادة النقابات العامة والمجالس العمالية.

ولخصت في بيانها مطالب عدة اهمها منح العاملين علاوة غلاء المعيشة بواقع ٢٥ في المائة من المرتب الاساسي الحالي وتعميمها للعاملين في القطاع الخاص وكذا منح المتقاعدين نسبة د ١٢ في المائة من معاشاتهم، وتثبيت الاسعار للسلع الضرورية الاساسية ودعم السلع التي تم الاتفاق عليها وهي الارز والقمح والدقيق واكثر من ٣٠٠ نوع من الادوية الضرورية، ومطالبة الحكومة في تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي، وحل قضايا الاسكان والمنتفعين بما يضمن الاستقرار والامن السكني للمواطن، وإصدار قانون يحمي الساكن من جور ومزاجية مالكيها، وحل مشكلة الايجارات بما في ذلك المنتفعون للمحلات التجارية والورش.

من جانب اخر ورد في صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية أن امرأة في الستين من عمرها اقدمت على إحراق نفسها في مدينة عدن الصغرى - احدى ضواحي عدن - بسبب عدم حصولها على المال لإعالة احفادها الستة والتي تتحمل إعالتهم بعد وفاة ابيهم.. ولما لم تجد ما تطعمهم إياه فضلت أن تموت لعل الاطفال يجدون من يمد لهم يد العون.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ ينايير ١٩٩٢

علي صالح لـ"الحياة": لا اغتيالات سياسية ولا تصفيات والانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية او مع نهايتها

مستعد لتسليم السلطة من خلال الديموقراطية والقسمة الآن على اكثر من اثنين

□ صنعاء - «الحياة»:

اعلن رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان القيادة اليمنية ملتزمة اتفاق الوحدة وتواصل التحضير لاجراء الانتخابات قبل موعدها «ما لم تتزامن مع نهاية الفترة الانتقالية» في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وأكد في حديث الى «الحياة» ان تجربة الجزائر لن تتكرر في اليمن. وفي ما يأتي نص الحديث:

● هل تعتقدون ان تجربة الجزائر يمكن ان تتكرر في اليمن؟

- لا اعتقد ان تجربة الجزائر ستتكرر في اليمن لأن لنا خصوصياتنا ولنا تجربتنا، ونحن عاكفون الآن على درس كل الاوضاع من حولنا، وطنياً واقليمياً ودولياً، مستفيدين من كل ما هو ايجابي ومتجنبين كل ما له تاثير سلبي على مسيرة الديموقراطية في بلادنا، لان الديموقراطية اصبحت بالنسبة الينا خياراً اساسياً. ونحن نسير معها بالاتجاه الذي يبني ولا يهدم ويحافظ على صدقية القرار الذي اتخذته القيادة في التزام النهج الديموقراطي.

● واضح من حديثكم انكم مصرون على الانتخابات فمتى ستكون؟

- اتفاقية الوحدة حددت الفترة الانتقالية بسنتين ونصف سنة وكان ذلك بموجب اتفاق بين قيادتي الشطرين حينها والتي اصبحت اليوم تمثل قيادة واحدة. هذه القيادة ملزمة ومسؤولة عن تنفيذ الاتفاق بانهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد. ونحن الآن بصدد الاعداد والتحضير لاجراء الانتخابات قبل موعدها ما لم تتزامن مع نهاية الفترة الانتقالية.

● اذاً نفهم ان الانتخابات قد تكون قبل نهاية الفترة الانتقالية؟

- نحن ملتزمون الاتفاق ونفضل ان تجري الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، واذا حصلت اي صعوبات فانها ستتزامن مع نهاية الفترة. ويجري التحضير لاعداد مشروع قانون الانتخابات الذي يناقش الآن بين الاحزاب السياسية وسيناقش في مجلس النواب، كما سيتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات. وكل ذلك يسير في اتجاه انجاز الانتخابات في موعدها المحدد.

● كما هو ملاحظ هناك اصرار على الانتهاء من الفترة الانتقالية. ما تفسير هذا الاصرار؟

- كل القيادة متمسكة بالانتهاء من الفترة الانتقالية في موعدها المحدد التزاماً باتفاقية الوحدة، والاستعداد جار الآن للانتقال الى مرحلة الانتخابات.

● ما رايكم في القول بان القيادة يجب ان تقبل القسمة على اكثر من واحد؟

- القسمة حالياً هي على اكثر من اثنين وربما ثلاثة او اربعة، ولكننا نريد ان نتعلم القسمة على اكثر من اثنين من دون ان يفهم ذلك بانه الائتلاف او المشاركة الخارجة عن الديموقراطية. نحن نقول اننا نقبل القسمة على اكثر من اثنين في الاطار الديموقراطي.

● كيف تتصورون التحالفات في المستقبل بين الاحزاب اليمنية لأن هناك شبه اجماع على قيام التحالف؟ بعدما التقيت الكثير من الشخصيات هنا يبدو ان حزباً واحداً لن يتمكن من الفوز. الا اذا حصلت مفاجأة وهذا ما يتصوره حزب الاصلاح الذي يرى انه ستكون له اكثرية في البرلمان الجديد.

- نحن ندعو باستمرار الى التحالفات لأن عدد الاحزاب حتى الآن اكثر من ٤٤ حزباً. ونفضل ان يجري التحالف بين كل الاحزاب السياسية وان تتفق الاحزاب والتنظيمات السياسية على البرامج المشتركة، على الدمج في ما بينها بحيث يتقلص عددها وهذا افضل للتعددية السياسية وسيساعد كثيراً في المرحلة المقبلة على قيام تحالف يعزز الوحدة الوطنية ويرسخها ويحافظ على الوحدة اليمنية.

التحالفات ليس فيها ضرر بل على العكس، فان الائتلاف او التحالف امر جيد ويساعد على البناء السياسي والديموقراطي في الساحة الوطنية. فلا ضرر من التحالف ولا ضرر ايضاً من ان يفوز اي حزب سياسي ويحصل على الغالبية، شرط أن يلتزم الديموقراطية... فما دامت الديموقراطية اوصلته الى مجلس النواب عليه ان يلتزمها ويسلم بها بحيث لا يتحول وهو في السلطة الى ديكتاتور ويتشبث بالسلطة او يحرم الآخرين من حقهم في الممارسة الديموقراطية ويجهض الديموقراطية لاي سبب او مبرر.

نعم أسلّم السلطة

● اذا حصل حزب معارض على الغالبية هل تسلمون السلطة؟

- قناعتي انه طالما ان الديموقراطية كانت هي الاساس في تسلم السلطة، يجب تسليمها للآخرين بالروح الديموقراطية ذاتها... وانا شخصياً ممن يؤمنون بتسليم السلطة لاي حزب معارض اذا فرضت الديموقراطية ذلك.

● وماذا ستفعل بعد ان تترك السلطة؟

- ماذا افعل؟ ساكون مواطناً وجندياً مخلصاً لهذا الوطن، وانا بالتاكيد ارغب في تسليم السلطة وبقدر ما صعدت بالطريقة الديموقراطية فانني مستعد لان اسلم السلطة من خلال الديموقراطية. وهذا ليس عيباً فليس في امكان احد ان يستمر حاكماً للأبد. هذا غير طبيعي، بل يجب ان نترك الفرصة للآخرين. المهم الا يكون هناك اي اقلاق للأمن او لجوء للعنف، ونحن نتعلم من الديموقراطية فهي خيارنا وسمة العصر اليوم.

● هناك كلام كثير نسمعه من المعارضة وعدد من المسؤولين في الدولة عن الانفلات الأمني والارتفاع الجنوني للاسعار. كيف ستعالجون ذلك؟

- بالتاكيد من حق المعارضة ان تقول ما تريد، واي حزب سياسي يريد ان يكسب في الساحة سيتعرض لمثل هذه المسالة، سيتحدث عن الخلل الامني والاقتصادي والاسعار والفساد المالي والاداري. وقد يبدو مثل ذلك مقبولاً من المعارضة ولا نستغربه ولكن نستغرب ان ياتي الحديث عن الفساد المالي والاداري ممن هم في جهاز الدولة، ومثل هؤلاء مطالبون قبل اي حديث عن اي فساد مالي او اداري عبر منابر الديموقراطية والصحافة ان يتحملوا مسؤوليتهم ويصححوا الاعوجاج الذي ربما يكونون اهم سبب في وجوده.

والمواطن يسخر عندما يسمع من اي مسؤول في جهاز الدولة وهو يتحدث عن الفساد المالي والاداري والاختلالات الامنية، لانه يدرك ان ذلك المسؤول هو المناط به تصحيح ذلك الاعوجاج اينما وجد، سواء في الجانب المالي والاداري او الخلل الامني او ارتفاع الاسعار.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

بالنسبة الى ارتفاع الاسعار اسبابه معروفة وكل حزب يحاول ان يستخدم ذلك سلاحاً في معركته من اجل الكسب السياسي. وفي تصوري لن يستطيع اي تنظيم سياسي معالجة الوضع الاقتصادي ما لم تزداد الموارد والصادرات من خلال البحث والتنقيب عن المعادن والنفط، ويتم تجاوز مشكلة الجفاف، اذا منّ الله بالامطار التي تمكن المزارعين في بلادنا من زراعة الارض وتنشيط الجانب الزراعي، لأن ذلك وحده كفيل نوعاً ما بمعالجة الخلل في الجانب الاقتصادي. ونحن مستعدون ان نتيح لاي حزب تسلم السلطة وتشكيل الحكومة اذا كان يستطيع ان يعالج الازمة الاقتصادية، ولكن في اعتقادي يظل الحديث عن الازمة الاقتصادية مجرد كلام للاستهلاك والكسب السياسي. ارتفاع الاسعار في بلادنا مرتبط بعوامل واسباب داخلية واقليمية ودولية، كما ان ظاهرة الغلاء ظاهرة عالمية ليست مقتصرة على بلادنا. ولذلك لا نستغرب الحديث عنها بمثل هذه الصورة من قبل اي حزب سياسي معارض، فهي ورقة يستخدمها للحصول على الكسب والتاييد.

الاغتيالات

● وماذا عن الاغتيالات

- لا توجد اي اغتيالات سياسية، بل معظم الحوادث التي تقع هي جنائية وثارات قديمة، ولكن بحكم التعددية السياسية كل حزب او تنظيم سياسي يحاول ان يصور اي حادث جنائي لأي عنصر من عناصره وكانه اغتيال سياسي يستهدفه في الاساس، ومثل هذا لا يخدم الا اعداء اليمن ويعطي القوى الخارجية المتربصة بالوحدة سلاحاً فتاكاً يستخدم ضد اليمن من اجل الايحاء بان ليس فيه امن مستتب وبان هناك اغتيالات سياسية وتصفيات متبادلة بين الاحزاب، وهذا غير حقيقي وطرحه بمثل هذه الصورة لا يخدم الوحدة.

● كيف ترون العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية؟

- العلاقات اليمنية - الاميركية جيدة وتتطور باستمرار والولايات المتحدة تتفهم الآن الموقف اليمني اكثر، ومع الاسف فان الاميركيين والفرنسيين والبريطانيين والاوروبيين عموماً اكثر تفهماً للموقف اليمني من بعض الاشقاء العرب.

● كيف ترون المفاوضات المتعددة الاطراف التي انعقدت في موسكو؟ هل احتميتم بالموقف الفلسطيني كي لا تشاركوا فيها؟

- اتخذنا القرار بالمشاركة شرط ان يسند ذلك الموقف الفلسطيني، فاذا حضر الفلسطينيون حضرنا وان غابوا غبنا. نحن مع ارادة الشعب الفلسطيني والاجماع العربي، فالمشكلة مع اسرائيل ليست ثنائية بل مشكلة عربية، ولهذا ارتبطت مشاركتنا في المفاوضات بدعم الموقف الفلسطيني.

● كيف تتاثر اليمن باحداث القرن الافريقي سلباً ام ايجاباً؟

- مؤسف جداً ما يجري في منطقة القرن الافريقي وانعكاساته سلبية علينا في اليمن لان هذه الدول جارة لنا وتطورات الاحداث فيها تنعكس علينا في صورة مباشرة.

نحن الآن نعاني نتيجة تلك التطورات المؤسفة من وجود الاف النازحين من ابناء تلك الدول، سواء من الصومال او اثيوبيا، ما يسبب لنا اشكالات متعددة، ولدينا اعداد كبيرة منهم في تعز والحديدة وفي عدن والمهرة.

● على ذكر المهرة، متى سيوقع اتفاق الحدود مع عُمان؟

- البحث مستمر بيننا وبين الاشقاء في عُمان، واللجان الفنية تقوم بواجباتها وتحضر كل المعلومات من اجل توقيع اتفاقية الحدود النهائية بين البلدين.

● هل يتم التوقيع قريباً؟

- قريباً. بالنسبة الينا ليست لدينا اي مشكلة ونحن جاهزون وابلغنا الاشقاء في عُمان اننا مستعدون لتوقيع الاتفاقية قبل رمضان او بعد رمضان او حتى بعد الفترة الانتقالية، وفي الوقت الذي يرونه مناسباً نحن مستعدون وجاهزون.

● ولكن بعد الانتخابات قد لا تكونون انتم او الحكومة الحالية موجودين في السلطة؟

- التي ستوقع الاتفاقية مع عمان هي الدولة اليمنية وهي باقية وستكون موجودة قبل الانتخابات وبعدها.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المجلة السعودية
التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

بعد ١١ سنة، التلفزيون الفرنسي يجمع الأم الانكليزية بابنتها

والتمّ الشمل في اليمن

زينة الفتاة اليمنية الجميلة، التي أثارت الصحف وأجهزة الاعلام البريطانية ضجة كبيرة بشأنها قبل سنوات، والتي عكرت العلاقات البريطانية - اليمنية في حينه، عادت قصتها لتطفو على السطح من جديد هذه الأيام.

اصدرت زينة محسن كتاباً يروي قصة تجربتها المرة التي عاشتها بين أب يمني وأم انجليزية، عنوان الكتاب بالانجليزية "SOLD" وترجمته بالعربية (بيع) الفعل الماضي المبني على المجهول، او «تم البيع». وهو كتاب احتل مكاناً متقدماً في قائمة الكتب الاكثر مبيعاً، وقد ترجم الكتاب الى الفرنسية، فقام التلفزيون الفرنسي باستضافة زينة في واحد من اكثر برامجه شعبية. وهو برنامج يقدمه جان بيير فوكو.

في البرنامج الذي يشاهده ملايين الفرنسيين حكت زينة قصتها، وقصة كتابها، وكيف ان والدها «خدعها» حين قال لها انه هيأ لها زيارة لمدة شهر ونصف الشهر الى اليمن. تتعرف فيها على أهلها وبلدها وتراثها، فغادرت زينة ذات الخمسة عشر ربيعاً مدينة بيرمنغهام الى صنعاء، ومن صنعاء الى قرية جبلية قريبة من تعز، لتكتشف هناك بأن والدها قد زوجها لابن صديق له. وقد قبض مهرها عداً ونقداً، فشعرت انها قد بيعت بأبخس الاثمان. رفضت الزواج لكن رفضها لم يجدها نفعاً وظلت في الغربة النائية بلا حول ولا قوة، بعد ذلك بقليل ارسل أبوها اختها الاخرى ناديا لتلقى المصير نفسه، حيث زوجها والدها من رجل غريب عليها لم يسبق لها رؤيته.

٠٤٠١٨٧



المصدر : الحياة السعودية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢

استطاعت زينة بعد ٨ سنوات من القهر والعذاب والنضال على حد تعبيرها ان تستعيد حريتها في العام ١٩٨٨ بعد الحملة الاعلامية الواسعة التي قامت بها الصحف وأجهزة الاعلام البريطانية. فغادرت اليمن وكتبت قصتها في كتاب حقق ارقام مبيع ضخمة.

لمست زينة وهي تحكي قصتها على شاشة التلفزيون الفرنسية قلوب المشاهدين، واكثر من ذلك أثرت بمأساتها ومأساة شقيقتها في قلب مقدم البرنامج جان بيير فوكو الذي فاجأها في نهاية اللقاء، بأن التلفزيون الفرنسي وضع تحت تصرفها طائرة (ميستير ٢٠) لتأخذها في زيارة الى اليمن ومعها من تريد من عائلتها واقاربها في الخارج، لزيارة اختها ناديا هناك التي اصبحت أماً ولها عدد من الأولاد، وستكون الطائرة جاهزة لنقل اختها وأولادها من اليمن اذا ارادت اختها ذلك.

ذهلت زينة للمفاجأة الجميلة التي ستجمعها باختها بعد فراق دام ٤ سنوات، فقبلت عرض مقدم البرنامج المشهور، وأخبرت امها الانكليزية بذلك. فبكت الأم من الفرحة بعد ان مضى عليها اكثر من احد عشر عاماً لم تر خلالها ابنتها ناديا.

في الاسبوع الماضي، في يوم ٩ فبراير (شباط) اقلعت طائرة المستير من باريس وعلى متنها زينة وأمها وطاقم البرنامج التلفزيوني ومقدم البرنامج نفسه جان بيير فوكو، وعدد من الصحفيين، من بينهم مصور «سيغما» العالمي، وكانت الحكومة الفرنسية، قد وضعت طابعها الرسمي على الرحلة وأبرقت لسفارتها في صنعاء لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لإنجاح هذه المهمة الانسانية.

في الطائرة كان القلق والتوتر والفرح الممزوج بالشوق والحزن يخيم على وجه زينة وأمها، انها رحلة العمر بالنسبة للأم الانكليزية (من اصل باكستاني)، اما زينة فقد تذكرت رحلتها المشؤومة الى اليمن، والجروح التي تركتها تلك التجربة على سطح نفسها وجدران قلبها، حيث صورت حياتها في اليمن وكأنها في سجن مليء بالخيبة والتعاسة والعذاب. وفوق ذلك كله،

لا تعرف المرأتان ما الذي ينتظرهما في اليمن، فقد تمنعهما السلطات من رؤية ناديا وأولادها، وقد يحدث ما لم يكن في الحسبان. انها رحلة أمل، لكنها تبقى رحلة في المجهول، ونحو المجهول.

اخيراً حطت طائرة المستير في مطار صنعاء، حيث كان مسؤول من السفارة الفرنسية في الاستقبال، أصطحب الجميع الى مقر السفارة، ولم تعترض الحكومة اليمنية على الرحلة، فقد سارت الأمور حتى تلك اللحظة على خير ما يرام، حيث اعتبرت السلطة الحاكمة في اليمن ان الأمر لا يعدو كونه امراً عائلياً.

في اليوم التالي انطلقت زينة وأمها ومعهما قافلة من رجال الاعلام والسفارة مسافة ٨٠ كيلومتراً صعداً في طريق جبلي نحو تعز، حيث توقفت في تلك القرية اليمنية التى شهدت مأساة زينة.



المصدر : الجلة العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

حط المسافرون في قلب القرية، وذهب الرسل ليخبروا ناديا بأن امها واختها ينتظرانها في القرية، كانت الأم على أحر من الجمر وكذلك زينة، طال الانتظار، الثواني دقائق والدقائق ساعات.

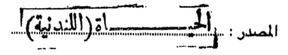
قبل الظهر اطلت ناديا ومعها زوجها وواحد من اولادها، كانت تلبس ثوباً اسود وعباءة سوداء وحجاباً أسود يغطي وجهها. تعانقت الاختان وعانقت الام ابنتها وهطل الدمع غزيراً من العيون التي أضناها الشوق والفراق، اختلت الأم بابنتيها وجرى بين الثلاثة حديث طويل، ثم قدمت زينة لاختها هدية لابنها كتب عليها «عصفور الفردوس» وكان الفراق بعد ذلك مرة اخرى، فقد قررت ناديا ان لا تسافر مع أمها واختها الى بريطانيا.

وقد نقل الملحق الفرنسي السبب في ذلك الى الحضور قائلاً: «ناديا لن تتخذ قراراً بالسفر الآن لا لفرنسا ولا لبريطانيا، لأن زوجها يعمل في وظيفة، واذا ما سافر فجأة فسيفقد وظيفته. واكثر من ذلك فان اولادها في المدارس، ولا تستطيع تركهم بلا أم، وسوف تبقى في قريتها لأنها احبت حياة القرية، والحياة في اليمن، وهي تشعر الآن انها امرأة يمنية لا بريطانية، غير انها سوف تسافر من تلقاء نفسها الى بريطانيا، وسوف تزور بيرمنغهام وأمها هناك في العطلة، وبعد ان تهدأ هذه الضجة الاعلامية.

وهكذا فشلت رحلة جان بيير فوكو في احضار ناديا الى الغرب، غير انها جمعت شمل الشوق والحب لأسرة جرحها الفراق والتمزق بين حضارتين.

ترى ايهما أسعد حالاً ناديا اليمنية أم زينة البريطانية الغربية؟ سؤال قد تجيب عليه الأيام، ربما حين تكتشف زينة ذات يوم ان جذورها في اليمن فتركب اول طائرة متجهة الى الشرق، ففي آخر المطاف لا بد من صنعا وإن طال السفر ■





هل يترشح علي صالح للرئاسة بعد الفترة الانتقالية؟

الاوراق اختلطت في اليمن والعلاقة بين الحزبين لغز

□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله:

■ كل شيء في صنعاء يوحي بان اليمن دخل قبل تسعة اشهر من موعد انتهاء الفترة الانتقالية مرحلة اختلطت فيها الاوراق السياسية الى حد يصعب التكهن بمستقبل التحالفات السياسية في البلد. لكن اختلاط الاوراق لا يحول دون استمرار الحياة السياسية بزخم لم تشهد البلاد مثيلا له، وفي ظروف لم يعتد اليمنيون ممارسة النشاط السياسي في اطارها هي: الوحدة والتعددية السياسية.

في هذه الاجواء التي لم يتعودها اليمنيون تتحرك ثلاث قوى رئيسية في اتجاه تثبيت مواقعها في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية. وهذه القوى هي حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني شريكه في السلطة حاليا بزعامة السيد علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية، والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد والذي يعتبر احد ابرز الشخصيات في البلاد.

ويزيد الوضع تعقيدا ان كلاً من هذه القوى يسعى الى امتلاك اكبر عدد من الاوراق في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية المقرر ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مع فارق اساسي يميز التجمع اليمني للاصلاح يكمن في اقتناع بعض قيادييه بانه سيكون قادرا على اكتساح الانتخابات المقبلة، في حين ان قياديي المؤتمر والحزب يعتقدون بان مرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية ستكون مرحلة تحالفات حزبية وانه لن يكون في استطاعة حزب واحد الحصول على اكثرية في مجلس النواب.

وتميل الاوساط السياسية في صنعاء الى ترجيح تقويم قياديي الحزبين الحاكمين لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، وذلك مع عدم استبعادها كليا امكان حصول مفاجاة كبيرة من نوع حصول الاصلاح على اكثرية في مجلس النواب. الا ان السؤال الذي يشغل بال هذه الاوساط حاليا يتعلق خصوصا بمستقبل العلاقة. اللغز بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والشروط التي لا بد من توافرها لاستمرار التحالف بينهما، اذا كان استمرار مثل هذا التحالف ممكناً.

قبل كل شيء لا بد من الاشارة الى ان حزب المؤتمر الشعبي العام لم يكن الى ما قبل فترة قصيرة حزبا بكل معنى الكلمة، بل كان اقرب الى مظلة تلتقي تحتها قوى سياسية ذات ايديولوجيات متناقضة. فتحت مظلة المؤتمر كان هناك المستقلون والبعثيون والاخوان المسلمون ومنتمون الى احزاب ناصرية الخ... ولدى بدء العمل بنظام التعددية السياسية مع اعلان الوحدة اليمنية، اعاد هذا الحزب تنظيم نفسه في عملية اشرف عليها رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في الحزب السيد يحيى المتوكل الذي اكد لـ «الحياة» انه لم يعد في الحزب سوى الذين يؤمنون به. والواضح من كلام المتوكل ان الاشهر الـ ٢١ الماضية التي هي عمر الوحدة كانت كافية للحزب كي ينظم صفوفه وينتشر في انحاء اليمن اي في ما كان يعرف سابقا

التتمة في الصفحة (٤)

بالجنوب والشمال.

واذا كان المتوكل يرفض التكهن منذ الآن بمستقبل العلاقة بين المؤتمر والحزب الاشتراكي الا ان سياسيين آخرين ينتمون الى تيارات مختلفة يجمعون على امر واحد هو ان الحزب الاشتراكي يسعى من الآن الى الحصول على «ضمانات» معينة هي لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، فلا يجد قادته انفسهم خارج السلطة فجأة. وفي هذا الاطار يدور منذ اشهر عدة نقاش طويل بين قيادتي الحزب والمؤتمر في شان هذه «الضمانات» ونوعيتها.

ويشمل هذا النقاش ازالة سوء تفاهم في العمق قائم بين الجانبين، اذ ان المؤتمر يعتبر ان الوحدة انقذت اهل النظام السابق في الجنوب، اي ان هؤلاء لم يقبلوا على الوحدة الا بعدما اقتنعوا بانها المخرج الوحيد لهم وللنظام الماركسي الذي كان قائما في عدن. وبكلام آخر بات في استطاعة هؤلاء ان يعيشوا الآن في صنعاء عاصمة دولة الوحدة في ظل ظروف افضل لهم وللبلاد. ويرد قادة الحزب الاشتراكي على ذلك بتاكيدهم انهم لم يقبلوا على الوحدة «تحت ضغط داخلي» وان الوحدة كانت مخرجا للنظام في الشمال بقدر ما كانت مخرجا للنظام في الجنوب.

وفي انتظار الانتهاء من هذا الجدل العقيم، خصوصا انه لا يختلف مراقبان حياديان على ان الوحدة تمت بعدما انهار النظام في الجنوب، يبدو ان القرار الذي اتخذه المؤتمر الشعبي العام يقضي بقبول التحالف مع الحزب الاشتراكي اذا استطاع الحزب عقد مؤتمره الرابع واسفر عن تولي شخصيات «معقولة ومقبولة» قيادة الحزب. وابرز هذه الشخصيات السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة حاليا والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء.

باختصار، يرى المؤتمر الشعبي العام ان التحالف مع الحزب الاشتراكي مستقبلا يعتمد على الشخصيات التي ستتولى قيادة الحزب وليس على الحزب نفسه، ذلك انه لن يكون في استطاعته التعاطي مع حزب يظهر بعض منظماته منذ الآن انه يعارض من اجل المعارضة، وذلك على غرار البيان الذي وزعته اخيرا منظمة الحزب في صنعاء، ويتضمن حملة لا مثيل لها على السلطة.

علي صالح والرئاسة

يبقى سؤال آخر لا يقل اهمية عن مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين، هو هل سيرشح الفريق علي عبدالله صالح نفسه للرئاسة بعد الانتخابات النيابية؟

في اللقاء الذي اجرته «الحياة» مع الرئيس اليمني، السبت الماضي، رفض علي صالح الاجابة عن هذا السؤال واكتفى بالقول، ان تجربة الجزائر لن تتكرر في اليمن «لان لنا خصوصيتنا ولنا تجربتنا» مؤكدا ان «الانتخابات ستجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية او مع انتهائها». الا ان الاوساط السياسية اليمنية ترى ان علي صالح قام عمليا بجولة انتخابية الاسبوع الماضي بتفقده معظم انحاء البلاد. وتضيف ان الانقسامات بين القوى السياسية اليمنية، وحتى داخل الاحزاب نفسها تجعل من الصعب، اقله في الاشهر المقبلة، ظهور شخصية قادرة على منافسته على الرئاسة.

وفي هذا المجال تشير الاوساط نفسها الى مسالتين في غاية الاهمية اولاهما ان الحزب الاشتراكي لا يمكن ان يشكل في المستقبل اكثر من حليف قوي لحزب آخر في اطار ائتلاف واسع للقوى السياسية، في حين ان التجمع اليمني للاصلاح الذي تهيمن عليه الشخصية القوية للشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، لا يزال تجمعا يضم قوى معارضة - موالية هي القاعدة الشعبية والقبلية للشيخ عبدالله، وقوى معارضة مثل التجمعات الاسلامية وعلى راسها «الاخوان المسلمون». والثابت ان التجمع لا يزال في حاجة الى وقت طويل ليتحول حزبا بالمعنى العصري للكلمة على رغم نجاحه الكبير في الانتشار جماهيريا في كل انحاء البلاد.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

توقيع الاتفاقية اليمنية ـ العمانية بعد عيد الفطر المبارك

تخطيط الحدود يراعي مصلحة البلدين مثلث هبروت مرشح للانتعاش الاقتصادي

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكدت مصادر يمنية مطلعة ان اتفاقية الحدود بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية ستوقع عقب عيد الفطر المبارك على الارجح. بعد ان اوشكت اللمسات النهائية بها على الاكتمال، وقال الدكتور عبد العزيز السقاف وهو استاذ جامعي يعمل مستشارا لمجلس الرئاسة اليمني ان النقطة الاخيرة في اتمام الاتفاقية، كانت تتعلق «بمثلث هبروت» الحدودي، الذي اتفق الجانبان العماني واليمني على ان يدخل ضمن السيادة العمانية لاعتبارات موضوعية، اهمها وحدة القبائل التي تسكن هذا المثلث

وأكد الدكتور السقاف ـ الذي عاد الى صنعاء بعد زيارة لسلطنة عمان الاسبوع الماضي، اجرى خلالها اتصالات مع عدد من كبار المسؤولين في السلطنة، ان الاتفاق على الحدود بين البلدين، وتحديد المساحات التي تخضع لسيادة كل دولة، لا يدخل في اطار حسابات الخسارة والربح، انما من منطلق مبادئ الاخوة والعروبة والاسلام، والتاريخ المشترك والجذور الواحدة، ولتحقيق اعتبارات وطنية موضوعية، بحيث لا يشعر اي طرف بالغبن، بل بالرضا لإنهاء هذا الملف، وفتح صفحة جديدة للتعاون المثمر بين البلدين الشقيقين. وأوضح المسؤول اليمني ان اليمن وعمان اتفقتا ـ منذ البداية ـ على ان يكون خط الحدود الفاصل بينهما مستقيماً ما امكن، منعا لحدوث مشاكل في المستقبل، الا ان هذا الخط المستقيم انحنى عن مساره في منطقة مثلث «هبروت» شمال شرور محافظة المهرة الحدودية، بعد ان طلبت سلطنة عمان المحافظة على وحدة القبائل التي تقطن المنطقة، وعدم فصلها بين دولتين. وذلك استثناء من الخط الحدودي المستقيم المتفق عليه، وقد قدرت القيادة اليمنية هذا التوجه، ووافقت عليه لانه يتسم بالموضوعية، ويجري حاليا العمل لإنجاز هذه النقطة الاخيرة. وأشار الدكتور عبد العزيز السقاف الى ان القبائل المحلية اليمنية في محافظة المهرة اعترضت على هذا التوجه، ورات فيه غبنا لليمن، مما اثار العديد من المشكلات، وفسرته قوى المعارضة على انه تنازل يمني لكسب اصدقاء باي ثمن.

وأوضح المسؤول اليمني ان اليمن نفت هذه الادعاءات، من منطلق قناعتها بان الارض سواء، كانت مع عمان او اليمن فهي أرض عربية، وانها يجب ان تكون في اطار موحد، لضمان وحدة القبيلة الواحدة، وعدم حدوث مشكلات حولها في المستقبل وقال «ان اليمن لا تتنازل ولا تتعامل مع الامر من منطلقات خسارة وربح، وانما تسعى لتحقيق اهداف قومية، يوفق بين مصالح البلدين معاً، بكامل القناعة والتراضي».

وحول الاراضي التي يمكن ان تؤول الى اليمن من ترسيم الحدود بين البلدين. قال الدكتور السقاف ان الاتفاقية ـ طبقا للتقديرات شبه الاخيرة ـ ستؤدي الى تسليم سلطنة عمان للجمهورية اليمنية حوالي ١٤ الف كيلومتر مربع، تقع تحت سيطرتها الآن. بناء على خط الحدود الذي تم الاتفاق عليه بين البلدين. لان عمان لا تريد ان تستحوذ على ارض يمنية. واليمن بدورها لا تسعى لذلك. وانما هناك منطلقات اخوية متبادلة. يعمل قائدا البلدين من خلالها على تحقيق مصالح عليا. تعود الى البلدين بالنفع

وقال ان اليمن لديها العديد من الوثائق والاتفاقات والمعاهدات حول خطوط حدود تختلف عن الحدود القائمة الآن. ولكنها ـ في العهد الجديد ـ لم تلجأ الى هذه الوثائق، ولم تصر على التمسك بها. وانما نظرت الى الموضوع بنظرة اخوية. منطلقها ان الدولتين ينتميان الى جذور واحدة، وان الشعب هنا اخ الشعب هناك. ومن المهم ان تتم عملية الاتفاق بالتراضي والتآخي. بما يحفظ لحمة الشعب العربي في البلدين

وأضاف موضحا «اعتقد ان الشيء الاساسي الذي تكسبه سلطنة عمان، هو اسقاط اي مطالبات كانت السلطات في عدن (اليمن الجنوبي سابقا) تنادي بها في ظفار بجنوب السلطنة. وسوف تسقط هذه المطالب نهائيا بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين الدولتين». وقال: «ان اليمن ـ في حقيقة الامر ـ تنظر الى هذه المطالبات على انها غير ذات قيمة من الناحية العملية. لان هذه الارض صارت اراضي عمانية، وتحت السيادة العمانية، وان كان النظام السابق في اليمن الجنوبي قد طالب بها بناء على الاتفاقات القديمة».

وعن الاهتمام الذي ابداه البلدان في مراعاة ظروف القبائل، التي يمر بها خط الحدود، قال الدكتور عبد العزيز السقاف «المنطقة التي يمر بها خط الحدود قليلة السكان، لانها منطقة شبه صحراوية. ولا توجد هناك زراعة او سكان بكثافة اكبر ـ الا في منطقة «مثلث هبروت». وقد راعى ترسيم خط الحدود مصلحة قبائل هذه المنطقة، وحرص على ان يكونوا في اطار واحد. وأضاف «اتمنى ـ مع التقارب القائم بين البلدين ـ ان يبقى هذا الخط خطا قانونيا، ولا يكون خطا فاصلا بشكل فعلي بين الناس في المنطقة، وتقديري ان منطقة الحدود ستشهد انتعاشا كبيرا في المرحلة المقبلة، وسوف يمكن انتقال الناس من خلال ثلاثة معابر، او نقاط حدودية على الخط الفاصل بين البلدين

وحول سؤال عن موعد ومكان التوقيع عن اتفاقية ترسيم الحدود قال المسؤول اليمني «على وجه التحديد، ليس هناك تحديدات لموعد او لمكان. ولكن هناك افتراضات بان يتم التوقيع عقب عيد الفطر المبارك بإذن الله. طبقا لسير العمل الجاري الآن. اما المكان فهناك افتراضان الاول ان يتم التوقيع في صنعاء.. والثاني ان يتم التوقيع في مسقط. والمعنى في هذا ان احد الزعيمين سيطير الى عاصمة الآخر لانجاز الاتفاق».

وحول رؤيته الى المكان المناسب للتوقيع على الاتفاقية، قال «اتمنى ان يزور السلطان قابوس صنعاء لاول مرة. فهو لم يزر اليمن. ونحن في اليمن نتمنى على السلطان ان يزور بلد اجداده وبيئة الازد التي ينتمي اليها ذات جذور يمنية



المصدر : الأهرام
القاهرية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٢

زيارة عبدالمجيد لليمن بهدف دعم التعاون العربى

بدا الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية امس زيارة لليمن تستغرق عدة ايام بدعوة من وزير خارجيتها .

وصرح عند مغادرته القاهرة امس بأن هذه الزيارة تأتى فى اطار الجولات التى قام بها فى العديد من الدول العربية بغرض التشاور من اجل موقف عربى موحد فى ظل الظروف الراهنة وانه سوف يقوم ببحث دعم التعاون العربى والاستماع لوجهة نظر المسئولين اليمنيين .

وكان عبدالمجيد قد التقى قبل مغادرته القاهرة بالسيد أبو زيد عمر دورده أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية حيث بحث معه الموقف الحالى الخاص بأزمة الطائرة الامريكية . وقال امين عام الجامعة العربية ان ليبيا اظهرت استعدادها لاحتواء الازمة وحلها بصورة سلمية .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

مصادر يمنية لـ «الشرق الاوسط»

صنعاء طلبت وساطة عمانية لتحسين العلاقات مع الدول العربية

مسقط: من عصام حشيش صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكدت مصادر يمنية مطلعة ان سلطنة عمان تقوم بدور نشط لتحقيق مصالحة بين اليمن وبعض الدول العربية الاخرى، لتسوية الخلاف الذي نشأ في اعقاب العدوان العراقي على الكويت، بناء على طلب من القيادة اليمنية.

وناشد الدكتور عبد العزيز السقاف مستشار مجلس الرئاسة اليمني في تصريح لـ «الشرق الاوسط» الدول العربية ان تترك مجالا لعودة اليمن الى الصف العربي.

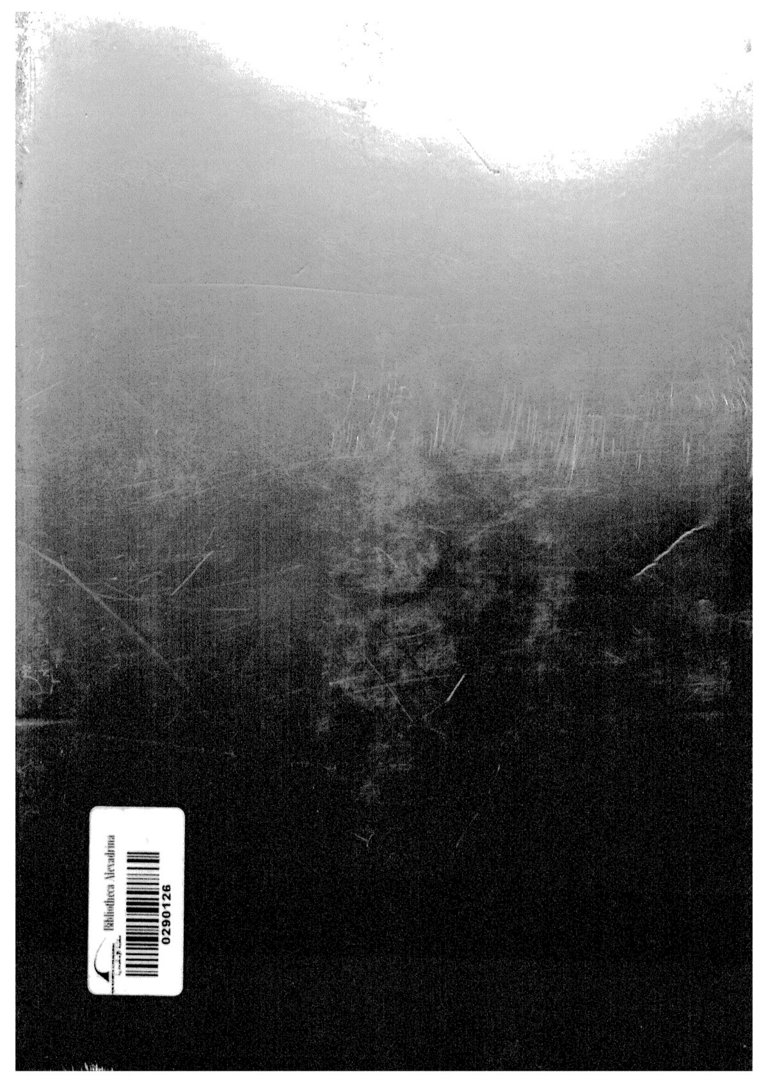
وقال السقاف ان «اليمن تدرك ان موقفها تسبب في ألم كبير للدول الشقيقة في الخليج، التي يكن لها الشعب اليمني كل الحب والاحترام» واوضح ان «الايام كفيلة بازالة هذه الشجون».

وقد اصدرت «اللجنة الشعبية اليمنية لمناصرة الكويت» بيانا امس في صنعاء، هنأت فيه الكويت بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لاستقلالها.

واشارت الى تميز هذه الذكرى في العام الحالي، بمناسبة مرور عام على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وأشادت بشعب الكويت الذي ما زال يدفع ثمن العدوان، بسبب ما لحق ببلاده من تخريب وتدمير.

وطالبت اللجنة - في بيانها - العراق بفك قيد الاسرى الكويتيين واعادتهم الى اهلهم وذويهم، وفتح صفحة جديدة من التآخي والاحترام المتبادل في العلاقات بين الدول العربية.

وجدير بالذكر ان وفدا برلمانيا يمنيا سيبدأ جولة خليجية خلال شهر رمضان المبارك، من اجل توضيح حقيقة الموقف اليمني، والعمل على رأب الصدع في العلاقات اليمنية - العربية، وخاصة مع دول الخليج، باعتبار ان شهر رمضان هو شهر التسامح والاخاء.


Bibliotheca Alexandrina
0290126